

أ.د. سعدون بو كبوس

# الاقتصاد الجزائري

محاولتان من أجل التنمية  
(1962-1989 ، 1990-2005)



## مقدمة

بعد 26 سنة من تاريخ أزمة 1986 التي دفنت بالاقتصاد الجزائري نحو فترة ركود وانكماش كان لها تأثير سلبي قوي على المجتمع الجزائري وسار تسببت بصفة حادة. نحن الآن أمام أزمة مالية واقتصادية عالمية بدأت تحديدًا في سنة 2008، تضع تنمية الاقتصاد الجزائري أمام مجموعة تحديات.

أولاً : تحدي خاص بتسيير إيرادات قطاع المحروقات ومشغلاته بعقلانية في الأمدن المتوسط والبعيد ، بهدف التقليل من آثار تقلبات سعر البترول في الأسواق العالمية على النمو.

ثانياً : تحدي خاص بتقل الاقتصاد الجزائري من بنيت الأحادية المعتمدة على صادرات المحروقات إلى تنويع هذه البنية بما تضمن تنويع بنية التجارة الخارجية . فالجزائر عموماً الجغرافي لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق نمو سريع ودائم خارج قطاع المحروقات.

ثالثاً : تحسين القدرة التنظيمية لضمان تقديم خدمات عامة جيدة النوعية في مختلف القطاعات، التعليم والصحة والقضاء والإدارة وغيرها من القطاعات التي تحقق بحسن إدارتها رفاهية الإنسان الجزائري.

رابعاً : ضرورة اقتناع السلطات العمومية بما توصلت إليه النظرية الاقتصادية ، والتجارب الملموسة ، بأن الدولة لا تستطيع أن تغفل أحسن من السوق فيما يتعلق باستعداد الموارد بكثافة وفعالية . نحن الآن في اقتصاد مفتوح ، وبالتالي نحن مرغمون على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية التي أصبح من الصعب الولوج إليها ، وعليه فإن الموازنة بين آلية السوق وتدخل الدولة ينبغي أن تتوافق عند المعايير التالية : فتح المجال لآليات السوق ما أمكن ذلك، وبالمقابل ينبغي أن تتدخل الدولة متى كان تدخلها ضرورياً.

تشكل هذه الفقرات امتكلاً لموضوعات الكتاب المدروسة ضمن برنامج الزماني المعلن، هنا نكمن حيوية الكتابة عن الموضوع ، ونجعل هذا الكتاب من ضمن تلك الكتب التي تؤرخ لوقائع الاقتصاد الجزائري، وتفيد الطلبة والباحثين في اقتباس معلومات جوهرية عن الفترة الزمنية المحددة ضمن هذا الكتاب.

أ.د. بركوبس سعدون

الاقتصاد الجزائري: محاولتان من أجل التنمية: (1962-1989)، (1990 - آفاق سنة 2005)، هو العنوان الذي انتهينا إلى وضعه وتأكيد هذه الأطروحة. إن تقديم عنوان البحث في واقع الأمر هو: دراسة الاقتصاد الجزائري في محاولتين من أجل التنمية، في الفترتين المذكورتين. إن قولنا: "محاولة أولى للتنمية"، نقصد به مباشرة، أن مضمون التغيير الذي تطوي عليه كلمة تنمية هو محل معاناة وتقسيم، وأن المجال الزمني لهذه العملية في كل أبعادها قد حدد باستخدام تسمية أولى؛ بمعنى أن هناك نقطة بداية لهذه المحاولة، ولها أيضًا نقطة وصول، أو نهاية.

لقد حددنا المجال الزمني الذي جرت فيه هذه المحاولة، وفقًا لمبادئ وأسس تحكم عملية التنمية برمتها. تملخص هذه المبادئ والأسس في "الأيديولوجيا" التي تعكس طبيعة التصور، المجتمع المرتقب والمرغوب بنائه. نسجل في بحثنا هذا بأن: معالم هذا المجتمع قد بدأت تتوضح، منذ صدور بيان 1 نوفمبر 1954؛ خصوصًا في الجانبين، السياسي والاجتماعي؛ أن تم تحديد الإطار "الديمقراطي الاجتماعي" للدولة الجزائرية، الذي يرتكز على فئات اجتماعية، شكلت ماضيًا، وتشكل حاضريًا ومستقبليًا، الأغلبية في تركيبة وبنية الشعب الجزائري. وبالتالي فإن الرؤية الأيديولوجية للجزائر المستقلة، ما كان باستطاعتها تجاوز واقع المجتمع الجزائري، بفشائه وشرائحه الاجتماعية المختلفة. كما أننا لم تغفل الظروف الدولية المحيطة، التي كانت سائدة في هذا العالم؛ وبالتالي البحث عن أفضل سبيل للعودة إليه مجددًا، ولكن بنظرة استقلالية؛ يكمن مسعاها الأول والأخير في تحقيق الطموحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، لحمل الفئات والشرائح الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري.

إن تلبية الطموحات المعبر عنها في إطار التنمية الشاملة، لن تتحقق إلا من خلال تفعيل العامل الاقتصادي، بالقدر الذي تنعكس من خلاله آثاره الإيجابية على الجوانب المختلفة لحياة الإنسان الجزائري. والعامل الاقتصادي ليس إلا أداة محركة لعملية التغيير المرتقب إحداثها بصفة جذرية وشاملة في المجتمع الجزائري. إن عملية التغيير هاته، يجزئها مضمون التغيير، تحمل أوسع معنى لمفهوم التنمية.

كيف يمكن أن تتحقق عملية تنمية الاقتصاد الجزائري، أو بالأحرى تنمية المجتمع الجزائري، في ظل المعاناة المعرفية هذا الاقتصاد غذاء الاستغلال سنة 1962؟



لم تكلف الإجابة عن هذا السؤال، حكومة الجزائر المستقلة، كثير عناء من أجل تحديد الرزد للملائم. فالإنسان تحديدًا، وبصفة مجردة هو مركز عملية التنمية؛ وبالتالي فتغير الظروف نحو الأخص، عملية لا يمكن إنجازها إلا بواسطة هذا الإنسان، ولن تكون لثمار التحسن إلا من أجله. واعتبارًا للدور الذي لعبه الإنسان الجزائري في حركية التغير (1954-1962)، فيمكن الاعتماد عليه في مواصلة تفعيل وتعميق هذه الحركية في الميادين: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

إن معاناة الوضع العام في الجزائر في التاريخ المذكور - واشتقاق الوضع الخاص للاقتصاد الجزائري من هذه المعاناة - تؤكد لنا حقيقة معروفة، لن تفصل في التذكير هنا، وهي:

### "إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد متخلف"

بمعنى، أن هذا الاقتصاد، مصاب بمجموعة اختلالات هيكلية، تظهر بمظاهر عديدة: احتلال الموارد المادية والموارد البشرية؛ أي ضعف في التراكم الرأسمالي من جهة وزيادة عدد السكان بنسبة عالية من جهة ثانية. احتلال في هيكل الإنتاج؛ أي ميادة النشاط الزراعي التقليدي الذي يميزه إنتاجية عمل زراعية ضعيفة، مع تراجع أو ضعف النشاط الصناعي والخدماتي. أيضًا احتلال في هيكل التجارة الخارجية؛ أي أن الاقتصاد الوطني، يتميز بطاقة تصديرية محدودة من حيث عدد مواد التصدير وتنوعها هذه المواد. احتلال هيكل التشغيل؛ أي تمركز الأيدي العاملة بنسبة عالية في القطاع الزراعي، أين تسود ظاهرة البطالة المقنعة، بانعدام الإنتاجيات الحديثة وحدات العمل، التي تستخدم وسائل إنتاج بدائية أو تقليدية.

تعكس هذه المظاهر، الخصائص المادية أو الاقتصادية. لدرجة التخلف التي كان عليها الاقتصاد الجزائري. أما الخصائص غير المادية، فتظهر هي الأخرى في أشكال عديدة منها: تخلف وعدم انسجام العلاقات الاجتماعية مع النظام السياسي الذي كان سائدًا؛ وعدم انسجام هذا الأخير مع القيم السائدة، وسلوك الأفراد والجماعات، وعاداتهم وتقاليدهم، وغير ذلك؛ أي تخلف البنيان الاجتماعي ككيان يعبر عن بناء فوقي للمجتمع الجزائري، وبالتالي حدوث احتلال هيكلية بين جوانب المجتمع المادية وغير المادية.

سنوف نكرر طرح السؤال أنف الذكر بقولنا: بما أسلوب العمل الممكن اتباعه من أجل تجاوز هذه الاختلالات الهيكلية بجميع مظاهرها؟ ما النظريات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها؟ أو بالأحرى تبنيها كإيديولوجيا موجهة لعملية التنمية مستقبلاً هل هي نظريات الاقتصاد الجزائي؟

التي من المؤكد أن اتباعها سوف يعنى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي؟ أم هناك نظريات تدفع إلى اختيار توجهات تنموية مغايرة، كمنظريات البناء الاقتصادي الاشتراكي؟

طبعاً فإن بناء اقتصاد ليبرالي، رهن ثم بناء مجتمع ليبرالي، معناه وبكل وضوح، أن طرحات الإنسان الجزائري في جميع جوانبها، سوف لن تتحقق؛ وبالتالي الوقوع في تناقض عند المفاضلة، بين إيجابية الدور الذي لعبه هذا الإنسان في تفعيل حركية التغيير التاريخية، وللمر التغي المرتقب. فبناء اقتصاد ليبرالي، لن يؤدي سوى إلى تعميق درجة استغلال الإنسان الجزائري، وتشم تحقيق درجة تخلفه.

هذه هي قناعة السلطات الجزائرية آنذاك - حسب رأينا - ، وبالتالي فلا يمكن بأي حال من الأحوال تبني هذا الاختيار، ولقد ورد هذا للوقف بكل وضوح في وثيقة برنامج طرابلس، حيث تم التعبير عنه بـ: "العمل ضد السيطرة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية".

بقي البديل الثاني والذي كان اختياره، يرتكز على عوامل أقل ما يقال عنها في ذلك التاريخ أنها عوامل موضوعية. فاعتماد نظريات بناء الاقتصاد الاشتراكي؛ تنسجم إلى حد بعيد مع أهداف عملية التنمية المتوخاة، والمتنظر القيام بها، للخروج بالمجتمع الجزائري، عموماً من تخلفه، وتختلف اقتصاده على وجه الخصوص. فطموحات الفئات الاجتماعية المقصودة بالأنار الإيجابية لعملية التنمية، يمكن تحقيقها باعتماد نظريات بناء الاقتصاد الاشتراكي. وهذه كانت تشكل مسألة جوهرية بالنسبة للسلطات الجزائرية آنذاك. كما أن التفاؤل ببناء اقتصاد مستقل بحال من التبعية، كان تفاؤل مقبول، باتباع هذا البديل؛ باعتبار أن قطعاً لهذا الاتجاه قد وجد، والمحور حول جميع الاقتصادات ذات الاتجاه الاشتراكي؛ وبالتالي فالطريق لم تكن خالية، حتى يقع التردد بشأن اختيار هذا البديل.

من الناحية التاريخية ونمهيدياً لشرح وتوضيح ما ورد في البحث من خلال هذا التقديم؛ نقول: إن نهاية الحرب العالمية الثانية قد عرفت تطورات عديدة حدثت في مستوى العلاقات الدولية. فموازين القوة قد تغيرت بين عناصر القوى الدولية المهيمنة. كما تحررت بلدان كثيرة من الاستعمار بمختلف أشكاله السياسية؛ بدءاً بالهند وأندونيسيا وحدث ثورة الصين، وتصارع ونفيرة حركات التحرر في المغرب العربي وحركات التحرر في بعض بلدان أمريكا اللاتينية.

وبالتالي فإن هذه التغيرات، كانت قد جذبت ليرور فكر اقتصادي في شمال التنمية شتم

التي من المؤكد أن اتباعها سوف يعنى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي؟ أم هناك نظريات تدفع إلى اختيار توجهات تنموية مغايرة، كمنظريات البناء الاقتصادي الاشتراكي؟

ومن خلال هذا الفكر محاولة إيجاد عناصر مفسرة لظاهرة تخلف اقتصادات بلدان هذا العالم الذي اصطلح على تسميته، بالعالم الثالث.

إن الجزائر باستقلالها السياسي عن فرنسا، لن تشكل سوى عنصراً آخر يضاف إلى بقية البلدان المذكورة؛ وخصائص تخلف اقتصادها في الجوهر، لا تختلف كثيراً عن خصائص تخلف البلدان التي ذكرناها.

بذا فالظروف الدولية هي أيضاً ظروف كانت مواتية لدعم هذا الاختيار.

وبالتالي نستطيع أن نقول: إن تضافر عوامل الوضع الداخلي والخارجي المتطابقة مبدئياً مع الاختيار المذكور، أو البديل الثاني هي التي قادت السلطات السياسية الجزائرية إلى اعتماده. لكن لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا، التذكير ضمن هذا التقديم، بأن البلدان الرأسمالية الاستعمارية، والمنظومة الرأسمالية عموماً في شكلها الذي كان سائماً، منذ بداية هذا القرن (أي القرن العشرين) وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى نهاية الستينات. كان فكرها الاقتصادي يبحث عن منهجية علمية، يراعى بها الوضع العالمي المتغير باستمرار.

لقد كتب الدكتور فيصل ياشر في هذا السياق قائلاً: "لقد أرغم استيقاض الشعوب الخاضعة، الطبقات المسيطرة في الغرب، على إعادة ترميم المخطط الاستعماري المتعلق بتنظيم العالم.

ففي أوروبا قد أحدث توسع المعسكر الاشتراكي تفهماً في حدود المنظومة الرأسمالية، كما تقاضت الاحتياجات داخل أوروبا الغربية ذلماً (حرب أهلية في اليونان، بروز أحزاب شيوعية قوية في كل من فرنسا وإيطاليا). وحصول البلدان الإفريقية لاحقاً على استقلالها السياسي، تحديداً في الستينات، من جهة أخرى، الثورة الكوبية، وتطور الكفاح المسلح في أمريكا اللاتينية وفي الهند الصينية، كل هذه العوامل أوجدت وبشكل بارز، وفي نظر الطبقات الغربية المسيطرة، منطق ضرورة التكفل بمشاكل التخلف. لم تعد شعوب العالم الثالث ترفض النظام الاستعماري فحسب، ولكن أصبحت ترفض معه للمنظومة الإمبريالية ككل، في الشكل الذي تظهر به هذه المنظومة خارج حدودها التقليدية أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية). (١)

(١) Faycal Yechir. - ou en est la «théorie du développement», in : revue Afrique et développement, Coderia - vol x, n 03 - 1985.



بؤكد لنا مضمون هذه الفترة -الذي ينطوي على رفض الميمنة الاستعمارية - تنمية  
الوجه الذي تبنته الجزائر، لتسوية اقتصادها، خلال محاولة التسوية الأولى، التي حددنا لها الفترة  
الزمنية : 1962 - 1989، والتي قسمناها إلى مرحلتين تنميتين: 1962 - 1979، و 1980 -  
1989، باعتبار أن الأسس الأيديولوجية الموجهة لعملية التنمية، قد تضمنتها تحديدًا كل الوثائق  
التي صدرت خلال هذه الفترة، بدءًا بما ورد من توجيهات في برنامج طرابلس سنة 1962  
ومرورًا بمضمون ميثاق الجزائر في سنة 1964. بعدها للميثاق الوطني بصيغته 1976 و 1986  
وانتهاء عند دستور 23 ليجري 1989، الذي تخلت من خلاله الدولة الجزائرية ولأول مرة عن  
بداً أساسي في الوثائق السابقة، وهو ضرورة بناء المجتمع الاشتراكي. حيث لم تضمن المادة  
الأولى من الدستور، ذلك الحكم من المادة الأولى في دستور 1976: الدولة الجزائرية دولة  
اشتراكية.

"إذ يمكن تلخيص محاولة التسوية الأولى: بإشكالية تجاوز التخلف من خلال البحث عن  
نموذج تنمية استقلالي، مع استحالة أن يكون هذا النموذج ليبرالياً". وهذا يعكس اختياراً كان  
ممكناً على الأقل من الناحية النظرية.

لقد تم العمل على تجسيد هذا الاختيار وفق نموذج - على الأقل من الناحية  
الأيديولوجية - طيلة سبع وعشرين سنة من سنة 1962-1989؛ فأولى العناصر المذهبية لسياسة  
التنمية في الجزائر، نستخلصها من برنامج طرابلس 1962، ضمن هذا البرنامج وضعت معالم الثورة  
الزراعية بمظاهرها الثلاثة المترابطة فيما بينها: الإصلاح الزراعي، وتحديث الزراعة الجزائرية، مع  
محافظة على الأراضي الزراعية.

كما تضمن أيضاً الحديث عن التصنيع الذي اعتبره أساس الانطلاق في إحداث تنمية  
حقيقية في الاقتصاد الجزائري. كما ورد فيه الحديث عن إجراء التأمين بمفهومه الواسع: حيث  
وجهت إجراءاته إلى قطاعات عديدة، وضبط بها منتهجاً محددًا في البداية تأمين الائتمان أو ما  
يمكن أن نطلق عليه اسم مؤسسات القرض والمؤسسات المالية عمومًا.

ثم بأن بعد ذلك تأمين قطاع التجارة الخارجية. فالقرارات المتخذة والطاورية كخطوة  
لاحقة وهكذا.

خلاصة القول بالنسبة لما ورد في البرنامج: نستطيع التأكيد على أن عناصر السياسة  
الاقتصادية التي ذكرناها، كانت هي الأرضية التي بنيت عليها محاولة الأول لتسوية الاقتصاد

الجزائري. من هنا نستشف الدور المركزي الذي ينبغي للدولة الجزائرية أن تلعبه في الوسط الرباعي عن طريق الثورة الزراعية من جهة، وإقامة قاعدة صناعية من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة ثانية.

دائما في إطار تجسيد المحاولة التنموية الأولى، نسجل توضيحا أكبر ورد في ميثاق الجزائر بشأن مبادئ السياسة الاقتصادية وأدوات تجسيدها المبادئ. فبالنسبة للمبادئ لم نسجل اختلافا لا جوهريا ولا ظاهريا، عما ورد في برنامج طرابلس. مع التأكيد هذه المرة على تدعيم القطاع العمومي وتأمين الموارد البشرية والاعتماد على أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات، أي العمل على تجسيد روح النظرة الاستقلالية، بالاعتماد على النفس، لصيانة والحفاظ على الاقتصاد الجزائري من الأطماع الخارجية. كما حددت أهداف التصنيع، بكيفية أكثر وضوحا في ميثاق الجزائر، لخصت على النحو التالي: استحداث مناصب شغل جديدة، مع تغطية الاستهلاك الداخلي بمضمون سياسة إحلال الواردات وترقية الصادرات على المدين للتوسط والبيع. وكهدف ثالث وأساسي، العمل على إقامة صناعة ثقيلة في إطار سياسة التصنيع المحددة.

طبقا تجسيد هذه الأهداف لن يكون خارج اتباع أسلوب التخطيط المركزي، بحيث اعتمد هذا الأخير وسيلة إلزامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فعملية التخطيط تحذف أول ما تحذف إلى تنظيم الاقتصاد، وتخصيص الموارد، بالكيفية الضرورية لبلوغ الأهداف المحددة ضمن الخطط المتعاقبة. كما تنطوي عملية التخطيط أيضا من الناحية السياسية، ووفقا لهذا الاتجاه، على ترتيب الأولويات الوطنية من أجل اجتذاب تعميم تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج.

في واقع الأمر قد نكتفي بما ورد في هاتين الوثيقتين للاستدلال على مبادئ المحاولة التنموية الأولى، غير أنه، وحتى تكتمل مناقشة إشكالية البحث من خلال هذا التقديم؛ سوف تعرض منهجيا وتنوع من التركيز، لمجهر ما أكمله الميثاق الوطني بصيغته في هذا الجانب. فالنسبة الاقتصادية بالنسبة للميثاق الوطني كانت واقعا ملموسا وحركية متواصلة، من خلال الإنجازات التي تم تحقيقها لغاية ذلك التاريخ بواسطة مخططات التنمية المتعاقبة بدءا من الخطة الثلاثية 1967-1969، وصولا إلى نهاية المخطط الرباعي الثاني 1974-1977. مروراً بالمخطط الرباعي الأول 1970-1973.

أما الصيغة الثانية للميثاق الوطني 1986؛ فإنها لم تحمل مضمونا مختلفا من حيث المبادئ الأيديولوجية الموجهة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لكن يمكننا أن نستنتج من



وضوح الاختلاف فيما يتعلق بمفاهيم السياسة الاقتصادية، فالتمهيط المركزي، وحده نفسه ومن خلال إفرات الممارسات الاقتصادية السابقة، أمام حتمية ترك مكانه للتمهيط اللامركزي، الذي كان يتظر منه تحقيق الفعالية المطلوبة والمرغوبة لأداة الإنتاج الوطنية، والتي عجزت عن تحقيقها مركزية التمهيط.

فخلص في نهاية تقديمنا للمحاولة التنموية الأولى إلى اختيار سنة 1989 هي سنة التحول، بالنسبة للاقتصاد الجزائري والمختص ككل على المستوى الإيديولوجي.

بالتالي نستطيع تقسيم فترة المحاولة التنموية الأولى إلى مرحلتين اثنتين -مجردتنا من استخدام العوامل السياسية في التقسيم- اعتماداً فقط على مبادئ التنظيم الاقتصادي، وعليه للمرحلة الأولى تبدأ من سنة 1962 وتنتهي في سنة 1979؛ ونعبرها إجمالاً مرحلة التمهيط المركزي. أما المرحلة الثانية فتبدأ من سنة 1980؛ وتنتهي في سنة 1989.

إن فترة المحاولة التنموية الأولى 1962-1989؛ بتطبيقاتها الاقتصادية المركزية واللامركزية، كانت قد بنيت على أسس نظرية معروفة، قد لخصناها في جانب "الأصل النظري، والاستنتاج، وتطبيقاتها في شكل إجراءات سياسية اقتصادية: "أما الأصل النظري، فمصدره في رأينا نظرية التراكم في المنظومة الرأسمالية، عند كارل ماركس من خلال شرحه لنموذج تحديد الإنتاج الموسع. أما الاستنتاج، فنحن به ما استخلصه للذهاب من هذه النظرية، عند وضعه لنموذج التصنيع في الاتحاد السوفياتي، وحتمية قيادة قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، لقطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

وإسقاطاً على هذا التحليل، قدمنا حوضلة فكر "لرأسوا يرو" في أقطاب النمو، والتي نعبرها جميعاً، مقدمة نظرية لأفكار "جيرارد ديستان دي برنس" في الصناعات المصنعة، وهذه الأخيرة قد شكلت أرضية لإجراءات السياسة الاقتصادية الجزائرية، التي تم العمل على تجسيدها، من خلال مخططات التنمية المتعاقبة، خلال المرحلتين المحددتين لهذه المحاولة.

إذا هذا عرض مركز للعناصر التي أوردناها في بحثنا، بمزيج الأول والثاني، واللذين يشملان فترة المحاولة الأولى بمراحلتيها؛ حيث استخلصناه -وهذا مهم جداً- من إشكالية محاولة تجاوز التحول وتحقيق التنمية المرغوبة وفقاً للنظرة الاستقلالية. هل صار هذا الاختيار ممكناً، وهل يمكن تجسيد هذه النظرة ضمن المحاولة التنموية الثانية؟

هذه إشكالية ثانية حاولنا مناقشة فرضياتها في الجزء الثالث من هذا البحث.

يحمل هذا الجزء العنوان: محاولة التنمية الثانية أو البحث عن التنمية المفقودة، 1990.

أفاق سنة 2005.

لم نر في دراستنا لهذا الجزء منهجياً، إمكانية تجاوز مناقشة المحورين التاليين:

- يشمل المحور الأول دراسة واقع الاقتصاد الجزائري 1990-1998: وهذا قد تم بمجمل

من خلال دراسة المرحلة الانتقالية والأفكار "الرسمية" الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية، والواقع العملي أو للممارسات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية.

- يشمل المحور الثاني، موضوع الاقتصاد الجزائري ومنهجه - حسب رأينا- والمتمثل في

الاستدانة الخارجية للجزائر، والانعكاسات الاجتماعية في الفترة ما بين (1990-1998) فالوضوح، في تقديرنا وخلال هذه الفترة لم يخرج عن بحث ثقافة للتوازنات المالية الكبرى، وهذا لن يخرج أبداً عن محاولة تجاوز قيد الاستدانة.

أما المنهج فيمكن نعتة بسياسة التعديل الهيكلي، أو كما تسمى أحياناً، سياسة الإصلاح الهيكلي، والتي تطبق سواء ظاهرياً أو ضمناً بتركية صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. هذا يجعلنا نتأكد ونؤكد بأن الفكر الاقتصادي في المنظومة الرأسمالية، قد أفلح في تجسيد نظرية الإدماجية للاقتصادات الوطنية في مسار الاقتصاد العالمي، ليس بمضمون بناء نظرية "تنمية توافقية"، أي محاولة مساعدة بلدان العالم الثالث حيث ذكرنا عينة منها في هذا التقديم- لتجاوز احتلالاتها الهيكلية، ولكن بمضمون تعميق مفهوم تقسيم العمل الدولي، الذي ضمن تاريخياً مصالح هذا الفكر وما زال مستمراً في ضمان هذه المصالح، مع تأكيدنا للاحتلال القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويضمن عالمية الاقتصاد الرأسمالي من خلال آخر مصطلح لهذا الاقتصاد والمتشعب بفعل التطور المذهل الذي حدث ومحدث في عالمي التكنولوجيا والاتصال والمتمثل في "العولمة".

والله الموفق

# الجزء الأول

المبادئ الإيديولوجية

للمحاولة التنموية الأولى



يرتكز بحثنا على دراسة وتقييم المسألة التنموية في الجزائر منذ تاريخ الاستقلال الوطني  
سواء في ذلك سبل تفحص ودراسة ومفاهيم المواقف التاريخية للمفوضية للمبادئ الأيديولوجية،  
التي شكلت قاعدة العمل التنموي في الجزائر. سوف نحدد أولاً النظرتين المتباينتين لمسألة التنمية،  
والتي نشأ بينهما من حيث المنطلق والرسالة والهدف، قبل تاريخ إعلان الاستقلال الوطني، ونأتي  
بالنظرة الوطنية للمستقلة لمسألة التنمية بعد الاستقلال.

لقد حددنا - قبل الاستقلال - نظرتين متباينتين تقار المصالح السياسية والاقتصادية  
للطرفين اللذين صمدت عنهما هاتان النظرتان:

النظرة الأولى هي: النظرة الاستعمارية، للمفوضية بمقتضى وتركيز السلطة في خطة لسنطينة<sup>(1)</sup>  
المصاحبة بقرار من السلطات الفرنسية الاستعمارية بتاريخ 12 فبراير 1959 -  
والمفوضية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

2- النظرة الثانية هي: النظرة الاستقلالية الوطنية، نستخلصها بادئ ذي بدء من بيان كول  
نوفمبر 1954. ثم تأتي بعده توصيات مؤتمر الصومال بتاريخ 20 لوت 1956  
مطوياً مع طرفي مجلس من جوان 1962.

بعد دراسة النظرتين المتناقضتين شكلاً ومضموناً، قبل تاريخ استقلال الجزائر المعلن يوم  
المخمس من شهر يوليو من سنة 1962. نقبل إلى دراسة للمبادئ الأيديولوجية التي كانت ركيزة  
لعملية التنمية بعد الاستقلال، من خلال الرجوع إلى مواقف الدولة الجزائرية للمستقلة انطلاقاً من  
ميثاق الجزائر لفريل 1964.

تتضمن دراستنا للجزء الأول، المتضمن للمبادئ الأيديولوجية عند دستور فبراير 1989،  
حيث أننا نرى في هذا التاريخ نقطة الانعطاف التاريخية الهائلة لاتجاه تصور مسار التنمية من  
الناسية الأيديولوجية. فمضمون التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتقب أن لا يكون بالضرورة  
اشتراكياً بهذا التاريخ - كما كان ذلك مؤكداً في زمن المرحلة الأولى للتنمية من سنة 1962  
إلى سنة 1989، أين كان للميثاق الوطني " بشكل المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة

وبشكل أيضا المصدر الإيديولوجي والسياسي المعتمد لمؤسسات الحزب (الواحد) والدولة على جميع المستويات، وهو كذلك المرجع الأساسي لأي تأويل لأحكام الدستور<sup>(11)</sup>

لقد كانت وسيلة تنظيم المجتمع الجزائري من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لا تخرج عن الاعتبار الاشتراكي الوحيد، الذي هو اختيار الشعب (حسب الميثاق والدستور) الذي لا يمكن التراجع عنه والذي تعتبره الوثيقتان المذكورتان السبل الأوحده، الكفيل باستكمال الاستقلال الوطني<sup>(12)</sup>.

إننا فالجزء الأول سيضم فصلين اثنين، حيث يعكس الفصل الأول، الاقتراب الاستعماري ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري، من خلال بحث الإطار السياسي والتاريخي للجزائر قبل الاستقلال، وكذلك الإطار الاقتصادي الذي يحدد تصور اندماج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي كما تحدده النظرة الاستعمارية. أما الفصل الثاني فيشتمل بحث الاتجاه الوطني ومسألة التنمية الشاملة، حيث قسمنا هذا الفصل منهجيا إلى مرحلتين، تغطي الأولى الفترة الزمنية 1954-1962؛ بينما تمتد الثانية من تاريخ الاستقلال الوطني إلى سنة 1989. نعتبر الفصل الأول فصلا تمهيديا من حيث المفاهيم التي احتوى عليها والتي تحمل مضموثا يختلف تماما عن المضمون الذي احتوته المفاهيم الواردة في الفصل الثاني. إن عرض تلك المفاهيم سيسر لنا إشكالية البحث ككل من خلال تصورنا لمحاولتين تنمويتين تم وضعهما للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتجاوزه لمستوى التخلف الذي وجد عليه فداة الاستقلال.

<sup>(11)</sup> الميثاق الوطني، 1986، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص. 107.

<sup>(12)</sup> الميثاق الوطني 1976، 1986 وكذلك دستور المادة الأولى ومضمون كل القوانين السائدة لهذا التاريخ.

# الفصل الأول

## الاقتراب الاستعماري

### ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري

مدخل:

المبحث الأول: ما قبل الاستقلال والنظرة الاستعمارية لتنمية الاقتصاد الجزائري.  
توطئة:

أولاً: الإطار السياسي والتاريخي للجزائر قبل الاستقلال.

ثانياً: الإطار الاقتصادي ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري المنتمج.

1- النهوض بالريف الجزائري.

2- حضرة الجزائر.

3- التكوين.

4- التصنيع.

5- المدن الجديدة.

خلاصة المبحث الأول.

المبحث الثاني: المدعم الفرنسي المشروط لتنمية اقتصاد الجزائر.

توطئة:

أولاً: الاتحاد مع فرنسا.

ثانياً: المبادلات السلمية دون حماية جمركية.

ثالثاً: حركة رؤوس الأموال المدهومة من قبل فرنسا.

رابعاً: حرية حركة الأشخاص.

خلاصة المبحث الثاني.

خلاصة الفصل الأول.



لقد تمكّل العالم في القرن التاسع عشر بشكل نموذجي بلدين مسيطرين، وآخرى مسيطر عليها، على ضوء هذا، قسم العالم بين جميع بلدان القرون المسيطرة، واستحدثت من هذا التقسيم الخمس حسب طبيعة موقع كل بلد، ليس من الناحية الجغرافية ولكن من حيث الخضوع أو السيطرة. إن الجزائر كبلد من هذا العالم وجدت نفسها ضمن أحد اللزقين وهو الخضوع إلى السيطرة الاستعمارية الفرنسية التي شكلت قوة استعمارية كبيرة في القرن التاسع عشر. إن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1930 إلى سنة 1962 والتي لعبتها فرنسا كاستعمار في الجزائر أوجدت تفاعلات على مستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتفاعلات السياسية قد أوجدت إحساناً لدى الإنسان الفرنسي على اختلاف مثالبه السياسية، بالتعلم تصدر اهتمام الجزائر كإقليم جغرافي من فرنسا، تصور مثل هذه بحث فرنسا كاستعمار على البحث عن الجمع الرسائل للحفاظ على هذا الإقليم (القدرة)، بطبيعة الحال نول تلك الرسائل تجسدت في الأداة العسكرية وقوتها، لكن - كما نعلم - أن الاعتماد على هذه الوسيلة وحدها أمر مكلف جداً من الناحية الاقتصادية خصوصاً والمالية وحين من الناحية الاجتماعية، من خلال رعب الخبيد في القدرات للسلطة وتمكساته على الأسر الفرنسية.

من أجل التقليل من حدة التكلفة العسكرية ومن ثم تكلفة السياسة حاولت فرنسا من خلال سلطاتها الاستعمارية، أن تؤثر في تلك التفاعلات السياسية بالتدخل المباشر الاقتصادي، فكانت خطة قسطنطين ذات المضمون اللطيف من الناحية الاقتصادية، حيث وزدت في وثيقة بضمير مدققة، تمكيس حصة الدعم الاقتصادي الفرنسي للشروط لتتبع الاقتصاد الجزائري، من أول شروط الدعم، ضرورة الاتحاد مع فرنسا لتسهيل المبادلات التجارية وتجلبز قد التخليص التجارية للسلع موضوع التجارة، إضافة إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والأشخاص في التجمعات. كان يعتقد أن يؤدي هذه المبادئ إلى ضغط التكتلات السياسية والعسكرية؛ لكن الأمور لم تسر على ذلك النحو وأدت تاريخياً إلى ما نطعمه جميعاً "مستول بالبحث والدراسة موضوعات هذا الفصل ضمن مبحث:

1- ما قبل الاستقلال والنظرة الاستعمارية لتتبع الاقتصاد الجزائري.

2- الدعم الفرنسي المشروط لتتبع الاقتصاد الجزائري.

ما قبل الاستقلال والنظرة الاستعمارية لتسمية الاقتصاد الجزائري

توطئة:

لن يكون هدفنا هو التعمق في بحث التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد الاستعماري، بل بحث تاريخ الكفاح المسلح للشعب الجزائري خلال هذا العهد، وليس أكثر من ذلك رصد تطور هذا الشعب عبر حركته السياسية الطويلة؛ لأن كل ذلك لا يدخل منهجياً في جوهر الفرض الذي نريد التعمق في دراسته وتحليله.

لكن واقع تنمية الاقتصاد الجزائري والنظرة الأكاديمية للموضوع تفرضان علينا منهج الاستخلاص من أجل التزود بأدوات التحليل اللازمة إلى الاستشراق<sup>(1)</sup>، وعليه فإن العرض التاريخي للوقائع (السياسية المتعلقة بالجزائر والمحيط الدولي) وكذلك العرض التاريخي للنظرة الاقتصادية المتعلقة أيضاً بالجزائر والمحيط الدولي، والمرافقة أو المترافقة مع بعضها البعض، لا تفرج كلها عن تحديد الإطار النظري الذي ينبغي أن تتم فيه هذه الدراسة من أجل الوصول إلى تحديد إجابات واضحة لكل الفرضيات التي تضمنتها إشكالية البحث.

أولاً: الإطار السياسي والتاريخي للجزائر قبل الاستقلال.

لقد بدأ الاستعمار الفرنسي للجزائر في الخامس من يوليو سنة 1830. بعد ترميزه دام بضع سنين قبل هذا التاريخ. لقد تزامن هذا الاستعمار مع واقعة تاريخية عالمية هامة تمثلت في تطور المنظومة الرأسمالية إلى شكل "رأسمالية التكتلات ذات الاتجاه الاحتكاري" *Le capitalisme de groupe à tendance monopolistique*<sup>(2)</sup>، ولما عرف حجم العلاقات الاقتصادية الدولية توسعاً كبيراً؛ من خلال تنقل المنتجات والأفكار والقوات، وكان ذلك على وجه التحديد من قارة أوروبا إلى قارات آسيا، أفريقيا وأمريكا إضافة إلى مناطق أخرى من العالم، كاستراليا، كندا، نيوزيلندا وغيرها. إضافة إلى ذلك حدث الإنتاج العالمي (في أوروبا على وجه التحديد) نمواً كبيراً، متزامناً مع ظهور القوى الاستعمارية المهيمنة (بريطانيا وفرنسا تحديداً أيضاً). كما عرف هذا الشكل ظهور المؤسسات المالية

<sup>(1)</sup> أي عبور الأبحاث المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري، والتي تسمح باستخلاص عناصر التفسير المنطقي.

<sup>(2)</sup> راجع: 61 - 62، P. Dalloz, Paris. *Economie Politique*, ed. Daniel Vltz, et Henri Guillemin.

التي هي نتيجة لتفاعل العوامل المختلفة في المجتمع، والتي تؤدي إلى تغييرات في السلوك والقيم والمعتقدات. وهذا التغيير هو الذي يخلق الحاجة إلى التغيير، والذي بدوره يؤدي إلى التغيير. وهذا التغيير هو الذي يخلق الحاجة إلى التغيير، والذي بدوره يؤدي إلى التغيير.

لم نكن نعتقد أن التغيير هو هدف في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى. فالتغيير هو وسيلة لتحقيق الأهداف، وليس غاية في حد ذاته. وهذا هو الفرق بين التغيير والتغيير. التغيير هو عملية، والتغيير هو نتيجة. التغيير هو عملية، والتغيير هو نتيجة.

لقد تلخفت رؤوس الأموال ببناء هذه التغيرات، والتي هي نتيجة للتغيير. وهذا هو الفرق بين التغيير والتغيير. التغيير هو عملية، والتغيير هو نتيجة.

إن الجوائز كجذبة في شأن إقليمية تم طرح استمرارية عن بعد إمكانية بعدة طرق. وهذا هو الفرق بين التغيير والتغيير. التغيير هو عملية، والتغيير هو نتيجة.

بالم من هذا المنطق حسب رأيها. يعتبر أن عوامل الضغط النفسية والاجتماعية والاحتجاجية المادية إلى الخضوع كانت متوفرة لدرجة لا يمكن لأحد أن ينكرها.

(1) راجع عمرو على المنهج المختلف وتسمية دار البنية لعموم المنطقة وتسمية دار البنية لعموم المنطقة.

(2) غير القابلية للتحقق، إقليمية آسيا، استمرارية الحركة الاجتماعية، هذا هو الفرق بين التغيير والتغيير. التغيير هو عملية، والتغيير هو نتيجة.



لقد وجدت الإشكالية المروضة أعلاه بجميع عناصرها صدى كبيراً في الجزائر، لموقع هذه الأخيرة وأهميتها الجيوسراتيجية<sup>(1)</sup>.

لقد تدفقت رؤوس الأموال الفرنسية باتجاه الجزائر وتبعها انسياب رؤوس الأموال الأوربية بعد ذلك؛ كلها من أجل الاستثمار في قطاع إنتاج المواد الأولية للتصدير، سواء كانت هذه المواد غذائية أو مواد موجهة لتشغيل الصناعات الفرنسية. لقد نتج عن ذلك حدوث توسع كبير في قطاع التصدير الجزائري، واتخذ أسلوب الإنتاج الطابع الرأسمالي في شكل مزارع كبيرة، وصناعات رأسمالية استراتيحية، مست المتاحم من مختلف المعادن التي تم اكتشافها. لقد ساعد الظروف الدولي الذي كان ساعداً آنذاك على توسع ونمو قطاع التصدير بالجزائر لما تحيزت به من طلب متزايد للمواد الأولية.

لقد أحدث الوضع الجديد بالنسبة للجزائر - آنذاك -، تحولاً جذرياً أوجد هيكل تنظيم جديد؛ مبتاسق سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، قانونياً، وثقافياً. لقد كان مطلوباً من الجانب السياسي تغطية واحترام كل ردود الأفعال التي قد تنشأ عن العلاقة الجديدة بين فرنسا والجزائر والتي تمثل علاقة استثمار وسيطرة، لا جنال فيها، باستبعاد كل الوسائل الممكنة أولاً القوة العسكرية التي كانت تعتبر جوهر التفوق.

أما الجانب الاقتصادي، فنظمه لم يكن ممكناً أبداً، بعيداً عن الغطاء السياسي وأداة الفعالة، القوة العسكرية. فهيكلته كانت هيكله مشتقة من مضمون الإشكالية العامة للاقتصاد العالمي؛ أي أن تنظيم الاقتصاد الجزائري لم يكن سوى نتاجاً لما ذكر أعلاه؛ وما ذكرناه ليس إلا انعكاساً لتقسيم دولي للعمل ضبط في السياق العام لتطور المنظومة الرأسمالية.

لقد تمت هيكله الجزائر واقتصادها وفقاً للتخصص الذي أقره هذا التقسيم. فكان الاقتصاد مقسماً إلى اقتصادين متباينين شكلاً ومضموناً؛ أحدهما ذو وجه عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماماً في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف؛ لم يكن يتبع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول؛ فأصيب المجموع - أي الاقتصاد الجزائري - ككل بتشوه ظهر بمظاهر عديدة منها:

(1) أهمية موقعها الجغرافي والتمتع بالثلاثة (الأرمني، المصري، الإسلامي).

مردود المادية والموارد البشرية يمثلان في الرسالة المادية وتختلف  
 - أما المظهر الثاني فيمكنه احتلال الهيكل الاقتصادي مثل ضعف التنمية في  
 تكوين الناتج الداخلي الخام، فهاذا يتسبب في تراجع في نمو  
 المصلحة في القطاع الزراعي، هو التراجع في الاقتصاد لزيادة احتلال هيكل التشغيل الذي يشكر  
 للمظهر الثالث من مظاهر التدهور. كما تعكس أساليب هيكل التجارة الخارجية التي تعتمد  
 عند محدود من المواد أو المنتجات، بل ولحق السيطرة والاندماج مظهر آخر من مظاهر التدهور.  
 هذا هو واقع الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال وهذه من الخصائص المادية التي كانت  
 مميزة.

لقد انعكس الوضع الاقتصادي للوصوف على البنية الاجتماعية للشعب الجزائري. لقد  
 انحصر نشاط عليه في قطاع اقتصادي ضيق بالركود والجمود، كانت تبعته، مردودا  
 ضعيفا.

إذا ما اعتونا بحالته التدهور الديمغرافي، التي يمر بها المجتمع الجزائري والتي تظهر في شكل  
 زيادة سكانية مرتفعة فإنه لم يكن محذور هذا القطاع لتحقيق فائض قد يكون دائما لمحرك لنمو  
 بتدخله فإزداد وضع الشعب الجزائري تأزما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عندما تحدثت  
 الصورة الخاصة بالجزائر إقليميا وشعبيا، ولم يبق للسلطات الاستعمارية سوى تحديد التصور العام  
 لضبط العلاقة بينها وبين الجزائر فيما يخص تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية، للسياسات الجزائرية  
 ضمن إطار اندماجي عريض بفرنسا ووفقا لرؤية تتفرض ضمن الحد الدولي للعلاقات الاقتصادية في  
 القرن التاسع عشر<sup>(1)</sup>.

لقد كان من بين العناصر الفعالة لتحقيق هذا الاندماج لغة للشرطين الأوروبيين<sup>(2)</sup>،  
 الذين كانوا يسيطرون على قطاع الاقتصاد المصري الجزائري، يحضرون إبقاء هذا القطاع جزائري  
 فقط من حيث المواطن الجزائري للنشاط، أما عائد النشاط وما ينتج من فائض، فإنه كان يحول  
 مباشرة إلى فرنسا، ولا يعد استثمار أي جزء منه عاليا في الجزائر إلا في الحدود التي كان يسمح

(1) صرد من التفسير مرجع س. د. ك. ص 55، 81، 88، 100.

(2) راجع صرد من التفسير المرجع س. د. ك. ص 178.

(3) عبد القليل بن الشيخ، تكون الشعب في الجزائر، مجلة الدراسات حول الحياة الفرنسية في المغرب، 1962-1963.

الهيئة الفرنسية للتعليم والتدريب، دراسة حول التعليم في الجزائر، 1979، ص 88-98.

ضمنها هذا الاستثمار بتوسيع حجم النشاط في القطاع العصري ضماناً لاستمرار تحقيق النمو  
المرغوب للاقتصاد الفرنسي.

لقد تجلّى ذلك بكل وضوح في إشعار بعض المشروعات المرتبطة بالناء التحتي للاقتصاد  
الجزائري مثل خطوط سكك الحديد (1)، والموانئ البحرية وموانئ الطيران، شق الطرق، بناء  
الجسور وغيرها من المشاريع المرتبطة بتنمية القطاع العصري.

مخلص في النهاية إلى أن التخصيم الاقتصادي هذا، قد أخرج عنه تقسيم اجتماعي عمودي  
حيث نستطيع بوضوح أن الجزائر تتكون من فئتين هما الشعب الجزائري، الذي يتكون من سكان  
الجزائر الأصليين، والفئة الثانية تشمل السكان الأوروبيين المستوطنين الذين كانوا يستغلون الانفصال  
الجزائري في إطار وضعه الاستعماري وتقسيم آخر ألقى حيث تم تحديد علاقات الإنتاج بأشكالها  
المختلفة (2).

إن ظاهر هذان التقسيمان - العمودي والأفقي - على حد سواء الذي كان يحدد  
بدوره ظاهر وشكل العلاقات الثقافية وهو أيضاً الذي يبلور شكل العلاقات بين الشعب الجزائري  
والمستوطنين الأوروبيين من جهة، وبين السلطات الفرنسية الاستعمارية من جهة ثانية، وهو  
الذي كان يحدد تبعاً لذلك الإطار السياسي والقانوني للجزائر المستعمرة.

إن وضعاً كهذا، محددًا لشكل العلاقة بين فرنسا والجزائر، حيث إن العلاقة هي في صاغ  
الطرف الأول - فرنسا - في جميع مجالات التعامل، السياسية والاقتصادية - على وجه الخصوص -  
والثقافية وغيرها.

إن مصلحة كهذه، لم يعد بإمكان فرنسا الحفاظ عليها في شكلها القديم الذي كان سائدًا  
قبل دمجها الغرب الجزائري، وطيلة سنوات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن  
العشرين.

إن الظروف الدولية قد عرفت هي الأخرى تغييرات جذرية. سياسيًا قد حدث تراجع  
في الهيمنة الاستعمارية للأمم التي كانت تحمل لواء الاستعمار حتى تاريخ اندلاع الحرب العالمية

(1) الجزائر - وهران وشيككة (بيليفيل)، قسنطينة في سنة 1871، قسنطينة - الجزائر في سنة 1886، ثم ربط الخط عبر وهران بـ  
تلمسان في 1890.

(2) علاقات الإنتاج أصل نظام النشاط الاقتصادي وعلاقات إنتاج داخل نظام النشاط الأوروبي.



الأولى سنة 1914، كما برزت قوتها الجديدة تتوفر على عناصر القيمة، تلعب لاحقاً دوراً حاسماً في الصراعات الدولية والأحداث العالمية<sup>(1)</sup>. أما على الصعيد الاقتصادي فيمكن تسجيل تآزم المنظومة الرأسمالية عموماً. ومن مظاهر هذا التآزم في الفترة ما بين 1914-1929 زيادة الإنتاج العالمي بنسب عالية، في عالم لم يكن مكيفاً مع الاستهلاك للوسع آنذاك<sup>(2)</sup>. كما أدت برادر الأزمة العميقة هذه إلى التشكيك حتى في الرأسمالية كمنظومة اقتصادية مألوفة في عدة بلدان، ومن نتائج التشكيك تلك قيام "الاشتراكية" فيما عرف بتحول الاتحاد السوفياتي كنتيجة للصراعات الطبقة التي توجت بثورة أكتوبر 1917. إضافة إلى ذلك كله كان هناك تنامي تدخل حكومات الدول الرأسمالية في مجالات تنظيم الاقتصاد في فترة الحرب، والسنوات التي أعقبها، حيث ظهر ما سمي بالأنظمة الليبرالية المحروسة أو للمراقبة<sup>(3)</sup>.

أما مظاهر التآزم التي انتهت للمنظومة الرأسمالية في الفترة ما بين 1929-1939، فهي أزمة فيض الإنتاج العالمي سنة 1929. والتي كانت أساساً أزمة أمريكية<sup>(4)</sup>، حيث أحدثت انحداراً عميقاً وعميقاً في الاقتصاد العالمي دام أثره حتى سنة 1932.

لقد تحولت المبادرات الاقتصاد الأمريكي إلى العالم بأسره من خلال المبادرات الدولية ووزن الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة.

في هذا السياق العام للأزمة عرفت البلدان الرأسمالية ميلاً إلى الحماية بصفة عامة، كما سجل انحدار نظام النقد الدولي سنة 1931. حيث تم التخلي عن قاعدة الصرف الذهبي<sup>(5)</sup>، وأخذ مضمون التسويات الجديدة صيغة بنوية، تمت بالدرجة الأولى المؤسسات التقليدية ومبادلات اللبذوعات الدولية. لقد أدى هذا الوضع للتآزم للرأسمالية بصفة عامة إلى البحث عن حلول خارج الشكل التقليدي للرأسمالية، وبحسب ذلك في الإجراءات الجديدة التي تبنتها معظم الدول الرأسمالية، كبريطانيا وأمريكا.

(1) الولايات المتحدة الأمريكية واليابان على وجه الخصوص.

(2) راسم : Guy Chambo. Grands problèmes économiques contemporains. Ed Dalloz ; Paris 1977. p.3.

(3) Guy Chambo. Op. Cit. p.3.

(4) من المرجع رقم 2. نفس الصفحة.

(5) من المرجع رقم 2. نفس الصفحة.

من بين هذه الإجراءات تلك التي اتخذتها الحكومة الفرنسية والتي عرفت بانتفاضة  
ماتينون سنة 1936. والتي ترتب عنها زيادة جوهرية في الأجور تراوحت نسبتها بين 7 و  
15 ٪، كما عرفت أيضاً فيما يتعلق بنظام العمل، أسبوع عمل من 40 ساعة وأسبوعين في  
شكل عطلة مدفوعة الأجور، الأمر الذي أدى إلى القول بأن فرنسا قد تحققت لها - في تلك الفترة -  
فوائد اقتصادية مهمة.

لقد تمت هذه الإجراءات على مستوى الضرورة، تحت ضغط الظروف الاقتصادية  
الدولية وما أصاب العالم الغربي من المياع - على وجه الخصوص - من جراء الأزمة الكبرى في  
سنة 1929، ولاحقاً، أي في سنة 1939 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية التي عرفت مسار  
العالم.

في سنة 1945. وهو تاريخ انتهاء الحرب؛ برز حلياً لكل شعوب العالم أن تصير المهنة  
والاستعمار هو نفس مصير الدول المهزومة في هذه الحرب، والشعب الجزائري كان مبدئياً يعلم  
الإصرار أن زوال المهنة الإستعمارية لن يتم إلا بتفرض الأسلوب الذي تمت به هذه المهنة  
وبالرغم من المرونة الكبيرة، التي تميزت بها الحكومات الفرنسية فيما يخص التكيف مع الأوضاع  
الدولية، فإن الأمر لم يكن كذلك فيما يخص التعامل مع قضية الشعب الجزائري ومحاولاته السياسية  
الرامية إلى تغير وضعه السياسي خصوصاً في الفترة الممتدة من بداية الثلاثينيات حتى اندلاع ثورة  
التحرير الكبرى. ثورة أول نوفمبر، حيث أرغمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على اتباع كل  
الأساليب الممكنة من أجل تكسرها، بما في ذلك وضع خطة قسنطينة سنة 1959 حيث كانت  
على درجة كبيرة من الثقة فيما يخص تشخيص مشاكل الجزائر الاقتصادية وكيفية العمل على  
تجاوزها والنهوض بالاقتصاد الجزائري بكيفية شاملة وفي إطار إتحادي مع فرنسا.

### ثانياً: الإطار الاقتصادي ومسألة تنمية الاقتصاد الجزائري للتدريج:

يمكننا الرجوع في تحليلنا للانحياز الاستعماري ونظرة للمسألة العمورية في الجزائر -  
كمعلامة - إلى وثيقة نخرجها عامة سنأخذ على مستوى الدراسات الاقتصادية. تتمثل هذه الوثيقة  
في التقرير العام الصادر عن المديرية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر، بإشراف مديرية التخطيط  
والدراسات الاقتصادية، والمتضمن لخطة قسنطينة 1959-1963.

لقد أصدر المندوب العام للحكومة الفرنسية بالجزائر قراراً بتاريخ 12 فبراير 1959 يتعلق بإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر (1). لقد ورد في المادة الأولى من هذا القرار ما يلي:

"يتم إعداد خطة تنمية اقتصادية واجتماعية للجزائر في الفترة ما بين (1959-1963)". وضعت هذه الخطة بمساهمة لجان متخصصة تتكون من شخصيات فرنسية وأخرى جزائرية، تمثل الإدارات العمومية، النشاطات الخاصة والتقانات، إضافة إلى الخبراء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي". كما ورد في المادة الثانية من نفس القرار: "شرح الكيفية التي يتشكل وفقاً لها المجلس الأعلى للتخطيط، الذي ستعرض عليه خلاصة أعمال اللجان المتخصصة للمقترحات الخاصة بالخطة عند الانتهاء من صياغتها، بغرض إبداء رأيه حول مختلف بنودها، برأيه شرطياً للحفاظ العام للتخطيط والمصيرنة والتجهيز، ويرأسه فعلياً الكاتب العام للمساعد للشؤون الاقتصادية لدى المندوبية العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر (2)".

تتبع بمضوية المجلس مجموعتان من الشخصيات، واحدة فرنسية والأخرى جزائرية. تضم المجموعة الأولى سبعة ممثلين للوزراء المعنويين أو كبريات المؤسسات العمومية، إضافة إلى ثمانية ممثلين للنشاطات المهنية والتقانات أو شخصيات تمثل تنمية الجزائر. أما المجموعة الثانية فإنها تضم أربعة ممثلين للهيئات المالية التي ستشارك في تمويل الاستثمارات، وسبعة ممثلين عن القطاع الفلاحي، سبعة ممثلين للنشاطات الصناعية والتجارية، إضافة إلى ثمانية ممثلين للتنظيمات الثقافية والنشاطات الاجتماعية والثقافية.

أما المادة الثالثة فقد تضمنت تشكيل خمس لجان مركزية للتخطيط:

- 1 - اللجنة العامة للتهيئة العمرانية.
- 2 - لجنة الفلاحة والتنمية الريفية.
- 3 - لجنة التنمية الصناعية.
- 4 - لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية.
- 5 - لجنة المواصلات.

(1) راجع: Plan de constantine. Rapport général. OP. Cit ; p.7. (Masse pierre) وليس كرون. محاضرة عام 1959 بالمعهد  
(2) صاغ برعكرو، كانت عام مساعد للشؤون الاقتصادية. ماسي بار. (Masse pierre) وليس كرون. محاضرة عام 1959 بالمعهد

كان ينظر للمسألة التنموية في الجزائر من خلال هذه الخطوة، نظرة اندماج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي. واعتباراً لهذه النظرة فإن تنمية الجزائر، اقتصادياً واجتماعياً، ستعتمد بالنسبة للفرنسي المطلق على مختلف أوجهه وأشكاله.

إذا تفهم من هذا المدخل أنه لا مجال للبحث عن سبل أخرى لتنمية الاقتصاد الجزائري، عالج الإطار السياسي التاريخي الذي تبلور ابتداء من سنة 1830.

والمجاور للمكونة لنموذج التنمية المستقبلية، هي تلك التي ورعت وفقاً لها اللسان المعنة للخطوة، بحيث نلاحظ ترابطاً قطاعياً يبدأ من التهيئة العمرانية، وهو ما يعكس محاولة تنمية قطاعات فرعية مثل البناء، القاعدة الميكانيكية، مروراً بالقطاع للفلاحي وما يرتبط به من تنمية ريفية، إضافة إلى القطاع الصناعي وضالته في ميدان التنمية الشاملة، وصولاً في الأخير إلى الآثار الإيجابية لحركة النموذج والتي ستعكس إيجاباً فيما بعد (حسب هذا التصور) على الجوانب المختلفة لحياة أفراد المجتمع الجزائري خصوصاً الثقافية والاجتماعية.

إن استعمالنا - منهجياً - لمصطلح نموذج يعود إلى الترابط القطاعي الذي يحمده "التصور" المحدد للعملية التنموية الشاملة وكذلك إلى البعد الزمني الذي منحته الهيئات الاستشارية لهذا التصور، حيث يجسد نظرياً - ومعنياً لتحقيق جملة من الأهداف - التوجهات التنموية الجزائرية بعيدة المدى، وأهداف خطة قسنطينة الإستراتيجية الأولى. إن استعمال لفظ أول للتضمن في الوثيقة يعني ببساطة أنه إذا بقيت جميع المعطيات الأخرى - السياسية على وجه الخصوص - على حالها، فإن نموذج التنمية المقترح سيتم العمل على تجسيده وفقاً لبرنامج محدد يشمل خطط متتالية تبدأ من الخطة الخماسية الأولى (1959-1963).

ستكون محطة الوصول الأولى، وضعية الاقتصاد الجزائري في سنة 1964 وهي سنة الضخم الشامل لمنجزات الخطة.

لقد انطلق بناء النموذج من معطيات أساسية، كانت تميز الجزائر كوطن واقتصاد وهي معطيات شبيهة بتلك المعطيات التي تميز البلدان السائرة في طريق التطور: "حيث يوجد بها خليط من مجموعات بشرية يميزها النمو الديمغرافي السريع، وأرض فقيرة سطوحاً وباطناً بفشامها



رأى، خاصة إلى نشوء اقتصادها بمرور قطاعات أسديها عصرى مظهر والثاني  
تقليدى مختلف لا يرتبطان إلا نادراً (١١).

إن تأكيد حقيقة الاقتصاد المزدوجى للنشوء عيكلاً، هو أنه إلى اقتصادين متماثلين - كما  
سبق وأن ذكرنا - لا تعكس أبداً إختلاف المظهر للمورد الطبيعية سطحاً وباطناً، بل بالعكس  
فالجزائر بلد من ثروات الطبيعة هزول، غار، ومناجم من مختلف الأصناف، وكذلك أراضي  
شاسعة تصلح لجميع أنواع الزراعة. كما أن حاصلة الزيادة السكانية نسبة عالية من حاصلة  
مؤكده إلى جانب ذلك فالجزائر كسرت بمساحته شتى واحد متوسطى والثاني صحراوي، وهذا يتميز  
للتأخي يمكن اعتباره عاملاً دفعاً لتطور الزراعة الجزائرية بمختلف أصنافها، وليس عائقاً كما روه  
في هذا للمحل. لذلك تعود إلى القول بأن الرأسمالية الفرنسية لم تشكل استثناء، فيما يخص حرم  
للظهور الرأسمالية عمومًا والمتمثل في السيطرة والاستغلال.

إن استخدام الصراع في الجزائر بين السكان الأصليين والاستعمار الفرنسي، الذي قدم إليه  
البلاد في ظروف تاريخية معينة، والذي وثقه بعض الباحثين رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية،  
يفرض الاستعمار في قطاعات اقتصادية أعدت خصيصاً للتصدير (١٢) لم يجد بإمكانه إسكاف سطره  
للاطلاع بالشكل والكمية التي سادت طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث عرفت  
الجزائر حركات سياسية واجتماعية على نطاق واسع أخذت السلطات الاستعمارية السيطرة على  
زمام الأمور في مختلف مشروعات تنظيم حياة المجتمع الجزائري. لقد فرضت حصة التغير التاريخي  
التي تحكم حركة تطور المجتمعات، على السلطات الفرنسية الاستعمارية ضرورة تغير شكل  
السيطرة السياسية والتنظيم الاقتصادي للحفاظ على حرم هذه السيطرة. فكان منها أن عطلت  
لتحارب مع هذه الحمية التاريخية. في هذه البلاد، وهو الفرد الذي يضمن استمرار اندماج  
وتبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي. فقامت الإقتراحات في الوثيقة - المرفقة - للذكورة  
أنفاً، بتفاصيل دقيقة، ذقة المرحلة التاريخية السائدة، والوضع السياسي والاقتصادي الذي كانت  
تعيش فرنسا - كمعزول - في سنوات نهاية عقد الخمسينيات وسنوات بداية عقد الستينيات (١٣).

لقد تضمنت الوثيقة المرفقة الفكرى للخطوة، في شكل أهداف تتجه على امتداد خمس  
سنوات. كما تضمنت أيضاً توصيات جديدة للذي يفرض منها (حسب التقرير)، يمكن في

(١١) تشير المخطوط إلى القسم الذي يضم المرفق الثامن لمرور على سنة المرفق الثامن.

(١٢) يمكن عند التفكير في هذا المخطط في الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠.

(١٣) سنوات من التغير والتقدم الوضع العسكري هو من في الجزائر وتقدم على الوضع السياسي في فرنسا.

الوصول إلى تنمية الاقتصاد الجزائري، من خلال العمل على إزالة محاصرة الإزدواجية القطاعية التي تتميز.

إن أول توجه تضمنته الوثيقة تمثل في ضرورة النهوض بالريف، حيث ورد في المخططة عبارة "ينبغي أن تأخذ الجزائر بجميع شرائحها، نصيبها من كل ما كان بإمكان الحضارة الحديثة أن تحلقه لبنى البشر من ازدهار وكرامة" هذه العناية القاسية عموماً في حياة مختلف شرائح المجتمع، حيث هذا بحث لم يمتد من الازدهار والكرامة مثل بقية بنى البشر! وحسب التقرير فإن هذه المبادرات الجوهرية التي تجسد روح خطة قسنطينة تبرز بكل وضوح الخاصيتين اللتين تتميزان خطة تنمية الجزائر: "إن خطة قسنطينة لا تشكل برنامجاً يجهز موجه إلى خلق أدوات عمل، أو الترويج لشرح من التقدم قد يظهر إحصائياً، إنما هي عبارة عن برنامج عمل أوسع، يسعى إلى تحقيق شروط أفضل لمهنة الإنسان الجزائري على وجه العموم والإنسان المحروم على وجه الخصوص." يضيف التقرير دائماً سعيًا لشرح وتوضيح أهداف الخطة - لمن يستمع طبعاً؟ ليس الغرض من خطة قسنطينة هو محاولة فرض نوع من التقدم التقني والبشري من الخارج، إنما تسعى الخطة إلى تحقيق هذا التقدم من الداخل، بواسطة المجموعات البشرية التي ترى نفسها معنية بهذا التقدم، وبفضل جهودها هي قبل كل شيء. "هنا أيضاً يمكن أن نستج أن السلطات الاستعمارية، وبواسطة كفاءة الخبراء الذين أعدوا التقرير، تريد الوصول إلى إقناع الشعب الجزائري بضرورة تبني الأفكار الواردة في الخطة مادام أن الحال مفتوح أمامه للمشاركة في تحقيق أهداف الخطة بنفسه.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نفهم أيضاً من عبارة "المجموعات البشرية التي ترى نفسها معنية بهذا التقدم" أن الإقصاء الاقتصادي الذي كان سائداً قبل هذا التاريخ لأغلبية الجزائريين يمكن أن يزول في حضم تحقيق أهداف الخطة، إضافة إلى ذلك تقدم نوع من الإقناع لفئة المستوطنين الذين يتحوفون من مصوهم المجهول. تتوجه الخطة إلى تنمية الجزائر العميقة، أي إلى تنمية الريف الجزائري الذي كان معزولاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

1- النهوض بالريف: أهداف الخطة - حسب التقرير دائماً - إلى: "الاعتناء بعدد أكبر من سكان الأرياف، وتصب عنايتها على وجه الخصوص على أولئك السكان الأكثر حرماناً". لكنها ترى في الاعتناء بتنمية عالم الريف حدوث انعكاسات وتعالج ينبغي توقعها. من بين هذه الانعكاسات والتأثيرات "زيادة عدد السكان بالريف كنتيجة مباشرة لتحسين مستوى معيشة أفراد من جراء ارتفاع مدايرهم وتطوير بيئتهم الصحية والثقافية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى التمسك

عن أنفاق العمل الزراعي وعلمه، لذلك ينبغي أن يمتلك الإنسان العرب - حسب الضرر - بعض المعلومات التي تجعله يستطيع من التنبؤ بالترتبة لعمله (1) من هذه المعلومات ضرورية كجانب إيجابي تقدم - أي تمنح الإنسان الرضى بنوع من القناعة على أن هذا الإنسان القبول والازدحام في جميع مظهره. وقد يستفيد في ذلك وسائل متعلقة مع بيئة المتعلقة والملاحظة، والتي تنطوي على عادات وتقاليده يصعب تجاوزها على المدى القصير. كما ينبغي لهذا الإنسان أيضاً أن يكون مستعداً للإحراج وفقاً لما عليه شروط النموذج التي تصنعها البيئة. في هذا الشأن لا يخلو الضرر أيضاً دور المنتج حيث يذكر أن: "المنتج أيضاً ينبغي أن يعمل على ضمان استطاعة كل إنسان قادر على العمل من منصب شغل أي إمكانية حصول هذا الإنسان على دخل يضمن له مستوى معيشة مقبول" ينبغي أن يكون التحرك في هذا المجال "متعدد الأوجه"، تدرجاً وإحتياجاً في مستوى الإنجاز، وهذا يتطلب إنشاء مؤسسات علمية وإقتصاد أساليب وثقة الارتباط بأصل الموضع الجزائري، ولا يتم للمعز - بأية حال من الأحوال - إلى مصدر تفكير مضلل عن هذا الواقع.

من أجل إنجاز التوجيه المضمنة في الخطة ينبغي إذاً العمل في مختلف المجالات، بدءاً بالضرر والإعداد والذي ينبغي أن يعمل الطابع المحلي لارتكازاً على تشخيص الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، وأن تنشأ مؤسسات اقتصادية مرتبطة بهذا الواقع، بإمكانها إحداث التنمية أو المحركة للرطوبة، من أجل الوصول بالاقتصاد الجزائري إلى مستوى الإستهلاك المطلوب واللازم لنفع عملية التنمية.

نلاحظ أيضاً عند قراءتنا للوثيقة، وفي كل فترة من فتراتها، مدى الإغفال الناجم عن العلاقة المباشرة، خلاصة الإشكالية العامة. تؤكد العناية الواردة في الوثيقة أن: "الزراعة للتخفيف هي في كثير من الأحيان تلك الزراعة التي يمارسها فلاح متخلف، لذلك ينبغي العمل على خلق بيئة ملائمة تساعد على تكوين هذا الفلاح زراعياً وتساعد في تطوير نشاطه، بغرض تحقيق الدخل

(1) نظرية لستون في تصور طبيعة الفلاح، والتي منها على مراحله.

أ - في المخطط يوضح المرحلتان الأولى والثانية.

ب - في المخطط الاستمراري يوضح المرحلتان الأولى والثانية.

المرغوب في القطاع الزراعي. هنا يكمن عنصر القوة الأول الذي تضمنته الوثيقة مسرعة  
الخطوة (1)

إن المقولة الواردة أعلاه صحيحة مائة بالمائة. فالتخلف لا يتجلب إلا التخلف، ولكن  
التشخيص الموضوعي للظاهرة، يفرض ذكر الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك ومنها يتم الانتقال  
إلى وضع البرامج الكفيلة بتجاوز هذا التخلف والتركيز على عامل النمو الديمغرافي لوزن غير  
كاف لتفسير ظاهرة التخلف بالريف الجزائري، فالزيادة السكانية بنسبة عالية هي أيضاً نتيجة  
للتخلف الذي تعد أسبابه كثيرة يطول شرحها وليس مجالها هنا. وعليه فخلق بيئة ملائمة لتكوين  
إنسان الريف، تعد ضرورة حتمية، ولكن لا ينبغي لهذا التكوين أن يجهل أو يتجاهل الطابع الريفي  
لهذا الإنسان، الذي يمكنه من إبراز قدراته الإنتاجية ضمن جهاز تكوين خاص به؛ يتحفظ فيه  
كعامل زراعي أو كفلاح، ويعمل على إقامة تعاون فيما بين عناصر البيئة الزراعية المختلفة، من  
خلال النشاط المستمر المفضي إلى زيادة حجم الناتج الزراعي، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الفاضل  
المطلوب تبادلته مع قطاعات الاقتصاد المتطورة، والذي تنعكس آثاره الإيجابية على مستوى معيشة  
هذا الإنسان الريفي بصفة عامة، فتؤدي إلى ازدهاره وتقدمه. لا يمكن تحقيق هذا الهدف -  
بحسب التقرير - إذا اقتصر دور هذا الفلاح على حضور سلبي، لعمليات تجهيزية بعيدة عن  
قراراته ومجهوداته الشخصية، حتى وإن لبثت هذه العمليات ورغباته. (2)

تركز الوثيقة على أن الأهم، هو استبعاد الفلاح ذاته للمساهمة الجماعية في اتخاذ القرار،  
واستعاده بالتالي لتنفيذ هذا القرار، من خلال تخصيص للمشروع الناجم عنه واستعمال نتائج  
المشروع بعد تحسيده استعمالاً أفضل ما أمكنه ذلك، والحفاظ عليه وصيائه، والعمل على تطويره  
والإحسان به من أجل التقدم؛ واللياقة في إنشاء مشاريع أخرى، تؤدي إلى نمو القطاع الزراعي  
وتوسعه. طبيعة الحال عملية التكوين في الزراعة وفي غيرها لا تتم إلا من خلال توفر وسائل  
ضرورية لهذا التكوين؛ نذكر منها على وجه الخصوص الأراضي الزراعية والمياه وهما العنصران  
الذان تعتبرهما الخطوة نقطة القوة الثانية.

هناك تأكيد آخر للمعايير السلبية المستخلصة من هذا التقرير، كون الإنسان الجزائري في  
الريف، أين يقطن، لم يكن يتمتع بالقدر الكافي من هذين العنصرين، في أحسن الأحوال؛ إن

(1) راجع: OP.CIT.P:3  
Plan de Constantine: Rapport général

(2) نفس المرجع، ص: 39



بحسب بعضهما بعضاً. من ذلك فإن الطريقة المبرورة قد أصبحت عنصر "الأرض والماء" جزءاً أساسياً لمزولة أي نشاط زراعي، حيث ينبغي لا يمكن أن تتم عمليات الإنتاج الزراعية حتى وإن ظهرت للفلاح وسائل زراعية أخرى مثل آلات الحراثة والهدم ووسائل قتل الحشرات. ويستقره التقرير مستقلاً: "إننا نعتقد أن ثورة العمل الزراعي من القرية الفلاحية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون حول الأرض الزراعية ومصادر المياه دائم. لذلك فالكلام على القرية الفلاحية لا ينبغي أن يخرج عن هذا الإطار، ولا ينبغي أن تكون القرية الفلاحية عبارة عن بنىات حول طرق ووسائل بعيدة عن مصادر العمل الزراعي.

ولذا في إطار الترويج الزراعي يسجل التقرير ضرورة المحافظة على الأراضي الضالقة أصلاً واستصلاح أراضي جديدة - متأكدة بفضل حرق الغابات، الرعي والحراثة للقرطين - والبحث عن مصادر المياه وتنشيتها بواسطة طرق الاستغلال للمحطة؛ لأنها أساساً مترابطة بالبيئة المحيطة. يضيف التقرير وفقاً في إطار مواصلة تنمية العمل الزراعي في الجزائر، والذي يتركز عليه عملية تنمية مستقلة، أن المحطة المحطة لهذا العرض عمن من التنمية الفلاحية بصورة أفضل ينبغي العمل على تحقيقها ضمن توجهات العامة المحددة، وفقاً للإستراتيجية الموضحة في القيم التي تم إقرارها.

يحدد التقرير ضمن المحطة موضوع الأشغال التي يرقب أن تنجز به:

- 1- استصلاح 50.000 هكتار من الأراضي الفلاحية.
- 2- المحافظة على 300.000 هكتار موحدة، والعمل على استصلاحها.
- 3- تطوير 100.000 هكتار من الأراضي المستغلات وزراعتها.
- 4- بناء سبعين كنيسة، الأول في ناحية حناة وثمان ناحية وهران.
- 5- توسيع مساحة الأراضي المسقية إلى 20.000 هكتار، والعمل على (تجهيز سهل حناة الذي تبلغ مساحته 20000 هكتار بما يحتاجه من وسائل مائية).
- 6- إصلاح المساحات المسقية للثبيرة على حوالي 60.000 ألف هكتار.

(18) مفهوم القرية الفلاحية في ضمن مجال الثورة الزراعية كما حددت في سنة 1971. ولكن مفهوم القرية الفلاحية، في حدود القرية التي من حيث المحيط الذي نشأت به، حيث توجد القرية.

(19) مرجع سبق ذكره، ص 40.

والزراعة  
م الأشغال  
محدد من  
مناخية  
م التكوين  
م الرعي  
م طرق  
م الحراثة  
م الغابات  
م مجهزة  
م مجهزة  
م مجهزة

القرية  
مناخ  
مناخ  
مناخ  
مناخ  
مناخ  
مناخ

مناخ  
مناخ

7- إنشاء من 800 إلى 900 نقطة مياه رعيّة في مناطق تربية المواشي، خصوصاً مناطق المنخفض العليا.

لا تشكل الأهداف السابق ذكرها - في نظر التقرير - سوى جزءاً من عمل زراعي كبير. فالأمر يتعلق ببناء قاعدة ميكانيكية فلاحية من شأنها إحداث تغيير جذري في وجه المزرع الجزائري، خصوصاً في المناطق المروية، أي من شأنها تحقيق تنمية حقيقية في عالم الريف.

تسلسلاً مع منهجية التشخيص والتحليل للواقع الزراعي الجزائري، يضيف التقرير أن متطلبات تحديد الريف الجزائري تذهب إلى أبعد من ذلك؛ فمهما تكن أهمية المشروعات القائمة، واسترجاع أراضي عن طريق عمليات الاستصلاح، وتوفير المياه؛ فإنها لا تكون فقط فجاج هذه الإنجازات المحددة جغرافياً، والتي تعتبر من وجهة النظر التقنية نقطة انطلاق لحركة أكثر تعقيداً وأكثر اتساعاً. بالإضافة إلى ما ذكر، تشكل عملية استعادة الأراضي، عن طريق الاستصلاح والتكيف الفلاحي، موضوعاً متكاملًا وجزءاً واحدًا لا يمكن تجزئته، حيث يخضع للمشروعات الفلاحية المطلوب إنجازها. كما أن عملية توفير المياه وتوطينها حتى وإن كانت العملية بارزة من خلال بعض المشروعات ذات الأهمية تتطلب أن تكون كل الحياة الزراعية مبنية على عمليات حفظ المياه بكيفيات اقتصادية جيدة، واستعمالها أيضًا بكيفية جيدة، وهو الأمر الذي يؤدي حتماً إلى تغيير التقنيات الفلاحية المعهودة - التقليدية - وتغيير للزروعات المعهودة (أو التقليدية) (1).

يخلص التقرير في النهاية بالنسبة لاسترجاع الأراضي عن طريق الاستصلاح وتوفير المياه وتوطينها إلى ضرورة اعتماد هذه الرؤية، باعتبار أن الإنجازات التقنية لا تشكل - في واقع الأمر - سوى تمهيداً لإحادة توجه الحياة الفلاحية.

لقد اعتبرت اللجنة التي أعدت التقرير في تقسيمها للموارد المائية، أن الجزائر ليست ببلد غنياً في مجال الموارد المائية، كالبلدان التي تمر عبرها أنهار دائمة السيال كمصر وغيرها. ولا تتوفر في مجال الأراضي الزراعية على سهول كبيرة مغمورة بالمياه لزراعة بعض المحاصيل كالصن، كما لا تتوفر الجزائر أيضاً على احتياطات كبيرة من الأراضي الزراعية مثل بلدان آسيا الوسطى وبلدان

(1) مزيج سابق ذكره، ص: 41.

كل زواجر  
وحد قديم  
مربوطة حرة  
القطعة  
تحتاج منه  
نفسه  
مستلزم  
مروعة  
أدوية  
عملك  
ي حنا  
الامر  
والله  
الامر

أمريكا اللاتينية، وكذا بعض بلدان إفريقيا السوداء. لذلك فإن عملية إصلاح الأراضي في الجزائر لا ينبغي النظر إليها بحزل من تزايد السكان في الأرياف<sup>(1)</sup>.

إن خصوصيات الأراضي الجزائرية تجعل من عملية التجهيز المنطوق في اريف أصلاً أكثر ضرورة من أي عمل في قطاعات أخرى باعتباره، مع تميز بالتجهيز وطول الأمد، لكون عملية التجهيز للتوحدة في اريف لتركز على الإنسان وتعتبر الزمن في آن واحد. ينبغي أن نعرف عملية التجهيز طرق عمل متوازنة ومتدرجة. فحركة التحسين اليومية، ينبغي أن تروى العمل للمخطط لأجل، لتعتبر تحقيق عملية تجهيز واسعة النطاق ليس محال فترات الجزري في آن واحد. فالوسائل الفنية للمصحة لتحقيق هذا التجهيز الواسع لعالم اريف، ينبغي أن تستخدم بكيفية متدرجة ومتتالية مع مختلف المناطق، التي تعطيها برامج الخطط، رغم ذلك أيضاً وفق منهجية مضبوطة ومحددة.

بالإضافة إلى الأبحاث الفنية المذكورة أعلاه فإن مضاعفة مناطق التجهيز للحكاسة هي التي تستلزم خطة قسطنطين ابتداء من سنة 1961 (حسب التفرع) منزاعها الحقيقي، وهي التي ستزسم اريف الجزري عمومًا طريق اتجاها الحقيقية. طبعًا هنا نعمل ملاحظة بسيطة، وهي كأن الأمر يتعلق بمناطق نشاط مية أو تكاد تكون كذلك، فالذي ضمن في هذه الأفكار يستجج حنا عناصر إدانة كثرة وسعة للاستثمار الفرنسي في الجزائر، عناصر اقتصادية تملك من سولها.

2 - ضرورة الجزائر: لقد تضمن التقرير بشأن هذه النقطة ما يلي: "إن ترقية سكان اريف الجزري، للمستقرين بمناطق تواجدهم أو النازحين عنها - على حد سواء - هي التي ستقود عملية التنمية الضرورية للقطاع المصري للاقتصاد الجزري، وبالتالي تحديد مكانة هذا القطاع في الخطط"<sup>(2)</sup>.

حسب هذا التصور الجديد للتضمن ترقية سكان اريف الجزري، يمكن الوصول إلى تلبية حاجات هؤلاء السكان باعتماد جميع الوسائل الفنية التي تم ذكرها أعلاه لأن هذه الوسائل

<sup>(1)</sup> تأكيه نظرية بالفرير حول السكان، وإقامة بعضي القوم، هذه الطريقة، التي تعرض على نهج السكان بريد ومنا لخرافة حقيقيا  
سأ بريد جسم للزواجر الفلانية ومنا لخرافة حقيقيا، تكون فيما ملث "نظر السكان للزواجر" وجميع  
«Essai sur le principe de la population» publié en 1798.

سوف تؤدي حتماً إلى رفع إنتاجية عمل العامل الزراعي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى رفع مستوى دخله، بالتقدير الذي يضمن أيضاً مواجهة الحاجات الاستهلاكية وغيرها في إطار عملية متسلسلة، لنسبة الزيادة السكانية التي قد تنجم عن تحسن مستوى معيشة هؤلاء السكان (1)، في الواقع إن الاعتماد على هذه المؤشرات في الوقت الراهن - يضيف التقرير - وباعتماد حركات محدودة فقط، يمكن تحقيق الأهداف المعلنة. وبالتحديد الأمر يتطلب توفير وسائل المعيش لسكان المدن وضواحيها. هؤلاء السكان الذين تزيد عددهم على امتداد 25 سنة من 3 ملايين نسمة إلى 8 ملايين نسمة.

هذه المسألة تستدعي النظر إليها من الناحيتين الكمية والنوعية لذلك فإن القطاع المتطور في الاقتصاد الجزائري، مع توسعه توسعاً معتوماً، ينبغي أن يبقى عصرياً. ومن أجل هذا ينبغي أن يحقق تقدماً بمعدل يقارب متوسط معدل تقدم البلدان الغربية. فالتوسع والعصرية هما عنصران متكاملان. فالنمو لا يمكن أن يحقق إلا في وسط اقتصادي فني، والعصرية لا يمكن أن تنجز إلا في إطار اقتصاد متعدد الأبعاد بما في ذلك الوحدات الإنتاجية الصغيرة التي يسمح لها التقلم التقني.

عندئذ ترسم خطوط التحرك من أجل توسع الجزائر العصرية من تلقاء نفسها:

- ينبغي تكوين إنساناً مؤهلاً للإنتاج حسب وقائمه وتقنيات العالم المعاصر.

- ينبغي إحداث مناصب شغل أي ينبغي إقامة التصنيع بما يحمل هذا المفهوم من معنى.

- ينبغي تحبيب عملية النمو غير المنظمة للجماعات السكانية، من أجل استقبال التدفقات البشرية من الأرياف، أي ينبغي تأسيس مدن جديدة.

### 3 - يعبر المكونين (حسب التقرير) نقطة القوة الثالثة في هذا المخطط، وعليه فإن الوثيقة قد تضمنت في هذا المجال ضرورة تكوين الإنسان الجزائري تكويناً يؤهله لتحمل المسؤولية، لأن هذا النوع من التكوين يشكل عامل ترقية لا يمكن تعويضه. بالإضافة إلى ذلك ينبغي العمل

(1) لقد احتفظت نظرية السكان عند مالتوس بمظهرها الحديث، من خلال التساؤل حول ما يمكن أن تحدثه نسبة البلدان المختلفة من زيادة في عدد السكان بمعدلات مرتفعة نسبياً. فخطم وسمالية عدد السكان، هملين غالباً ما تستندان إلى هذه النظرية. لكن بالنظر فإننا نلاحظ أن هذه النظرية قد تم تشكيلها في مدى صحتها فعلاً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تطور البلدان المتقدمة، حيث إن الأرواح والزيادة في عدد السكان بالمعدلات التي حددتها النظرية. لسبب بسيط هو الارتفاع الهائل الذي تعرفه الانتاجات بصفة عامة.





عموماً باستخدام الأيدي العاملة المتوفرة بكثرة مع استثمار رأسمالي محدود (1) كما يمكن أن تخضع هذه الصناعات لما تتميز به من خصائص تقنية إلى توظيف لا مركزي؛ وتلبي طلب السوق الداخلية الذي يتميز بتوسع مستمر. إذا تشكلت هذه الصناعات المهدف الأول للتصنيع، الصناعة الثقيلة التي تتجح خصوصاً من أجل التصدير إذا كانت تتطلب استثمارات أكثر أهمية بالنسبة لمناصب الشغل المباشرة المستحددة، فإنها ذات أهمية بالنسبة للجزائر فهي تضمن للبلاد الأولية وتشكل على وجه الخصوص عاملاً مهماً - من الناحية التقنية والتجارية والنفسية - لتوطين (إنشاء) وحدات صغيرة. بفضل ما تحدثت من نشاطات على مستوى المنبع والمصب، فإنها تشكل محركاً لا يمكن تعويضه بالنسبة لتنمية الصناعة المتوسطة.

يشمل برنامج التنمية الصناعية في الخمس سنوات الأولى للمخطط مجموعتين من الإنشآت (2):

### أ- المشاريع الكبرى في ميدان الطاقة:

- تشغيل خط بحاية (oléoduc) البترول في ديسمبر 1959.

- البدء في إنجاز أنبوب الغاز حاسي رمل وهران والجزائر في أبريل 1960 والبدء بتشغيله في منتصف سنة 1961.

- البدء في إنجاز أنبوب غاز عنابة.

- تشغيل المركز الكهربائي للمني حنجن (القبائل) ومركز الطاقة الحرارية بالجزائر العاصمة.

في ميدان للركبات الصناعية الكبرى:

- مركب الحديد والصلب عنابة.

- للمركب الكيميائي ناحية أرزيو.

- مركب تكرير البترول بالجزائر العاصمة.

### ب- الصناعات التحويلية:

(1) دالة الإنتاج ترتكز على عنصر الإنتاج الفاعل، وعنصر الإنتاج الفاعل هو الأيدي العاملة. إذا حققنا نظر في مجلة المشروعات المقترحة من طرف المخطط فسنستطيع، نجد أن معظم المشروعات سواء في ميدان الطاقة أو في ميدان

الركبات الصناعية الكبرى وحتى الصناعات التحويلية، قد شكلت أفكاراً وترجمته في السياسة الاقتصادية الصاعدة إلى السياسة الاقتصادية. عموماً منذ 1965. لكن هذه الأفكار والنوحيات الاقتصادية لم يجد لها أن تكون موضعاً وادياً وليس تصوراً فقط. عطلت فستطنت.

مدرسة  
الاول  
المدرسة  
المشكر

المهدف المحدد من طرف لجان التخطيط تمّا للتخطيط المتكامل، الناجمة من اتفاق من التمر  
العمل من معالجة الإصاح من:

- مرة ونصف في الصناعات الفلاحية والغذائية.
- مرتين في مواد البناء، الكيماويات والصناعات.
- مرتين ونصف في تحويل المعادن.
- أربع مرات ونصف في صناعة الخلود والمطبخ.
- ستة مرات ونصف في قطاع الصناعات النسيجية.

إذا كان المهدف الإجمالي للصناعة التحويلية إلزامي - بعبارة لا يمكن إحصاءات مناسب  
العمل للفرقة - فإن الأهداف الفرعية ليست إلا ثانوية. لكن لا يكد أن هذه الأهداف  
متسقة فيما بينها، ولكنها تتركز على اتفاق المخطط الداخلية للحرارة.

والحالة هذه فإن الاتحاد مع فرنسا ومع أوروبا سيبدو مسؤول بعض المؤسسات إلى مع  
جزء واسع من متوجعهم خارج الحرارة، ومن هنا تجاوز المهدف للسطح لفرع نشاطهم.

يحتد للمخطط من أجل تنمية وتطوير الصناعة التحويلية على المبادرة الخاصة قبل كل  
شيء، بالحرارة والفرنسية من ضمن الأسس<sup>(1)</sup>. إن هاتين المؤسسات التي تتعدت وتوسع  
هو هاتين فاهم عن نقص التأهيل الذي يحتاج الأيدي العاملة وبعض اللزومين أو الزمان، سيجوز  
بامتيازات تمويلية وجبالية عامة، مؤقتة تتألف تدريجيا. هذا المجهود إلى المبادرة الفردية - موجه من  
طرف المخطط ومقدم من طرف الدولة العامة - هو الوسيلة الوحيدة لفرقة البرجة لتصنيع البلاد.  
لكن إذا بقيت المبادرة الخاصة غير كافية في بعض القطاعات، من أجل الوصول إلى الأهداف  
المحددة، فإن مكثها عموميا للتصنيع سوف تتركز إلى هذه المستحدثات وحدات إنتاج اقتصادية، في  
قطاعات النشاط الأساسية.

في الأخير فإن تنمية الصناعة ينبغي أن تتم وفق نظرة واسعة ومبينة للذي ضمن لمبدأ  
مبدأها عامة، قد يحقق المحرك الاقتصادي فيها امتيازات تقنية، على الأقل في مشروعات معينة،  
مخصوصا في بلد كالجزائر، أين يكون البناء التحقن (أو القاعدة الهيكلية) والمبينة (المخطط) الضرورية

(1) طبقا لروح المخطط من المبادرة الخاصة، ولم بتعليمات مؤقتة. ولكن لا يكره أن يقال من الآخر أن تصحيح هذه الاستدلال  
لازمة، فمهمها لدعم انطلاق المشاريع الخاصة بالصناعة التحويلية فقط، من أجل أن تزيل هذه الاستدلال تدريجيا مع نمو قطاع  
هذه المؤسسات. إذا بالمبادرة الفردية تتم لتجديد الاستثمارات ومنها بالمساحة المستعدة، الذي يجرها الوسيلة الفرعية الفرعية البرجة  
لتصنيع البلاد.

الصناعة لا تستطيع الاستمرار كما هي عليه. من ينبغي التمسك به  
التحكم قبل أن يصبح مفرطاً، وعلى وجه الخصوص يجب أن يؤدي نمو بعض المدن إلى بعض  
بعض الجهات، مما يؤدي في النهاية إلى إعاقه تنمية الكل (التنمية الشاملة) تنسق الخطط  
توجيهاتها الكبرى تنمية المدن الثانوية، وهذا يعني من وجهة النظر الاقتصادية استحداث (إنشاء)  
مدن جديدة، حتى وإن كان استحداث هذه المدن يتم حول نواة قائمة.

5 - تشكل المدن الجديدة نقطة القوة الخامسة في المخطط. حيث أن النمو السريع  
للمدن الكبيرة يعتبر التقرير ميزة الثلاثين سنة الأخيرة. لقد تسارعت الهجرة الريفية نحو المدن منذ  
سنة 1930. لقد كان يمثل سكان خمسين فيمض سكاناً رئيسي في سنة 1900 وفي حدود الثلاث  
عشرة عمالة المرحودة، 18 % من إجمالي عدد السكان. بينما في سنة 1930 لم تنمو هذه النسبة  
كثيراً حيث بلغت فقط حوالي 21 % وهي تمحاذي في الوقت الراهن 30 % لقد انتقل عدد سكان  
"الحضر" خلال 30 سنة من 1.200.000 إلى ثلاثة ملايين نسمة.

يرجع توسع المدن في جزء كبير منه إلى نزوح "السكان المسلمين" من الأرياف (1) وقد  
تضاعف عدد المسلمين القاطنين بالمدينة سبع مرات خلال ستين سنة، وحتى عشر مرات بالنسبة  
للمسرح للمدن التي يصل عدد سكانها حالياً 100.000 نسمة. (2)

إن تقديرات التقرير تشير إلى أن ارتفاع عدد سكان المدن يتواصل في المستقبل، ولا يمكن  
توقيفه، بالقيمة المطلقة وبالقيمة النسبية. تواصل المدن استقطابها لسكان الريف الذين أصبحت  
الأرض لا تلبى حاجياتهم المعيشية. إذاً بالمفاضلة بين التصديرات الإجمالية للسكان وتقديرات سكان  
الأرياف نحصل على توقع توسع المدن في السنوات القادمة.

كان من المفروض أن يبقى السكان الزراعيون مستقرين وذلك حتى تتاح إمكانية تحسين  
شروط معيشتهم. بالمقابل ينبغي لشركات أخرى - كالصناعة الصغيرة، والتجارة، والطلب  
والإدارة - أن تتطور في المناطق الريفية.

(1) نزوح السكان، بعد حقله أخرى تؤكد بعض الشخصيات الاقتصادية في الأرياف، والتي هي نشاطات زراعية بالدرجة الأولى. كما  
تؤكد أيضاً عشاق الاقتصاد الريفي الذي يركز في معظمه على وسائل إنتاج غذائية، مما يحتم على الأيدي العاملة التراجعية (الزراعية)  
التي تترك المناطق الريفية باستمرار وكذلك نحو المدن بحثاً عن فرص العمل المفقودة بنشاطات نشاطهم  
(2) إحصاءات مأخوذة من المخطط. مرجع سبق ذكره. ص 18.

في توسيع عدد صغير من المدن الكبيرة بشكل حساساً حتماً على التوازن الاقتصادي  
والاجتماعي والسياسي للبلاد. وبذلك هو مكلف جداً. في ضرورة إعطاء تنظيم يعتمد على  
مركز التوزيع ولا يركز النشاطات الخاطئة الحضرية - الحضرية والتجارية والإدارية - بعد من  
مجموعات التفكير للمنطقة. وبذلك فإن نقطة التوزيع الحضرية في المنطقة هي : لذلك

من جهة ثانية فإن التوسع إلى امتدادات نشاطات جديدة في مناطق ذات طابعاً بعد إضافة  
جوانب جديدة لعملية التنمية. إن المدن الجديدة التي يتم إنشاؤها هي أن تفتش من الخدمات  
مجموعة موحدة. سواء كانت هذه الخدمات تشمل عدداً كبيراً أو معدداً من السكان. فقط بعد  
عملية تدمير توسعها، يستلزم شروطاً نظرية معينة.

بما أن المدن قطباً مع المراكز لشدة ونسبتها مدونة الخدمات الحديثة  
والشعبية، مؤدية إلى التوسع والتدمير والتخلفات الحضرية التي تسمى إلى إعطائها للخدمات. وأن  
هذه التغيرات لا تؤدي إلى اعتماد حلول دائمة لتساكن نحن نبحثها في المدن.

في سياسة التوسع الحضرية في لوزان هي أن يتمكنها تغيير "البنية الحضرية" من  
على سنة 25 سنة. فالمسألة لا يتوقف عند هذه النقطة بل هي مسألة هي مسألة التوسع  
الحضرية. في 25 سنة فالتوسع الحضرية في لوزان هي أن يتمكنها تغيير "البنية الحضرية" من  
تتطلب أربعين عاماً متوسطة. وهذه المدن تشكل في مجموعة مراكز التوزيع أو التوزيع  
تسكن ومختلج التوزيع على الخصوص في هذه المدينة. لذلك فإن التوسع الحضرية  
تتطلب حسب الخطة التي في :

أ- التوزيع في المناطق الحضرية في لوزان هي أن يتمكنها تغيير "البنية الحضرية" من  
تتطلب أربعين عاماً متوسطة. وهذه المدن تشكل في مجموعة مراكز التوزيع أو التوزيع  
تسكن ومختلج التوزيع على الخصوص في هذه المدينة. لذلك فإن التوسع الحضرية  
تتطلب حسب الخطة التي في :

التوزيع في المناطق الحضرية في لوزان هي أن يتمكنها تغيير "البنية الحضرية" من



- مناطق صناعية:

1 - 1 - فيما يخص الخاصية الأولى، فإن الامتيازات التي منحت للمؤسسات الصناعية الجديدة تحمل طابع التمييز حسب مناطق التوطن، في المدن التي تتميز بكثافة تعتيبية (أو صناعية) وفي المناطق المحاذية لها والتي تساهم في ذلك الحناق من المدن الكبرى، والمناطق التي تمتعها عملية اللامركزية.

2 - أما للمناطق الصناعية؛ لإنشائها لا ينبغي أن يكون فقط بدافع الامتيازات المالية، بل يجب أن يجد المستثمر الصناعي حواف ملاحية لنشاطه، إضافة إلى الامتيازات المالية التي تحته على إنجاز مشروعه، لذلك فإن مناطق صناعية قد تظهر في شكل:

1 - مناطق فاك الحناق على المدن الكبرى أو مناطق وسيطة، وهي تلك المناطق القريبة من المدن الكبرى<sup>(1)</sup> بحيث يمكنها قرها من الاستفادة من وفورات هذه الأخيرة في مجال نشاطها، دون أن تعاني من مشاكل للمساحات التي تعاني التشبع.

2 - مناطق شبه الحضرية للتصنيع، كالمدن التي تم ذكرها وأخرى التي تحتل مناطق تروطين صناعي مهمة، والتي تتوفر أصلا على نشاطات صناعية<sup>(2)</sup>.

3 - مناطق اللامركزية وهي مجموعتان:

- ثلاث مناطق لا مركزية<sup>(3)</sup>.

- حوالي 15 مركزا صناعيا ابتدائي<sup>(4)</sup>.

4 - مناطق التنمية الحرفية: حوالي خمسون منطقة ليست مؤهلة في الوقت الراهن لأن تكون مناطق تنمية صناعية، ولكن بإمكانها أن تشكل مركز نشاطات حرفية متنوعة<sup>(5)</sup>.

(1) يذكر تقرير المدن الصناعية والخاصة بالبناء: رومية والبلدية، تنمية الحوض الصناعي (saint-barbe) وثلاث قرى أخرى (duzerville) في طولس الصناعية والحروب خصوصاً ليستطيد.

(2) philippeville سكينة حاليًا خزان، Portéaux، مستطام، سيني بلعبر وتلستان.

(3) تيزي دو، من جانت، ميني.

(4) سري لمر، للاف، جند، سيمر، سيطيد، بوز، القدية، مسكرا، تيلوت، سيطيد، جند، ليليت، ميني، ... وأند، أير.

(5) أربع مخططة لستطيد، مرسح سيطد ذكره، من: 53

ب - اتوسع الحضري والإسكان فلا يمكن تصور لامركزية بدون توفير الإسكانات  
للمادة للمنشآت والنشاطات الجارية، وكذلك إسكانات إسكان الإطارات والمستعملين. إن  
التحيز الحفاني للمدن الثابتة بشكل أحد الوسائل الأكثر فعالية للامركزية الاقتصادية.

فيما يخص المدن المنعزلة للمعززة في التنمية الصناعية، ينبغي أن يمد النظر في خططات  
توسيعها وذلك حتى يمكن حماية نموها من الضريبة المفروضة والسواكنة اللاحقة الناتجة عن سوء  
التقدير، حيث يمكن أن يكلف إنشاء مجمعات سكنية جديدة تكاليف أعلى من تكاليف تعديل المدن  
تكونت بسرعة ونشأها متأخرة عن زمنها.

يعتبر الطلب الحالي موزناً كائناً للإسراع في البناء. حيث ينبغي أن يستجيب هذا البناء  
في أن واحد لحاجة اجتماعية ملحة والضرورة الاقتصادية. من أجل التسهيل بالبناء دون تسجل  
ارتفاع في أسعار البناء من الضروري أن تشكل هذه الخطا في جانبها الأكبر برامج متعددة  
السنوات ضامنة منذ البداية لتسويق معظم وحيازة أراضي مخصصة أصلاً لبناء مجمعات هامة تتوفر  
على كل التجهيزات للكسلة.

### خلاصة البحث الأول:

في واقع الأمر يمكننا استنتاج ضمن هذه الخلاصة مجموعة عناصر ومبادئ نوزعها على  
مستويين اثنين. المستوى الأول ويعكس تماماً نظرة فرنسا الاستعمارية لتطوير الاقتصاد الجزائري  
ولا نجد أدق من تصريح الجنرال ديجول في خطابه بقسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958 حيث حدد  
أرقاماً اعتبرت من وجهة النظر هاته ذات دلالة، باعتبارها تحدد حجم الجهود التي سيقبل من  
أجل تنمية الجزائر في نفس الوقت وحسب نفس النظرة فالأرقام هاته تكون فارغة من معناها إذا لم  
تشمل جوهرها مسألة التنمية، تنمية ترقية الإنسان الجزائري. لذلك نخطط قسنطينة المقترح  
لهذا الغرض قد تمزج بمحاصنين أساسيين هما:

أ - عدم اعتبار المخطط مجرد خطة تجهيز بسيطة موجهة إلى استحداث مجموعة أدوات  
ووسائل لإنجاز التنمية المرتقبة من جهة أو تنظيم عملية تطوير ونمو من أجل تحقيق مستوى مقبول  
من التقدم من جهة ثانية. بل يجب أن يكون المخطط عبارة عن برنامج عمل يهدف أساساً إلى  
إحداث تغييرات جذرية في مستوى معيشة الإنسان الجزائري خصوصاً ذلك الإنسان المحروم.

ب - تقديم التقدم التقني على المستوى الداخلي من خلال جهودات المصنوعات الاجتماعية المحلية ذاتها واستعمال أي محاولة خارجية للرض هذا التقدم التقني.

هذا فيما يخص المستوى الأول من التحليل. أما المستوى الثاني، فيشمل استخلاص المفاهيم التي تؤكد استمرار استعمالها بعد الاستقلال واستمرار استعمال بعضها حتى وقتنا الراهن. من هذه المفاهيم النهوض بالريف الجزائري وتنمية الجزائر العميقة، فالمعطى كما ذكرنا موجه للكثافات السكانية بالدرجة الأولى، وهذه الكثافات السكانية المحرومة متواجدة خصوصاً بالأرياف الجزائرية والمناطق النائية، وعليه فالتنمية الاقتصادية توجه أول ما توجه إلى هذه المناطق وهؤلاء السكان.

من خلال النهوض بالريف يمكن الوصول إلى عصرنة الجزائر عمومًا، باعتبار أن التشخيص الاقتصادي قد أوضح وجود اقتصادين أحدهما عصري متطور والثاني تقليدي متخلف. نسجل كذلك وجود مفهوم تكوين إنسان الريف، وفي هذا الشأن نستطيع التأكيد على أن المحاولة الأولى لتنمية الاقتصاد الجزائري قد حملت هذه العبارة وما زال في وقتنا الحاضر يتردد القول بالعمل على تكوين الإنسان الجزائري عمومًا وإنسان الريف على وجه الخصوص، كذلك يمكننا أن نضيف مفهوم آخر أو مصطلح آخر هو التصنيع حيث ورد مضمون للمشروعات الكبيرة وكذا الصناعات التحويلة. نسجل أيضًا مصطلح المدن الجديدة الذي أصبح في وقتنا الراهن أحد المصطلحات المستعملة كعامل من عوامل تحريك النمو عن طريق إنعاش عمليات البناء والعمران على وجه العموم.

في الحقيقة ليس خطأ استعمال نفس المفاهيم والمصطلحات اعتبارًا لكون هذه المفاهيم والمصطلحات والتي تتطور في شكل مجموعة أشكال تعبيرية عن مجموعة ظواهر متماثلة ومتطابقة بالرغم من اختلاف الفترات الزمنية التي تظهر فيها؛ لكن الخطأ كل الخطأ يكمن في عدم استبعاد عناصر التناقض للثورة في جوهر تلك الظواهر. على سبيل المثال التصنيع الذي كان يرتقيا في إطار عظمى قسنطينية ليس هو التصنيع الذي أنت به مختلف موائق الجمهورية الجزائرية المستقلة، ظاهرا بالتصنيع واحد ولكن في الجوهر هناك اختلاف عميق باعتبار أن التصنيع الوارد في إطار النظرية الاستعمارية يأتي ضمن استراتيجية معينة؛ وبأني التصنيع الذي تبته الجزائر في إطار استراتيجية مغايرة تمامًا من حيث الوسائل والأهداف. لذلك فتشغيل أي مضمون للتصنيع من بين هذين المضمومين لن يتطابق أبدًا في الأداة والوسيلة والذخيرة، مع تنفيذ المضمون الآخر، ونعتقد أن

## المبحث الثاني

### الدعم الفرنسي للمشروط لتسمية اقتصاد الجزائر

توطئة:

إن الدعم الفرنسي للجزائر وعصروا المتعلق بالتجانب المالي منه، كان مشروطاً، بحيث لا شرطية غير قابلة للإبطال والتفاوض والتنازل، حيث لن يكون هناك دعم للجزائر مطلقاً خارج اتحادها سياسياً مع فرنسا ومروسة اندماج اقتصادها مع اقتصاد المتربول. إن حتمية هذا الإحبار سرف تمنح للجزائر إمكانية التبادل السلمي مع فرنسا ومناطق نفوذها كذا مناطق شركاء فرنسا دون مراجعة أي سياسة جمائية. كما تحقق حتمية الاتحاد مع فرنسا أيضاً، دعماً مالياً في إطار منطقة الفرنك، وكذلك في إطار مساهمة فرنسا في بناء وتنظيم الجهاز المالي والعملي بالجزائر لكي يسبل على تسهيل حرية تنقل رؤوس الأموال، بين الضفتين من البحر المتوسط، فاللحركات المحلية سوف يتم الحفاظ عليها بفعل حركة التنمية الاقتصادية، كما سيكون لهذه الحركة آثار أخرى تمكن من مضاعفة توظيف اللدخرات القادمة من المتربول باتجاه الجزائر، وعليه فلنكن نفترض مساهمة رؤوس الأموال الخارجية سواء كانت حكومية أو خاصة. سوف تتم جميع هذه الإجراءات وفقاً لقانون مالي أساسي يربط الجزائر بفرنسا، ولذلك فالضمانات المالية والتفدية في تعرفها بقية البلدان السائرة في طريق النمو، سوف تكون الجزائر بمثابة منها، مما يشكل ضماناً للاستثمارات الخاصة للندوة للتعاون بفرض تسمية اقتصاد الجزائر.

إن أشكال الدعم التي ذكرناها قد تتجسد بفعل حرية حركة الأشخاص. ففرنسا يمكن كونها إمبراطورية استعمارية فهي تتوفر على جميع عناصر القوة السياسية، العسكرية، الفنية والإدارية، لذلك فهي تمتلك قدرة تزويد الجزائر بما تحتاجه في جميع هذه المجالات من إدارات، كفاءات وتقنيين لإسناد الصناعة الجزائرية، ونشاطات أخرى. وبقى الجزائر سوقاً للعمل بما توفره من أيدي عاملة رخيصة سوف تشد الرجال في الاتجاه المعاكس من أجل البحث عن العمل وهكذا تتجسد حرية تنقل الأشخاص في الاتحاديون بالمفهوم التنموي الفرنسي.

"إن متطلبات تنمية الجزائر، وعلى وجه الخصوص تلك التي يفرضها عليها النمو الديمغرافي، تدفع حتماً إلى ترفع توسع سريع في اقتصادها الصناعي، ينبغي في مثل هذه الظروف طرح مسألة حماية الصناعات الناشئة، حتى يمكن التحدث عن بناء جدران ضمن قضاء اقتصادي مطلق يخص فيه السوق بشكل منظم إلى السلع الصناعية الجزائرية<sup>(1)</sup>، طلباً الاستنتاج الواضح هنا هو أن السوق الجزائرية حتى ذلك التاريخ كانت تشكل سوقاً للسلع والمنتجات الفرنسية بالدرجة الأولى والأوروبية بالدرجة الثانية.

لكن واقع الاقتصاد الجزائري - حسب التقرير - الوارد في الخطة، يتسم بالندم في منطقة القرنين ويتسم إلى القضاء الجمركي الفرنسي (متروبول ومحاكمات ما وراء البحار). من جهة أخرى يوجد ضمن السوق الأوروبية المشتركة مجموعة الست من خلال التروبول. واتفاقية روما تخضع الجزائر كبقية المناطق التابعة للمتروبول الفرنسي فيما يخص للمبادلات التجارية<sup>(2)</sup>.

إذا من وجهة النظر القانونية فإن الإجابة عن هذا السؤال تعد بسيطة. لا يمكن للجزائر أن تبني نظام حماية جمركي عام لمساعدة صناعاتها دون خروجها من النظام الجمركي الفرنسي وضع مشاركتها في السوق الأوروبية موضع تشكيك لكن يمكنها استثناء مؤقتاً التمسك بإجراءات "الاتفاقية العامة حول التفرقة الجمركية والتجارة"<sup>(3)</sup> أو باتفاق روما المتعلق بالتخلف، البطالة والعجز للزمن في التجارة الخارجية، لأن هذه الاتفاقيات، التي تسمح بالترخيصات، في إطار القواعد العامة للمنافسة، يمكن تطبيقها بوضوح على وضعية الجزائر.

يعتبر أيضاً من غير المعقول الاستناد فقط إلى حجاج قانونية لإبعاد الحماية (الحماية) إذا كانت هذه الأخيرة تشكل السبيل الأوضح إلى تنمية الجزائر، وعلى وجه الخصوص التوسع الصناعي.

من وجهة النظر الاقتصادية فالرغبة في تفضيل إنشاء المؤسسات الصناعية، من خلال تخصيص السوق الداخلية لها، لا يمكن عزلها (الرغبة) عن بقية شروط التنمية العامة. فالصناعة الجزائرية تملك أيضاً، بفضل الغاز الطبيعي، ميزة تصديرية، والزراعة الجزائرية ينبغي من جهتها أن

(1) عطاء منسطة، ص 55.

(2) راجع: memo-larousse-encyclopédie: Paris, 1990, p: 654.

(3) راجع: المرجع، ص 649.



تصدر قرارها من المتوجات المختلفة. إضافة إلى ذلك فإن الجزائر في حاجة لأن تعد في المحلات  
مختلفة لخاص الأيدي العاملة الذي تتوفر عليه. وإلى الأخير تتطلب تسييرها توفر رؤوس الأموال  
الحية. لذلك حرية التحويلات المالية تشكل ضعايا يسهل إلى حد كبير عملية الاستثمار.

دون اعتبار للظفر الخاصة بالقانون الأساسي لتسمية الجزائر مظهر غير قابل للصوت  
فهي مترابطة إلى حد كبير، وينبغي معالجتها معاملة واحدة وذلك من خلال مبادلات السلع (تقل)  
(حركة) رؤوس الأموال، (تقل) حركة الأشخاص.

إذا خلاصة القول أن الاتحاد المرغوب ضرورة ضمنية لأية حركة تنموية في الجزائر، ومن  
الاتحاد الذي يرتقي تنظيمه من الناحية التشريعية إلى قانون أساسي للتنمية في الجزائر.

### ثانيا مبادلات السلعة دون حماية جمركية:

بما لا شك فيه أن الحماية في الأجل القصير قد تسرع إقامة بعض المنشآت الصناعية،  
شرط أن تكون معدلات الرسوم الجمركية المستخدمة ذات طابع متني (حظري) لكن لو بدون  
إخفال امتيازات (مطلوبة) نظام الحماية في بعض الحالات المحددة، فإن للحماية مخاطر عدة في  
الأجل القصير والطويل. من جهة أخرى لا ينبغي أن تعطى لنظام الحماية فعالية وأهمية مطلقتين  
باعتبار وجود منظومات أخرى تشجيعية ممكنة، وفي حالة الجزائر، على سبيل المثال، فإن ميزان  
الامتيازات ومساوئها يعد أكثر ملائمة من الحماية الجمركية. في هذا الصدد يذكر التقرير بالتفصيل  
مساوئ الحماية.

أ- مخاطر الحماية: تتميز بعض مساوئ الحماية بالحساسية في الأجل القصير، يمكن -  
أن لا يكتفى - استعداد الحماية كأساس لمساعدة التصنيع، إذا بدا لنا أن مخاطر طريلة الأمد قد  
تكون أكثر حدة. من هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي<sup>(1)</sup>:

أ- خطر ارتفاع الأسعار، في القطاع المحمي، خطر مركب وإذا اعتدنا أن الحماية موجهة  
محصرا لصناعات السلع الاستهلاكية، فإن آثارها لن تتأخر في الظهور على مستوى تكلفة  
الحياة، مثل الأجور والأسعار الأخرى. إن الحماية إذا ما مست عددا أكبر من الصناعات فلها  
تشكل مكسبا للتنمية في قطاعات أخرى، منها على وجه التحديد قطاعات التصدير الذي تحدد

(1) راجع: مجلة تنظيم الاقتصاد، ص 57.

فيها الأسعار من طرف السوق الخارجية والمنافسة، فالحماية تجعل هذه المؤسسات مؤسسات غير منافسة.

2- حدود الحماية ودوام الإجراءات التي قلمت في البداية كإجراءات انتقالية قد ينتها الأمل التاريخي التي جعلنا نفكر باستمرار في المسألة باعتبار أن الحدود تمارس عن طريق الأسعار، فتحدث مداماً نفساً غير ملائم للتوسع، في حدود فتح نقاش دائم بين السلطات العمومية والصناعيين أين تسعى نقابات العمال للحماية من أجل رفع أسعار البيع أو الأجر، وهذا الأمر انعكاساته على المنظومة الاقتصادية ككل خصوصاً فيما يتعلق ببعض آثار السياسة الاقتصادية.

3- الجمود التقني يعد من مخار الحماية النظامية، فمن خلال الحماية الحركية، فإن المؤسسات تميل إلى الاهتمام فقط بالسوق الداخلية، وحمايتها من المنافسة الخارجية يجعلها لا تميل إلى البحث عن تحسين إنتاجيتها التقنية وفعاليتها التجارية، فالحماية تدعو إلى التهاون بين المنتجين وتنتهي بالرتابة؛ في بلد يتطلب فيه النمو الديمغرافي نوع من الديناميكية، إذا للمنافسة بالنسبة للمؤسسات (تعد بمثابة قاعدة إتمام) ضرورة، وهي التي تقيم حدوداً وعالية أية مؤسسة تقنياً فتالاً، لا يترك مجالاً للتشكيك في نجاعة المؤسسة.

4- الآفاق طويلة المدى للاقتصاد الجزائري تبين أنه ينبغي للصناعة أن تلعب دوراً تزايد أهميته أكثر فأكثر مع مرور الزمن. فالتوسع الصناعي يفرض استيراداً متنامياً للمواد الأولية أو منتجات نصف مصنوعة لا تتوفر عليها الجزائر أو ما كانت ليس في مقدورها صناعتها؛ كما أن استهلاكها الغذائي ينبغي أن تكون مضمونة في جزء منها عن طريق الواردات. بالمقابل ينبغي عليها أن تصدر، والفلاحة أو الصناعات القاعدية لا تتوفران وحدهما على وسائل الدفع الضرورية؛ فالصناعات الموجهة أساساً نحو الاستهلاك الداخلي ينبغي عليها هي أيضاً القيام بمجهود التصدير الذي لا يتلاءم مع نفسية الصناعيين الذين تعودوا على نظام الحماية الذي يريحهم كثيراً؛ فالتجارة الخارجية احتلت وتحتل دأى مكانة واسعة في الاقتصاد الجزائري، وذلك بسبب اختلال العلاقة بين الموارد الطبيعية والعدد المتزايد للسكان<sup>(1)</sup>؛ لذلك فإنه لا يمكن لقصور النظر أن يدرك حلولاً

(1) اختلال هيكل أول مخرج له كل البلدان المتصلة، يظهر في ضعف التراكم الرأسمالي، أو ضعف معدل الاستثمار من جهة، وفي الارتفاع الديمغرافي، أو الزيادة السكانية كمدلات مرتفعة من جهة ثانية. كما يمكننا إسناد تأكيد آخر هنا لبعض مميزات الإنشغال الاقتصادي، من خلال هذه العنارة التجارية الخارجية اختلت وتحتل دأى مكانة واسعة.

لمشاكل بمرحلة المدى، بل ينبغي التركيز على اتخاذ الإجراءات التي تحقق للاقتصاد الجزائري التنمية  
على الأمد البعيد.

5- نظراً لقيد السكان المتمثل في زيادة عددهم بشكل مضطرد، والذي لا يسمح  
للجزائر بأن تصبح بلداً عصرية، منوهاً في قضاء اقتصادي أكثر اتساعاً، فلا يمكن للجزائر أن  
تتصور تنميتها خارج الاتجاهات الحالية للقضية بتحرير المبادلات، باعتمادها على القيد  
اصطناعي محكوم عليه بالتفوق على نفسه، ويراجع صعوبات في المنافسة الخارجية (1) التأكيد هنا  
على التحكم في معطين هما النمو السكاني وإجراءات الحماية.

ب- محدودية الحماية في دافع عملية التنمية: في الأجل القصير يمكن للتنمية ونحو  
التحفظات التي ذكرناها آنفاً، أن تسهل تنمية بعض الصناعات. ولكن يجب تجنب المبالغة في من  
الإجراءات القانونية المتعلقة بها.

1- فالحماية قد تظهر حدودها، على وجه الخصوص في السوق الداخلية؛ أما بالنسبة  
للصناعات التصديرية فهي غير مجدية، كذلك الأمر بالنسبة للصناعات التي لا تتوفر على سوق  
داخلية كافية.

2- الحماية قد تحفز أصحاب القرار من الناحية الحساسة (2)، ولكن من الناحية النفسية  
فهي غير عملية؛ حيث خضع عدد كبير من البلدان حديثة النشأة للتجربة ولكن كان جميعها مرغم  
على الإضافة إلى الحماية أشكال تشجيع أخرى بعدما توصلت في نهاية الأمر إلى نتائج سلبية من  
وجهة نظر الاقتصاد العام.

3- الحماية المطلقة تؤدي إلى نتائج عكسية؛ تحدث مع الموردين الأجانب منافسة عدوانية؛  
ولذلك ينبغي توقع النتائج منذ البداية. لذلك وفي هذا الصدد يمكن إحداث منظومة مساعدة  
يتمكنون أن تفتح تعاوناً غير تمييزي، بل أكثر امتيازاً من منظومة الحماية التي تثير حرب الأسعار،  
فالدعم المفرط للأسعار بوسائل تطبيق في غاية الصعوبة، وفي الأخير إجراءات رفض صادرة عن  
القوة العمومية والحال هكذا قد يصعب تصور إيجاد منافذ خارجية، يمكن توسيعها من سنة إلى

(1) كلام ينطبق تماماً على وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية المرحلة الأولى من تنميته.

(2) هذا هو التفكير الذي ساد طيلة المرحلة التسرية الأولى للإقتصاد الجزائري؛ في ميدان رسم السياسة الاقتصادية واستخدام أدواتها.

أخرى، مع تطبيق سياسة حكومية، أي سياسة تتميز بسياسة جديدة، بدون أن يكون هذا الإجراء متبادلاً بين بلد في طريق النمو وبلد صناعي، فالحماية لا يمكن أبداً أن تكون وسيلة الجانب.

من أجل كل هذه الأسباب فإن الحماية، كقضية عامة للتنمية لا تنحصر أن تكون في جزء منها غير عملية، كما قد تشكل عصباً خطراً على الاقتصاد الجزائري.

«ففي بلد بإمكانه أن يعيش مستعكفاً بشكل كامل، فإنه بالإمكان حدوث العكس، دون إمكانية تصحيح وضعه إذا علمنا بشح الموارد الطبيعية نسبة إلى التزايد المفرط في عدد السكان الجزائريين»<sup>(1)</sup>، فيتحول أكثر فأكثر إلى ورشة تحويل. فالجزائر لا يمكن أن تسمح في تنميتها على المدى البعيد إلا إذا انفتحت على السوق الخارجية. لهذا الغرض تم اعتبار المساعدات المالية والحماية ذات الطابع المؤقت والتنازلي كسلاح للتصنيع. هنا أيضاً نلاحظ التأكيد على حرية الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي.

إن رفض الحماية كأساس للتنمية الصناعية لا يمكن تصوره بالموقف الليبرالي الرافض بينهما يمكن من أمر - للوضوح - فإذا كان الأمر يتعلق باحتمال حدوث منافسة غير شريفة أو غير متجهة لضرورات التقدم الصناعي في الجزائر، يمكن اللجوء إلى الحماية في حالات محدودة. فمن الواضح أن الحرية الكلية للمبادلات ليست مطلقاً أبداً، بل ومستقبلاً يمكن اعتبارها موقفاً في إطار المرحلة الحركية الفرنسية، ومستقبلاً في إطار رفع الحواجز الحركية بين مجموعة الست الأوروبية، أو ضمن اتفاقيات ترميها هذه الأخيرة مع بلدان أخرى ذات اقتصاد مشابه حيث تضمن للأيدي العاملة الصناعية التي تتوفر عليها مستوى معيشة مقارب لمستوى معيشة عمال البلد الأصليين.

### ثالثاً - حركة رؤوس الأموال المدعومة من قبل فرنسا:

في هذا الصدد يذكر التقرير ما يلي «إن انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك يضعها في وضع يختلف تماماً عن الأوضاع الموجودة عليها بقية البلدان المتحالفة المستقلة، الواقعة تحت مظلة الصرف في مبادلاتها مع مورديها وزبائنها، فهي مضطرة إلى أن تحتم اهتماماً خاصاً ودائياً بتوازن ميزان حساباتها. حتى في حالة وجود مؤسسة إصدار مختلفتين تعملان واحدة ضمن التحويل والأخرى

على مستوى الجزائر والمصراع، فإن تحويل الأموال النقدية يتم بالتكامل ويكون له حدود، وكل  
رؤوس الأموال يتم بحرية مطلقة<sup>(1)</sup>.

هذا النظام يتخذ على أساس أنه يسهل عملية هروب رؤوس الأموال من الجزائر إلى  
مصارفها ويحرمها بذلك من مدخرات تم تحقيقها على أرضها، وقد قلست هذه العملية في لبنان  
كثيرة على أنها حقبة كبيرة في طريق تطبيق الخطة. في هذا الصدد أيضاً يمكن القول أن لكل حرية  
مزاياها وقيودها، وأن مقارنة جملة المزايا بالمصوب هي التي تجعلنا نصدر حكماً بشأنها. فلا يمكن  
عليها من خلال عنصر سلب متغزل عن سياقه العام. فالنقطة الأولى التي يجب ملاحظتها هي  
حينما قدم الانتقاد أعلاه، فإن غرضاً كبيراً كان يتأصل تأويل الأرقام في حساب النتائج الشكل  
من عناصر متعددة قد تم خلطها مع هروب رؤوس الأموال. في حين أن هذا الأمر لا يشكل  
جزءاً ضئيلاً من الحساب الكلي.

يمكن تقديم ملاحظة ثانية تؤكد أن المدخرات التي تخرج هي في جزء منها مقلدة بظلال  
عمومية متروبولية، ومثال ذلك مدخرات الأرضة العسكرية، التي تلعب دوراً هاماً في عملية  
التحويل. هناك جزء آخر مكون من خدمة القروض العمومية والخاصة والفرقة سابقاً ضمن  
التزويج، وجزء ثالث ناتج عن الاكتساب في قروض صادرة عن سوق باريس، حتى وإن كانت  
موجهة إلى تحويل استثمارات عمومية وخاصة في الجزائر. بعد خصم هذه الأجزاء المحولة والأجزاء  
الأخرى عن العمليات للماتلة التي تعد هي الأخرى عمليات هادئة، يبقى هناك تحويل رؤوس  
الأموال من مصادر أخرى. ينهي البحث عن هذه المصادر ضمن حركة السوق المالية.

في الواقع فإن عرض وطلب رؤوس الأموال ضمن منطقة الفرنك هي عمليات متركزة في  
سوق واحدة، هي سوق باريس، التي تعد توزيع الموارد. فإذا كانت للمدخرات الجزائرية تفلت  
سوق باريس فإن هذه الأموال تضمن تغطية الاستثمارات الصناعية والعقارية الجزائرية، سواء  
مباشرة أو عن طريق قروضها للتزويج، وكذلك الحال بالنسبة لتغطية الاقتراض المنوي في  
الجزائر. فيوزان الحسابات قد يتم التجمعة حسب الفترات، فهو قبل كل شيء تابع لقرص  
الاستثمار التي تتاح للجزائر.

(1) لا كند تكتيك الخطة الملائم إلى تكتم استراتيجي جهة التحرير الوطني الرامية إلى ترويض الممرات ترويضاً حريزاً معطاً خلاصاً  
(ال مصراع). هذا تسمى السلطة الاستثنائية إلى ترويض الممرات في عملا ويبنى عليهم المصراع متصلاً لها بها ترويض  
الاستغلال السياسي تحت الضغط لترويض إلى التسلل والاحتفاظ بالمصراع.



إن للؤكد هو أن التنمية الاقتصادية سوف تحافظ على المدخرات المحلية، كما أنها ستساعد في توفير المدخرات المتروكة في الجزائر، فالأبحاث المتروكة قد بينت التوسع الذي من الممكن أن تأتله حركة رؤوس الأموال عندما تفتح لها فرص الاستثمار.

ينبغي الاعتراف من جهة أخرى بأن المؤسسات الجزائرية لا تطلب المدخرات المقيمة إلا نادراً، باعتبار أن النشاطات الاستثمارية هي نشاطات محلية، أو نشاطات مشروع متروكة، في كلا الحالتين نادراً ما تفتحان لرؤوس الأموال الخارجية وليست لهما الشهرة والخصم اللذين يمكنهما من المشاركة في برامج حكومية.

إن التوسع الصناعي وإنشاء الصناعات الكبيرة سوف يغير تدريجياً هذا الوضع، ولكن بدون انتظار فإن تكويننا في هذا الشأن قد يدفع المؤسسات إلى الانفتاح لمشاركين جدد، ومن ثم يدرب للمستثمرين الجزائريين على الاهتمام بالمؤسسات المحلية. عندها يمكن إحداث سوق مالية جارية وبشكل ذلك عنصرًا على درجة كبيرة من الأهمية في عملية تمهيد للمدخرات المحلية.

على كل حال فإن تحويل النشاط بفرض مساهمة متخيرة لرؤوس الأموال الخارجية، حكومية وخاصة، حيث يتأتى الجزء الأكبر منها من المتروك. تشكل حرية حركة رؤوس الأموال ضمانًا على درجة كبيرة من الأهمية حتى تسير هذه الحركة كما هو متوقع لها. فالبحث عن تمهيد رؤوس الأموال محليًا يعد عملاً عند الهدف المنشود؛ يبقى فقط دعوة هذه المدخرات للوجه أكثر نحو الاستثمارات العمومية أو الخاصة ذات الضرورة القصوى.

إن البلد الذي يسرع تنميته يكون معرضًا على الدوام إلى عفاظر التضخم أو استنزاف وسائل الدفع الخارجية. فنظام الجزائر واندماجها الكلي ضمن المنظومة الفرنسية يضعها في مأمن من انعكاسات هاتين الظاهرتين السليبتين. فلتاريخ قد يربح حسب الحقب الزمنية المتعاقبة بأن الجزائر سلسة إصدار كانت أو بحرينية - كانت دائمًا إما دالة أو مديونة للمتروكول. فطال الزمن لم يضر فإن حركة رؤوس الأموال ستأخذ اتجاهين وليس اتجاهًا واحدًا من الجزائر نحو المتروكول فقط، وبذلك يتحقق التوازن، والضغط المالي التي يحصل أن تظهر في الجزائر في اتجاه أو آخر، تكون ضمن إطار التوسع الذي يشكله المتروكول في هذا الصدد<sup>(1)</sup>.

(1) لم تذكر فرنسا أبدًا في تقليص مناطق مودعة من أجل وتحويل أو تكيف ما احتلت مع جميع إمكانياتها، أو استقطبت جميع المناطق المودعة التي توجد تحت سيطرتها من أجل تحقيق المزيد من القوة والنمو على حساب حرية شعوب البلدان التي تحتلها.

مفهوم ثابت لا يمكن توقع استمراره، فالدولة الجزائرية ليست في مقام واحد وإنما  
تكون في موقف جديد هذه الوضعية في المستقبل لذلك ومن جهة ثانية فإن المؤسسة الاقتصادية والخدمية  
الجزائرية لا تزال في بداية التطور وتحتاج إلى دعم كبير من الدولة الجزائرية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها في  
التقدم.

إن المساعدة المالية الفرنسية من أجل تطوير الجزائر، وبسبب الإنجازات الاقتصادية التي تحققت  
هذه التي ستعرف نواتج مع توسع الإنتاج، وكذا سمات العمومية المالية والعسكرية التي تسودها  
الجزائرية للتربية في الجزائر، تشكل كلها عوامل ضمان بالنسبة للجزائر فيما يخص تقنية واستمر  
التقدم الحضارية التي تتطلبها تسييرها.

إن الجزائر بفضل قانونها المالي الأساسي الذي يربطها بفرنسا، سوف يكون بمثابة عن  
الصعوبات التي تواجه البلدان السائرة في طريق النمو والتي تمثل عملتها الخاصة والمنطقة بإحكام  
في حدودها الجبركية والمالية. هذا ضمان من الدرجة الأولى من حيث الأهمية فيما يخص التنفيذ  
الحيد للتحقق، وكذلك بالنسبة للاستثمارات الخاصة المنعومة للتعاون فيما يخص تنمية الجزائر. إن  
يتحقق هذا الضمان إلا من خلال اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي، واتحاد الجزائر  
مع فرنسا كما ورد في خطة قسنطينة.

### وأما حرية حركة الأشخاص:

تتوقع الخطة تنقلات (حركة تنقل) للأشخاص في اتجاهين عبر البحر المتوسط:

فالإطارات والتشغيل سوف يأتون لتدعيم تسيير الصناعة الجزائرية، وفي جزء أقل من  
ذلك نشاطات أخرى، وكذا الإطارات الفنية؛ بينما سوف يلتحق عمال جزائريون برافقهم  
يمشون في الترويج أو يلتحقون بجزء ضئيل منهم يعيش في بلدان أخرى من بلدان السوق  
الأوروبية المشتركة. تحت مخلفات الإجراءات الموقعة المطبقة لاستيابة أمنة فإن تنقل الأشخاص  
يعني حراً بين الجزائر والترويج<sup>(1)</sup>.

بالرغم من أن نظام تنقل الأشخاص لا يرتبط بالضرورة بحركة البضائع، فإنه غير ممكن  
الفصل بينهما بشكل كامل، فمن الصعب التصور بأن الجزائر ستفرض بكيفية نظامية حراً على

(1) خطة قسنطينة، مرجع جزاء ذكره، ص 62.

دخول البضائع إلى أسواقها في الوقت الذي تطالب فيه بحرية دخول عناصرها إلى الترويج. نفس درجة السهولة تفرض في الممارتين وأية عوائق لهذا البعد لا يمكن أن تكون إلا مؤقتة ومحدودة.

### خلاصة المبحث الثاني:

إن الاتحاد مع فرنسا هو الشرط الضروري لضمان الدعم الفرنسي في مختلف أشكاله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. يتحقق هذا الدعم من خلال حرية لياذلات السلعية واستفادة الجزائر من الإجراءات رفع الحماية الجمركية حتى يتسكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق انطلاقته على مسار النمو من جهة وتمكين هذا الاقتصاد بالمقابل ولفترة زمنية محددة من حماية إنتاجه المحلي عن طريق السماح له بتبني بعض الإجراءات الحماية، التي سوف تكون مضمونة بواسطة الترويج. باعتبار أن هذه الإجراءات تتلخص في منظمها والاتفاقات التجارية للزمنة بين فرنسا كمتروبول والسوق الأوروبية المشتركة. إذ يعتبر هذا الإجراء الوقائي دعماً من فرنسا للاقتصاد الجزائري. كذلك من أشكال الدعم الأخرى التي سوف يحصل عليها الاقتصاد الجزائري من فرنسا تسهيل تنقل رؤوس الأموال الفرنسية والأوروبية باتجاه الجزائر في إطار فرص الاستثمار الكثيرة التي يوفرها الاقتصاد الجزائري. كما أنه واختياراً لخاصية النمو الديمغرافي التي تميز المجتمع الجزائري وما ينجر عنها من عرض متزايد للأيدي العاملة في سوق العمل؛ فإن فرنسا سوف تفتح أبواب الهجرة على مصراعها، للعامل الجزائريين باتجاهها وكذلك باتجاه البلدان السوق الأوروبية المشتركة، وهذا شكل آخر من أشكال الدعم، باعتبار أن أهمية عدد العمال المهاجرين مستعكس في أهمية اللداعيل بالعملة الصعبة بالنسبة للجزائر وما تسمح به من تمويل للشاريع الاستثمارية المختلفة.

وهكذا فالخطة تحمل في طيها أفكاراً جديدة، قد تؤدي إلى تجاوز الفكر السياسي والاقتصادي التقليدي الذي بدأ في القرن التاسع عشر؛ غير أن الأحداث السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية كانت تسير بوتيرة متسارعة جداً وقادت الجزائر إلى المحطة التاريخية التي نعرفها جميعاً والتي تمثلت في الاستقلال التام عن فرنسا وبذلك لم تتحقق الرغبة الجسدة في النظرة الاستعمارية.

## خلاصة الفصل الأول:

إذا رجعنا إلى وثيقة التقرير المتضمنة لمروسة النظرية الاستعمارية لمسألة تنمية الاقتصاد الجزائري، فإننا نجد في مقدم هذا الفكر ما يلي: «أن المائة والثلاثين عامًا من الاتحاد الاقتصادي بين طرفي البحر المتوسط قد نسجت روابط متينة، وأن ترابطًا كبيرًا قد استحدث بين الاقتصاد الفرنسي والقطاع العصري، بينما يندم هذا الترابط بين هذا الأخير والاقتصاد الريفي أو القطاع التقليدي في الجزائر»<sup>(1)</sup>.

في الواقع نستطيع تسجيل بعض الملاحظات من قراءتنا لهذه الفقرة؛ مثل تأكيد استنتاج النظرية الاستعمارية والعلاقات الاقتصادية التي أنشئت في القرن التاسع عشر بين فرنسا والجزائر، في تفسير ما حدث للاقتصاد الجزائري من نشوء وانفصال؛ فقبل دخول فرنسا للجزائر لم يكن الاقتصاد الجزائري مضمّنًا إلى اقتصادين مختلفين من حيث المستوى والهدف، فالجزائر آنذاك كان بها اقتصاد واحد مندمج مع بعضه البعض بالرغم من مستواه المتأخر بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الصناعية. لذلك فالقول بوجود اقتصادين في الجزائر أحدهما تقليدي متخلف والثاني عصري متطور هو نوع من التطفل مارسه الاستعمار الغربي عمومًا والاستعمار الفرنسي على وجه الخصوص؛ فالقطاع العصري الجزائري لم يكن جزائريًا إلا من حيث المواطن الجزائري، ولم يكن يخدم الجزائر إلا في الحدود التي تدعم موقع الاستعمار والاقتصاد الفرنسي بها.

لذلك فالاستنتاج العام هو أن ما يسمى بالقطاع العصري هو في الحقيقة من صنع الاستعمار ذاته وفي إطار رؤيته الاستغلالية وقتها، هي التي أرغمته على التصريح بوجود اقتصاد تقليدي متخلف بالرغم من تأكيده من ذلك؛ وكانت هذه الظروف أيضًا هي الدافع إلى التصريح بضرورة العمل على إخراج هذا القطاع من تخلفه.

«أن المهمة الشاقة المتمثلة في إخراج مناطق الجزائر للتأخر من التخلف، عن طريق الإصاح الكلي لوزن النمو الديمغرافي للبلاد، لا يمكن أن تتم إلا بالعمل المشترك بين فرنسا والجزائر للتطورة»<sup>(2)</sup>.

هنا أيضًا نستنتج تأكيد آخر من الناحية التحليلية وهو محاولة تفسير ظاهرة التخلف في الجزائر عن طريق النظرية الإحصائية<sup>(1)</sup>، حيث تنظر السلطات الاستعمارية إلى حجم السكان

(1) أهم الأفكار المتعلقة من خطة فسطية والتضخيم لتشجيع الوضع الاقتصادي في الجزائر.

(2) نفس المرجع، نفس الفهم.

والنمو الديمغرافي على أنه سبب مختلف للنطاق الجزائرية المتأخرة. وهي نظرة بليغة الحال تتناقص والنظرة الاستعمارية، لظاهرة التعديف باعتبار أن خلاصات كثيرة في أدبيات التعديف الناجم عن أسباب أخرى معروفة هي الأخرى ضمن هذه الأدبيات.

إذا بالنسبة للسلطات الاستعمارية فالتشخيص قد تم وفق وجهة النظر المحددة، وأن مهمة تطوير المناطق المتخلفة في الجزائر قد حددت بكل وضوح في توجيهاتها، وأهدافها ووسائلها من طرف اللجان التي كلفت بذلك في إطار خطط قسطنطينية.

لقد توصل عمل اللجان إلى ضبط خلاصتين جوهريتين في إطار إعداد الخطة:

- الخلاصة الأولى تنص على ما يلي: «لا يستطيع الجزائريون وحدهم إيجاد حلول لمشاكلهم؛ إلا إذا تحملوا تكلفة التضحية بحبل أو جيلين من الجزائريين مع عدم ضمان نتيجة تلك التضحية».

- الخلاصة الثانية: «فرنسا هي وحدها القادرة على تقديم توسع دعم وفي الوقت المناسب، وهو الدعم اللازم للوصول إلى الهدف المحدد والمتمثل في تنمية الجزائر».

وفي الحقيقة تبرز لنا الخلاصتان فكرتين جوهريتين هما:

1 - غير ممكن للجزائر المستقلة أن تضطلع بأداء مهمة تنمية اقتصادها.

2 - بحكم الواقع التاريخي لا يوجد أي بلد في تلك الظروف وفي ذلك الوقت، يكون بمقدوره دعم تنمية الجزائر إلا فرنسا، وهنا تؤكد ما كررناه في مختلف المستويات السابقة من البحث بقولنا وتأكيدنا لفكرة الاتحاد والانحماج مع فرنسا وفقاً للنظرة الاستعمارية طبعاً.

عندئذ تكون هذه الأخيرة مستعدة لتقديم الدعم اللازم والكافي والذي يأخذ الأشكال

التالية: -

(1) راجع: محمد بن بركوس، محاضرات في الاقتصاديات التعديف والتنمية، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

- توفير سوق واسعة تمثل أساساً في التزويد ببلدان المصنعة أي المستعمرات إضافة إلى الأسواق الأوروبية في إطار جميع الاتفاقات التي أبرمتها وتحتّمها فرنسا مع بلدان الشرق الأوروبية المشتركة.

- استعمال للتزويدات الزراعية الجزائرية التي تحقق فوائدها تسمى القطعة الاقتصادية للسوق الداخلية.

- للمساعدة في استغلال الثروات الطبيعية خصوصاً البترول والغاز، من خلال رسائل التمويل والتقييم على هذه الثروات إضافة إلى توفير وسائل التمويل الضرورية لهذه الاستثمارات الخاصة من أجل إقامة صناعات فاعلة كبيرة ضرورية لعمليات التصدير.

- تشغيل الأيدي العاملة الجزائرية بمنحها فرص العمل المطلوبة انتفاعاً من السلطات الفرنسية، يكون الأيدي العاملة الجزائرية تشكل ضرورة حتمية للاقتصاد الفرنسي وكذلك للاقتصاد الجزائري بما تحقق من منافع ضرورية لتمويل الاستثمارات للمحافظة.

- تدعيم الصناعات المستحدثة بما تطلبه من إدارات ومتعاونين تقنيين ومهندسين وغيرهم وذلك حتى يتمكن الجزائري من إحياء إدارتها وعملها الذين يشرفون على تسيير هذه الصناعات.

- تدعيم الإدارة الجزائرية ومؤسسات التعليم والتكوين ما تحتاجه من متصرفين إداريين ومفسرين ومكونين، حتى يتمكن الجزائري من إحياء نظيره لهم من الجزائريين.

- دعم مالي من خلال الصناديق العمومية لمزاينة الدولة التي تدفع أكثر من 10% من الخلفيات العادية للجزائر والتمويل المباشر لما يقرب من ثلث الاستثمارات المنجزة في الجزائر.

- دعم مالي آخر بواسطة الأموال نصف العمومية المتأتية من المؤسسات الفرنسية للقرض.

- استعمال موارد الادخار الفرنسي الممندة في بورصة باريس، أي موارد المؤسسات للتزويد التي تغطي فروعها في الجزائر.

وترى السلطات الاستعمارية أنه بالرغم من أهمية الدعم الفرنسي وبالرغم أيضاً من طابعه الحاسم، فينبغي أن لا تنحصر العملية في حدود الدعم الخارجي بل على العكس من ذلك فمساهمة الجزائريين الأوروبيين منهم والجزائريين أصلاً، تعد ضرورة حتمية لتحيّة الجزائر ككل في النهاية بخلص مخطط قسنطينة إلى إبراز الطموحات التي يسعى إلى تحقيقها على أرض الواقع فيذكر أن: «العمل ينبغي أن يسير في اتجاه جعل الجزائر بلداً عصرياً بالنسبة لجميع سكانها».

وَقَدْ تَرَكْتُكُمْ فِي حَقِّكُمْ وَالْأَنْفُسُ فَاسَتْ عَلَى أَوْسَى الْجُزْأِ مِنْ تَحْقِيقِ الشَّخْصَةِ إِلَى أَقْصَى مَعْنَى  
الْجُزْأِ مِنْ تَحْقِيقِ الشَّخْصَةِ فَاسَتْ عَلَى أَوْسَى الْجُزْأِ مِنْ تَحْقِيقِ الشَّخْصَةِ إِلَى أَقْصَى مَعْنَى

في الواقع ويترجع إلى أشكال الدعم المتمثلة من السلطات الاستعمارية تستطيع  
التي تتيح للملكية كانت تملكها كوطن مسكنها كموافقة. فالتجارة كوطن كانت  
تتمتع في هذه المستعمرة واسعة لملكها فرنسا والشعب الجزائري كان يمثل الأمتى العاملة  
التي كانت في هذه المستعمرة. عندما نشد تفاعل الأحداث فقط وهم الاستقرار في هذا التصور وتم  
التراجع ما تمكنا من خلاله وسكانا لإمبر يتعلق بناء بلد جديد من أسسها فحسب للتغيرات القديمة  
كانت الجزائر في حاجة إلى كل شيء.

سَوَّلَكَ عَلَيْنَا تَعْلُقَ عَلَى الْفَقْرَةِ (جعل الجزائر بلدًا حضريًا).

نقول أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لجميع سكانها، أي أن هناك تمييزاً واضحاً بين سكان الجزائر الأصليين والمستوطنين. لم يكن هناك تمييز فقط بل هناك تمييز وتمييز للسكان الجزائريين الأصليين، وتفسر ذلك بالقول للوارد في نفس الفقرة (ويفضلهم جميعاً كذلك).

أي أن العناية كانت منصبة في السابق فقط على للمستوطنين، ولذلك أدمج التصور الجديد لتحقيق التنية، مجهودات كل السكان. هذا كله وفقاً لاستقلالها السياسي عن فرنسا. ولما تتحقق هذه الفرضية، فإن الفرضية ثانية قد تحققت أي أن نظرة أخرى قد تحققت وهي النظرة الاستقلالية. إذاً فما هي متركبات أو أسس هذه النظرة ؟ للإجابة عن هذا السؤال نعرض وفي حدود منهجية البحث، للمصادر المتضمنة لهذه الأسس، ولقد قسمنا هذه المصادر إلى قسمين اثنين، يشمل القسم الأول فترة ما قبل الاستقلال أي من بداية ثورة التحرير إلى تاريخ إعلان الاستقلال وتبدأ من سنة 1962 حتى يومنا هذا (1998)، حيث نعتبر هذه الفترة الإطار الزمني لموضوع بحثنا، وقد قسمناها بدورها إلى فترتين زمنيتين تمتد الأولى من سنة 1962 إلى 1989. بينما تبدأ الفترة الثانية من سنة 1990 إلى آفاق القرن الواحد والعشرين؛ سنة 1998 تاريخ الانتهاء من تحرير هذا البحث.



# الفصل الثاني

## الاتجاه الوطني ومسألة

### التنمية الشاملة

المبحث الأول : ما قبل الاستقلال (1954-1962)

أولاً : بيان جبهة التحرير الوطني 1 نوفمبر 1954

ثانياً : مقاضيات مؤتمر الصومال 20 أوت 1956

ثالثاً : برنامج جبهة التحرير الوطني - طرابلس - جوان 1962

خلاصة المبحث الأول.

المبحث الثاني : ما بعد الاستقلال والنظرة المستقبلية للمسألة العمومية.

توطئة.

أولاً : الميثاق الجزائري 1964 .

ثانياً : الميثاق الوطني 03 سبتمبر 1976 .

ثالثاً : الميثاق الوطني 16 جانفي 1986 .

خلاصة المبحث الثاني.

خلاصة الفصل الثاني.

عندما نريد بحث مسألة جوهرية مثل «مسألة تنمية الاقتصاد الجزائري» نواجه صعوبات جمة من الناحية المنهجية. فالتنمية كما يعلم الإقتصاديون وغيرهم تنطوي على مضمون متعدد الأبعاد، منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثاني غيرها. يتفرع عن كل بعد من هذه الأبعاد مجموعة من الفروع على درجة كبيرة من الاتصاف والترابط، تصعب في كثير من الأحيان عملية الفصل بينها. وعليه فإن دراستنا لمحاولتي التنمية في الجزائر تفرض علينا استخلاص العناصر المرتبطة بكل بعد، واستخدامها في توضيح البعد الاقتصادي للمحاولتين التنميتين، دون التسقي في الجوانب الخاضعة للموضوع؛ وبالتالي فإن منطق دراستنا للنظرة الوطنية للمسألة التنموية، نبدأها من بيان 1 نوفمبر 1954. ونحاول استخلاص الأفكار ذات العلاقة بالموضوع الذي نهجه بعد عرض البيان لكل الأسباب السياسية التي دفعت بحروبه إلى اتخاذ هذا الموقف وتجسيده في شكل بيان تاريخي، وتضمن فيما يخص موضوع التكبير الذي نحن بصدد إنجازه، من ناحية التصور، شكل الدولة المستقبلية، ومن ثم شكل المجتمع الجزائري المراد ببناءه، والمبادئ التي ينبغي أن يرتكز عليها بناء هذا المجتمع.

لقد تعمق أكثر شكل الدولة المراد ببناءها في توضيحات مؤتمر الصومام - 20 أوت 1956 - ترسخ هذا التصور حتى لا نقول قد تجسد في برنامج طرابلس - جوان 1962 - حيث أصبحت معالم المنظومة الاقتصادية الاجتماعية واضحة تمام الرضوح. لذلك نستطيع الحديث عن انطلاقة المحاولة التنموية الأولى من خلال استخلاص المبادئ الإيديولوجية من موانيق الخططات الزمنية الثلاثة، في الفترة الزمنية التي سبقت تاريخ إعلان الاستقلال الوطني، وتأكيد هذه المبادئ بعد التاريخ المذكور من خلال ميثاق الجزائر - أبريل 1964 - والميثاق الوطني - 03 ديسمبر 1976 - وأخيراً الميثاق الوطني - 16 جانفي 1986 -.

## المبحث الأول

ما قبل الاستقلال 1954-1962

نوطنة:

في الحقيقة الكثير من الدارسين للاقتصاد الجزائري يكفون فقط بالإبراز هدف واحد ضمن الفترة 1954 - 1962 . يتمثل في تحقيق الاستقلال السياسي للجزائر عن فرنسا . طبقاً لهذا موكد، ولكن إذا ما نظرنا للانجاء الوطني، وتصوره لمسألة التنمية الشاملة، ونأخذ معنى التنمية. مفهوم التغيير الجذري والشامل، ونعطي كلمة الاستقلال مدلولها الصحيح المتمثل هو الآخر في تغيير النظام السياسي وما يتبعه من تغيير في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، سوف نستنتج أن مطلب الاستقلال السياسي بامتثال الكفاح المسلح يقود حتماً إلى إعطاء مفهوم ضمني لكل الأبعاد، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وغير ذلك. وعليه فالمطالبة بالاستقلال السياسي تعني بالنسبة لنا للمطالبة بإحداث تغييرات جهرية وشاملة في المجتمع الجزائري هو ما تعنيه بالضبط كلمة تنمية. لقد تجسدت هذه للمطالبة فيما يلي:

أولاً: بيان جبهة التحرير الوطني - 1 نوفمبر 1954:-

لقد تضمنت المحاور الكبرى للبرنامج السياسي الذي تضمنه البيان:  
«تحقيق الاستقلال الوطني عن طريق:-

- إقامة الدولة الجزائرية ذات السيادة؛ الديمقراطية والاجتماعية، في إطار المبادئ الإسلامية؛
- احترام كل الحريات الأساسية دون تمييز عرقي وديني»<sup>(1)</sup>.

إذا ما تأملنا في العبارة التي أوردناها والتي تضمنها بيان 1 نوفمبر 1954 نجد أن المطلب الخاص بالنسبة لمضمون البيان لا يقل عن دولة مستقلة استقلالاً تاماً ولا تربطها أية تبعية بفرنسا، من ذلك كان التعبير «إقامة دولة جزائرية ذات سيادة»، أساسها ديمقراطي اجتماعي، ويعني ذلك أن الإنسان الجزائري سوف يكون المحرك لهذا البناء السياسي الذي يتم في إطاره إقامة منظومة اقتصادية، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نخدم مادياً غير هذا الإنسان، لذلك وردت كلمة «اجتماعية» «مفهوم» مجموعة الرموز التي استعان بها محررو البيان لتوصيل ما أرادوا من معانٍ لغيرهم من أفراد الشعب الجزائري.

(1) راجع: بيان جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري ومبادئ القصة الوطنية 1 نوفمبر 1954.

ثاني: موضعت مؤتمر الصومال - 20 أوت 1956.

إن الهدف المعلن في بيان أول نوفمبر وللشغل في «تحقيق الاستقلال السياسي عن فرنسا وما يترتب عن تحقيق هذا الهدف»، لا يمكن الوصول إليه دون وضع تنظيم عسكري وسياسي وإداري.

فمؤتمر الصومال انعقد بالدرجة الأولى من أجل تقييم حصيلة نشاط الثورة التي انطلقت في 01 نوفمبر 1954. وفي ذات الوقت ضبط الكياليات التي تؤدي إلى استمرارها بفعالية؛ فكان التنظيم العسكري الأتقي المتعلق بأقاليم النشاط العسكري، والعمودي المتعلق بالعناصر المحركة لهذا النشاط وربتهم العسكرية؛ كل ذلك يتم في إطار علاقة وثيقة بسند الثورة «الشعب الجزائري»؛ فكان التأطير السياسي المنظم للنشئ لمناصب المحافظين السياسيين وتحديد صلاحياتهم؛ وكان أيضاً التنظيم الإداري عن طريق مجالس الشعب المنتخبة التي تسمى إلى الاحتفاء بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية والشؤون المالية والاقتصادية<sup>(1)</sup>.

إن ما يمكن استخلاصه من توصيات هذا المؤتمر والذي يمكن أن نحتاج إليه في بناء فرضيات بحثنا هو ضبط جميع العناصر التي تساعدنا في تفسير الفرضية السياسية، التي اصططعت بحملة من الاختيارات والهدائل السياسية ولكنها راكبت على اختيار وحيد نعرفه اليوم وننظر إليه بمنظار زمني محدد في نهاية القرن العشرين.

يمكننا أن نوجز هذه العناصر فيما يلي:

- 1 - الحركة الفلاحية حيث ورد بشأنها: «إن الأهلية الساحقة من الفلاحين والحماسيين والعمال الزراعيين في الثورة، والنسبة القوية التي يمثلونها بين المجاهدين والمسلمين في جيش التحرير الوطني، وهو ما يدل دلالة بالغة على الصفة الشعبية التي تتصف بها الثورة الجزائرية<sup>(2)</sup>».
- 2 - الحركة العمالية حيث ورد بشأنها هي الأخرى: «يتبني أن تساهم طبقة العمال مساهمة أقوى نشاطاً وأكثر ديناميكية، يكون لها الأثر البالغ في سرعة تطور الثورة وفي نمو قوتها ونجاحها النهائي، فتأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين كرد فعل سليم قام به العمال ضد التأثير

<sup>(1)</sup> راجع: وزارة المجاهدين، وثائق مؤتمر الصومال منشورات الشعب الوطني للمجاهدين، الجزائر 1996. صفحات: 10 إلى 54.

<sup>(2)</sup> المرجع السابق، ص 55.

التي كانت تلوح الكفهرالية العامة للنخل (C.G.T) والقوة العمالية (F.O) والكفهرالية  
الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C) لنيل حركة العمال وعرقلةها<sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى دور هاتين الحركتين، لعبت حركات وتنظيمات أخرى دوراً هاماً في  
التنظيمات مثل حركة التجار والصناع والمهنيين وحركة الشباب والمثقفين وأصحاب المهن  
والحركة النسائية وغيرها من الفئات الشعبية، وهو ما أكد بكل وضوح الطابع الشعبي للثورة  
الجزائرية التي حاولت بحسب هذه الفكرة لاحقاً فيما عرفت برنامج طرابلس جنبه تأكيد  
إعلان الاستقلال الوطني.

3 - برنامج جنبه التحرير الوطني الذي تبناه المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في  
جوان 1962<sup>(2)</sup>.

إن تسلسل الأحداث وترابطها من جهة، وتفاعلها من جراء حركية العناصر المؤثرة في  
هذه الأحداث من جهة ثانية، هما عاملان فاعلان في مجرى هذه الأحداث. إن الاستبصار  
والصور المستقبلين لبناء الاقتصاد الوطني للمستقل من خلال وضع مبادئ سياسية اقتصادية  
تطوي على مضمون يستبعد جميع أشكال السيطرة، وفي ذات الوقت، يحمل هذا المضمون مبدأ  
المشاركة الواسعة لجميع الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وغيرهم في السلطة الاقتصادية، يعبر  
جوهر البرنامج. فاللهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية تجسدها ثورة زراعية باعتبار أن هذه  
في حد ذاتها هي الثورة الديمقراطية. يتم تحقيق هذه الثورة عن طريق برنامج الإصلاح الزراعي  
اللتضمن لمصير الفلاحة، والحفاظ على التراث المعنوي وغيرها. كما تجسدها أيضاً قضية  
مشروعات البناء التحقي أو ما يعرف بالقاعدة الهيكلية المادية. كما تتحقق هذه اللهام أيضاً  
وبفعالية من خلال مجموعة إجراءات، مثل تأميم المؤسسات المالية والمؤسسات العاملة في حقل  
التجارة الخارجية، وتأميم الثروات الطبيعية والطاقوية. إضافة إلى ذلك يعبر البرنامج عملية تطوير  
الاقتصاد الفلاحي مرهونة بتطوير الاقتصاد الصناعي ولا يمكن أن تتم بمعزل عن ذلك<sup>(3)</sup>.

يدخل البرنامج كل الإجراءات سالفة الذكر في إطار تحقيق الطموحات الاجتماعية  
للشعائر الشعبية من خلال رفع مستوى معيشتها والقضاء على الأمية وتطوير الثقافة الوطنية.

(1) نفس المرجع رقم 1، ص 36.

(2) راجع Annuaire de l'Afrique du Nord. 1962. documents Algérie. P.683

(3) منحي الثورة الصناعي موجود من البداية لدى القيادة الشعبية الجزائرية، فإلاهم من أهمية الزراعة للاقتصاد الجزائري إلا أن تطور  
هذا القطاع بالذات لم يتم خارج إطار تطوير القطاع الصناعي.

وتلبية حاجاتها في ميدان السكن والصحة وغير ذلك من ما يطمح إليه الشعب الجزائري عموماً. ينطلق البرنامج في رسم معالم السياسة الاقتصادية وبلورة الأهداف الاجتماعية من دراسة خصائص الاقتصاد الجزائري المتخلف عشية استقلال الجزائر وبذلك يقدم نبذة تاريخية مركزة حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قبل الاستقلال؛ يستخلص منها أن «الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد استعماري، خاضع لقرنسا، ومقابل إدارة هذا الاقتصاد توجد بكاملها بيد الأجانب. فهو بشكل مصطنع للمواد الأولية وسوقاً للمنتوجات المصنوعة؛ وتظهر تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي من خلال أهمية للمبادلات الخارجية مع فرنسا؛ فالجزائر كانت تشكل دوماً الزبون الأول والمورد الأول بالنسبة لها. بالإضافة إلى ما ذكر يتميز الاقتصاد الجزائري أيضاً بغياب التصنيع الجدي» \* بحيث نجد أقلية من المختلين استطاعت الاستلاء - وبدافع من المصل - على أهم وسائل الإنتاج ووسائل التمويل. فمساحة 2.726.700 هكتار من الأراضي المنتجة كانت تحت تصرفها، كما تحتكر النشاط المالي والنقدي، وتحتكر أيضاً النشاط التجاري والصناعي حيث تسيطر على 90 % من مجموع هذه النشاطات كما توطر البلاد تقنياً وإدارياً (2).

تشكل نخاسة التشوه وعدم التوازن وعدم الترابط ميزة ثانية تميز هذا الاقتصاد. فالبرنامج يلاحظ وجود قطاعين يرتبطان فيما بينهما بشبكة تجارية هشة. قطاع عصري رأسمالي نشط بحكم علاقته بالمتروبول؛ حيث يشكل قاعدة أمامية حقيقية للاقتصاد الفرنسي، ويشغل الفلاحة الأوروبية للوجهة نحو الأسواق الحضرية والتصدير والفروع الصناعية المختلفة، والنقل بمختلف أنواعه، بالإضافة إلى الأعمال التجارية الكبرى والخدمات. قطاع تقليدي تعيش من نشاطه أغلبية أفراد الشعب الجزائري؛ أي 5.225.000 شخص يشغل بمياكل مورثة من الماضي حيث يسود اقتصاد الكفاف وعلاقات الإنتاج التي كانت موجودة قبل الرأسمالية، بالإضافة إلى قلة التعامل المالي به وضعف استخدام الوسائل التقنية إن لم يكن استخدامها معدوماً. تضاف إلى هاتين الخاصيتين انعكاسات اجتماعية ناتجة عن السيطرة الاستعمارية، منها الفروق الكبيرة في مستويات الدخل؛ بحيث إن «مجموع الفرنسيين (الأوربيين) المتواجدين في الجزائر يحصلون على دخل سنوي متوسط يفوق 350.000 فرنك للفرد الواحد، بينما لا يتجاوز دخل الفرد الجزائري

\* التصنيع الجدي هنا يأخذ مفهوم التصنيع الذي بإمكانه إحداث أثر اجتماعي في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني خصوصاً القطاع الزراعي.  
(2) راسع نصر المرحوم الساني ص 697.

الواحد في المتوسط (1.000) فرد في الدوائر الانتخابية، ولا يتجاوز (20.000) فرد في الفرد في القطاع العقاري»<sup>(1)</sup>.

تظهر أيضاً الإنعكاسات الاجتماعية بكل وضوح في تمثيل حوالي مليونين ونصف من الجزائريين، وعدم ديمهم في الدائرة الاقتصادية (990.000) عامل من العمل إما كآباء أو حرك داخل المدن وحوالي 1 مليون ونصف عامل عن العمل من سكان الأرياف. يضاف إلى ذلك نزوح ريفي وهجرة نحو فرنسا يقدر عددها بـ 400.000 فرد جزائري.

ولم يسلم الإنسان الجزائري من آفات اجتماعية أخرى أوجزها البرنامج في تشخيصه للوضع الاجتماعي العام منها:

الامية التي تمس 4/5 السكان، والمعز الكبير المسجل في قطاع الإسكان، وضعف تنظيم إدارة القطاع الصحي على مستوى المدن وكذلك على مستوى الأرياف.

يحدد برنامج طرابلس مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية يرى أنها كفيلة برضع الاقتصاد الجزائري على مسار إعادة البناء كمرحلة أولى ثم تأتي فيما بعد مرحلة تنمية هذا الاقتصاد وخطوط عوامل ثمة في إطار الرؤية الاستراتيجية المحددة.

#### أ- العمل ضد السيطرة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

يرى البرنامج بأن «تطلع الشعب الجزائري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تطلع عميق ومشروع وغير قابل للتنازل» فهو يرى بأن البلدان حديثة العهد بالاستقلال - والجزائر بلد من هذه البلدان - لا يمكنها أن تحقق تحولات حقيقية في مجتمعاتها باتباعها أساليب ليبرالية كلاسيكية؛ باعتبار أن هذه الأساليب تؤدي إلى مضاعفة فوضى السوق وتعمق التبعية الاقتصادية لبلدان الامبريالية وتجعل من الدولة جهازاً لتحويل الثروات إلى أيدي البرجوازية، وتعلى نشاط الفئات الاجتماعية الطبقية التي ترتبط مصلحتها بالامبريالية. عندما تحل البرجوازية المحلية تدريجياً

(1) انظر المرجع السابق، ص. 698.

(2) هنا أيضاً لا بد من توضيح ولو بسيط، فالعمل ضد السيطرة الأجنبية ما زال شعاراً تحمله جميع القيادات السياسية من ثمانية عشر إدارة البلاد، أما العمل ضد الليبرالية الاقتصادية فهو مبدأ قد سقط من حسابات القيادة السياسية الراهنة (1991 - 1998). يمكن تفسير ذلك باعتباره أنه في الإحتمال الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الجزائري من جراء التخطيط المرسوم، وتغير الظروف الدولية الذي يطعم المجتمع الرجوع إلى الأخاديد القديمة.



عمل الأجانب في القطاعات الاقتصادية غير المتبعة ويحقق ثرواتها على حساب فئات الشعب الأخرى التي تبقى تروخ تحت طائلة الفقر والحرمان والجهل<sup>(1)</sup>.

يستلزم البرنامج عارضا تفاصيل الأسباب التي من أجلها يتقاضى استثمار الأسلوب اللبازلي كطريق لتحقيق التنمية فنذكر أن: «ضعف الدخل الوطني والإدخار الخاص وهروب جزء كبير من الأرباح المحققة في اتجاه الخارج، واتجاه الرأسمال المحلي نحو نشاطات المضاربة للبحث عن الربح التجاري السريع، وتحقيق الربح والربا وعدم استغلال فائض الأيدي العاملة» تعد عوامل كافية لمناهضة الليبرالية. يضيف البرنامج في هذا السياق تأكيداً على أهمية السياسة المتبعة في حجة التحرر الوطني بأن تلعب الدور المنوط بها في هذا المجال فلا تترك البحث عن الحلول للمشاكل الأساسية للبلاد إلى أي طرف آخر سواء، حتى تجنب البلاد تكوين نواة بربرازية تربط نشاطاتها طبيعياً بالدائرة الاقتصادية الإمبريالية. فالتخوف من تبعات الممانعة الخاصة بتقسيم عملية الاستثمار في تلك الفترة حيث يسجل البرنامج أنه من أصل 4500 مليار كلفة للاستثمارات الخاصة الموجودة في الجزائر في سنة 1954. لم تكن مساهمة الرأسمال المحلي فيها إلا بنسبة تقل عن 8% من مجمل هذه الاستثمارات. وهو مورد كافي حسب المراجعة - بعدم ترك الاقتصاد الوطني بيد الاحتكارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك فإن تردد رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية في الاستثمار لجعلها لا تحقق معدل الربح المتوسط المرغوب، كما أن ضعف للتوقع مقارنة بالاحتياجات في هذا الميدان يجعل الاقتصاد الجزائري لا يعتمد على المساعدات الخارجية إلا في الحدود التي يعتبرها مكتملة للمجهود الذي تقوم به الدولة الجزائرية في مختلف الميدان<sup>(2)</sup>.

ب - من أجل سياسة تخطيط ديمقراطية باشتراك العمال في اتخاذ القرار الاقتصادي.

المبدأ الثاني الذي يقوم عليه التصور المستقبلي لمسألة التنمية في الجزائر - حسب البرنامج - هو إشراك الفئات الشعبية في تسيير الاقتصاد الوطني حسب قطاعات النشاط المختلفة وفي مختلف المستويات. لذلك ركز هذا المبدأ على ضرورة تبني سياسة تخطيط ديمقراطية أي إشراك العمال بصفة عامة في اتخاذ القرار الاقتصادي. فمشاركتهم تعد ضرورة ملحة لتحقيق تغير جذري في

(1) مرجع سبق ذكره، ص 698.

(2) نستخلص من العبارة سياسية معقدة من البربرازية حتى النهاية، ربما يعود ذلك في تقديرنا إلى الاستغلال الشيع الذي مارسه البربرازية الاستعمارية على الإنسان الجزائري، كما يرجع أيضا إلى نوعية المشكلة التي حضرت المؤتمر والتي كانت غالبية هي ليدى، الاشتراكية.

هياكل الاقتصاد المرن من خلال إلغاء المخاطر التنافسية، وتسح المجال أمام توسيع الاقتصادات  
المناهات التنافسية لأفراد الشعب الجزائري، بالإضافة إلى العمل على تجاوز آثار الاحتكارات  
تسيطر في العلاقات الاقتصادية مع الخارج عمومتها وبمقدرة الأولى مع فرنسا.

يعتبر برنامج طرابلس التحليل وسيلة وحيدة تسمح بالترسيم الرأسمالي الضروري لعملية  
التصنيع في المدى القصير نسبياً، كما تسمح بمركزة قرارات الاستثمار العامة والقضاء على مصادر  
والمصاريف غير المحررة الناجمة عن التنافس فيما بين مراقبة وتنفيذ الخطة وملائمتها للتنمية من  
الإمكانات المتاحة. غير أن البرنامج يتضمن ملاحظات عامة، قد تشير إلى إضراء مخزونه لمصر  
الوضع الاقتصادي السائد آنذاك والذي كان يتميز في هذا المجال بالذات، أي فيما يخص مسألة  
التحليل، بوجود مجموعة صعوبات منها نقص الإطارات المؤهلة والتي بإمكانها أن تأخذ على  
عاتقها هذه العملية بالإضافة إلى وجود تأخر ثقافي محسوس في هذا الميدان وبالمفهوم الذي نريد  
النظرة الجديدة.

لكن بالنسبة للبرنامج فالاختيار قد تم مادام أن الليبرالية - كنظام اقتصادي - قد تم  
استبعادها، وإقصاؤها بعد من المبادئ الثابتة التي نقرم عليها السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة،  
ولم يتبق مجال آخر لتنظيم الاقتصاد الوطني سوى اتباع أسلوب التحليل المركزي. كما ينبغي  
العمل على تدليك التأخر الثقافي بينل للزبد من المجهودات من طريق مؤسسات الدولة، واستغلال  
ثروات للمادية والبشرية التي تتوفر عليها البلاد استغلالاً عقلانياً من أجل تنميتها وتحقيق أهداف  
الثورة الديمقراطية الشعبية.

ملاحظة القول بالنسبة للبرنامج تتمثل في إحداث تغيرات كلية وجذرية في هيكل  
الاقتصاد الوطني القائمة، حتى يوفر هذا الاقتصاد إمكانية الانطلاق على أسس جديدة.

إذا ما الأهداف الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية؟ يلخص البرنامج هذه الأهداف

فيما يلي<sup>(1)</sup>:

## 1- الثورة الزراعية:

بالنسبة للبرنامج فالثورة الزراعية هي مرادف للثورة الديمقراطية الشعبية. لذلك فإن  
إطار ضبط الآلية الاقتصادية المستقبلية، بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وعلى رأسها

(1) مرجع سبق ذكره، ص 699.

القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، فإن استحداث سوق داخلية، والطلاق عملية التمتع مما  
 صليتان لثريتان إحداث ثورة في الحياة الريفية. من هذا المطلق تعد الثورة الزراعية مهمة ذات  
 أولوية قصوى، فينبغي أن نحمل ثلاثة مظاهر مترابطة فيما بينها:  
 ١ - الإصلاح الزراعي:

فالمطلق في المسألة التنموية حسب البرنامج جرتيفان لمن قاموا بالثورة، وهذا العرفان  
 ينبغي أن يأخذ الطابع الملموس، فالأرياف كانت معقلاً للثورة الجزائرية وسكانها هم الذين عملوا  
 حبس الثورة الجزائرية، وطرحهم كان أعظم فيما يتعلق باستقلال الجزائر. إن الاعتراف هؤلاء  
 السكان بهذا الفضل وحتى يكون هذا الاعتراف ملموساً ينبغي أن يتم العمل على تلبية حاجاتهم  
 المادية والثقافية بكيفية مباشرة وفي إطار خطط التنمية المرحية. أما من ناحية التحليل الاقتصادي  
 فهؤلاء السكان يشكلون سرقاً بطلبهم لمنتجات القطاعات الأخرى. لذلك فإن رفع مستواهم  
 المادي بتحسين مستوى معيشتهم وتقليصهم سوف يؤدي إلى رفع الإنتاج حتى في القطاع الزراعي  
 التقليدي الذي يوجد بحوزة غالبية هؤلاء السكان، ومن ثم فإن قطاع الصناعة المرتقب إنشاءه  
 بقيادة عملية التنمية سوف يجد للمنافسة اللازمة لتصريف منتجاته. بالإضافة إلى ما ذكر فإن تنمية  
 الأرياف تعد عاملاً ضرورياً لاستقرار سكانه وعدم نزوحهم ومبرهم.

إن إحداث إصلاح زراعي حثري عملية تمر حتماً عبر القضاء على الأسس الاقتصادية  
 الاستعمارية في الميدان الزراعي، كما تمر أيضاً عبر تحديد الملكية العقارية بصفة عامة، باعتبار أن  
 هذين الإجراءين يؤديان إلى توفير المساحات الضرورية لإحداث هذا الإصلاح. يضيف البرنامج  
 في هذا الصدد بأنه «من وجهة النظر الاقتصادية تعد طبيعة الزراعات والأراضي التي كانت بأيدي  
 للمستوطنين والملاك الكبار من الجزائريين، والمستويات المرتفعة المسكنة المستعملة فيها، محلاً  
 لأشكال التنظيم الجماعي والتهمة العقارية لتقسيم الأراضي دون اللجوء إلى تجزئتها» (١).

ويتم استغلال هذه الأراضي عن طريق الانخراط الإرادي للعمال الزراعيين في هذه  
 المزارع وتبنى أشكال التنظيم الجماعية التي تمكنهم من هذا الاستغلال، ولا يمكن بأية صفة كانت  
 فرض تنظيمات فوقية قد تؤدي إلى تحقيق نتائج عكسية في هذا المجال. استطراد البرنامج عارضاً  
 مبادئ هذا الإصلاح الزراعي فحدد شعاراً لذلك مفاده أن «الأرض لمن يخدمها» وأن الدولة  
 الجزائرية مطالبة باتخاذ إجراءات فورية لتحسين هذا الإصلاح. من بين هذه الإجراءات:

والقضاء على  
 الامتيازات  
 إدارية  
 على أساس  
 كفاءتها  
 لمضنون  
 الذي ترد

اقتصادي  
 للجزائر  
 زري  
 المسولة  
 وتحقيق

طريقة  
 في  
 يد

هذه الأدلة

لذلك  
 وعلى

1 - الخطر الفوري للمتاجرة بالأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية.

2 - تحديد الملكية حسب طبيعة المزروعات والردود.

3 - نزاع الملكية من الملاك الذين يوجد تحت تصرفهم مساحات تتجاوز الحد الأدنى الثبت.

4 - التوزيع الممان للأراضي المسترجعة، على الفلاحين الذين ليست لهم أراضي أو الذين توجد لهم تصرفهم مساحات صغيرة.

5 - التنظيم الديمقراطي للفلاحين في شكل تعاونيات إنتاجية.

6 - تكوين مزارع تابعة للدولة على الأراضي المروعة من المستوطنين وإشراك العمال في التسيير والاستفادة من الأرباح. بحيث تسهل هذه المزارع حركة المنتجات في السوق وتشكل قاعدة انطلاق لتكوين الإطارات الفلاحية.

7 - منح بيع الأراضي الموزعة ومنع تأجيرها من أجل تجنب إعادة تشكيل المساحات الكبيرة.

8 - إلغاء ديون الفلاحين والفئات الأخرى من عمال الأرض تجاه الملاك العقارين والبراز والمصالح المرمية.

9 - المساعدة للمادة والمالية من طرف الدولة للفلاحين.

ب - عصنة الزراعة: عصنة الزراعة تعني إدخال كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة

الإنتاج ورفع الإنتاجية الحديثة لعوامل الإنتاج الزراعية، الأرض عن طريق تجميعها واستصلاحها منها وصيانة التربة من الانحرافات واستخدام الأسمدة الكيميائية لرفع المردود في وحدة المساحة والعامل بتأهيله زراعياً بالدرجة الأولى ودمجه في مختلف ميكانيزمات التمويل الفلاحي، لكي يساهم له الحصول على مزروعاته من البنود في أوقاتها الزراعية، وتزويده بما يحتاج من وسائل إنتاج زراعية متطورة؛ عتاد زراعي وغيره.

في هذا المجال يسجل البرنامج التوجيهات التالية<sup>(1)</sup>: يحدث الإصلاح الزراعي بالمركبة التي يقدمها للفلاحين، شروطاً اجتماعية واقتصادية ملائمة لتحويل القطاع التقليدي وإعادة التربة السريع بين الوحدات الصغيرة، وذلك بواسطة الدعم المالي والتقني الذي تقدمه الدولة والمناطق

كما تساهم هذه الإجراءات الزراعية، إذ يحل التقدم إلى الأراضي، فإذ قد السهولة المطلوبة  
بمستوى التوزيع من بعض مساحة زراعية واسعة (أو المزارع)  
1- توجد مزارع الأراضي.

- 2- وضع حسم الإنتاج من خلال التشتت اعتماداً على التقنيات الزراعية الحديثة.
- 3- توزيع المزارع، المبنية وإحلالها على المزارع المفقودة.
- 4- إعادة تكوين قطعان المواشي وتنمية تربية بشرية حديثة.

ج - المحافظة على التراث العقاري: إن مفهوم التوزيع في هذا المصطلح يتعدى مجرد إحصاء  
الآفات الزراعية التي عانى بها التراث العقاري عموماً، كما أنها المساحات الزراعية المخصصة للزراعة العلمية  
عن طريق نقل الملكية وغيرها من العوامل المؤثرة في المساحات الزراعية. وكذلك آفة إزلاف الأراضي  
وما ينجر عن ذلك من إزلاف التراث العقاري الزراعي. فالحجرات المستقلة مطالبة بملل كل  
الجهودات من أجل إعادة الاعتبار للأراضي والغابات وإرجاعها إلى حالتها الطبيعية الإنتاجية وحفظها  
وذلك من خلال استرجاع الأراضي وإعادة تشجير الغابات ومساحة جديدة أخرى. إضافة إلى  
توزيع المساحات المائية واستصلاح الأراضي المروية.

كما يسجل التوزيع أن التواجد الكثيف للأيدي العاملة بالأرياف يسمح بتعدد استخدامات  
سرعة واستغلالها في خدمة الأراضي المروية. تعد هذه المهمة من المهمات الأساسية والتنظيمية  
التي تفرط في المروشات الريفية عملية تسمح باستيعاب الأيدي العاملة العاملة والتغلب على البطالة  
كما تسمح باسترجاع أراضي شاسعة وتحرير كل القوى المنتجة. تشكل كل هذه التغييرات  
والتحولات التي تحدث في عالم الريف والهيكل الزراعية، نقطة الانطلاق والتجولات التي تحدث في  
عالم الريف والهيكل الزراعية، نقطة الانطلاق في عملية بناء القاعدة الميكانيكية وتنميتها. كما ستتم  
هذه الإجراءات؛ إجراءات أخرى في الميدان المالي والتجاري. يتعلق بتأمين مؤسسات القرض  
والتجارة الخارجية في بداية الأمر ثم تليها بعد ذلك في مرحلة ثانية عملية تأمين المزارع الزراعية  
والطاقة. تشكل هذه الإجراءات الأخيرة دفعا قويا لعملية التنمية وتوزيع نتائج هذا التنمية.

2 - تنمية القاعدة المادية (أو البناء المادي): في هذا المصطلح يقيم التوزيع عموماً كل التنمية الاقتصادية  
تقيماً لا يخرج عن تحليل للوضع الاقتصادي العام للمزارع غير المستقرة. فهذه هي الحالة التي

المشروعات المنجزة في هذا السياق والتي تدخل ضمن القاعدة الهيكلية، لا يخرج إنجازها عن حدود  
المصالح الاستعمارية، فمسك الحديد أعدت خصيصاً لنقل البضائع من أماكن إنتاجها إلى سواحل  
التصدير والطرق البرية لم تكن سوى للوصول إلى مناطق الاستعمار والاستيطان، بغية حماية  
وتسهيل عملية بسط النفوذ الاستعماري للفرنسي.

يرى البرنامج أنه يمكن أن تشكل هذه الخطوط والطرق حمزة وصل بين مختلف مراكز  
النشاط وتسهيل عملية التبادل البضاعي بين المناطق المختلفة خصوصاً فيما يتعلق بنقل المنتجات  
الزراعية. كما يرى البرنامج أنه على الهيئة السياسية التي أوكلت لها مهمة إدارة البلاد أن تستغل  
في ترحيلها نمو هذه القاعدة المادية وتدعيمها بإجراءات متكاملة مثل تأميم وسائل النقل  
وتطوير هذه الطرق وتدعيم المواصلات وغيرها.

3- تأميم مؤسسات القرض والتجارة الخارجية: يرى البرنامج في هذا الصدد أنه ولكي تحكم  
الدولة الجزائرية في إدارة السياسة المالية والنقدية بحاجة لتحقيق الأهداف العامة المعلقة في البرنامج  
ينبغي أن تؤمم شركات التأمين والبنوك في أقرب فرصة تتاح لها ضمن عمر الجزائر المستقلة، وكذا  
الحال بالنسبة لمؤسسات التجارة الخارجية.

يعمل البرنامج عمليات التأميم هذه بكون تعدد البنوك سيحصل الدولة الجزائرية حلة  
العهد بالاستقلال تواجه صعوبة كبيرة في مراقبتها، لذلك فعملية التأميم مستحقة تحت سلطة  
مركزية تابعة للدولة تسهل مهمة مراقبتها. أما سياسة التجارة الخارجية حسب البرنامج، ينبغي أن  
تبنى على مبادئ محددة منها:

- إلغاء نظام الامتياز في التعامل التجاري مع فرنسا.

- ضمان مبادلات متوازنة مبنية على المساواة والمنفعة المتبادلة.

- تنمية المبادلات مع البلدان التي تمتع أسعار قارة وسوق بعيدة المدى، تجد الجزائر فيها مصدراً  
هائلاً لتزويدها بسلع التجهيز. تدرجاً في تقييمه لقطاع التجارة الخارجية يرى البرنامج أن التأميم  
ينبغي أن ينصب على فروع التجارة الأساسية وكذا تجارة الجملة وإنشاء شركات تابعة للدولة في  
هذا المجال يكون تخصصها حسب منتج واحد أو حسب مجموعة منتجات. يرى البرنامج أن  
هذه الكيفية فقط ووفقاً لهذا التنظيم تستطيع الدولة ممارسة رقابة حقيقية على عمليات الاستيراد

وتستند وتسهل الثأور في الاستعدادات، والثروات المتاحة لمؤلف من روافد نشاط الدولة الجزائرية يمكن استثمارها في فروع نشاط مستحد. الإضافة إلى ذلك ينبغي أن تضمن الاستثمار في المرافق من طرف الدولة وأن تسمى هذه المرافق التي بإنشاء مؤسسات تجارية تابعة لها في المرافق المرفقة خاصة للضاربة وغيرها من النشاطات غير المشروعة، والسيطرة عليها بشكل خاص على المرافق الاستثمارية.

4- تلعب الثروات المعدنية والمطالوية: ينبغي للدولة الجزائرية أن تسعى في هذا السند إلى توسيع شبكة الغاز والكهرباء في المناطق الريفية، وكذلك اتخاذ إجراءات في الماء التكوين في هذا القطاع من شأنه أن تعد مهندسين وتقنيين من مختلف المستويات، حسب متطلبات توسيع تأهيل البلاد لإدارة ثرواتها المعدنية والطاقة بنفسها. يتصور البرنامج بالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن إستراتيجية طويلة المدى باعتبار القطاع الذي يتوقع أن يلعب دور القوة المحركة لعملية التنمية في الجزائر مستقبلاً.

5- المصنع: يعتبر حوافزة لعملية التنمية، فالصناعة تتيح إمكانيات كبيرة لتطوير الزراعة من ناحية التقنية، ومن ناحية تنويع الزراعات المكثفة، لذلك فالمصنع حسب البرنامج يتطلب إقامة قطاع دولة قوي باعتبار أن هذا الأخير موجود ويرجع توسيعه إلى قطاع للتاجم والمهاجر ومصانع الإست. لكن البرنامج يرى أن التنمية الحقيقية والبعيدة المدى للبلاد ترتبط بإنشاء صناعات قاعدة ضرورية لتلبية احتياجات الفلاحة المصرية. في هذا المجال تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة خصوصاً فيما يتعلق بالصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب<sup>(1)</sup> في هذا السند على الدولة أن تعمل على تهيئة شروط إقامة صناعة ثقيلة. خلال هذه الفترة التي تنهأ فيها الدولة لإقامة هذا النوع من الصناعات فإن القطاع الخاص العامل في هذا الحقل ينبغي أن يخضع للتوجيه.

لا ينبغي للدولة الجزائرية أن تساهم في إقامة - كما تم ذلك في عدة بلدان - قاعدة صناعية لصالح البرجوازية المحلية، التي ينبغي تقييدها وتقيدها بتحتها بإجراءات ملائمة<sup>(2)</sup>. يرى البرنامج أيضاً فيما يخص فرض الاستثمار المتاحة بأنه يمكن السماح لرؤوس الأموال الخاصة

<sup>(1)</sup> شكلت لصناعة البترولية وصناعة الحديد والصلب لبثون لسو طلة فترة لمحاولة التنمية الأولى.

<sup>(2)</sup> موقف البطلاني مدني وقف خلال دون تطوير البرجوازية المحلية الحقيقية، ومن ثم التراجع الحقيقي للوطن، ولكن بالمقابل مع مع  
الذين تكون لهم في شكل م حوازية مرفقة، منها الوحيد أداء عمليات للضاربة من أجل المكس السريع، ومن ثم نصيب فرض  
الاستثمار



الأجنبية بالاستثمار تحت شروط محددة يمكن ذكرها : استثمارات مكملة في إطار المؤسسات المختلفة؛ علم أن أساسها ينبغي أن تكون مقننة وأن يعاد استثمار جزء منها مثلاً.

بالإضافة إلى ذلك فإن تهيؤات الدولة في مرحلة أول بنين أن توجه استثمارية المزارع وإنشاء صناعات محلية وصغيرة من أجل استغلال المواد الأولية (الزراعية) في حين المكاد هذه هي توجيهات البرنامج فيما يخص الصناعة والتي سيكون لها شأن في الاقتصاد الجزائري لاحقاً.

كل الإجراءات سالفة الذكر تدخل في إطار سياسة اقتصادية متكاملة ومنسجمة، ولتوفر أدوات تحقيق هذه السياسة كفيل بتحقيق طموحات اجتماعية كبيرة للجمهورية الشعبية التي تطلب تلبية احتياجاتها عمل ذؤوب في مختلف الاتجاهات. فالشعب الجزائري يحتاج إلى تحسين مستوى معيشته من خلال توفير الغذاء عن طريق الشغل وتوزيع الدخل الوطني، كما يحتاج أيضاً إلى السكن وتحسين مستواه الصحي وبحاجة إلى التعليم والثقافة وغير ذلك من الأهداف التي تؤدي إلى تنمية الإنسان الجزائري ومن خلاله تنمية الجزائر واقتصادها.

### خلاصة المبحث الأول:

يمكننا أن نستنتج من مضمون عرضنا لكل من بيان أول نوفمبر وتوصيات مؤتمر الصومال وبرنامج طرابلس قراءتين:

أ - قراءة سياسية: إن تحديد شكل المجتمع الجزائري المستقبلي ونظام الحكم المرغوب يمكن استشفافه من البيان المذكور، حيث السعي كل السعي مركز على تحقيق هدف واحد هو الاستقلال السياسي للجزائر عن فرنسا. في خضم الأحداث وتلاحقها وتسارعها ظهرت ملامح أخرى مرتبطة أصلاً بتطور الأحداث. إن إعلان الثورة كان منبثقاً عن طليعة نضالية لكن تحول معطيات أخرى في تطور الأحداث، دفع هذه الطليعة نحو وضع معالم للطريق التي ينبغي أن تسلكها هذه الثورة؛ فكان مؤتمر الصومام الذي حمل مضموناً تنظيمياً عسكرياً ولكن أيضاً تحديد مصادر القوى المؤثرة في تطور الأحداث؛ فكان عليه إبراز الفئات التي تشكل سنداً ثورياً للثورة، الفئات التي ذكرناها في عرضنا لمضمون توصيات مؤتمر الصومام.

نعتقد أن تصنيف هذه الفئات كان هو الباحث الحقيقي لتحديد شكل المجتمع المستقبلي وطبيعة النظام السياسي الذي نريه، ومن ثم طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي. «إن الدخول المثالي نحو الاندثار. كما أدت هذه المراجعة إلى تحطيم الميكل الإقطاعية التي تقف عائقاً في طريق تنمية المجتمع الجزائري»<sup>(1)</sup>.

إذاً منطقياً لا يمكن أن يستفيد من ثمار الثورة وبالتالي ثمر الاستقلال الوطني إلا من شارك في صنع هذا الاستقلال. لكن الكيفية التي يستفيد بها الشعب الجزائري من ثمر استقلاله الوطني نعتقد أنها لم تكن محل مشاوره له. هذا من جهة ومن جهة ثانية نعتقد أيضاً بأنه كان يمكننا اللجوء إلى اختيارات أخرى من الناحية السياسية، بحيث ترافق هذه الاختيارات كل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى القضاء على الاحتلالات المهيمنة التي ميزت الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال.

نعتقد أن التناقض الأساسي الذي ميز التصور للمستقبلي كان يكمن في عدم انبعاث الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مع الإصلاح السياسي. فالإصلاح الاقتصادي كان أساسه الإصلاح الزراعي، هذا الأسير ركز على جزء معين من الفئات الريفية دون الاهتمام بفئات أخرى.

فالتركيز كل التركيز كان على الأراضي التي تركها المستوطنون الأوروبيون؛ بينما أُرجحت فئة هامة من الفلاحين الصغار ومشاكلهم إلى مراتب اهتمام ثانوية، بحيث لاقى فئة الفلاحين الصغار المالك للأراضي في عهد الاستعمار، كل أنواع المصاعب والمشاكل الفلاحية، بالرغم من كونها شكلت دعماً قوياً للثورة التحريرية بلال والمؤنة. غير أن ملكيتها للأراضي كانت تقمة عليها؛ وبذلك تم بتر القطاع الفلاحي من أحد أعضائه الفاعلين في مجال تنمية الفلاحة الجزائرية.

إضافة إلى ما ذكر فيما يخص الجانب السياسي، وخلق الأبواب فكرتها أمام أية محاولة للخروج عن توجيهات البرنامج، نجد الانتقادات رجعت حتى للهيئة السياسية التي قادت الكفاح المسلح والمثقلة في جبهة التحرير الوطني؛ حيث في البرنامج عنوان بحاله "التفانص السياسية لجبهة

<sup>(1)</sup> مساهمة في تأسيس البرنامج الوطني هذه الترسبات وما بعد تنفيذ الثورة الجزائرية وحسبها.

المسرح الوطني والإحزاب غير الثورية" (1). في نظر عمرى البرنامج أن جبهة التحرير التي وضعت الثورة على الطريق لم تكن تتوقع بدقة تطور الأحداث وتسارعها ولذلك لم تعد مطلبها تلك المطالب التي تادت بها الأحزاب الوطنية الجزائرية قبل سنة 1954 والمتعلقة في مطلب حزم من هو "الاستقلال الوطني". وفي تقدير هؤلاء أن جبهة التحرير الوطني "تعمل الإمكانيات الثورية الحقيقية للشعب الجزائري خصوصا للتواجد منه في الأرباب!" "يضيف البرنامج في مجال انتقاد جبهة التحرير الوطني أن" واقعها غداة الاستقلال يتميز بوجود الحزب الخطير بين الضمير الجماعي الذي انضمت الأحداث طويلاً من جهة وبين ممارسات قيادة الجبهة في مختلف المستويات من جهة ثانية. يضيف البرنامج في سياق التقسيم السياسي أن قيادة الجبهة لم تتمكن من التخلص من استعمال الوصاية على الجبهة بدلاً من تحمل مسئوليتها السياسية في هذا المجال والتي لا يمكن فصلها عن المجهود الإيديولوجي.

فهذه القيادة قد قلصت العمل الثوري المتمثل في الكفاح من أجل التحرير إلى مجرد عمل عسكري مجرد من أية روح ثورية ولذلك - يضيف البرنامج - فهذه القيادة أوجلت مصطلحات غير ثورية فتبهم هذه القيادة بعدم عارية الإقطاع الذي حاربه الجبهة في البداية بكل ضراوة وأن بعض من عناصر هذه القيادة أصبح يسيطر على تفكيرها ما يمكن تسميته بالإقطاع السياسي (2).

بالإضافة إلى العقلية الإقطاعية هذه التي أصبحت تميز أعضاء قيادة جبهة التحرير الوطني نجد أيضاً رغبة في الوصاية، وهو المفهوم الذي ميز بعض قيادات الأحزاب السياسية قبل اندلاع ثورة التحرير. كما تتميز أيضاً أفكار هذه القيادة بنوع من الصورية والشكالية المبردة من أي روح ثورية. يستطرد البرنامج في سياق انتقاداته الموجهة ضد قيادة جبهة التحرير قائلاً أن نقص الضراوة الإيديولوجية لدى هذه الجبهة، سمح بتشكيل العقلية البرجوازية الصغيرة عند جزء كبير من إطارات الجبهة والشباب.

يلخص البرنامج هذه الانتقادات بنوع من التحليم قائلاً أن: "ضعف التكوين الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني والعقلية الإقطاعية وعقلية البرجوازية الصغيرة التي تعد نتائجها

(1) ربيع: 1962. documents Algérie P. 589. Annuaire de l'Afrique du Nord.

(2) هنا أيضاً للتوضيح وهو نوع من صيغة جبهة التحرير الوطني. وكان عمرى هذه الفقرة يقول أن دور الجبهة قد انتهى لأن إعلان الاستقلال كان أمراً ينتظر فقط الإجراء الشكلي للاستفتاء. كما أن استعمالاً آخر في نفس السياق يتمثل في أن عمرى هذه الفقرة بشأن أخيراً أفتت الأسس الملائمة للثورة وليس بدأ القيام بالثورة ذاته.

غير المباشر، عوامل يمكن أن تؤدي بالدولة الجزائرية المستقبلية إلى ديموقراطية متفتحة وديم شعبي في الواقع وحتى في المبادئ".

"من الأسباب السياسية التي حالت دون تطور جبهة التحرير الوطني على الصعيد الإيديولوجي والتي ساهمت في تفاقم نقاط ضعفه، وأثرت سلباً على الوضع العام للجزائر خلال الحرب، نجد الانحراف الذي وجد بين قيادة الجبهة والجماعات الشعبية"<sup>(1)</sup>

إن تنصيب القيادة العليا للجبهة بالخارج في العام الثالث للثورة بالرغم من كونه يشكل ضرورة ملحة إلا أنه أدى في المقابل إلى انفصال قيادة الجبهة عن الحقائق الوطنية. كان ممكناً لهذا الانفصال أو الانقطاع أن يشكل خطراً على حركة التحرير برمتها. من بين النتائج البارزة للعيان فيما يخص هذا الأمر تراجع الدور السياسي للهيئات التي بقيت متواجدة بالداخل وكذلك الهيئات التي جرت خلفها إلى الخارج والتي أنشأتها هذه القيادة بذاتها<sup>(2)</sup>.

"ويقصد هنا بتراجع الدور السياسي لهذه الهيئات غياب حفظ عام مهيكل سياسياً يشكل رباطاً قوياً بين الجزائريين في الداخل والخارج. كما يقصد بتراجع الدور السياسي أيضاً السماح خلال حرب التحرير لتيارات سياسية متباينة ومتناقضة للمشاركة فيها والسماح أيضاً ببعض السلوك الفردي الذي لا تلحظه أية رقابة وكذا جعل من بعض المسؤولين أصحاب مقامات دون أن تكون لهم مهمات واضحة.

من جهة أخرى فإن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية (G.P.R.A) التي اختلطت منذ نشأتها مع قيادة جبهة التحرير الوطني قد ساهمت في إضعاف مفهوم الدولة وكذلك مفهوم الحزب.

إن الخلط بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب جعل من هذا الأخير جهازاً إدارياً كبير لا غير. على المستوى الداخلي هذا الخلط أدى إلى تجريد الجبهة من مسؤوليتها لصالح

١٠ الغالبية عملياً.

إن تجربة السبع سنين ونصف من الحرب تبين بأنه من دون أيديولوجية مستوحاة من الاتصال بالواقع الوطني والجماعي الشعبية لا يمكن تشكيل حزب ثوري، إن سبب وجوده حزب هي أيديولوجيته. ويتقضى هذا الحزب من الوجود بمحرد ما يفقد أيديولوجيته<sup>(1)</sup>.

هذا هو تلخيص الواقع السياسي الجزائري خلال الاستقلال، ومرجعنا إليه ليس من أجل كشف الحقائق السياسية وليس أكثر من ذلك إصدار أحكام تاريخية على التوجهات السياسية التي ارتبطت بتلك الحقبة التاريخية. إن غرضنا هنا لا يتعدى استعراض الجانب السياسي التاريخي كفسر للإخفاق الاقتصادي الذي عرفته محاولة التنمية الأولى، تفسر منى على الفرضية السياسية التي أدرجناها ضمن إشكالية البحث. انطلاقاً من الخلافات التي سادت سياسياً في تلك المرحلة التاريخية من مراحل تطور المجتمع الجزائري، نستخلص نتيجة واحدة تربط مباشرة بالتنمية وهي أن الانطلاقة السياسية في تقديرنا أصابها إخفاق مبدئي. فالإصلاح الاقتصادي والاحتماهي المرتقب لم يكن مستحسناً إطلاقاً مع إصلاح سياسي في مستواه، وهكذا نعتقد أن الجزائر عسرت فرصة إنتاج محاولتها التنمية منذ الانطلاقة وبفعل العامل السياسي.

ب - القراءة الاقتصادية: يحدد برنامج طرابلس مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية كالعزل ضد السيطرة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية، وإشراك العمال في اتخاذ القرار الاقتصادي، إضافة إلى التعطيط وإحداث تغييرات جذرية في عامل الريف عن طريق تحقيق ثورة زراعية بواسطة الإصلاح الزراعي وحصرنة الزراعة والحفاظ على التراث العقاري وتنمية البناء التحقي والقاعدة الهيكلية والبدء بتأميم الثروات الطبيعية وأدوات إنتاج السياسة الاقتصادية. كمؤسسات القرض والتجارة الخارجية وغيرها من الإجراءات التي تجعل تسيير دفة الاقتصاد الوطني بيد الجزائريين.

يرى البرنامج أنه من الناحية الاقتصادية تعد هذه الإجراءات كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري على مسار إعادة البناء كمرحلة أولى ثم تأتي فيما بعد مرحلة تنمية هذا الاقتصاد وضبط عوامل نموه في إطار الرؤية الاستقلالية المحددة والمادة إلى تخلص الاقتصاد الوطني من جميع أشكال التبعية وتحقيق الاندماج التام لقطاعات النشاط المختلفة.

بعد أوسى المؤتمر الأول، لمحة الجمهورية الوطني، الذي انعقد في الفترة ما بين 16 و 21 أبريل 1964، وتقرر في السياسة الاقتصادية والاجتماعية التركيز على مجال من المجالات وردت فيها في برنامج بارابلس، من هذه المجالات الاقتصادية الاشتراكية التي تشمل القطاع الزراعي في الإنتاج والقطاع الزراعي في التوزيع، من خلال إمداد الأمانات المراد إمدادها وتوسيع الإمداد التي ينبغي تسريعها لتلويح هذه الأهداف.

كما ورد في التوجيه الاقتصادية والاجتماعية للمؤتمر الثاني على ضرورة "تدعيم القطاع الاشتراكي المسير ذاتيا من خلال التطويق الصارم لقرارات المؤتمرين المتعلقين بكل من التسيير الذاتي للفلاحة، والصناعة، والتدعيم المادي لمراقبة التسيير، فلهذا فلهذا مارس 1963،

وهذا ما يعنى لكل بكيفية مدروسة لمرئاء الاقتصاد موجه، يركز أساسا على توسيع القطاع العمومي أفقيا، من حيث زيادة عدد وحدات النشاط فيه سواء كان ذلك في القطاع الأول، أي القطاع الزراعي أو القطاع الثاني قطاع الصناعة والبناء أو القطاع الثالث قطاع المال والتجارة - وعموديا بإسناد مهمة قيادة الاقتصاد الوطني لهذا القطاع العمومي الذي سيجسم بإتباع سلسلة من الإجراءات تتجسد في نقل ملكية بعض المؤسسات وفي قطاعات مختلفة من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي إلى قطاع الدولة العام أي تأميم هذه المؤسسات وبالتالي تدعيم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الصدد ينبغي للدولة أن تعمل على تطبيق الإصلاح الزراعي بكيفية تضمن تدعيم التسيير الذاتي في ميدان الفلاحة. كما ينبغي أن تخضع الدولة للمؤسسات التي تدعم القطاع

الاشتراكي إلى نفس نظام التسير أي إلى نظام التسير الذاتي ونسعى إلى تأميم - متى أمكنها -  
التجارة الخارجية والبنوك في الميدان المالي وكذلك وسائل النقل في ميدان المواصلات.

كما ينبغي للدولة أيضاً أن تتخذ إجراءات لحماية المنتج الجزائري من المنافسة الأجنبية  
وأن ترسم سياسات عاجلة تبدأ بتطبيقها فوراً فيما يخص امتصاص الأيدي العاملة العاطلة من  
العمل والقضاء على البطالة، من خلال منح الأولوية للاستثمارات ذات القدرة على استيعاب أكبر  
عدد ممكن من الأيدي العاملة الموجودة في حالة بطالة دائمة؛ بحكم الواقع الاقتصادي للزورث من  
الميدان الاجتماعي، والعمل على وقف تزييف قطاع الشغل من خلال محيرة الأيدي العاملة إلى  
فرنسا بالدرجة الأولى وإلى غيرها من بلدان أوروبا ثانية، والطموح إلى عودة الأيدي العاملة  
للهاجرة من خلال توفير فرص الشغل على نطاق واسع عن طريق الاستثمارات المذكورة، قد  
تعدى أحياناً طموح التوصية بحال التشغيل المحلي إلى إعادة إدماج الأيدي العاملة للهاجرة من  
خلال قبة هياكل الاستقبال الضرورية لها، للاستفادة بذلك من تأهيلها وتحسينها.

حتى في الميدان الثقافي كان الطموح جاعلاً حيث أوصى المؤتمر، بضرورة وضع تعري  
شامل، يتسم بالثورية في ميدان الاستثمار الثقافي، حيث يتم العمل على توفير المدارس لكل التلاميذ  
الجزائريين، الذين بلغ سنهم ست سنوات سواء كانوا إناثاً أو ذكوراً، وذلك قبل ثلاث سنوات  
تذكر التوصية.

يتم العمل أيضاً على استحداث، نظام تعليم دائم لخواص الأمية، قد يضاف إلى هذا النوع من  
التكوين، نوع آخر يتمثل في التكوين المهني، حيث يتوخى تعميمه، ليشمل جميع أنواع الحرف  
الممكنة. كما ينبغي منح مكانة خاصة للتعليم التقني ضمن برامج التعليم العام، دون حصرها في  
فروع متخصصة.

تضيف توصية المؤتمر هاته في الميدان الثقافي: ينبغي التأكيد على ضرورة استحداث لجنة  
وطنية توكل إليها مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعداد برنامج تعريب يضمن الحفاظ وتنمية قيمنا  
الثقافية والروحية.

كما تضمنت التوصية أيضاً توجيهات أخرى في الميدان الاجتماعي على وجه الخصوص،  
مضمونها، العمل على رفع مستوى معيشة الفئات المحرومة من الجزائريين، من خلال وضع سياسة  
أسعار ملائمة لمواد الاستهلاك. كما يضاف إلى هذا توجيهات أخرى تخص تنمية المناطق  
المحرومة، حيث يفترض أن يلمب التطوع في هذا المجال دوراً فعالاً، كما ينبغي أن يعطى للبلديات



من الحرية، وكذلك أن تزود بالوسائل اللازمة لمضاعفة عدد الورشات لخلق مناصب التشغيل  
الضرورية لتشغيل الأيدي العاملة المحلية. وفي نفس السياق ينبغي العمل على تنمية الموارد الطبيعية  
بمختلف أنواعها. كما تضمنت التوصية أيضاً توجيهات تخص كل من السكن وسياسة الإسكان بما  
في ذلك معالجة للوضعية الناشئة عن أثر حرب التحرير في هذا الميدان وكذلك خصوصاً في المدن  
الطక్కنة. تعرضت التوصية أيضاً إلى قضايا الصحة العمومية وكمييات إعادة تنظيمها ورسم  
السياسات الواجب اتباعها في هذا الميدان بالإضافة إلى تضمن التوصية قضايا أخرى ذات العلاقة  
بمياة الفرد الجزائري ومختلف فئاته من جميع جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

ختاماً في النهاية، إلى أن أسس التنمية الشاملة في الجزائر، يتركز على توسيع وتعميق  
القطاع العمومي، باعتباره محرك الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما يمكننا أن  
نستخلص أيضاً من توصيات ميثاق الجزائر التأكيد على الاستثمار في الموارد البشرية، بتعبير آخر  
تأكيد على تكوين الإنسان الجزائري، باعتبار أن المسألة التنموية في لحمة اللطاف ليست إلا تتلخص  
الحركة هذا الإنسان؛ كما أن نتائج هذه التنمية المحتملة التي نأخذها بمعنى الزيادة المادية للنتاج  
وكذلك إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وملاءمة وتكييف هذه الهياكل مع التطور الذي ينبغي أن  
يحصل في جميع مظاهر الاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup> لا يخرج هدفها عن السعي لترقية هذا الإنسان من  
الناحية المادية الاقتصادية ورفع درجة وعيه الاجتماعي من الناحية المعنوية الاجتماعية.

ففي نظر الميثاق بصفة عامة أن عنصر الإنسان هو عنصر محدد فعلي هذا الإنسان يتركز  
إدارة وتشغيل جهاز الإنتاج للوروث عن العهد الاستعماري إضافة إلى إدارته وتشغيله، لما يضاف  
من الاستثمارات للجهاز الإنتاجي الموجود. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط أساساً بتكوين  
الإنسان أكثر من ارتباطها بتراكم الثروات المادية.

إن الاعتماد على الإنسان بالدرجة الأولى، أو بتعبير اقتصادي الاستثمار في مجال الموارد  
البشرية، بشكل - حسب الميثاق - ضمناً أكيداً لإحداث تنمية اقتصادية سريعة تلائم الظروف  
الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وفي نفس الوقت تضع أسساً لإرساء دعائم تنمية اقتصادية مستقلة  
في المستقبل. إذا تضافرت جهودات الإنسان الجزائري للزوم، مع للنتاج من الموارد الداخلية؛ فإن  
البلاد يكون بإمكانها أن تضع خطوات معنوية على طريق تحقيق هذا الهدف، أي تحقيق تنمية  
اقتصادية مستقلة.

لقد سجل ميثاق الجزائر، عندما ملحوظا، بالنسبة لبرنامج طرابلس فيما يخص توزيع  
المهام المرتبطة بحالة التنمية الشاملة، مثل تدعيم القطاع العمومي، وتنشيط الموارد البشرية  
والاعتماد على أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات، أي تجسيد مبدأ الاعتماد على النفس  
لوضع الجزائر في مأمن من الأخطار الأجنبية. كما أن الميثاق لم يكن بعيدا من حيث المبدأ من  
برنامج طرابلس، ففقه بعد الحديث عن الفلاحة والإصلاح الزراعي بمحسون التربة الزراعية  
بعد الحديث عن التصنيع والتأمين والتخطيط.

بالنسبة للإصلاح الزراعي والتأمينات نكاد أن نلمس تطابقا بين ما ورد في البرنامج  
وردد في الميثاق أما فيما يخص التصنيع والتخطيط فإننا نلاحظ توضيحا أكثر في ميثاق الجزائر.

فالتصنيع حسب الميثاق يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- 1- العمل على خلق مناصب شغل جديدة، وعلى نطاق واسع.
- 2- أن يحقق هذا التصنيع، تغطية كاملة للطلب الاستهلاكي الداخلي، فيما يخص السلع الاستهلاكية  
والسلع الصناعية المستوردة مع إمكانية تصدير الفائض من هذه السلع مستقبلا.
- 3- إنشاء صناعة ثقيلة تتلاءم مع الشروط الاقتصادية التي تتوفر عليها البلاد.

أما التخطيط فالميثاق جعله وسيلة إلزامية للتنمية الاقتصادية الشاملة، سواء كان ذلك  
على الصعيد السياسي، حيث يتطلب التخطيط عدم تبعية اقتصاد البلاد للخارج، أو على الصعيد  
الاقتصادي، حيث يتطلب التخطيط، تجنيد الموارد المالية اللازمة لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية، وإدارة هذه الموارد بطريقة مركزية لبلوغ هذه الأهداف، وهو أمر يقتضي تلم  
الاقتصاد في مجال الإيرادات والتفقات، بشكل يتلاءم مع الإنتاج السنوي، لفائض اقتصادي يضمن  
التمويل الداخلي لعملية التنمية.

إذا فالميثاق قد اعتمد عملية التخطيط المركزي الشامل عملية إلزامية، ونجما لذلك  
المركزية فهو يحث الأعران الاقتصاديين على ضرورة المشاركة الواعية في مستوى إعداد الخط  
وكذلك في مستوى تنفيذ هذه الخطة.

هذا هو جوهر ما ورد في ميثاق الجزائر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وسوف نتفل  
نما إلى بحث مضمون الميثاق الوطني الذي صادق عليه الشعب الجزائري في 03 سبتمبر  
1976.  
لها: الميثاق الوطني:

لقد عالج الميثاق الوطني، الذي تمت المصادقة عليه في 03 سبتمبر 1976، مسألة التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية، كواقع وذلك انطلاقاً من الإنجازات التي تم تحقيقها في الفترة ما بين سنة  
1964 وسنة 1976. في إطار مخططات التنمية التي انطلقت في سنة 1970 والتي كانت مسبقة  
بالمخططة الثلاثية 1967-1969. وهذا خلافاً لبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر اللذين كانا ينظران  
للمسألة على أنها قضية مستقبلية (1). ضمن تقييمه للوضع الاقتصادي ومن ثم وضعه لتوجيهات  
اقتصادية تبنى عليها التنمية الشاملة مستقبلاً، ركز هذا الميثاق على توضيح الأسس التي تتركز عليها  
هذه التنمية.

لقد تضمن حديثاً، عن مصادر التراكم والمخالات التي ينبغي الاستثمار فيها، والاستفادة  
من الفائض الذي يتحقق فيها. كما ضبط سياسة الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج، خصوصاً،  
عصر العمل. لقد ركز أيضاً وبوجه خاص على عنصر التكنولوجيا، والعمل على ترقية مستوى  
التأهيل لإنتاجها محلياً، والتحكم في المستورد منها. كما ركز أيضاً على الزراعة واعتبرها من  
الأولويات، التي ينبغي للدولة أن تضطلع بها. في الأخير، واعتباراً للدور الرائد الذي توكّل إلى  
نشاط التصنيع، فإن الميثاق أظهره بشكل بارز من خلال التأكيد على الاستثمار في إقامة  
الصناعات الثقيلة والعمل على جعلها ذات مردود اقتصادي، يسمح بتحقيق الفائض المرغوب،  
الذي يحدث لزماً الآثار الإيجابية المطلوبة لبقية القطاعات، بالإضافة إلى ذلك تضمن الميثاق أيضاً في  
هذا الجانب ضرورة تطوير الصناعات الخفيفة وإدخال التقنيات المتطورة في هذا المجال للوصول إلى  
تحقيق التوازن الجهوي المرغوب وتنظيم الاقتصاد الوطني وفقاً لمؤشرات التخطيط المحددة.

لقد حمل الميثاق، من المخروقات، مصدراً أساسياً من مصادر التراكم، وعليه، ينبغي العمل  
على تنمية وتطوير هذا القطاع، لما يوفره من إيرادات بالعملة الصعبة، وما يوفره من قروض  
للاستثمار في هذا الميدان، وبذلك فهو يشكل مصدراً أساسياً في مجال تمويل التنمية. كما حمل  
أيضاً من الصناعة الثقيلة مصدراً آخر من مصادر التراكم باعتبارها قوة محركة لعملية تنمية

الاقتصاد الوطني، بالآثار التي تحدثها في بقية قطاعات النشاط الاقتصادي، فالصناعة الثقيلة تخلق قطاعات بمحركاتها وتزود قطاعات أخرى بمدخلاتها وهي بذلك تحدث نوعين من الآثار الإيجابية، فبه توفر مستلزمات الإنتاج لقطاعات الدفع وتكون سوقا لقطاعات السحب، وبذلك تعكس فكرة الحركة أو القوة الحركية لعملية التنمية (كما تعتبر الزراعة أيضا، مصدرا للتراكم في نظر اللياق، بما تشكله من وفورات خارجية للقطاع الصناعي، وبصفتها الذاتية التي تجعلها زروة اقتصادية دائمة، يبنى العمل باستمرار على تطوير أدائها، وتنمية عوامل الإنتاج فيها، لتتضمن الفائض الاقتصادي الذي يشكل حلقة الربط بين القطاع الزراعي وبقية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، عن طريق مصفوفات التبادل.

في نظر اللياق أيضا بهذا القطاع الثلاث أوما يعرف بقطاع المنتجات مصدرا أمرا للتراكم، بما يوفره من حركية لنشاطات القطاعات الأخرى، وما يترتب عن ذلك من فائض يمكن توجيهه للاستثمار والتراكم.

نظرا لخاصية الاحتلال الميكانيكي للتشغيل في احتلال هيكل التشغيل، والذي يميز البلدان المتخلفة عمومًا، والمزائر، لا يخرج عن هذه اللزمة فإن اللياق يحدد مجموعة أهداف لتحقيق الاستيعام الكامل للتشغيل في عنصر الإنتاج، الذي نعره به بالأيدي العاملة، القضاء على البطالة من خلال خلق مناصب العمل الضرورية لذلك في إطار تسير هياكليات والتنمية بغرض مواجهة الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة، والتي يتجم عنها زيادات مرتفعة أيضا في عرض الأيدي العاملة في سوق العمل. كما تعتبر مسألة إعادة توجيه الأيدي العاملة الفائضة الموجودة في شكل بطالة مقبلة تنعدم إحصائيتها الحديثة بين القطاعات من أهداف عملية الاستيعام الكامل لعوامل الإنتاج، والغرض من ذلك هو الوصول إلى تعالیه أكبر لهذا العنصر، وتشكيل كل من الصناعة والزراعة مجالاً حيوياً لتشغيل هذه الأيدي العاملة.

لقد طرح اللياق الوطني وبالحاج للسالة التكنولوجية، وذلك انطلاقاً من اعتبار مسألة تطوير البحث العلمي والتكنولوجي في البلاد في المجال التطبيقي سيسمح بتدعيم القدرة التكنولوجية للمزائر من خلال العمل على خلق الشروط اللازمة للنقل التكنولوجي التكنولوجية.

ومن العملية التي تسمح بدورها ومع مرور الزمن، يجعل المسألة التكنولوجية مسألة فعلية لا بد من  
في نهاية المطاف إلى خلق تكنولوجيا عملية.

في سياق حديثه عن الموضوع يتعرض الميثاق الوطني بشكل مفصل للمسألة التكنولوجية  
أيضا حيث يستخلص حتمية الارتقاء إلى مستويات عليا في ميدان التكنولوجيا، خصوصا في جانب  
الخارج، في ظل ظروف تتميز بمرور ما يمكن تسميته بالاستثمار التكنولوجي. يقرر الميثاق أيضا  
في هذا الصدد من عواقب الإفراط في استيراد التكنولوجيا دون التوفر المسبق لشروط الاستقبال  
اللائمة، حيث إن انعدام هذه الشروط يؤدي إلى إرحاق كامل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى إهدار  
جديدة ومضاعفة خسائره، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم عقبات التنمية. بصفة عامة، حول هذه  
النقطة نسجل تضمن الميثاق لمجموع الأفكار التي تغطي تحليل مسألة نقل التكنولوجيا وإنتاجها محليا  
والتحكم فيها.

يتحدث الميثاق بالإضافة إلى ما ذكر عن موضوع تحديث الزراعة، حيث اعتمدها من  
لولايات الدولة وحدد لها أهدافا يمكن أن نذكر منها تحقيق الاكتفاء الذاتي في الميدان الغذائي،  
بالإضافة إلى تنويع المزاروعات الغذائية من أجل تحسين الوجبة الغذائية للسكان الذين يتزايد عددهم  
بتسبب مرتفعة من جهة، وتموين القطاع الصناعي بالمواد الأولية من أجل تحقيق تحوله النوعي فيما  
يخص الزراعات الصناعية من جهة أخرى. من الأهداف الزراعية أيضا: حصره القطاع باستعمال  
وسائل إنتاج متطورة من أجل رفع الإنتاجية الزراعية، إضافة إلى تحديث واتساع الميكنة  
التنظيمية. إذا هذه أيضا هي المحاور الكبرى التي يركز عليها العمل الزراعي مبلّغا بالنسبة لهذا  
القطاع.

لقد تحدث الميثاق كما ذكرنا في المقدمة عن عملية التصنيع واعتمدها القوة المحركة لعملية  
التنمية وبدونها لا يمكن الحديث أبدا عن أي شكل من أشكال التنمية. فالتصنيع حسب الميثاق  
ينبغي أن يتميز بجملة من السمات يمكن حصرها وذكرها فيما يلي:

1 - أن الأولوية الممنوحة للصناعة الثقيلة، الفرض منها هობاء صناعات قاعدية تشكل  
أساسا للتصنيع الحقيقي، كما تشكل أيضا أولى الشروط لتحقيق الاستقلال الاقتصادي،  
فالصناعات التي يعتبرها الميثاق قاعدية هي صناعات التعدين، الحديد والصلب، الميكانيك،  
الكهرباء، الإلكترونيك، البتروكيماويات والكيمياء. كما تعرض الميثاق أيضا في الميدان الصناعي إلى

الصناعات الخفيفة، التي تكفل على وجه الخصوص، تلبية الحاجات الاستهلاكية للسكان وتغطية الطلب الداخلي ومن ثم توسيع وتكثيف النسيج الصناعي.

يحدد الميثاق الوطني وظائف أخرى للتصنيع منها: خلق مناصب شغل بوجه عام، وعلى وجه الخصوص في المناطق المحرومة، التي تبعد كثيراً عن المراكز العمرانية الكبيرة. كذلك يكون من وظائف هذا التصنيع استعمال التقنيات للتقدم والتحكم فيها. تحقيق التوازن الجهوي أيضاً بعد وظيفة من وظائف التصنيع، فإقامة المراكز الصناعية الكبيرة الحجم، على مستوى المضارب العليا على طول الخط شرق غرب، من شأنه أن يحدث حزاماً صناعياً واستكمال هذا الحزام بما يحتاجه من مرافق للأشغال الكبرى للبناء القاعدي والتجهيزات الاجتماعية، أشغال من شأنها أن تحدث تغييراً جذرياً في المناطق المتأخرة وتضمن تنمية الوسط الريفي.

خلاصة القول بالنسبة لهذا الميثاق في مجال التنظيم الاقتصادي هو مركزية القرارات الاقتصادية سواه فيما يتعلق بسياسة الاستثمار وأوساط الأسعار وغيرها.

### ثالثاً: الميثاق الوطني 16 يناير 1986:

لقد تضمن الميثاق الوطني في صيفه 1986. وتحديدنا في الباب الثالث المتعلق بالتنمية الشاملة، والذي تحدث في فصله الأول عن المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني ما يلي:

1 - التخطيط: «حيث يعتبر أن: ضبط سياسة تنمية تمتد إلى جميع مظاهر الحياة الوطنية يعني طرح ضرورة العمل والتحرك في إطار تنسيق شامل، من أجل تنظيم الدعم المتبادل بين كل القطاعات، وتوفير الموارد، وتيسير الوسائل حسب ما تقتضيه الأهداف المسطرة. وبالمقابل يجب تكثيف هذه الأهداف مع الإمكانيات المتاحة. يستطرد الميثاق قائلاً أن «الأداة التي تمكن من تحقيق مثل هذا التنسيق تتمثل في التخطيط الذي يبتنى مباشرة من الاعتبار الاشتراكي» (الميثاق الوطني صيف 1986 ص 143).

طبعاً في هذا السياق سوف أكتفي منهجياً بفرض النقاط والمبادئ البارزة واضحة الذكر، والتي تضمنها هذا الميثاق وذلك بفرض المقارنة إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. من هذا المنطلق بعد التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحسين أهداف الاشتراكية، وبذلك فهو ينطبق على كل مستويات الاقتصاد ويتعدى صيغة ديمقراطية ولا مركزية ويصبح قضية الأمة بأكملها. ربما الجديد هنا في مسألة التخطيط هذه ليس العملية في حد ذاتها إنما شكل العمل. فالتخطيط ورد في كل الوثائق

التنمية للمبادئ الإيديولوجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر، لكن هذه المرة أعد طابعاً آخرًا  
مطابق للامركزية، إن ذكر قضية الأمة بكاملها بقصد هنا المعنى الجديد الذي منح للتنظيم،  
يمكن من التوفيق بين ديمقراطية إعداد الخطط الواردة في الوثائق السابقة إلا أن سلطة القرار لم  
تشارك ديمقراطية في الإعداد والتنفيذ. ولم يغفل الميثاق الطابع الشمولي لعملية التخطيط، بحيث  
حتى نشاطات القطاع الخاص هي الأخرى ينبغي تخطيطها، يتم كل ذلك بطبيعة الحال عن خلال  
اعتماد الفئات والمناهج العلمية.

إذا فاللامركزية، أو هذا المفهوم الجديد الذي تضمنه الميثاق بعد أداة تنظيم اقتصادي، يمكن  
بواسطتها تخطي جميع العقبات التي واجهت شكل التنظيم المركزي الذي كان سائدًا من قبل،  
لذلك سوف تأخذها بنوع من التفصيل هذه المسألة كما وردت في الميثاق «حيث يذكر أن:  
سياسة اللامركزية تركز على توزيع محكم للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية  
داخل إطار وحدوية الدولة». إذا في إطار اللامركزية هاته ينبغي أن تمنح للولايات والبلديات  
الصلاحيات اللازمة لمعالجة المشاكل المحلية أو الجهوية التي تتكفل بها، تشمل هذه الصلاحيات  
المبادئ الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

واللامركزية في شكلها المرغوب تهدف إلى توزيع الصلاحيات بين المستوى المركزي  
والقاعدة، وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في السابق أين كانت القاعدة مطالبة بالتنفيذ دون  
مناقشة، وفي أحسن الظروف هي مطالبة بالتنفيذ الجيد، لما ورد في الخطة المفروضة مركزيا.

بالإضافة إلى العمل باللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، فالميثاق يضبط أيضا طبيعة  
ونوع لا مركزية تسيير المؤسسات الاقتصادية حيث يذكر: «فيما يعمل بالمؤسسات الاقتصادية  
يجب أن يتواصل العمل الذي شرع فيه من أجل تعزيز استقلالها، وتحليصها من الرقابة  
البيروقراطية. وعلى هذا الأساس يجب مواصلة عمليات التوحيد للنقطة لمبادئ تحمل الإدارات  
والمؤسسات الاقتصادية والبنوك والعلاقات القائمة بين الهيئات».

يوجه الميثاق الهيئات المركزية في إطار التنظيم الجديد ويحدد لها مهام واضحة يمكن حصرها  
في التوجيه، التنظيم، التخطيط، التنسيق والمراقبة، كما يحدد لها أيضا مهمة التحكم والتنسيق بين  
المؤسسات، بما فيها البنوك، من أجل تحقيق تعبئة فعالة للوسائل اللازمة لسير عملية التنمية. كما  
يؤكد الميثاق أيضا على ضرورة التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التكوينية بمختلف



الصيانة، مع توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة خارج قطاع الحرققات مستهدفا دائما للنمو والتركيز.

في الأخير لم يهمل الميثاق أيضًا الجانب الثقافي والاجتماعي حيث تعرض لهذا بالتفصيل في الفصل الرابع أما الفصل الخامس فقد تضمن جانبًا آخرًا على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالتنشيط الاقتصادي، ألا وهو التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت القاعدية، فحدد لها الأسس والأهداف، واختيارات التنمية الجهوية، بتفصيل دقيق من الناحية النظرية.

يبقى كما سبق وإن ذكرنا أن: تواجد الدولة في كل القطاعات وفي كل المستويات مؤكداً وظاهراً، وعليه فالجوهر الأيديولوجي للتنمية لم يتغير منذ صدور البرنامج في عصر الاستقلال.

نتقل إلى بحث الأسس النظرية لمسألة التنمية في الجزائر في إطار المحاولة الأولى التي تضمنتها بحثنا هذا.

### مخلاصة المبحث الثاني:

انعقد أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال في 16 أبريل 1964 بالجزائر العاصمة. لقد تمت المصادقة في نهايته على توصيات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية صدرت في شكل وثيقة رسمية، أصبحت تعرف منذ ذلك التاريخ بميثاق الجزائر.

لقد تميز هذا الميثاق من خلال توصياته، باقتراحه ولأول مرة إستراتيجية تنموية شاملة ومحددة<sup>(1)</sup>، مبنية على أسس تنظيم اشتراكية، ذات أبعاد مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وثقافية. فهولا يرى على سبيل المثال في مفهوم الاشتراكية، نقلاً للملكية وسائل الإنتاج من الأيدي الخاصة (الأجنبية أو المحلية) إلى ملكية الدولة فقط، في شكل تأميمات، بل مفهوم الاشتراكية من منظور هذا الميثاق هو (المفهوم) عبارة عن تنظيم اقتصادي واجتماعي، سيسمح بالتأكيد-

(1) غير أن الأستاذين محمد أحمد الحسين يرى رؤية أخرى في الموضوع. فالرغم من وروح الإمبراءات التي تشهدها مجال الجزائر، إلا أن نموذج النمو للاقتصاد الجزائري لم يأخذ صيغته النهائية ويخلص في الواقع عن طريق سياسة استثمارية مبنية إلا اعتماداً من سنة 1966.

(قناعة تكاد أن تكون مطلقة) للفرد الجزائري بالحصول على حظه من نتائج التنمية الشاملة (نتائج اقتصادية، اجتماعية وثقافية).

تتحقق هذه التنمية من منظور اللياق، بضرورة تدعيم القطاع العام، الذي يعد محركاً حقيقياً للحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. من جهة أخرى يركز اللياق كثيراً على الاستثمار البشري وتكوين الإطارات اللذين يرى فيهما قوة دفع للتنمية الاقتصادية، أكثر من قوة دفع الثروات للمادة المتراكمة، باعتبار أن تكوين الإطارات، سوف يضمن تأهيلهم، المحافظة على ثروات البلاد من التبدد والتبديد، ومنعهم من استغلال مناصبهم استغلالاً أملاً لأن هاربة التبذير ورفع إنتاجية العمل، من خلال التأهيل، عملتان تشكلان أقرب طريق لتحقيق تنمية سريعة. كما يركز اللياق على مفهوم الاستقلال الاقتصادي، الذي اعتنوه من الأهداف الكبرى للثورة الاشتراكية، وسعيًا لتحقيقه، فلا بد من تأمين وسائل التمويل الداخلية من أجل تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على المساعدات الخارجية أو وسائل التمويل الخارجية إلا في الحدود التي يمكن اختيار - ضمنها - هذه الوسائل دعماً للمجهود الوطني.

نستطيع القول تلخيصاً لما سبق أن ميثاق الجزائر قد حقق تقدماً على برنامج طرابلس من خلال توضيح شروط السياسة الوطنية في ميدان التنمية، والتمثلة خصوصاً في: تدعيم القطاع العام، وتأمين الموارد البشرية، إضافة إلى اعتماد أسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات. طبعاً هذا لا ينفي تطابق مضمون سياسة التنمية الواردة في الميثاق مع مضمون ما ورد في برنامج طرابلس.

وتلخيصاً نقول أيضاً: إن الميثاق لم يحمل جديداً فيما يخص الفلاحة والثورة الزراعية، والتصنيع، والتأميم والتخطيط كمشاعات. لكن تسجل توضيحاً أكثر قد أعطى لمسار التصنيع والتخطيط، ضمن توصيات هذا الميثاق.

لقد عرفت الفترة الزمنية (1964-1976) أحداثاً عديدة، وعلى مختلف الأصعدة. على الصعيد السياسي وقع تغير في القيادة السياسية للبلاد في 19 جوان 1965. قد نتج عن هذا التغير التمهيد لتطبيق المبادئ التي تضمنتها الموانيق السابقة. فالتأميمات المتعلقة بالثروات الطبيعية تواصلت (1966-1971). والتخطيط لتبني بصيغته المركزية، انطلق فعلاً منذ 1967. بخطة استثمار ثلاثية انتهت في سنة 1969. وأعقبها خطتان رباعيتان (1970-1977).

أما القطاع الزراعي فقد عرف هو الآخر بداية تأصيل التغير الذي كان مرتقياً في عالم الريف، بإصدار ميثاق الثورة الزراعية في سنة 1971 من جهة أخرى أعطى مضمونا حقيقيا

روادعاً لعملية التصنيع، باعتبار تحديد أسلوب التنمية عن طريق التصنيع القليل. إذا فالتنمية في هذه الفترة أصبحت واقع وحقيقة ظاهرة، وهو ما تم تأكيده من خلال تفاعلات عناصرها المختلفة، لذلك تمت بلورة هذه الحركة بتفاعلاتها في شكل «ثورات ثلاثة» ثقافية، زراعية وصناعية، تم العمل على تحقيق مبادئ هذه الثورات الثلاثة في إطار توازن جهوي وبأساليب عمل وتسيير اشتراكية. فالثورة الثقافية قد استهدفت على وجه الخصوص تحقيق مبدأ أساسي يتمثل في «التأكيد على الشخصية الوطنية وتحقيق التطور الشفائي» (دستور 1976 للمادة 19). أما الثورة الزراعية، فكانت تستهدف، إحداث تغييرات جذرية في عالم الريف، بإطلاقها نموذجاً جديداً للتطور بين المدن والأرياف، بكيفية منسجمة، وكذلك بناء علاقات اجتماعية في الوسط الريفي على قواعد جديدة. أما الثورة الصناعية فقد استهدفت من الأخرى، زيادة على تحقيق التسيير الاقتصادي، تغيير الإنسان الجزائري ورفع مستواه التقني والعلمي، وإعادة تشكيل بنية المجتمع كما أنها تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه الجزائر.

وتتدرج هذه الثورة - حسب الميثاق - ضمن منظور اشتراكي يعطيها مملوفاً عميقاً وأبعاداً سياسية. إذا بناء المجتمع الجزائري كما جاء في تشخيص الميثاق بدأ فعلاً في إطار إستراتيجية محددة الوسائل والأهداف. وهو مجتمع اشتراكي متوازن جهوياً من حيث مبدأ توزيع وإعادة توزيع الدخل، يعتمد في تسيير وقرينة مؤسساته أسلوب عمل اشتراكية. أن الأسس الذي يقوم عليه هذا المجتمع هو العمل، باعتبار أن العمل شرط جوهري لتنمية البلاد، حيث يتم توظيفه حسب متطلبات الاقتصاد الوطني.

لقد أتى ميثاق 1986 في ظروف سياسية واقتصادية مغايرة تماماً لتلك الظروف التي كانت سائدة قبل سنة 1979. فرحيل الرئيس «مولري بومدين» كان له الأثر البالغ في مضامين مؤسسات الدولة الجزائرية، كما كان لرحيله عظيم الأثر في تنظيم الاقتصادي الوطني الذي كان سائداً قبل التاريخ المذكور. كما سبق وأن ذكرنا أن ميثاق 1976 كان قد نظر إلى التنمية كواقع ملموس، انطلاقاً من المبادئ الإيديولوجية المحددة فإن ميثاق 1986 - حسب وجهة نظرنا - قد نظر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أيضاً كواقع ملموس، لكن من واقع الواقع للملوس إن صح التعبير. إن ميثاق 1986 قد قيم مسيرة التنمية الوطنية منذ 1965. واعتباراً للتغيير الذي حدث في القيادة السياسية والذي كان يحمل في تقديمنا إلى «ضرورة تغيير المنظومة الاقتصادية والاجتماعية» دون أن يعلن ذلك صراحة، تبين هذا الميثاق «مستطع مراجعة» الإنجازات في مختلف أبعادها التنظيمية فكانت لقرينة متصلة على ضبط المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني

في هذا الإطار وكخلاصة لهذا البحث لم نجد أفضل من التقييم الوارد ضمن الباب الثالث، المتعلق بالتنمية الشاملة، حيث يركز على «أن أهمية التدخلات التي عرفتها البلاد وضرورة التكيف المستمر للاقتصاد والقضاء على مختلف أنواع الاختلالات تتطلب القيام بعمل شامل ومتسق في كل الميادين لضمان سير فعال ومنسجم للاقتصاد.

على هذا الأسس - يضيف الليثاق - فإن تنظيم التعديلات والتكيفات التي يقتضيها التطور الفعلي للموارد والمتطلبات التنموية، يفرض توفير الشروط التالية:

- ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

- احترام الأولويات المسطرة عند إنجاز الأهداف.

- ضمان تعزيز المحسني لسر سيطرة التنمية.

في هذا الإطار - يذكر الليثاق - فإن أهداف التحسين للتوازنات الشاملة ستراعى الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية تشكل المحور الأساسي لكل الأنشطة سواء منها ما كان يصبو إلى إنجاز أولئك الذي يتطرر بداية التنفيذ.

من هذا المنظور اكتست عملية إعادة الهيكلة بعدتها المعنوي والمالي ضمن المحيط الخماسي الأول 1980-1984، لكن هناك نوع من الخلط للمنهجي في ترتيب عملية المراجعة للواقع الاقتصادي السابق، كان مفروضاً أن يراجع الليثاق وتحديد للبادئ الجديدة ضمت قبل البدء في إعادة هيكلة الاقتصاد والبحث عن توازنه الكلي والمجزي.

إذا نقل أن: ميثاق 1986 احتوى على مضامين من وقع ممارسة الأجهزة التنفيذية، حيث حاولت تخطيط الوظيفة السياسية، التي نعت في واقع الأمر مصدر أي تغير للوثائق الموجهة للدولة الجزائرية، من ذلك نستنتج أن بداية تغير توجه الاقتصاد الوطني كانت فعلاً سنة 1979. لكن رغبة التحول كانت مجردة من الحركة السياسية لذلك تم اتباع أساليب إدارية بوروقراطية، فخلق معطيات حقيقية شكلت الأمر الواقع بالنسبة لهذا الليثاق، حيث ورد في بابه الأول - الفصل الثاني - التأكيد على بناء المجتمع الاشتراكي، وهو أمر متناقض حسب رأينا قسمي التنموي البوروقراطي، هذا التناقض اختدم في سنة 1986 بفعل الضائقة المالية التي عاشتها الجزائر، وانفجر كمرضع اجتماعي في أكتوبر سنة 1988.

إن عملية إعادة التوازن بين المنطلقات الأيديولوجية والممارسة الاقتصادية، لم تتم إلا  
حين دستور فيفري 1989. ففي مادته الأولى نلاحظ أن الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية  
وهي وحدة لا تتجزأ. ولكن لا نجد: عبارة الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية، كما كان  
موجودا في دستور سنة 1976. المادة الأولى منه، هذا معناه أن شكل الدولة الجزائرية وإن كان  
يغير باتجاهات أخرى قد تكون رأسمالية أو غير ذلك. ومن ثم فشكل التنظيم الاقتصادي  
والاجتماعي، سوف يغير هو الآخر، باتجاه شكل الدولة المرتقب.

### خلاصة الفصل الثاني

في الحقيقة، فإن البحث الذي نحن بصدده إنجازا، ومن وجهة نظرنا الشخصية، لا يمكن  
أن تكون استنتاجاته واقعية وكاملة، إلا من خلال حتمية المرور عبر المخطات الخارجية التي ذكرناها  
بالنسبة للنظرة الاستقلالية لمسألة تنمية الاقتصاد الجزائري.

إن بيان أول نوفمبر 1954 قد حدد إطار معالم الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة  
فهي « الدولة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية ». طبقا كما يعلم الجميع اليان  
موقفنا الانطلاق إلى تحقيق هذا الهدف ووسيلة تتل في الكفاح المسلح الذي تم تنظيمه عسكريا  
في مؤتمر الصومام - 20 أوت 1956 - وهيكلته سياسيا في نفس المؤتمر، فكان منذ هذا الكفاح  
هو الشعب الجزائري بمعطى فدائه الاجتماعية، مع التركيز كلية على فئات العمال والفلاحين  
والثقفين وشرائح أخرى يمكن تجميعها جامعا.

لقد شكل هذا الإطار الخاص ببناء الدولة الجزائرية ومعلله التي ذكرناها أرضية التصور  
للمستقبل، لنوع المنظومة الاقتصادية - الاجتماعية والمبادئ التي سوف تقوم عليها. كما يستج  
يوضح من هذه المعالم من هي الفئات الاجتماعية التي سوف تستفيد من الاستقلال المأمور  
الواسع. إذا لقد حدد الهدف الأولي وحددت أيضا وسيلة تحقيقه؛ ولقد تحقق فعلا هذا الهدف  
للتشكل في الاستقلال السياسي عن فرنسا أي إعادة بعث السيادة الجزائرية، وهو ما نستطيع التنبؤ  
به بالدولة الجزائرية ذات السيادة. بقي لنا أن نفهم شكل الديمقراطية الاجتماعية التي تصفها  
هاته الدولة.

لقد حاول برنامج طرابلس ركيزته الثانية من خلال توصياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، إعطاء مضمون، لهذا المصطلح ومواصلة إنجاز عملية البناء التي انطلقت بشكلها الخامس في 1 نوفمبر 1954. وفقا لمنهج يتميز بتوخ من السبل المنطقي للأحداث.

يُطرح برنامج طرابلس كهدف عام لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، عن طريق تأمين كل الثروات الطبيعية، وكذلك الأمر بالنسبة لتجارة العملة التي يمارسها الأجانب على التراب الجزائري، مع المؤسسات النقدية والمالية. هنا أيضا عند تحديد وسيلة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، لا يمكن أن تغفل ذكر موقف مبدئي ورد في البرنامج وهو استنتاج هام بالنسبة لنا، حيث تم التأكيد وبشكل قطعي على ضرورة استبعاد الليبرالية كترجح اقتصادي<sup>(1)</sup> يعتمد على آلية السوق. لقد تم استبعادها نهائيا، واعتبر التخطيط البديل الأوضح الذي يمكن اعتماده كأداة فعالة لتحسين عملية التنمية في الجزائر. كما اعتبر البرنامج الفلاحة قاعدة للتنمية، حيث حدد لها ثلاثة أبعاد هي:

1 - زيادة الإنتاج الزراعي.

2 - تطوير القاعدة للمادية عن طريق إعادة هيكلة التربة وتنظيم العمل التعاوني.

3 - اعتبار الصناعة من الناحية المبدئية قوة محركة للنشاط الاقتصادي عموما وخدمة القطاع الزراعي والفلاحة على وجه الخصوص.

هذه هي الأفكار الجوهرية التي تضمنتها البرنامج من الناحية الاقتصادية. لقد قدمت في شكل توجيهات، ذات طابع سياسي ومؤسسي. لم يتحدد النموذج الاقتصادي في البرنامج إلا في شكله العام، من خلال التوجيهات المبدئية ذات المصدر الإيديولوجي.

## الجزء الثاني

الأمم المتحدة والمنظمة وواقع التنمية الاقتصادية

في الجزائر (1965 - 1989)

تمهيد

الجزء الثاني: الأسس النظرية وواقع التنمية الاقتصادية في الجزائر (1965 - 1989).

تمهيد

الفصل الأول: الأسس النظرية.

مدخل

المبحث الأول: - ماركس - فلاديمير

المبحث الثاني: - فريديريك - دي برنيس

خلاصة الفصل الأول.

الفصل الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر ( 1965 - 1989).

مدخل

المبحث الأول: مرحلة (1965-1979).

المبحث الثاني: مرحلة (1980-1989).

خلاصة الفصل الثاني.

خلاصة المحاولات التنموية الأولى.



بمجرد التوجهات الإيديولوجية، التي تضمنتها مختلف التوضيحات، الواردة في موانئ الجزائر قبل الاستقلال، وخلال مرحلة الممارسة السياسية والاقتصادية لدولة الجزائر المستقلة، تحت القيادة السياسية منها، يمكنها من تحقيق مختلف أهداف الاستقلال الوطني، لقد ارتكز هذا المنهج على محاولة بلورة جملة من الأفكار، تشكل الأساس النظري الذي تبنى عليه ككل السياسات المرتبطة في الميدان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وغيرها من السياسات.

لم تكن الأفكار والنظريات المتبعة بدعة من البدع، اختلقت في الجزائر كدولة مبتدئة، خرجت من سنوات طويلة من الاستعمار، بل كانت هذه الأفكار في شكل نظريات متعارف عليها في التراث الإنساني ومنذ القرن التاسع عشر. بتعبير أدق، هذه الأفكار، أصول نظرية امتدت للتاريخ المذكور، ووردت لتحليل حركية «منظومة اقتصادية - اجتماعية» أرسيت دعائم تكوينها في منتصف القرن الثامن عشر. خير أنه بإمكاننا أن نبدأ بأول تساؤل ضمن هذا المدخل والذي مفاده: هل أن الاقتصاد الجزائري، كان ممكناً أن يبقى ويكسر قيود التخلف، باعتماده هذا الأصل النظري؟ يمكن أن نجد إجابة عن هذا السؤال بالمحاولة النظرية والعملية التي قام بها فلاديمير<sup>(١)</sup>، من حيث تكيف تلك الفكرة، في شكل نموذج يصلح لإحداث حركية في اقتصاد، يراد له أن يكون مختلفاً عن الاقتصاد، الذي ورد بشأنه التحليل النظري. لقد نجحت محاولة التكيف هذه في الاقتصاد المذكور، وبم بناء ذلك الاقتصاد على تلك الأسس النظرية وعمل ذلك النموذج بكل فعالية طيلة ما يزيد عن سبعة عقود من الزمن.

لقد اتبعت محاولة التكيف تلك، محاولات استنتاج في ميدان الفكر الاقتصادي، ومحاولة تقديم اقتراحات لإيجاد حلول جذرية للأوضاع الجديدة التي أصبح يعرفها الاقتصاد العالمي، فكان ما عرف بأقطاب النمو لدى E. PERROUX، التي يرقب أن يتم على أساس نوع محدد من التصنيع يحدث بنية صناعية مواتية لرسم سياسة استقلالية، تضمن هي الأخرى بلورها بتحديد الاقتصاد المشوه عن طريق الصناعات المحركة، وكذلك عن طريق الوحدات الصناعية الكبرى وتجميعاتها، مما يضمن تكوين بنية صناعية موهلة للدخول إلى السوق العالمية وتوحيدها أو بما يعرفه

يسترسل اقتصادي آخر هو GERARD DESTANNE DE BERNIS : في

التيار الفكري مقترحاً، بالنظر إلى إمكانيات الجزائر الاقتصادية الموكدة، فكرة أخرى في شكل نظرية يمكن أن تحدث تغييراً جذرياً في الاقتصاد الجزائري. تتمثل في الصناعات المصنعة، من خلال طبيعة المنتج الذي تتجه أو من خلال الوسط الذي يتوطن فيه.

لنن نحن المنتج، ينبغي أن يوجه هذا الأخير إلى بلد المنشأ نفسه، أي أن يكون قابلاً للاستهلاك محلياً، ومن فئة المنتجات التي يمكن تسويقها بحاملة التقدم، أي تلك للمنتجات، التي تضاعف إنتاجية العمل في القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص الوسط، فينبغي أن يكون مهيئاً لتقبل التقدم التكنولوجي من الصناعة، أي منتعماً على المستقبل وليس متغلقاً على ماضيه، وفي نفس الوقت مهيئاً لإحداث استثمار كبير لمفاتيح التأثير، قد يكون هذا مدخلاً لفهم هذه النظرية ولكنه غير كاف. فحملة الأفكار هاته، سوف تعرض بكيفية دقيقة، وعلى درجة كبيرة من الوضوح والتركيز، باعتبار أننا لا نقيم النظريات في حد ذاتها بقدر ما نسعى في بحثنا إجمالاً، إلى تقديم حوصلة دقيقة لحملة للمبادئ النظرية التي كونت إستراتيجية نمو غير متوازن<sup>(1)</sup> في الاقتصاد الجزائري، الفرض منها تحريك إجمالي قطاعات النشاط الاقتصادي وإحداث الانطلاقة الاقتصادية المرجوة.

خلاصة القول نستطيع التأكيد من خلال بحثنا هاته الأسس النظرية أن تنمية الاقتصاد الجزائري، وانطلاقاً من وضعه الموروثة عن الاستعمار لا يمكن أن تتم خارج إطار توجيه الدولة والتحليل التاريخي للهياكل والعلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية.

لذلك نجد أفكار هؤلاء الكتاب الاقتصاديين كانت مقنعة من حيث التحليل، بل ومن التوجه الاقتصادي للجزائر المستقلة.

فالدولة حاضرة من خلال التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي (تاليدمان) والغاية هي عدم إمكانية الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي. في نفس السباق يمكن تصنيف كل من فرانسوا بيرو وجيرارد ديستان ديبريس. فالأول ينتمي إلى المدرسة Ecole Historique ■ Institutionnaliste en France والموجودة ضمن اقتراب، يأتي في نفس الوقت، في دراساته التاريخ والمؤسسات. بينما ينتمي الثاني إلى نفس المدرسة ولكن

المحدد حيث أصبحت تأخذ اسم المدرسة Ecole Française de la régulation والتي تطورت على وجه الخصوص ابتداءً من سنوات السبعينات. تأخذ هذه المدرسة من الماركسية، القرب يأخذ بنظر الاعتبار علاقات المجتمع في شموليتها، ويركز على تحليل الروابط بين العلاقات الاجتماعية والقوى والأزمات الاقتصادية. "فهيئة الاقتصادي الأساسية، تكمن في توضيح وتفسير عوامل الضغط والتنظيم في المدى البعيد (حسب هذه المدرسة)".<sup>(1)</sup>

تلعب الأشكال المؤسساتية، دوراً مركزياً في تحديد كيفية ضبط الاقتصاد وعليه فالعلاقة بين مؤامير التوجيه الإيديولوجي التي تعرضنا لها في بداية الاستقلال، وتحليل هؤلاء الكتاب الاقتصاديين عموماً PERROUX و DE BERNIS على وجه الخصوص، وبالتحديد هذا الأخير. من ذلك نستج أنس التصنيع المصنع الوارد ضمن الإستراتيجية التنموية بعيدة المدى التي أتبعت عند سنة 1965. تأتي الأسس النظرية في الفصل الأول، بينما تعرض إلى واقع التنمية من خلال الإستراتيجية المذكورة ضمن الفصل الثاني من هذا الجزء.

<sup>(1)</sup> BREMOND (J), SALORT (M.M) : Dictionnaires des grande : LIRIS, Saint-Just-La-pendue, Paris, 1992, P : 51

# الفصل الأول

## الأسس النظرية

محتل

المبحث الأول: - ماركس - فلادمان.

المبحث الثاني: - فرانسوا بيزو - سدي برنيس.

خلاصة الفصل الأول.

## الفصل الأول

### الأسس النظرية

مدخل:

هناك اقتصاديون كثيرون تنبوا للنهج الماركسي في التحليل سوف نشهد إليهم في إطار  
الانضباط للنهج النظري الذي تتبعه.

فالأسس النظرية التي سوف نعرضها في هذا الفصل يمكن استخلاصها من «دراسات»  
هبة من «الكتاب» الاقتصاديين، قد أشرنا إلى أسماهم في مجلد هذا الجزء من الدراسة وهي:  
ماركس باعتباره أب هذه الأسس النظرية ثم فليمان باعتباره قدم نموذجاً للاقتصاد السوفيتي في  
الشرائح من القرن السابق وتبين تقرراً حلول من خلاله شرح العلاقة بين الاستثمار في قطاع  
الصناعة الرأسمالية (أي قطاع الصناعة الثقيلة) والاستثمار في قطاع الصناعة الاستهلاكية (أي  
قطاع الصناعة الخفيفة).

بأن بعد هذين الاقتصاديين كل من فرانسوا يور وجرولد ديستان ديونيس اللذين تم  
استخدامهما حسب نظريتهما الأولى في قطاعات النمو والثاني في القطاعات للصناعة. بالنسبة لنا فإن  
مسار التفكير النظري بعد واحدنا في حوزة بالنسبة للأربعة. فليمان يرتبط تفكيره بالأسس  
النظري، وفليمان أتت دراساته بحسب هذا الأصل النظري.

لما فرانسوا يور، فيحظ في نفس الإطار الإمكانيات والجمال، فيما يتعلق بالأنماط  
الحركة للنمو، فالتاريخ الاقتصادي للتسوق بين أن قطاعات كثيرة كانت مصدراً للنمو، حسب  
طبيعة وشكل التنظيم الاقتصادي القائم. بينما حلول ديونيس للتدقيق في بحث علاقات التشابه  
النظامي، من خلال منح الأولوية لصناعات نشأ في قطاعات محددة بنقلها<sup>(1)</sup>.

أما بقية الاقتصاديين الذين يتور تفكيرهم في نفس صيغ النظريات التي ذكرناها من  
حيث المحور ومن حيث المنهج، فهم على سبيل المثال لا الحصر A. Emmanuel, C. Palloix, P. Sweezy, P. Baran, Samir Amin,  
الاستغلال، فهناك اقتصاديون آخرون يتور تفكيرهم في نفس تلك التفكير الماركسي، من حيث

<sup>(1)</sup> راجع Gérard Destanne Debernay, L'industrialisation en Algérie In, Revue Tiers  
Monde, N° spécial, 1963, P. 125.

الاقترب، المبني على التحليل الميكاني الشامل، الذي يدمج ضمنه البعد التاريخي والاجتماعي  
للتطور الاقتصادي. هؤلاء الاقتصاديون من M.Kalecki إلى Joan Robinson ومن فرنسوا  
(François Perroux) إلى التيار الفكري الخبالي لنظرية الضبط (Théorie de la  
régulation)، مثلاً بـ G. D. Debernis, Michel Aglietta, Robert Boyer،  
Alain Lipietz, Benjamin Coriat, A. Orléan وغيرهم.

لما كان واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في المرحلة الأولى من المحاولة الأولى قد ارتكز  
أولاً على المبادئ التحليلية لهذا الفكر، وبالتحديد على أفكار الكاتب الاقتصادي الفرنسي  
(G.D. Debernis) راجع (نفس المصدر: L'industrialisation en Algérie: من 130)،  
إذا قد وجدنا مبرراً منهجياً، رسم لنا المسار العام لهذا الفكر، فيما يتعلق بتسمية الاقتصاد  
الجزائري في محاولته الأولى - في المرحلة الأولى أيضاً، نتعرض لهذا المسار الفكري من خلال  
البحثين التاليين:

البحث الأول: مازكس وقلللمان.

البحث الثاني: فرانسوا يزروجهرارد ديهستان دييرنيس.

سوف تعرض في هذه النوتة، عناصر البحث، المتمثلة في الثقافة النظرية التي سادت آنذاك، وشكلت أساساً نظرياً تم العمل على تحسينه في واقع الاقتصاد الجغرافي، واستخلاصاً بدأ بعرض مركز النموذج ماركس للنمو، في تحليله لعملية إعادة الإنتاج بشقيها البسيط والموسع، باعتبار أننا نلخص ضمن النموذج فكرة التقسيم القطاعي، وتحديد دور كل قطاع في عملية النمو. فالإقتصاد تجزئاً، هو قطاعان كبيران، يرتبطان بعلاقة تبادل ختمية، يشكل أحدهما قطاعاً قائماً للنمو، ويسمى بقطاع إنتاج وسائل الإنتاج، ويشكل الثاني قطاعاً ثابتاً للأول ويسمى بقطاع إنتاج وسائل الاستهلاك. بالرغم من أن النموذج موجه لتحليل عمليات إعادة الإنتاج في المنظومة الرأسمالية إلا أن فلانمان كيف النموذج كما يمكن أن يحققه من نموي منظومة اقتصادية - اجتماعية مغايرة هي المنظومة الاشتراكية.

#### أولاً: عملية إعادة الإنتاج عند ماركس (1).

يقسم ماركس المنتج الاجتماعي الإجمالي - والذي يقصد به الناتج المادي بمختلف أشكاله - الذي يتخذه المجتمع في فترة زمنية معينة، إلى ثلاثة أجزاء: رأسمال ثابت (C) ورأس مال متغير (V) وفائض قيمته (PL)، حيث إن المنتج الاجتماعي يأخذ شكلاً ملموساً في ظل الرأسمالية، وعليه فيمكن النظر إليه، مثل النظر إلى أية سلعة، أي يمكن النظر إليه من حيث قيمته ومن حيث قيمته الاستهلاكية.

تتكون قيمته من قيمة وسائل الإنتاج المستهلكة، تضاف إليها قيمة الرأسمال المتغير التي يعاد إنتاجها، وتضاف إليها أيضاً قيمة فائض القيمة.

كما هو معناد في شروح جميع المنشورات حول عملية إعادة الإنتاج البسيطة والموسعة فإنه يرمز لقيمة وسائل الإنتاج المستهلكة بـ C ويرمز لقيمة الرأسمال المتغير بـ V، كما يرمز

(1) ربيع: Rosa Luxemburg: L'accumulation du capital. Tome I, François Maspero, Paris 1970. P. 97, 110.

تتحقق عملية إعادة الإنتاج البسيطة إذا كان:

$$I(V_1 + PL_1) = C_2$$

ومن هنا فإن:

$$I(C_1 + V_1 + PL_1) = C_1 + C_2$$

$$II(C_2 + V_2 + PL_2) = I(V_1 + PL_1) + II(V_2 + PL_2)$$

يوضح لنا هذا العرض المختصر لعملية إعادة الإنتاج البسيطة على حركية النشاط في القطاعين، وأن تعريف الإنتاج الاجتماعي بأكمله، يتطلب تناسبا معينا بين قطاعي الإنتاج الاجتماعي وكذلك بين الفروع المختلفة داخل كل قطاع منها. في النهاية وبعد تحديد كل وسائل الإنتاج للمهلكة وقوة العمل (حسب تعبير ماركس) المifulة تصبح عملية إعادة الإنتاج في حجمها السابق ممكنة.

تبنا عملية إعادة الإنتاج البسيطة من خلال تحليلها بإعطاء فكرة حول الترابط القطاعي داخل الاقتصاد الوطني الواحد، وما يتطلبه هذا الترابط من تناسب بين القطاعين الكبيرين المفترضين واللذين يتكون فيهما الناتج الاجتماعي الإجمالي، وكذلك الفروع التي تتكون كل قطاع، وبطبيعة الحال مادام أن عملية الإنتاج تعاد في حجمها السابق فلا مجال إذا لأي تراكم أو نمو.

فالتراكم والنمو يمكن استخلاصهما من عرض عملية إعادة الإنتاج الموسعة في شكلها المختصر الدال على مضمون محتاجه كاستخلاص في دراستنا. إن شروط التعريف في حالة إعادة الإنتاج الموسعة، إذا احتفظنا بكل رموز التحليل الواردة في العملية الأولى هي:

$$P_s \begin{cases} I(C_1 + V_1 + PL_1) \Rightarrow C_1 + V_1 + PL_1 = P_1 \\ II(C_2 + V_2 + PL_2) \Rightarrow C_2 + V_2 + PL_2 = P_2 \end{cases}$$

$$P_s = P_1 + P_2$$

إذا:

تتحقق عملية إعادة الإنتاج الموسع إذا كان:

$$I(C_1 + V_1 + PL_1) > IIC_1 + IC_2$$

$$I(V_1 + PL_1) + II(V_2 + PL_2) > (C_2 + V_2 + PL_2)$$

$$I(V_1 + PL_1) > II C_2$$



يوضح لنا هذا العرض المختصر، عملية إعادة الإنتاج الموسعة للرأسمال الاجتماعي أنه لابد من قيام تناسب معين في تطور القطاعين الأول والثاني وبين مختلف فروع كل قطاع، وفي مدى التراكم في القطاعين الأول والثاني وكذلك في المكونات القيمة والطبيعية للمنتج الاجتماعي الإجمالي.

يمكن الاستفادة من هذه النظرية في ظل ظروف التقدم العلمي والتقني، حيث أن قانون إعادة الإنتاج الموسعة، يجسد في زيادة معدل غوانتاج وسائل الإنتاج عن معدل نمو إنتاج مواد الاستهلاك أو وسائل الاستهلاك. وهنا يعني أن معدلات نمو القطاع الأول بفروعه المختلفة تزيد عن معدلات نمو القطاع الثاني بفروعه المختلفة.

يفسر ماركس ذلك بقوله: «يحدث هذا لأنه ينمو إنتاجية العمل بزيادة نصيب العمل المجدد في الأشياء ويتناقص نصيب العمل الحي (المباشر) من الكمية العامة للعمل المبذول. وفي ظل الرأسمالية ترتبط أولوية النمو في القطاع الأول ارتباطاً وثيقاً بنمو التركيب العضوي للرأسمال. ذلك أن نمو الرأسمال الثابت بفترة أسرع بالمقارنة بفترة نمو رأس المال المتغير يؤدي إلى نمو القطاع الأول على نحو أكبر من القطاع الثاني<sup>(1)</sup>».

خلاصة القول حول هذه النظرية أنه من الناحية التحليلية يمكن استنتاج فكرتين جوهريتين، هما تكوين الناتج الاجتماعي الإجمالي، ومصادر إنتاجه، والعلاقة الوثيقة بين هذه المصادر، في تفاعلها مع بعضها البعض، بالكيفية التي تجعلنا نؤكد فكرة الإسقاط النظري لهذا التحليل على الاختيار الصناعي في الجزائر في محاولة التسمية الأولى.

### ثانياً : نموذج فلتمان في التصنيع

تأكيداً لتحليل ماركس يسير الاقتصاديون الماركسيون على نفس النهج ويجمعون نفس النهج، ولكنهم يفتنون في استخدام الأساليب التحليلية النظرية والنماذج الرياضية المفسرة لجوهر عملية الإنتاج الموسعة المزدية إلى تحقيق الفائض، الذي يعد أساس عملية التراكم في مستوى قطاعات النشاط المختلفة؛ انطلاقاً من كون معدل الاستثمار في المجتمع (معدل التراكم) يتحدد أساساً بمحجم الطاقة الإنتاجية لقطاع صناعات الاستثمار أو الصناعات التي تكون على درجة كبيرة

(1) الاقتصاد السياسي للرأسمالية. النظرية الماركسية - اللينينية. ترجمة عام خاسل. موسكو. دار التقدم. 1976. ص 278

من الكثافة الرأسمالية. في هذا السياق العام تعارض لسياسات التصنيع بتدريج لتحليل الاقتصادي السوفيتي فلدمان (FELDMAN)، الذي شكل نموذجاً في توزيع الموارد بين الصناعات الاستثمارية والصناعات الاستهلاكية أساس الإستراتيجية التنموية للتضمنة للمرحلة المناسبة الأولى فيها عرف بالاتحاد السوفيتي سنة 1928. التي منحت الأولوية المطلقة لقطاع إنتاج سلع الاستثمار<sup>(1)</sup>.

إن مشكلة الاختيار بين الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، أي الصناعات الثقيلة، والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الضعيفة نسبياً بالنسبة لفلدمان تنأى من عرائق عملية النمو. إذا كان الأمر يتعلق بتحقيق أعلى معدل نمو للدخل الوطني فما العوائق التي تقف حائلاً دون تحقيق هذا الهدف؟ أي ما القيد الذي تحكم ارتفاع معدل الاستثمار في الاقتصاد ما؟ أي ما العوامل التي تحكم قدرة أي مجتمع في قيامه بأداء حجم معين من الاستثمار؟

يجب فلدمان عن هذا السؤال بتحديد قهين رئيسين يحددان القدرة الاستثمارية لأي مجتمع. القيد الأول: يمثل في وجود عرض كاف لسلع الاستهلاك بحجم كتلة الأجور الموزعة على الأيدي العاملة المساهمة في بناء الاستثمار، لتجنب حدوث تضخم في أسعار هذه السلع في حالة ما إن وجدت بكمية تقل عن حجم الطلب المحدد بكتلة الأجور، ومن ثم تحدث عرقلة عملية الاستثمار وعملية التنمية نتيجة لذلك.

أما القيد الثاني: والذي يعتبره فلدمان أكثر أهمية، فيتمثل في الطاقة الإنتاجية لقطاع سلع الاستثمار، أي سلع الكثافة الرأسمالية العالية. فالطاقة الإنتاجية هي قدرة القطاع على إنتاج حجم معين من السلع، وبالتالي فإن زيادة الطاقة الإنتاجية، تعني زيادة قدرة القطاع على إنتاج سلع الاستثمار وهو ما يعكس زيادة عرض سلع الاستثمار، التي تشكل بدورها مكونات الاستثمار. قطاعات النشاط الأخرى، ومن ثم تزداد قدرة المجتمع عموماً على القيام بحجم معين من الاستثمار. فحجم الاستثمار في قطاع معين هو الذي يحدد الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع. ويرتفع حجم الطاقة الإنتاجية لأي قطاع بالإضافة إلى حجم رأس المال العامل (الموجود) في هذا القطاع، وحيث تعتبر بالإضافة إلى رأس المال هي الاستثمار، إذا فالطاقة الإنتاجية تزداد في قطاع الاستثمار، بزيادة رأس المال في هذا القطاع، من خلال الاستثمارات الموجهة إليه. لذلك يعتبر فلدمان مسألة توزيع الاستثمارات بين قطاع الصناعات الاستهلاكية وقطاع الاستثمارات الثقيلة، مسألة

(1) Guy Chamon : Grands problèmes économiques Contemporains Dalloz, Paris : 1977, P 308.

جوهرية، بالنسبة لأية إستراتيجية تنموية. وعليه فهو عرض نموذج في شكل قطاعين للنشاط داخل الاقتصاد الوطني الواحد، قطاع الصناعات الثقيلة وهو القطاع رقم (1) وقطاع الصناعات الخفيفة وهو القطاع رقم (2).

يحدد حجم الاستثمار، ومن ثم معدل نمو الدخل الوطني، بالطاقة الإنتاجية للقطاع رقم 1، أي قطاع إنتاج السلع الاستثمارية<sup>(1)</sup>.

أي أن:

$$\Delta P = rI \quad (1)$$

$$\Delta I = rI \quad (2)$$

حيث تمثل  $P$  الناتج الوطني،  $I$  الاستثمار و  $r$  معامل الدخل متنسويا إلى رأس المال الخدي (أو الإنتاجية الخدية لرأس المال)  $I$  نسبة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الثقيلة. كلما ارتفع معدل الاستثمار الموجه إلى الصناعات الثقيلة؛ كلما تحققت زيادة في حجم رأس المال لهذا القطاع؛ وبالتالي ازدادت طاقته الإنتاجية. وبزيادة الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع تزداد الطاقة الاستثمارية للاقتصاد الوطني، وهذا على أساس أن ما ينتجه قطاع الصناعات الثقيلة هو مكونات الاستثمار، أي هو الاستثمار بقيمته المطلقة.

فإذا كان ناتج قطاع الصناعات الثقيلة يتزايد بمعدل يفوق معدل تزايد الناتج الوطني، هذا يعني أن نسبة ناتج هذا القطاع إلى الناتج الوطني بنمو بصفة مستمرة. وبما أن ناتج قطاع الصناعات الثقيلة هو الاستثمار، فهذا يعني أن الاستثمار كنسبة من الناتج الوطني يتزايد بصفة مستمرة.

ولما كان معدل نمو الناتج الوطني هو حاصل قسمة معدل الاستثمار على معامل الاستثمار (معامل رأس المال / الدخل الخدي)، فهذا يعني أيضاً أن معدل نمو الدخل الوطني يتزايد بصفة مستمرة.

لقد انطلق فلدمان في دراسته، من حالة اقتصاد، يتزايد فيه الدخل الوطني بمعدل ثابت يقتضي تحقيق هذا الشرط تحديد أسلوب معين لتوزيع الاستثمار بين القطاع 1 والقطاع 2. إن نسبة رأس المال المستخدم في القطاع 1 إلى رأس المال الوطني أي (رأس المال في القطاعين) أي أن:

(1) وهي (جوهر) الفكرة المعروفة من نموذج مركز للنمو والنقل في نهاية قطاع إنتاج وسائل الإنتاج عموماً لقطاع إنتاج وسائل

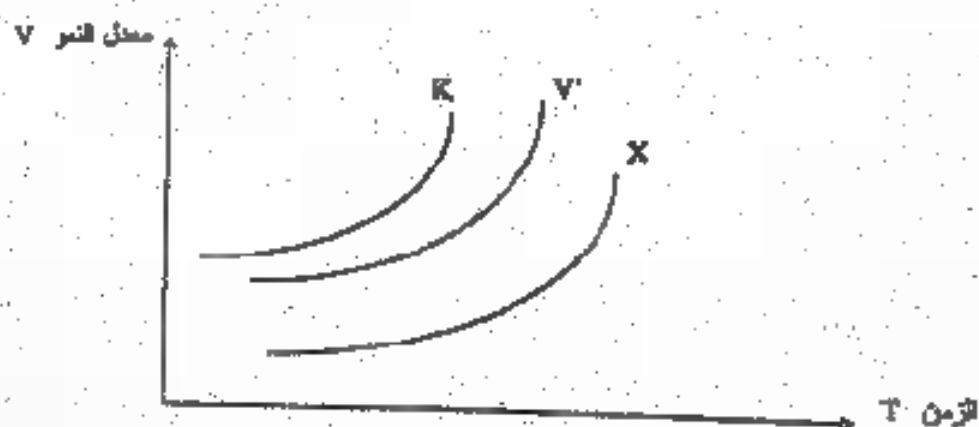
$$\frac{I_1}{I} = \frac{K_1}{K} \quad \text{أو} \quad \frac{I_1}{I} = K_1/K$$

$I_1$  - هي عبارة عن الاستثمارات الموجهة إلى القطاع 1 أي قطاع الصناعات الثقيلة و  $K_1$  تمثل رأس المال الموجود في هذا القطاع. أما  $I$  و  $K$  فتتمثلان الاستثمارات في القطاعين ورأس المال في القطاعين، على التوالي.

حتى يستطيع الاقتصاد الوطني، تحقيق نمو مضطرد، بمعدل متزايد، فيتهي أن تتزايد نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الأول وفقاً للمترابطة التالية:

$$\frac{I_1}{I} > K_1/K$$

وبشكل مستمر، باعتبار أن هذا الشرط يحقق معدل نمو لقطاع الصناعات الثقيلة بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني. ومن ثم يتزايد معدل الاستثمارات بصفة مستمرة، وهو ما يضمن تحقيق معدلنا متزايداً للناتج الوطني. يمكننا أن نمثل بيانياً هذه الحالة:



شكل رقم 7: معدل النمو في القطاعات المختلفة وفي الناتج الوطني

حيث تمثل:

K إنتاج السلع الرأسمالية.

X إنتاج السلع الاستهلاكية.

V' متوسط معدل النمو للناتج الكلي.

ومثل هذا الشكل، معدلات النمو في القطاعات المختلفة، وفي الناتج الوطني، باعتبار أن معدل نمو الناتج الوطني، هو محصلة مجموع معدلات نمو كل القطاعات، وفي المرحلة الأولى حيث تكون نسبة الاستثمار المخصصة لقطاع الصناعات الثقيلة أعلى من  $K1/K$  وتزايد باستمرار.

يلو من الشكل أن معدل نمو الناتج الوطني، ومعدل نمو الاستهلاك، متزايدان مع الزمن وذلك باعتبار أن تخصيص نسبة كبيرة ومتزايدة، من الاستثمارات إلى قطاع الصناعات الثقيلة، سوف يترتب عنه زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع، وزيادة القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني ببطء الحال، هذا يعني زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على رفع معدل الاستثمار بما فيها الاستثمارات في قطاع الصناعات الاستهلاكية، مما يترتب عنه زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية وزيادة معدل نمو الناتج فيه.

إن ارتفاع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة يعني قدرة هذا القطاع على تزويد قطاع الصناعات الاستهلاكية بمكونات الاستثمار فيه من آلات ومعدات وغيرها. لذلك فإنه في المدى الطويل سوف تتزايد الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية، بمعدل أعلى من معدل زيادتها، لو أن الأولوية وجهت في البداية لقطاع الصناعات الاستهلاكية<sup>(1)</sup>.

أما في حالة إعطاء الأولوية للقطاع الثاني أي قطاع إنتاج السلع الاستهلاك حيث تكون نسبة الاستثمارات المخصصة له أكبر مما يمكن، أي حيث تكون  $I1/I$  أقل من  $K1/K$ ، فإن الحجم الكلي للاستهلاك، ومن ثم معدل زيادته سيكون أعلى إحصائياً من الحالة الأولى. لكن زيادة معدل الاستهلاك في هذه الحالة، سيكون على حساب نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، وبالتالي على حساب نمو القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني. فترتب عن ذلك نتيجتان:

1- باستمرار  $I1/I$  أقل من  $K1/K$  فإن هذا يعني أن الاستثمار كسبة من الناتج الوطني سوف يتناقص، وهذا معناه أن معدل نمو الناتج الوطني سيكون متناقصاً.

2- تراجع الطاقة الإنتاجية للصناعات الثقيلة، فإن القدرة على زيادة الاستثمار في قطاع الصناعات الاستهلاكية، ستراجع أيضاً مع مرور الزمن، الأمر الذي يترتب عنه في الأجل الطويل ميل معدل الاستهلاك نحو الانخفاض. يكون حجم الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته في الأجل الطويل أكبر في الاختيار الأول أو الحالة الأولى حيث تعطى الأولوية للصناعات الثقيلة. أما في

الحالة الثانية فإن الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته سيكون أعلى في الأجل القصير، بينما يبدأ بالانخفاض، تبعاً لتراجع القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني.

ضمن الاختيار الأول للتصديق بأولوية قطاع الصناعات الثقيلة، ينبغي التفرقة بين الاستهلاك الكلي ومعدل زيادته من جهة، وبين الاستهلاك الفردي من جهة ثانية. فالاستهلاك الكلي يتزايد باستمرار مادام هناك جزء ولو ضئيل من الاستثمارات يخصص إلى قطاع الصناعات الاستهلاكية، كذلك الحال بالنسبة لمعدل الاستهلاك. أما بالنسبة للاستهلاك الفردي فتتحكم العلاقة بين معدل نمو الاستهلاك ومعدل نمو التشغيل، إذا ارتفع حجم التشغيل نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار بمعدل أعلى من معدل نمو الاستهلاك، فإن الاستهلاك الفردي سيتناقص. هنا يطرح سؤال هام، يتعلق بتخصيص الموارد الاستثمارية بين القطاع الأول والقطاع الثاني، وللإجابة عن هذا السؤال يمكن الانطلاق من فرضية ثابت مستوى الاستهلاك الحالي، بمعنى أن يتم ضمان أجور للعاملين الإضافيين مساوية لأجور الذين يشتغلون في الوقت الحالي. بمعنى أنه يتم تخصيص جزء الاستثمار المضاف إلى القطاع الثاني بمعدل يساوي مستوى الأجور الموزعة على العمال الجدد. غير أنه ينبغي ملاحظة أن ثابت مستوى الاستهلاك لن يكون سوى مؤقتاً، باعتبار أن زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، تمكن الاقتصاد الوطني من زيادة الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية مستقبلاً، بمعدل أعلى من معدل زيادة التشغيل، وبالتالي يتزايد الاستهلاك الفردي.

تلميحاً لعملية المقاضلة بين إقامة تصنيع ثقيل أو إقامة تصنيع خفيف يمكن أن نرجع إلى الفكر الاقتصادي لاستخلاص موارث كل اختيار<sup>(1)</sup>. يحظرنا هذا الفكر بأن الاستثمار بمحكمة عامل أساسي تتمثل في الطلب، وبالتالي فإن إقامة استثمار معين في شكل صناعة معينة ينبغي أن يخضع لطلب حقيقي موجود، بتعبير آخر ينبغي إقامة الصناعة بدافع تلبية حاجات قائمة في شكل طلب حقيقي، ومن ثم كان التفكير في التتابع الزمني للصناعات الاستهلاكية، فالوسيلة، ثم تلك الصناعات التي تتميز بكثافة رأسمالية عالية أو ما يسمى حديثاً بالصناعة الثقيلة، لأن كل من هذه الصناعات سوف ينشأ لمواجهة طلب قائم<sup>(2)</sup>. أما منح الأولوية للاستثمار في قطاع الصناعات

(1) أشار الفكر القاري إلى أن معدل التراكم يعتمد بشكل القطاع منتج لوسائل الإنتاج وأن هذا الأمر هو محرك نمو وبالتالي نسبة هذا هو ميزان في الترويج إلى تركيز عمر من هذا المبرور باعتباره يشرح أن الأمر لا يترتب التوسع خلال وجود استثمارا كاستراتيجية للتنمية للاقتصادات المتخلفة.

التفصيل فإنه يعني الاستثمار بفرض خلق طاقة إنتاجية، قبل توافر ظروف الطلب على إنتاج هذه الطاقة الإنتاجية، وبالتالي فالفرض هو الذي يحدد حجم الطلب الممكن. وهذه منهجية جديدة في التفكير، وبالتالي أسلوب جديد في التصنيع، أي أسلوب جديد يتاح لنوع معين من الاقتصاديات من أجل تحقيق تميزها الشاملة.

لقد أكد فلديمان هذا المنهج من خلال استخلاصه بأن قطاع الصناعات الثقيلة يتمتع بمركبة ذاتية خاصة، قادرة على خلق ظروف الطلب لمنتجاته. ويربط فلديمان هذا التحليل بضرورة وجود تخطيط وطني شامل، لتجنب وجود طاقة إنتاجية فائضة في قطاع الصناعات الثقيلة. إن المخطط يفرد في عملية اتخاذ القرار بتوسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، المتأسس في لحظة، بحيث يخصص كل فائض في الطاقة الإنتاجية لاستثماره في القطاع الذي يستحق ذلك الاستثمار. يستطرد فلديمان قائلاً في تحليله بشأن الموضوع، وفيما يخص ميزان المدفوعات، أنه بإعطاء الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة قد يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب على الواردات، ولكن بعد فترة زمنية، أي بعد بناء الطاقة الإنتاجية في ذلك القطاع فإن نمو الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الثقيلة، يحل الاقتصاد الوطني قادراً على توسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الاستهلاكية الوسيطة، دون زيادة كبيرة في الطلب على الواردات.

### ملخص المبحث الأول:

هذه فكرة جوهرية ونظرة جديدة، فقد اعتنقوها للقرن الجزائري تلامع دائماً مع الظروف الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية التي كانت سائدة في بداية الستينيات، فالتفتع بها وأكتفوا من خلال اللجوء إلى أفكار اقتصادية مرسخة لها بشكل أكثر تفصيلاً، من خلال البحث عن أقطاب محركة للنمو في الاقتصاد الجزائري. إذا رجعنا إلى توضيح مبادئ الاقتصاد الجزائري فلتنا فيها عدة نقطة وتفصيل في التقرير المتضمن لخطة قسنطينة.

وهنا يعني أن المعطيات الكمية للاقتصاد الجزائري كانت هي الأبرزى مبررة بلغة أمياً. والحديث عن نموذج للتنمية بعد الاستقلال من خلال كتاب اقتصاديين فرنسيين حيناً في بادئ الأمر للترقية الكافية بخبايا الاقتصاد الجزائري في علاقته بالاقتصاد الفرنسي، ولا يوجد القرب آخر يتناول وفقاً له بحث الاقتصاد الجزائري إلا الاقتراب المستخدم للمنهج الماركسي في التحليل باعتباره يهدف إلى بناء اقتصاد مخطط مستقل، وليس اقتصاد حر متفتح! وهي الصلة التي

## المبحث الثاني

### فرانسوا بيرو جيرارد ديستان دوبرويس

توطئة:

"بعد التصنيع أساس كل سياسة تهدف إلى تحقيق الاستقلال، أي أساس استخدام أي شكل منظم بإمكانه أن يحل مكاناً في السوق الخارجية (1)".

التصنيع هو عملية معقدة تستطيع من خلالها المجموعة البشرية، حيازة منظومة منسجمة من الماكينات، تحدد عليها في تغير محيطها (المجموعة البشرية) وتتغير هي ذاتها أيضاً. فالعلم والتقنية تحسمان بسرعة وتائر وتدقيق وقوة الصناعة.

وعليه فالصنيع في واقع الأمر هو ديناميكية أساسها التواتر المتسارع. كما ينظر أيضاً لعملية التصنيع على أنها نتيجة من الصناعات المتنوعة؛ فالصنيع الحديث و التأثير المتبادل بين القطاعات؛ وعليه فالحديث عنه يعني الحديث عن تأثر القطاع الفلاحي بالقطاع الصناعي، أو تأثير هذا الأخير في الأول من حيث تشكيل حركية النشاط الاقتصادي، وانحائها الموجب. عندما يتشكل القطاع الصناعي، تحدث بداخله كل وسائل الخلق والإبداع على المستوى الحضري؛ هذا الخلق والإبداع في الميدان الصناعي الحضري، يتقل حتماً عن طريق علاقات التبادل إلى القطاع الفلاحي الريفي. لذلك فالتحديث والتحديث اللذين يتمان في القطاع الزراعي عسراً، سوف يكرتان بفعل ما تنتجه الصناعة من آلات ومعدات أي ما تنتجه الصناعة في "التنيع" وفي "النصب" وكذلك بفعل القاعدة الهيكلية في ميدان النقل والمواصلات.

فالصنيع بالنسبة لـ (F. PERROUX) و (G.D. DE BERNIS) هو أيضاً سحب جميع الصناعات القائمة والمتشعبة في محيط واحد بواسطة صناعات أخرى تسمى الصناعات الحركية، يمكن أن نذكر هذه الصناعات فيما يلي: فصناعة الذرة والإلكترونيك، على سبيل المثال،

رابع  
François Perroux: *Indépendance de la nation*, Aubier-Montagne, Mayenne France, 1969, p. 209.  
(2) التنيع والنصب: L'amont et l'aval

L'amont: ce qui vient avant le point considéré, dans un processus technique ou économique.

L'aval: qui est après le point ou le moment considéré, dans un processus technique ou économique.



بإمكانها أن تزوج لإنشاء صناعات عديدة أخرى، قبل أن تتوصل إلى إنتاج أول منتج لها ومبادلة مع قطاعات أخرى.

- كذلك الأمر بالنسبة للصناعات الحديثة (كالبناءات الكهربائية والميكانيكية والكيميائية) فإنها تتوفر على خاصية الدفع إلى الأمام، لقطاعات أخرى منها على وجه الخصوص القطاع الزراعي وهي بذلك صناعات محركية أيضاً لعملية النمو، داخل فئدة الصناعة التقليدية، كصناعات النسيج والجلود وغيرها.

كما أن التصنيع، يعني في مفهومه الشامل، الإعتناء بالقطاع الثالث أو قطاع الخدمات، الذي يتضمن نشاطات التجارة والتقل وغيرها من النشاطات الخدمية الأخرى.

إذا هناك نظرة شمولية للتنمية الاقتصادية يطرحها الكاتبان من خلال الاعتماد المتبادل لقطاعات النشاط وفروع هذه القطاعات، من خلال تحديد الصناعات المحركة أو التي تسمى في بعض الحالات الصناعات القائدة للنمو، وأقطاب النمو.

ضمن هذا التصور وردت نظرة التنمية الهيكلية، في إطار استراتيجية عبرنا عنها بالمحاولة الأولى أو بالأحرى المرحلة الأولى (1965-1979) من المحاولة التنموية الأولى. تتناول ضمن هذا البحث مناقشة أفكار الكاتبين المذكورين في الموضوع الذي جلدناه في هذه التمرقة.

### أولا فرانسوا بيرو (François Perroux) وأقطاب النمو:

قد نجد صعوبة كبيرة في فرز أفكار هذا الاقتصادي الكبير لأنه لم يترك مجالاً لم يكتب فيه، وبذلك فسجله العلمي في الميدان الاقتصادي على درجة كبيرة من الثراء. إننا لا نحتاج في موضوعنا هذا إلى كل ما كتب هذا الاقتصادي ولكن نحتاج إلى استخدام بعض مصطلحاته الدقيقة ذات العلاقة المباشرة بالجانب التحليلي للموضوع، مثل الصناعة المحركة والنمو، مركب الصناعات والنمو، نمو أقطاب النمو، ونمو الاقتصادات الوطنية.

بالنسبة للأولى، أي الصناعة المحركة والنمو، يذكر فرانسوا بيرو بأن هذا النوع من الصناعة يمكن ملاحظة نموها بشكل بارز، يميزها عن نمو صناعات أخرى، حيث تحقق نموها بشكل مماثل شكل نمو الصناعة الكبيرة العصرية، حيث تتميز بالفصل بين عوامل الإنتاج عن بعضها البعض، كما تتميز بمركزة رؤوس الأموال وإدارتها تحت سلطة واحدة، إضافة إلى التجزئة التنموية

للمهام واستخدام المكننة. تتميز هذه الصناعة أيضًا وخلال فترة زمنية محددة، بزيادة معدل نمو منتجاتها بنسبة أعلى من متوسط معدلات نمو الناتج الصناعي وناتج الاقتصاد الوطني عمومًا. وبمسر هذا الارتفاع للتصارع، في معدل نمو الصناعة للفترة زمنية متعاقبة، والذي يبلغ حد معين تراجع بعده نسبيًا، معارج الأحداث الطارئة وغير المتوقعة<sup>(1)</sup>، والتي قد تؤثر سلبًا على معدل النمو المرغوب؛ هناك أسباب لتغير موضوعية، حيث إن التقدم التقني المستخدم في انطلاق الصناعة يبدأ بالتراجع<sup>(2)</sup>. كما أن الطلب على منتوج الصناعة، يصبح أقل مرونة منه عن فترة الانطلاق. وكذلك المضاربة يتجه مستواها نحو الانخفاض أو تتحول إلى قطاعات أخرى.

إن ملاحظة هذا النوع من الصناعات، قد يطرح مجموعة أسئلة، منها على وجه الخصوص ما يلي:

- هل يمكن تحليلًا قياس الأثر (الحركة التي تمارسها) الذي تحدثه صناعة محركة في صناعة أخرى؟

- كيف تمارس حركة الصناعة المحركة في الناتج الإجمالي للاقتصاد الوطني؟

يستطرد فرانسوا بير في شرحه لهذا المفهوم قائلًا: بالنسبة للسؤال الأول أنه في حالة التوازن العام في ظل المنافسة الكاملة<sup>(3)</sup>، فإن الوصول بالناتج الإجمالي إلى وضعه الأمثل ينتج عن تعظيم ربح كل مؤسسة فردية. وربح كل مؤسسة فردية هو دالة في مبيعاتها من السلع بشكل مستمر ومشترياتها من الخدمات.

في مثل هذه الحالات تعظم كل مؤسسة ربحها بالاعتماد على قراراتها الخاصة، آخذة في عين الاعتبار، السعر الذي يشكل المؤشر الوحيد، الذي من خلاله فقط، ترتبط قرارات هذه المؤسسة بقرارات مؤسسات أخرى، وعليه فمجموع قرارات هذه المؤسسات تكون مترابطة فيما بينها بواسطة هذا السعر<sup>(4)</sup>. (نموذج التوازن العام).

(1) هذا أمر نأكد في الصناعات المحركة الموزعة، ومن ثم إصابة كل الاستراتيجية بنوع من عدم الاتساق للقرارات الجزئية في بداية التبعات لسياسة الرقابة.

(2) هذا أمر نأكد من خلال تقدم لغة الإنتاج ضمن هذه الصناعات وبالتالي تراجع مستواها بلعل التقدم التقني الحاصل في العالم.

(3) لقد قدم Léon Walras في كتابه: *élément d'économie politique pure*, 1874 نموذجًا في التوازن العام.

(4) لقد كان هدف Walras من تقديم هذا النموذج هو التوصل بدقة عن الفكرة لحررية للاقتصاديين الذاتيين، التي تنفص بان لمناخية الحركة قد تؤدي إلى تشكيل منظومة أسعار تضمن التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق. وهو التوازن المراد بالفعل لجميع مكر للتوازن.

هناك حالة مباشرة تمامًا عندما تقع ربح المؤسسة مبيعاتها من السلع، ومشترياتها من الخدمات، إضافة إلى أصول مبيعات مؤسسة أخرى، ومشتريها من الخدمات. في هذه الحالة ثنائية لا ترتبط للمؤسسات فيما بينهما بواسطة السعر فقط، ولكن قرينان أيضًا بواسطة المبيعات والتقنية التي تستعملها المؤسسات ومشتريها. إذا مثلنا الصناعة بالمؤسسة فإن ما قبل من الترابط الوجود بين المؤسسات يمكن أن يقال عن الترابط بين الصناعات، وعليه إذا استغنيا عن استعمال مصطلح صناعة راكفينا باستعمال مصطلح مجموعة مؤسسات، فإنه يمكن تطبيق مباشرة ما يعرف بالاقتصاديات الخارجية من العلاقات بين هذه المؤسسات.

فإن الأرباح المفروضة أن تتحقق بفعل قرارات كل مؤسسة على حدى من خلال مبيعاتها ومشترياتها من الخدمات، فإنه تصبح خاضعة للمبيعات والمشتريات من الخدمات لمؤسسة أخرى. اعتبارًا لكون الربح هو محرك التوسع ونمو رؤوس الأموال، فإن الفعل المحرك لا يكون مصدره هو البحث والحصول على الربح الانفرادي بواسطة مؤسسات منفردة، تتحمل نتائج مستوى للمبيعات، مستوى مشتريات الخدمات، والتقنية المستخدمة من طرف الآخرين.

يمكن استنتاج شيحتين هامتين من خلال هذا التحليل:

1- كيف يتحقق التوسع في المدى القصير والنمو في المدى الطويل لأكثر مجموعات من المؤسسات؟ فنمو الصناعة (أ) يمكن أن يحقق أرباحًا للصناعة (ب) التي تشتري العوامل التي أنتجتها الصناعة (أ)، كما يمكن أن يحقق أرباحًا أيضًا للصناعة (ج) التي يشكل منتجها متوجًا مكملًا لمخرج الصناعة (أ)، كما يحقق أيضًا أرباحًا للصناعة (د) التي يشكل منتجها بديلاً عن العوامل المستعملة من طرف الصناعة (أ)، كما يحقق أرباحًا أيضًا للصناعة (هـ) التي يشكل منتجها استهلاكًا للأفراد الذين ارتفعت دخولهم بفضل نمو للصناعة (أ).

2- كما يوضح التغير في التقنية الفرق بين الاستثمار الفردي الذي يحدد حجمه وطبيعته على مستوى المؤسسة، من خلال المردود الذي تحصل عليه هذه الأخيرة، وبالاستثمار الذي يحدد حجمه وطبيعته، من خلال عناصر أخرى للأرباح والامتيازات.

أما بالنسبة للسؤال الثاني المتعلق بكيفية تأثير الصناعة المحركة في الناتج الإجمالي للاقتصاد الوطني؟ فإن فرانسوا بيرو يرى، بأن إنشاء صناعة جديدة هو دائماً ناتجاً لمجموعة من التوقعات تشمل مجموعة فرضيات يقوم بتبنيها أعوان اقتصاديون عندما يكون لديهم حسابات يربطون

التي لم تكن لهم يقينون وضعاً محدداً، ممكناً فيحصلون فطائر إنجازهم. فالمشروع يتوقف على سعة الأفق الاقتصادي، قد يتوضح في شكل خطة أو مجموعة مخططات بدلة عملة الصحيح خلال فترات زمنية متعاقبة.

إذا تطابقت هذه المخططات مع مخطط أعمال الآخرين في نفس المجموعة، فإن هذه المميزات تصبح متحدة، وعليه فإنه إذا كانت كل العوامل المستعملة عاطلة، وإذا كان الاستحداث لا يفرز أية حساتر أخرى لأي قطاع آخر، فإن منتج الصناعة يأتي كزيادة صافية للنتائج الإجمالي للاقتصاد خلال حلبة سابقة. أما إذا كانت العوامل المستعملة قد تم الحصول عليها عن طريق الاستبدال في عملية نمو، فإن النتائج الإجمالي للاقتصاد يحقق زيادة صافية أيضاً. أما إذا كان جزء من العوامل المستعملة مستخلصاً من دوائر إنتاج سابقة، بخلاف في الإنتاجية في بعض قطاعات هذه الدوائر الإنتاجية، فإن الزيادة الصافية في النتائج الإجمالي هي عبارة عن المجموع الجبري لقيم الإنتاجية السلبية والإيجابية. فحدثت تقدم الصناعات الجديدة إضافتها للنتائج الإجمالي، من فترة زمنية لأخرى كما يمكن متابعتها من الناحية التحليلية بمعرفة مستوى مساهمتها في النتائج الإجمالي، من خلال حجم للتخرج ذاته وأثره في النتائج الإجمالي والزيادة في الإنتاج التي تدخلها من فترة إلى أخرى في محيطها.

ولما كانت الصناعة عموماً لا تظهر لوحدها، ولما كانت الزيادات التي تحدثها الصناعات الجديدة متضاربة، فإن نمو النتائج الإجمالي يتبع أولاً مستويات الإضافات من النواتج المجمعة وانحطقة بواسطة الصناعات الجديدة نفسها، وثانياً مستويات الإضافات من النواتج المدخلة بفعل كثر هذه الصناعات الجديدة في مجموعها.

ألا تكفي الروابط الخلفية المحدثة بواسطة الترويج الصناعي، وبواسطة المشتريات من الخدمات، وبواسطة أيضاً التقنية المستعملة، لإبراز وقائع تمت ملاحظتها تاريخياً؟! إن ظهور صناعة أو عدة صناعات، يغير باستمرار جو حقبة معينة ويحدث مناخاً مواتياً للنمو والتقدم. هذه العاصم بحلزية مشكلة من كلمات، تشير في النهاية إلى وجود سلسلة معاني يمكن تحليلها. إن الجديد يدخل حتماً متغيرات مختلفة أو إضافة في الأفق الاقتصادي، وفي مشروعات الأعوان ومجسراتهم فالجديد له أثره في التغيير.

إن الجديد الذي يتجلى في تحقيقه بعض الأعوان بشكل قدوة لأعوان آخرين ويحدث أمثلة، هي في قلقاً خلاقاً. وفي الأخير فإن الجديد (الجدة) تتجلى في إحداث زيادة من عدم

الاعتماد بين الأعوان الذين، يعني كل منهم لشاغلته ونتائج هذه التبعات، فهو يكتف بإرادتهم في  
المرجع المسمى، وكذلك إرادتهم في القوة المبررة.

"ولما كان كل توازن اقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي، فإن  
الاعتبارات المتراكمة للأول تنعكس حتما على الثاني"<sup>(1)</sup>، إن التعديلات التي تحدث في تسير  
الاقتصاد مستحسنة حتما لعدوليات في هيكل هذا الاقتصاد، وبالتحديد حدوث تغيرات في  
العناصر التقنية والاقتصادية للوظائف، ستحدث تغييرات في الخصائص القانونية والسياسية  
للرسميات. ولما كانت هذه التأثيرات لا تحدث فقط، وبمسلة أساسية لاحقا، فإنه لا توجد في  
هذه الروابط تناقضات وحيدة الاتجاه وثابتة وضرورية، ففي فترة معينة، وبوجود مجموعة من  
التعديلات، فإن كل الأعوان الذين ضبطوا تسيقاتهم الخلقية سوف يكونون شغوفين ويدخلون في  
ميدان هذا النشاط. "إذا كان الأمر يتعلق بنوع جديد من العمليات، خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا  
فإننا نحضر إلى ما يمكن تسميته بمعنى النشاطات المختلفة، شق الثورات، إقامة شبكات سكك  
الحديد، استخراج المناجم مثل الذهب وهكذا. أما إذا كان الأمر يتعلق بعدد كبير من العمليات  
الجديدة (حتى وإن كان تأثيرها في المجموع جدي يظن) فإنه يقول فرانسوا بيرو: (وحتى تستعمل  
عمليات شائعة بالرغم من أننا نعلم عدم صحتها) الأمر يتعلق "بالثورات الصناعية" أو "الثورات  
الزراعية"<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة لمركب الصناعات والثروة فإن فرانسوا بيرو يحدد مفهوم "مركب الصناعات"  
بوجود صناعات ترتبط فيما بينها بروابط متبادلة التأثير، ويدخل في تحليله ما يسميه بالصناعة -  
المفتاح، والنظام غير التنافسي للمركب، وكذلك وائمة التجمع الإقليمي.

1- بالنسبة للصناعة التي لها ميزة - عندما يزداد رواجها وتزداد مشترياتها من الخدمات  
الإنتاجية - تزيد من رواج صناعة أخرى كما تزيد من مشترياتها من الخدمات أو صناعات  
أخرى. يسمي فرانسوا بيرو الصناعة الأولى بالصناعة المحركة والصناعة الثانية بالصناعة المتغيرة.  
تستطيع الصناعة المحركة زيادة رواجها من أجل استعمال كامل وأحسن لرؤوس أموالها الثابتة، أي  
من أجل الاشتغال عند أدنى نقطة من منحنيات التكاليف<sup>(3)</sup>. عندما تبلغ أقصى رواج للصناعات

(1) François Perroux : L'économie du XXème siècle, presse universitaire de France, (1961) Paris, 1961, p : 148.

(2) فرانسوا بيرو - مرجع سبق ذكره من : 149.

(3) (J.P) Could - (C.E) Ferguson, théorie microéconomique ED.Economica. Paris, (1984) p : 108.

المتغيرة يكون من مصلحة هذه الصناعة فعل ذلك إذا كانت تدرك النتائج التي ستترتب على زيادة رواجها وتخفيض سعرها. فزيادة رواج الصناعات المحركة يمكن أن ينتج عن آثار متفرقة على للصناعات المتغيرة (غير المحركة)، أو إذا كان هناك تردد، أو تباطؤ، صادر عن مسئول الصناعات المحركة، ينتج عن طريق تشجيع من الدولة في شكل دعم على سجل المثال.

إن الخاصية التي تم التطرق إليها أعلاه موجودة بدرجات متغيرة من صناعة محركة إلى صناعة محركة أخرى: يسمى ف. ب. "الصناعة - المفتاح" "Industrie-clef" تلك الصناعة التي تضيف إلى اقتصاد وطني في مجموعته، زيادة رواج إجمالي أكبر بكثير من زيادة رواجها من نفسها. لذلك لا نستطيع تشكيل قائمة ثانية من هذا النوع من الصناعات أي "الصناعة - المفتاح" حسب خصائصها الخارجية والتقنية. إن الصناعات التي تصنع مكملات مضاعفة مواد أولية، طاقة، نقل، ظا من الخصائص ما يجعلها قادرة على أن تصبح "صناعات - مفتاح"، ولكن حتى نحرز هذه الخاصية، ينبغي أن يتجمع لديها شروط أخرى.

إن مصطلح "صناعة - مفتاح"، هو مصطلح نسبي، وعليه فهو أداة تحليل، يستوجب في كل حالة ملبوسة، تحديد تعريف واضح للمجموع المتغير، للفترة الزمنية المعنية، وللزوج بين الصناعة للمحركة والمجموع المتغير. في النهاية توجد بدليل كل هيكل - لاقتصاد مترابط - صناعات تكو نقاط مفضلة لتطبيق عناصر القوة وحركات النمو. عندما تحدث عناصر القوة هناك زيادة في رواج "صناعة - مفتاح"، فإنما تحدث التوسع والنمو القوي لمجموعة واسعة من الصناعات.

2 - أحيانا فإن مركب الصناعات في حد ذاته غير مستقر، لأنه عبارة عن توازن لأشكال مختلفة لاحتكارات القوة<sup>(1)</sup>، وعليه فإن اختلال التوازن ضمن هذا المركب وعدم استقراره هو الذي يقود بفعل قوى داخلية، إلى التوسع والنمو لمجموع الصناعات الأخرى التي تسمى متغيرة.

ضمن "قطب صناعي مركب ومجمع ينمو جغرافيا"، فإننا نلاحظ آثار "تكتل" للنشاطات الاقتصادية القريبة من المجمع، والتي تحتك كثيرا بالسكان. إن التجمع الصناعي الحضري يخلق أنواعا متعددة من المستهلكين، لأشياء متنوعة وبالتوزيع مقارنة بتلك المتواجدة بالأوساط الريفية، لمجاعات جماعية مثل السكن، النقل والخدمات العمومية، تبرز وتكاثف (دراغ

(1) راجع: H. P. Gould - (C.E) Ferguson, théorie : microéconomique, ED. Economica, Paris, 1984, p. 369

خاصة، تضاف إلى أرباح الأعمال وحسن نظام الإنتاج، فإن أثرها من المستعجل : مقاولون، عمال  
مؤهلون، إطارات صناعية تشكل، وتحدث تأثيرات متبادلة فيما بينها، تخلق عاداتها ويحتمل أن  
تشارك في النشاطات المختلفة بروح جماعية.

يضاف إلى جملة آثار "التكثيف" ذاته جملة من آثار أخرى هي آثار "الانتشار" بين  
المناطق. يعدل "القطب الصناعي للركب، المجتمع جغرافيًا"، محيطه الجغرافي مباشرة، وإذا كان قويا  
فإنه يعدل مجمل هيكل الاقتصاد الوطني الموجود ضمنه. يكون مركز تراكم وتجميع للوسائل  
البشرية ورؤوس الأموال الثابتة والمتحركة. ويدعو إلى إقامة مراكز تراكم وتجميع للوسائل البشرية  
ورؤوس الأموال الثابتة والمتحركة. عندما يحدث اتصال بين مركزين بواسطة نقل وسائل وعائد  
وأفكار، فإن تغيرات ستحدث وستتشر ضمن الأفاق الاقتصادية وبسطط للمتبعين والمستهلكين.

إن نمو السوق في المجال للمكان، عندما يأتي من الاتصال الواقع بين أقطاب صناعية،  
وعسريا من أقطاب نشاطات محمية إقليميا، هو نمو متكامل تمامًا لنمو أيضا موزع، ويتمحقق  
بواسطة مركز الوسائل في نقاط نمو في مجال مكان أين تقصى منه لاحقا مجموعات التبادل. إن  
التغيرات التي تحدث في التقنية والثقافات السياسية، وتوجهات تيارات التدفيس العالمي بين  
الأقطاب الكبرى تؤثر سلبا أو إيجابا في الأقطاب المحمية إقليميا.

إن مركز الأيدي العاملة ورؤوس الأموال الثابتة والمتحركة وصلاية الإنشآت والمياكل التي  
رافقت تسمية القطب تظهر أيضا كل نتائجها عندما يبدأ نجم القطب بالأفول، حيث كان القطب  
مركز ازدهار ونمو، فيصبح مركز ركود.

يذكر « فرانسوا بيرو » في تلخيصه لهذه النظرية أن المؤرخين والاهتمام بدراسة الجغرافيا،  
حتى وإن لم يسموها هذه العبارات «صناعات متحركة» و«أقطاب النمو» هم متعمدون على هذه  
الحقائق. «إن تبني شكل التحليل المقترح هو رفض لبعض النظريات الضيقة غير المبررة التي  
فرشتها علينا النظرية التقليدية بتفضيلها لظواهر السوق والسم»<sup>(1)</sup>.

إن تبني التحليل الجديد، يعني أن تاريخ الاقتصاديات الوطنية ونظرية تسميتها ينبغي أن  
يأخذ من الأساس: عندما تكفي ملاحظة التبعات العامة لتغير الرؤية.

نتقل إلى عرض آخر فكرة تمحنا في بحثنا لهذا الكاتب الاقتصادي الكبير والتي سنلخصها من «نمو الأقطاب ونمو الاقتصاديات الوطنية»، حيث يذكر أن الاقتصاد الوطني في وضعه للناس لا يظهر لنا فقط كإقليم منظم سياسياً يعيش فوقه عدد معين من السكان، ولا كمنشور بواسطة عوامل إنتاج معدومة الحركة على مستوى الحدود. إنما يقدم لنا كمنشور أو كمنشور مجموعة متميز بالجيوغرافية النسبية (صناعات حركية، أقطاب صناعات ونشاطات مجمعة جغرافياً) ومجموعة حاملة نسبياً (صناعات متغيرة، مناطق تابعة لأقطاب النمو المجمعة جغرافياً) تدخل المجموعات الأولى على الثانية ظاهرة النمو.

من الآن فصاعداً فإن التغيرات المفروضة لتقييم الأحجام أو القوة الاقتصادية المقارنة للأهم تظهر جلياً. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى تمييزين أساسيين من أجل تحليل النمو الاقتصادي:

أ- يوجد الآن (وكان موجوداً من قبل تحت أشكال أخرى) نزاع بين المجال الاقتصادي للوحدات الاقتصادية الكبيرة (مؤسسات، صناعات، أقطاب) والمجالات السياسية للمنظمة للدول الوطنية. لا تتطابق الأولى مع الثانية، فمهما يتبع للواردات والصناعات ومراكز التصنيع، والأسواق الخارجية عن القطر الوطني. بينما تشكل الوحدات الكبيرة أدوات للرخاء والازدهار وأسلحة لقوة الدولة الوطنية. قد يتجلى أحياناً تزاوج معتاد بين السلطات المحلية والسلطات العمومية في تسيير هذه الوحدات الكبيرة. «إن الصراع للوجود بين هذه الوحدات الرأسمالية الكبيرة والوحدات الوطنية على صعيد العالم، والأشكال الإمبريالية الخاصة والسياسية معاً، التي تمارسها الأمم القوية والنشطة اقتصادياً تجاه الأمم الفنية والراكدة نسبياً اقتصادياً.»

الجدلية الماركسية يقول فرانسوا بيرو: التي تحدد الصراع بين قوى الإنتاج وأشكال الملكية، نزعاً من جدلية أخرى نشطة في عالمنا المعاصر، والتي تتوضح بالتراع بين مجالات النمو المختلفة بواسطة أقطاب النمو، والمجالات الإقليمية المنظمة سياسياً.

ب- يضيف فرانسوا بيرو قائلاً: ما دام أن السياسات الوطنية والقومية متواجدة (لأنها تجاوزتها فيه التقنية ومحولات الحياة الاقتصادية، فإن تمييزاً بقي ملازماً لهذه الأمم، وبشكل مكافئ للنسبة حتى في غياب نزاعات عنيفة. نسمى كل دولة إلى استغلال الأقطاب التي تتوفر عليها أولاً إقليمياً أو تلك التي حصلت عليها في الخارج فقط، أو بصفة أساسية لصالح مواطنيها، نستعمل جزءاً من الوسائل البشرية المحددة التي تتوفر عليها، ورؤوس الأموال الحقيقية (المال) ورؤوس الأموال النقدية، من أجل إقصاء شركائنا من المنافع التي تتوقع الحصول عليها من جراء استثمارنا



المخاض لأقطاب النمو وتظهر صراعات لبعض الاستثمارات تنفع الرخاء والأزدهار والسلم  
العالمي، موضع اختيار، وعليه نالقضاء على هذه الممارسات أو العمل على تخليتها بعد حاشا مبدئا  
من الجوانب العديدة التي تتركز عليها سياسة نمو منسجمة على الصعيد العالمي.

ثانيا : جيرارد ديستان دو برنيس (Gérard Destanne DE BERNIS) والصناعات  
المصنعة

يذكر جيرارد ديستان دو برنيس أن الاقتصادي فرنسوا بيرو (F. PERROUX) قد  
عرّف التصنيع بكوله "عملية شاملة بمجموعة اجتماعية تحت تأثير مركب متناسق من الآلات"<sup>(1)</sup>  
وعلى هذا النحو يستنتج دو برنيس، بأنه يجب التمييز بين الصناعة التي تشكل مجمع ملموس من  
الناكبات، موجه لإنتاج سلعة معينة، والتصنيع الذي يشكل عملية شاملة تحدثها الصناعة، والذي  
يتحوز بكثير القطاع الاقتصادي الذي يمتد هو أصله.

بعد هذا التمييز مهم في بعض البلدان المتخلفة، ومهم أكثر، في البلد موضوع الدراسة  
الجزائر، أين يبرز موضوع هذا التمييز. ويؤكد دو برنيس، بأنه لا أحد يستطيع أن ينكر وجود  
صناعات مهيمنة في الجزائر، وبالقدر الذي يصعب إحصاء هذه الصناعات. وهذه الصناعات ليست  
صناعات متبقية كما هو الحال في كثير من البلدان المتعلقة التي تتوفر على موارد طبيعية أساسية.  
«فالجزائر بلد تتوفر على مصادر الطاقة وبكمية، وبشكل يمكن معه إقامة صناعة متطورة تعتمد  
على البترول والغاز باعتبارهما يشكلان مادة أولية للصناعات النصرية. كما تتوفر الجزائر أيضا  
على مناجم وفيرة نسبيا وأحيانا من أجود الأنواع، مثل الحديد، الرصاص، الزنك، النحاس،  
الفوسفات، وغيرها من العناصر المنجمية، هذا من جهة؛ وتوفر على موارد فلاحية جاهزة  
للتحويل الصناعي، مثل التبغ، القطن، الصوف، الفلين، الخلفاء، البصر وغيرها؛ من جهة ثانية»<sup>(2)</sup>

في مواصلة تشخيصه للواقع الاقتصادي يضيف دو برنيس مؤكداً أن: صناعات تحويل  
هذه الموارد، موجودة في مراكز عديدة مثل وهران، الجزائر وغنابه. وهي عبارة عن صناعات  
غذائية (صناعة الجلود، الجافة مختلف أنواعها، المعائن الغذائية، للعلبات والمربطات وصناعة

(1) راجع: 125 p. 1963. Spécial Tiers-Monde-Revue, in, Gerard Destanne De Bernis,

(2) تحت هذه الفترة أول قسم للاقتصاد الجزائري لحمل الطابع التوجيهي: مصادر الطاقة قد أبرزت فعلاً - فيما بعد - صناعات  
بروكيالية - وللناجم من الأخرى قد تم الاعتماد عليها في بناء مصانع الحديد والصلب وهكذا.... ثم جاء الإستراتيجية النصرية 1965،

السكر والمشروبات) أو تلك المرتبطة بها (مثل المواد الدسمة والمضامين) وصناعة النسيج وغيرها مثل (صناعة الأحذية، الورق والورق المقوى، والفلين المجموع، التبغ وغيرها). يضيف الكاتب أن صناعات أخرى ظهرت في الجزائر ابتداء من 1958 و 1959 وهي تشكل في مجموعها قطعا صناعيا أكثر إحداء، مثل صناعة مواد البناء، الصناعات الكيماوية وصناعات التعدين.

وبالرغم من هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة، إلا أن الجزائر، بصفتها الاقتصاديون ضمن البلدان المتخلفة غير الصناعية، لكن الحقيقة أن الجزائر تعد أكثر تصنيعا من البلدان الإفريقية المتاحة للصحراء الكبرى وأقل تصنيعا من بلدان أمريكا اللاتينية. وعليه فلاستحتاج بقودنا إلى تحديد نوع من التناقض الظاهر، لا يمكن إزالته، إلا من خلال تعميق التمييز بين الصناعة والتصنيع في تقييمه لواقع الاقتصاد الجزائري آنذاك يرى جيرارد ديشنان دي برتيس أنه من أجل وضع تصور شامل يمكن اجتواء عملية التنظيم المستقبلية لهذا الاقتصاد، ينبغي شرح وتوضيح المفاهيم ذات العلاقة بمعطيات هذا التصور، حتى يتسنى للنظر الاقتصادي، بناء كيان نظري موضوعي، ملائم لتطوير هذا الاقتصاد، لذلك فهذا الكاتب لم يحلل الواقع الاقتصادي الجزائري الذي كان سائدا آنذاك بعيدا عن تطور واقع الاقتصاد العالمي، كنتاج لتفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية، صدرت عن جوهر للمنظومة الرأسمالية<sup>(1)</sup>.

إن مقدمة الكاتب في تناولها لموضوع التصنيع في الجزائر، لم يهمل السياق التاريخي الذي أنجز عنه هذا الواقع الاقتصادي، فالأسلوب ليسط والواضح، لا يمكن أبدا لأي باحث في ميدان الاقتصاد الجزائري، أن يغفل على الإشكالية للعروضة في هذا التقديم. يذكر G.D.DEBERNIS أن الصناعة تنكشف في غموضها من زاوية مقدارها المزدوجة، على خلق المصنعين وغير المصنعين. فالصناعة حسب الكاتب مسؤولة عن الوضع السائد في العالم آنذاك - وتبقى الفكرة مقبولة علميا حتى في وقتنا الراهن - فافتحامها لأقاليم جغرافية خارج الحيز الجغرافي الأوروبي، في نهاية القرن التاسع عشر، أدى إلى تحطيم الوحدة الاقتصادية، التي كانت سائدة في هذه الأقاليم دون أن تتمكن من إحلال نموذج تصنيع تدريجي محل المجتمع ما قبل الصناعي الذي كان يميز هذه الأقاليم.

(1) جوهر هذه المنظومة الاقتصادية - الاجتماعية هو جوهر استغلال وعليه فإن أفضل ما كتب في الموضوع عنه عدد عدة كتاب اقتصاديين يتنون للرافت بالركنية من هؤلاء الكتاب: A. Emmanuel, C. palloix, P. Baran, P. Sweeney, S. Amin و هؤلاء من الكتاب الذين يهتمون إلى هذا التيار الفكري.

لم يكن المجتمع المذكور مهيأ للصناعة الجديدة، باعتبار أن مقدمات التصنيع الأوروبي داخل هذا المجتمع، لم تكن موجودة؛ وعليه فسميزات هذه الصناعة، للتنشئة في الطابع الأجنبي والغريب للمستثمرين، والمخيم الكبير للصناعة في حد ذاتها، وغياب أي اعتناء بالبيئة المحلية، هي في الواقع سميزات لا علاقة لها بتلك التي كانت سائدة في أوروبا القرن التاسع عشر. إضافة إلى ما ذكرنا، كانت الصناعة منفردة للمجتمع بدلاً من كونها حاذية له مما أدى إلى زرع بذور تفكك هذا المجتمع، من خلال بروز معالم انقسام الاقتصاد الواحد إلى اقتصاديين الأول معروء، عن شكل النشاط الاقتصادي الجديد الذي أحدثته الصناعة؛ والثاني يعر عن شكل العلاقات الاقتصادية التي كانت سائدة؛ يضاق لها العوامل السلبية التي أحدثتها الاقتصاد الجديد، من خلال استمرارية التفكير الذي تحدثنا عمارته. يستتج الكاتب في النهاية أن هذه الإشكالية هي مصدر التخلف؛ باعتبار أن المقومات الاقتصادية القلقة للمجتمع بدأت بالتراجع والانحيار، بالرغم من قولها في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر؛ فالزراعة تراجعت بفعل نزوح الملكية ومصادرة الأراضي؛ والحرف هي الأخرى المازنة بفعل ضغط الصناعة الحديثة؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور مستوى معيشة الجزائريين بانخفاض نصيب استهلاك كل فرد منهم، من الإنتاج المتاح، مقابل عددهم ضمن قطاع نشاطهم التقليدي.

إن هذا الوضع الاقتصادي التاريخي، يمكن تغييره بواسطة الاستقلال السياسي؛ حيث ستفقد الصناعة طابعها الأجنبي والغريب على المجتمع، والعوائق في أحيان كثيرة. مقابل ذلك يشكل التصنيع مطلباً شرعياً، من جهة ووسيلة فعالة لتجاوز الوضع الاقتصادي للوروث، المتمثل في التبعية الاقتصادية التي تستمر بعد الاستقلال السياسي من جهة ثانية. إن نجاح عملية التصنيع مرهونه بقبول أغلبية الجزائريين لما (1). وما على الصناعة أن تثبت أنها ليست نشاطاً منافساً للنشاطات القديمة لدرجة القضاء عليها؛ بل على العكس من ذلك؛ ينبغي لهذه الصناعة أن تكون عامل تحديث وتحسين لمستوى المعيشة. إن أغلبية السكان الجزائريين فلاحين بطبيعتهم وحياتهم ريفية بالدرجة الأولى؛ لذلك فإقناعهم بإقامة تصنيع يؤثر على نشاطاتهم الأولية ويستخرجهم من هذه

(1) هذه المسئلة أساسية في بناء استراتيجية للتصنيع. إذ طرحنا السؤال على النحو التالي: هل الدولة الجزائرية السياسية؟ حسب رأينا تقول لا! انطلاقاً فقط من الفترة القصيرة التي انطلقت من خلالها السلطات السياسية إنتاج الشعب الجزائري بالتصنيع؟ نعم أم لا؟ تحدث لنا والإشارة غير المبررة على كثير من النشاطات يؤكد فيها عملية التصنيع كقابلية التصنيع تحتاج إلى عقلية تصنيعية نافذة وهذا لم يحدث لدينا والإشارة غير المبررة على كثير من النشاطات يؤكد ذلك. يضاف إلى هذا عدم تأهيل الإنسان الجزائري في ذلك الوقت والمعمور للفرص للاعتماد على التعاون النقي الأجنبي.

عملية معقدة، ونحتاج إلى تقديم براميين ملموسة تثبت لهم، أن لعملية التصنيع هذه آثار مباشرة على حياتهم من خلال رفع مستويات نشاطاتهم، وما ينجر عن ذلك من تحسين في مستويات معيشتهم.

«يقول G.D.DE BERNIS : أنه بعد ما جعلت الصناعة من الشعب الجزائري شعباً غير منتج، ينبغي لهذه الصناعة أن تكون في مستوى تصنيعه، فهل يكفي الاستقلال السياسي والمطالبة بالتصنيع من طرف الشعب الجزائري، والبرامج والخطب، أن تعيد للصناعة والاستعداد؟»

إن أهمية هذه العوامل في إقامة صناعة جزائرية مستقلة لا جدال حولها؛ لكن ينبغي البحث عن نوع الصناعة الذي يؤدي إلى إقامة تصنيع شامل يؤثر في جميع مفاصل النشاط الاقتصادي.

إن مقارنة بعض جوانب التصنيع الأوروبي، سوف تمكننا من استخلاص نوع لتصنيع للتوخى؛ باعتبار أن هذه للمقارنة تظهر بالتحديد أن الصناعات الأوروبية لم تنشأ اعتباطاً وبعض الصلقة، بل أن نشأتها كانت ضمن نسق معين؛ التحرك الأساسي فيه، هو شكل التطور الاقتصادي الذي عرفته أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر؛ بحيث أن الكاتب يرجعنا إلى تحليل ماركس في هذا الشأن، حيث بين أن تطور صناعة النسيج كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتطور مكثف حركة النسيج ذاتها. ثم تبعها على التوالي صناعة الحديد والصلب والصناعة البترولية.

هذه الصناعات لم تكن موجودة، أو أقلها حديثة النشأة في الجزائر، حتى نجني لممارستها كان ذلك ممكناً في ظل الاحتلال الفرنسي؛ فبالرغم من أن إنشاء سكك الحديد في الجزائر عموماً بدأت في نهاية القرن التاسع عشر؛ وبالرغم من الدفع الذي حققه عمر قطاع سكك الحديد لتصنيع الأوروبي؛ إلا أن تأثير هذا القطاع لا يتم من خلال تسلسل لعمليات اقتصادية وتقنية.

فهذا القطاع بشكل نموذج الصناعة، التي لا تأخذ أهميتها مما تنتج أو ما تقدم من خدمات بل تأخذ أهميتها من ترفيتها لنشاطات صناعة أخرى تحدثها في المنبع؛ هذه النشاطات استحدثت أصلاً بسبب إنشاء قطاع السكك الحديدية. فسكك الحديد كهيكل من هياكل البنية القاعدية، أحدثت، إلا أثرًا بسيطاً؛ بينما يصبح أثرها أكثر فاعلية إذا أحدثت سلسلة من الآثار الثانوية، كإنشاء مصانع لإنتاج الخطوط الحديدية، والمقطورات، والقاطرات وغيرها، هي نشاطات تتم تحديداً في قطاع التعدين أو قطاع الحديد والصلب.

يؤكد الكاتب «بأن الصناعات الفرنسية التي تنتج هذه المنتجات هي التي جهزت السكك الحديدية الجزائرية. لذلك فالأثرين الاقتصادي والتقني موجودان في القطاع، غير أن الذي حتى ثمار الأثرين، هو الاقتصاد الفرنسي، باعتباره المجهز لقطاع سكك الحديد الجزائري»<sup>(1)</sup>.

انطلاقاً من إنشاء صناعات تحدث آثاراً في المنبع والمصب وصناعات أخرى لا تتمتع بميزة الميزة يمكن إحداث التفرقة بين مفهوم «الصناعات المصنعة» و«الصناعات غير المصنعة». فالصناعة حتى تكون مصنعة ينبغي أن يوجه منتوجها للبلد الذي تقام عليه هذه الصناعة، أي أن يستهلك من طرف البلد ذاته ولا يوجه للتصدير؛ وأن يكون المنتج من زمرة المنتجات التي يمكن تسميتها «بالمنتجات الحاملة للتقدم»، بمعنى أن تكون هذه المنتجات قادرة على رفع إنتاجية العمل في قطاعات أخرى؛ طبعاً هذا من حيث طبيعة المنتج. أما من حيث الوسط أو موطن المنشأ فينبغي أن يكون هذا الأخير مستعداً لاستقبال تأثير التقدم الناتج من الصناعة، بمعنى أن يكون منفتحاً على المستقبل وليس مغلقاً على ماضيه؛ وأن يكون أيضاً هذا الوسط مهياً لنشر هذا التأثير بأسرع ما يمكن.

إن تحليل هذا الكاتب الاقتصادي يتسم بكثير من الموضوعية والصراحة العلمية، ويمكننا أن نستخلص هذه النتيجة من مناقشة للشروط الضرورية التي ينبغي توافرها للجزائر من أجل إقامة عملية تصنيع، بإمكانها دفع الاقتصاد الجزائري إلى الاستقلال؛ فيذكر: «أن الاستقلال السياسي هو شرط ضروري، ولكن ليس كافياً لتحقيق هذا الهدف، باعتبار أن هذا الاستقلال السياسي غير قادر على قلب القوانين الاقتصادية. فالصناعات غير المصنعة، في السابق، لن تؤدي هذه المهمة لاحقاً. وأن نفس المنتجات قد تأتي بالتقدم المرتقب، أو لا تأتي به إطلاقاً. وأن الوسط غير المهيأ يبقى غير قادر على ضمان انتشار تأثير الصناعة تماماً كما كان سابقاً»<sup>(2)</sup>.

إن النتيجة الثانية التي يمكن استخلاصها من موضوعية العرض النظري لهذا الكاتب هي ربطه لواقع الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال باقتراحاته في ميدان تصنيع الاقتصاد الجزائري؛ فذكر أن مشاكل كثيرة تتطلب استعجالاً في حلها مثل التشغيل وتنظيم النشاطات الزراعية والتجارية والصناعية التي انهارت بفعل انسحاب المستوطنين الفرنسيين. فيطرح رؤيته من خلال أنكار، قابلة للنقاش أولاً، ثم بعد ذلك، لا يخرج تجسيدها عن تصور زمني متوسط وبعيد المدى.

لذلك فهو يعتبر أن التصنيع عملية تأخذ وقتاً طويلاً، من جهة وأن إقامة هذه السلسلة لا تتم بمحور  
عن إيجاد حلول آنية للمشاكل القائمة وذلك بفرض تحقيق هدف جوهري تمثل في رفع مستوى  
معيشة أغلبية الجزائريين. هذه الأغلبية الساحقة من الجزائريين التي تشكل أصل سكان الريف  
الجزائري، فأى تحسين لمستوى معيشتها قد يرتبط مباشرة برفع مستوى إنتاجية عملها؛ وعليه فإنه  
من وجهة النظر هذه، يعطي نوع من الأسبقية للقطاع الفلاحي، بشرط قبول البحث عن الشروط  
للموضوعية لرفع إنتاجية العمل الزراعي. لن نخرج ذلك عن التحول الذي ينبغي أن يحدث في البنية  
الاقتصادية للزراعة من جهة؛ وسائل إنتاج صناعية متطورة ضرورية لكل زراعة عصرية من جهة  
ثانية. لذلك فالترابط الجوهري بين الإصلاح الزراعي، بمعنى إعداد وفتح الوسط الريفي للتقدم  
والتصنيع وعصرية الزراعة بدفع من الصناعة، يأخذ أوضاع معانيه.

يذكر الكاتب شارحاً هذه العبارة ما يلي: «لا معنى لإنتاج الأسمدة إذا كان الفلاحون لا  
يرغبون في استعمالها ولا معنى أيضاً، لتوحي إنتاج الفلاحين هذا إذا لم تكن الصناعة تادرة على  
توفير هذه الأسمدة».

إذا كانت نقطة الانطلاق هذه مقبولة ميدانياً، فإن أولوية الزراعة على الصناعة لا تأخذ  
معنى تعارض الأول مع الثانية، بل يمكن تفسير هذه الأسبقية، بفرصة تمنحها الزراعة لبعض  
الصناعات باعتبار أن هذه الصناعات تنتج منتجات؛ أسواق التصريف المخصصة لها موجودة  
داخل القطاع الزراعي؛ وبذلك تشكل هذه المنتجات دافع استثمار دائم ومستمر، قد يعني  
الاقتصاد الوطني حتى في الأجل الزمنية الطويلة، من اللجوء إلى الاستيراد، كما يعفيه من خسائر  
الأنار الإيجابية للترابط القطاعي. وعليه فالإشكال، يكمن في تحديد نوع المنتجات اللازمة لهذا  
الترابط؛ وتبعاً لذلك، نزع الصناعات الضرورية التي ينبغي الاستثمار فيها، في مستوى المرحلة التي  
تعقب مباشرة الزراعة التقليدية المتخلفة؛ مرحلة التقدم التقني في الميدان الزراعي.

يرى دو برنيس (G.D.DE BERNIS) أنه في حالة الزراعة الجزائرية، يمكن تصنيف

المنتجات التي تحمل التقدم للزراعة الجزائرية إلى أربع مجموعات:

1- منتجات الحديد والصلب، ومنتجات التعدين والميكانيك.

2- للمنتجات البلاستيكية حيث أن استعمالها في توسع مستمر.

بناء المياكل الزراعية قد تمت وبالتالي ينبغي العمل على إعادة دمج العمال، الذين عملوا على إعمار هذه المياكل ضمن الصناعة. بذلك تكون هذه الصناعة قد كثرت رأسمالها الحقيقي، واستهلكي متوجاتها، وعمالها. وعليه فإمكانية تحقيق توسع جديد في الصناعة، ضمن قطاع جديد تصبح ممكنة. بعد هذا التوصل والعلاصق بين الصناعة و الزراعة من جهة وبين الصناعة و فروعها الجديدة، من جهة ثانية، فإنه يكفي الاستمرار في العمل من أجل تنمية خطط القطاعات باحترام التناسب الموجود، بين هذه الفروع، عندئذ لم يعد الكلام عن مشكل التعلل بالكيفية التي كانت سائدة؛ وعندما إذن تقلت الجزائر من قبضة الظاهرة (التعلل)، بحيث يرتفع مستوى معيشة أفراد المجتمع ألياً، وفي نفس الوقت، يتم بناء مستقبل البلاد في الأجل الطويل، حيث أن هذا البناء سوف يمر حتماً عبر ارتفاع إنتاجية العمل. لذلك فالصنيع يبقى وفقاً لثلاثة مراحل متعاقبة، وعلى درجة كبيرة من التلاحم، بحيث يتضمن ارتفاعاً مستمراً في مستوى الاستهلاك، ويبحث عن ضمان أعلى مستوى ممكن للتشغيل.

يتحقق هذا الإنجاز بتوفر شروط محددة منها:

- 1 - اتباع سياسة إصلاح اجتماعي في القطاع الفلاحي.
- 2 - كل القرارات الجزئية ينبغي أن لا تخرج عن الصور الشامل للمخطط. وهذا الإنجاز لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة تطوير القطاع العمومي.
- 3 - ينبغي أن تكون المراكز الصناعية الجديدة بالضرورة كبيرة الحجم والجزائر لها مصلحة حقيقية من وجهة النظر الاقتصادية أن تنصهر تصنيعها داخل الإطار اللغاري الجهوي الإقليمي اعتماداً على مواردها الخاصة وحسن إدارة هذه الموارد.

هذه هي وجهة نظر هذا الكاتب فيما يتعلق بعملية التصنيع المقترحة لتنمية الاقتصاد الجزائري، ونعتقد جازمين أن أصحاب القرار السياسي وبالتالي الاقتصادي قد حاولوا تجسيد هذه النظرية. كما يؤكد قناعة هؤلاء بهذه الأفكار، وقد تم عملهم في هذا الاتجاه ابتداءً من سنة 1965 غير أن طبيعة هذه النظرية من حيث البعد الزمني، والمشاكل المتراكمة للمجتمع الجزائري، قد حال جميعها عن تحقيق الأهداف الموضحة وفقاً لهذه النظرية.

## ملخص البحث الثاني:

ضمن هذه الخلاصة لا بقوتنا أن نسجل ما يلي لـ PERROUX فإن: "النمو هو عملية غير متوازنة" وأن الأمر نفسه ينطبق على عملية التنمية. فإتشاء أو توطين قطب للتنمية ستجلب عنه سلسلة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذا القطب المستحدث سوف يوزع أجور ومداخل نقدية مجمعة دون أن يضاعف بالضرورة من إنتاج سلع الاستهلاك المحلية.

إن نمو وتنمية مجموعة أقاليم وسكان هذه الأقاليم، هي عمليات، لا يمكن الحصول عليها (حسب فرانسوا بيرو) إلا من خلال التهيئة الواجبة للربط للزوج للآثار التي يحدثها قطب التنمية. فأعضاء المصلحة العامة هم الذين سوف يحاولون نمو نشاط معين أو صناعة معينة، إلى نمو أمة في طريق التكوين من الناحية الاقتصادية؛ وكذلك فأعضاء ومؤسسات المصلحة العامة هم الذين سيحاولون المحاولات التنموية القوضوية، إلى محاولة تنموية منتظمة.

عندما يتحدث هذا الكاتب عن أعضاء المصلحة العامة، فإنه ينقلنا من النظرة المحددة لنماذج نمو متوازنة تركز على تعادل الادخار الشامل مع الاستثمار الشامل من فترة زمنية إلى أخرى، والتي ترمز، إلى قرارات (مجموع المدخرين ومجموع للمستثمرين فقط)؛ إلى النظرة التي تدمج قرارات العمال وقرارات الدولة؛ وبالتالي فالبلدان المتخلفة عموماً والتي تقل بالنسبة لفرانسوا بيرو، أقصى درجات الاعتلال في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكنها أن تنجز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن قرارات العمال وقرارات الدولة، أي أن للدولة دور فعال في تنظيم الفئات الاجتماعية المنتجة من أجل أن تساهم هذه الفئات في اتخاذ القرار الاقتصادي وهو ما نعتبره قراءة واستنتاجاً، جوهر عملية التنمية في الجزائر في محاولتها الأولى: 1962. 1989. بخصوص المرحلة الأولى: 1962. 1979.

إن إضافة G.D.DE BERNIS في هذا المجال هي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري باعتماد أدوات التحليل نفسها من خلال الجوهر. لقد قام الكاتب بتوضيح وتدقيق معطيات النموذج من خلال المعطيات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وقطاعات النشاط المكونة لهذا الاقتصاد وحساب حتى درجة الارتباط والتشابك القطاعي، من خلال المعاملات الفنية الواردة في مصفوفة المعبرة عن الجدول الصناعي.



# الفصل الثاني

## واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

(1965-1989)

مدخل

المبحث الأول : مرحلة (1965-1979)

المبحث الثاني : مرحلة (1980-1989)

خلاصة الفصل الثاني.

خلاصة محاولة التنمية الأولى.

## الفصل الثاني

### واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر (1965-1989)

مقدمة

لقد بدأنا البحث بدراسة المبادئ الأيديولوجية في الجزء الأول، ثم نخصنا بشيء من التركيز، للمبادئ النظرية في الفصل الأول من هذا الجزء؛ بحذرنا في ذلك تحقيق هدف منهجي، يمكن في تحديد إطار الدراسة بشكل عام؛ وتحديد مجال تقييم المحولة التنموية الأولى، المعبر عنها باستراتيجية التنمية الشاملة.

نعتبر أن دراسة "محاولات تنموية شاملة" المر على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد، من حيث السيطرة المنهجية على الموضوع، والتمكن من فرز عناصر الإستراتيجية؛ باعتبار أن كل عصر من عناصرها، يتطلب دراسة خاصة به. لم يكن أبداً سهلاً علينا مكلة للوضع، لو لم نغدد مسار البحث، عن طريق دراسة المبادئ الأيديولوجية، وهي المبادئ المستخلصة في شكلها التوجيهي العام من برنامج طرابلس؛ وفي شكلها التوجيهي المحدد من ميثاق الجزائر 1964.

إن جوهر استراتيجية التنمية التي نتحدث عنها يمكن في بناء صناعات محركة لعملية تنمية ذاتها، من خلال القيام بالتصنيع على نطاق واسع، وفقاً للاختيارات التي حددتها النظرية أو جوهر النظرية للتبعية. طبقاً القيام بهذا التصنيع، يحتاج إلى ضبط مجموعة أدوات، تدخل ضمن تصور وإعداد وتنفيذ عملياته. والتخطيط هنا كان من أدوات السياسة الاقتصادية، التي تهدف إلى تحريك التصنيع في الواقع العملي. يأخذ التخطيط هنا أيضاً الطابع المركزي والشمول اعتباراً لوجود علاقة رتيقة بين الإطار المؤسسي، ومنظومة التخطيط الاقتصادي، التي تحكم الفعل الصناعي المحرك لجميع النشاطات الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

وفقاً للإستراتيجية المحددة، يعتبر التخطيط المركزي الشامل، البديل الوحيد، المقام على تجاوز العراقيل التي تطرحها البدائل الأخرى، باعتباره يحمل مضمون التوجيه الواصي لكافة موارد المجتمع، وتخصيصها بطريقة عقلانية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ذات الآثار الاجتماعية الإيجابية على جميع النشآت والشرائح الاجتماعية.

طبعاً علينا أدبيات الاقتصاد أن الأداة التي يستعملها التخطيط في تحقيق جميع الأهداف المبتدعة هي: الخطة الوطنية أو المخطط الوطني، الذي تعدّه أجهزة التخطيط المركزية. وتنفذ المؤسسات الوطنية في جميع أشكال تنظيماتها القانونية والمؤسسية، ويلتزم به جميع أفراد المجتمع. فالمخطط الوطني باعتباره الرسيطة الأساسية للتخطيط، مبني على تصور واقعي ومتين للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وهذا التصور بدوره هو نتاج تشخيص صريح لوضع الاقتصاد البلاد<sup>(1)</sup>.

عملية التشخيص ذاته هي التي تحدد معالم التغير المرتقب بكل وضوح. كما أن المخطط الوطني يتطلب إعداد توفّر مجموعة بيانات ومعلومات صحيحة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد. كما يتطلب وجود أجهزة تخطيط تتميز بكفاءة عالية تشكل السند العلمي الضروري لبناء المخطط والمصدر الأساسي لجميع المعلومات وإعداد البيانات، بمسئولية ومسئورة. من بين متطلبات التخطيط الأخرى استحداث الجهاز القادر على إنفاذ القرارات التخطيطية التي تحمل الطابع الإلزامي النهائي، لتنفيذها من طرف المؤسسات الإنتاجية.

كما تتطلب فعالية ونجاعة الجهاز المكلف بعملية التخطيط، ضرورة توفّره على الإطارات الكفأة والخبرة في الميدان. وهذا لا يعني للمؤسسات الإنتاجية، من هذا الشرط اللازم لعملية التخطيط، هي الأخرى مطالبة في ميدان التسيير لمبرمغ الأهداف التي حددتها الخطة أن تكون على درجة عالية من التأهيل. من متطلبات التخطيط أيضاً القدرة على متابعة تنفيذ المخطط الوطني.

نعتقد جازمين، وواقع التجربة يثبت ذلك ! أن ثغرات كثيرة قد ميزت مسيرة التخطيط في الاقتصاد الجزائري يمكن ذكرها حسب متطلبات التخطيط التي ذكرناها. فلهيات والمعلومات والبيانات الشارقة على إدارتها مركزياً ولا مركزياً، لم تكن في مستوى الرصف النظري المحدد لعملية التخطيط وبالتالي فعلمية إعداد المخططات الوطنية لاقت صعوبات كبيرة. فمن اللاسكطات يمكن تقديمها فيما يتعلق بعملية متابعة تنفيذ هذه المخططات، فالمقدرة على التابا كادت أن تكون معدومة. إذا رجعنا إلى عملية التقييم الواردة في للمخطط الخامس الأول 1980-1984 والذي تضمنت بنوده اعتمادات، وجهت خصيصها لمعالجة الانحرافات، التي عرفتها المخططات المتعاقبة من سنة 1967-1977. نستتارل وفقاً للمنهجية المحددة عرض الواقع الاقتصادية من خلال المخططات المتعاقبة، والتي تمكس واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة

(1) راجع عمر حمي الدين: السب والمخطط الاقتصادي - دار النهضة العربية - بيروت، 1972. ص: 271.

## المبحث الأول

### المرحلة الأولى (1965-1979)

أولاً: تخطيط الاقتصاد الجزائري (1967-1977):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري<sup>(1)</sup> أولى بدايات عهده بالتخطيط الشامل سنة 1967 وذلك من خلال ما اتفق على تسميته من طرف الاقتصاديين الجزائريين بالمخطط الثلاثي إن القيادة السياسية، التي تولت زمام الأمور ابتداءً من 9 جوان 1965، كان هدفها إعادة الاعتبار لسلطة الدولة، ووضع جهاز إداري فعال، يكون قادراً على تسير البرامج والمخطط، التي تضعها هذه القيادة، بفرض بناء اقتصاد وطني مستقل ومتنوع. ذلك فإن النموذج الاقتصادي الذي يراود بناءه يعطي أهمية قصوى لأجهزة الدولة للتكفل بعملية التنمية، وي طرح ضرورة إنشاء قطاع عمومي ضايع قوي، باعتبار أن الصناعة هي الوسيلة الوحيدة التي تضمن بناء هذا الاقتصاد وتحقيق أهدافه المعلنة في الوثائق المختلفة.

لقد كان هذا الخيار، يحمل أكثر من معنى، حيث أن بناء اقتصاد وطني مستقل، يعني استغلال ثروات الجزائر، لصالح الشعب الجزائري. كما يعني أيضاً من جهة ثانية، ومن أجل تحقيق -دائماً- هذا الهدف ضرورة إحداث تغييرات جذرية في هيكل التصدير، كي تسمح بتحقيق إيرادات متنوعة تبعا لتنوع الصادرات من جهة؛ وزيادة إنتاج القيم المضافة عن طريق الاندماج بين القطاعات والفروع من جهة ثانية، وبتجبر يتسم بدرجة أكثر فإنه عوض أن تعتمد الجزائر على تصدير المواد الأولية، التي تعرف أسعارها تذبذباً وتدهوراً في الأسواق العالمية، باستمرار؛ فإنه ينبغي أن تعتمد أفضل على تصدير ناتج عمل الجزائريين، الذي يظهر في شكل قيم مضافة من خلال النشاطات الاقتصادية التي يزاولونها داخل قطاعات النشاطات المختلفة. تعكس هذه القيم المضافة، المعنى الاقتصادي لطبيعة النشاط، وهو حسب هذه الإستراتيجية التصنيع مفهومه الواسع، والمرحلة الأولى له تحقق حدة امتيازات، من ضمنها إنشاء سوق وطنية، وهو

(1) للاقتصاد الجزائري في ظل الاستقلال الوطني والمصادرة الجزائرية.

عرف أيضا مخططات استعمالية بين سنتي 1963 و 1966. راجع هذا المصدر:

BENISSAD (H) : La réforme économique en Algérie 2<sup>ème</sup> éd. O.P.U. 1991. page 16.

نموذجي الذي يدل على النمو في لقاء تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تنمية حصة ودرجة  
نسبة تصاريح<sup>(1)</sup>.

يؤدي التصنيع لارتفاع استهلاكه، إذ تحقيق أهداف اقتصادية إستراتيجية بحيث يخلق  
نوعاً من الترابط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى إحداث تكامل اقتصادي  
حقيقي داخل الاقتصاد الوطني. لذلك فإن عملية التصنيع تعدّ ملامح الإنتاج الاقتصادي - بين  
القطاعات والفروع المختلفة - واستقلال الاقتصاد الوطني، والتنمية الأساسية لإطلاق عملية  
تنمية شاملة، وتحقيق نمو سريع، إضافة إلى إحداث تحولات جذرية في عالم الريفي. ويمكن  
الاستغلال الاقتصادي والتنمية عن طريق الإستراتيجية الاقتصادية للفترة 1967-1977  
1977 إذا تبنينا بالأبعاد الزمنية للمخططات التنموية<sup>(2)</sup>. والتصنيع هو الركنة الوحيدة التي  
يمكن بواسطتها تحقيق تنمية شاملة ومسرعة، ومفهومة يختلف عن مفهوم التنمية، كما يتجلى ذلك  
من مواقع الأحداث والتحولات العميقة والشاملة لمجتمع الجزائري. وعملية التصنيع في حد ذاتها  
لا يمكن تحقيقها إلا من خلال وجود قطاع صناعي قوي، يفتح ويسهل إنتاج منتجاتها فروع  
النشاط الأخرى في عمليات الإنتاجية، كإنتاج الترحيلات الكهربائية، ومنتجات صناعات  
المنسوجات، ومنتجات الصناعات الميكانيكية، ومنتجات صناعة الحديد والكهربائية، وغيرها من  
الفروع.

إن تحقيق هذه العملية للتنمية، سوف يحدث نقطة توجية من خلال تحويل نفس شدة  
نسبة، من القطاع الزراعي التقليدي، باعتباره القطاع الذي تتوفر على فائض من الأيدي العاملة  
الزراعية، إلى القطاع الصناعي بمختلف فروع.

تدريجاً كما سبق القول، بأن النموذج لتبني حلول الفترة المذكورة هو نموذج يعبر عنه  
في أدبيات التنمية الاقتصادية، «بإستراتيجية النمو غير المتوازن» ليس مفهوم توجيع قطاعات  
النشاط الاقتصادي في نفس الوقت، إنما بتحقيق النمو بقيادة قطاع نشاط اقتصادي، محرك لنمو  
قطاعات النشاط الأخرى<sup>(3)</sup>، كما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث اعتبرت الصناعات

(1) علينا القول نموذج اقتصادي للتصنيع هنا هو اقتصاد تصنيع حركة نمو في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، بحيث تؤدي جميع  
النسبة في التوجه إلى إحلال التوازنات وتربية الصناعات، وهو فائض في سوق تنمو فيه الاقتصاد الجزائري نحو طرح من خلال  
نموذجية صارت.

(2) تأليف: *Stratégie de développement indépendant: le cas de l'Algérie Un bilan*, O.P.U. Alger, 1983, p. 27.

(3) راجع: محمد علي الدين «الصناعات والتنمية» في مجلة التنمية - ص 204، 1975.

القاعدية في أداء دور هذه القيادة، وفي الصناعات المعبر عنها بالتفصيل في الإستراتيجية حسب قطاعات النشاطات المحددة.

نحل مفاهيم قطاع قائدة، أو أقطاب النمو أو مراكز النمو مركزاً أساسياً في إستراتيجية النمو غير المتوازن، التي تحمل مفهومها، يمثل في تخصيص الموارد الاستثمارية، وتركيزها في عدد محدود من فروع النشاط، يتم اختيارها حسب مضمون المفاهيم المستخدمة، إما لوجيا قائدة للنشاط الاقتصادي، أو أقطاب النمو، أو مراكز نمو، لكنها تؤدي تقريباً نفس المعنى أو نفس الغرض وهو تحقيق نمو اقتصادي بكيفية غير متوازنة، حيث يتركز على توسع ونمو القطاع القائد، توسع ونمو بقية قطاعات الاقتصاد الوطني (1).

يتم اختيار نوع وعدد من الصناعات، بحيث إن تطوير هذه الصناعات على نطاق واسع من شأنه أن يحدث تسارعا عموما لنمو الاقتصاد الوطني. أما تنمية القطاع الفلاحي، فتم عن طريق النمو الصناعي، حيث يتطلب القطاع تمهيدا مسبقا وإعدادا لامتصاص عملية النمو من الناحية المؤسساتية، وكذلك من حيث البناء التقني.

يبين عرض بنية الاستثمار في المخططات الثلاثة للمعاقبة من سنة 1967 إلى 1977 الأبعاد الثلاثة للإستراتيجية - صناعات قائدة، وقطاع زراعي محضر، وتكوين معمم - وهي الأبعاد التي تسمح بانطلاق وتجسيد عملية النمو للبنية على حركية ذاتية للاقتصاد الوطني.

ب- 1- للمخطط الثلاثي (1967-1969) -، تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي، يتميز بتوازن نسبي، للمعامل للتوسط لرأس المال، وهو يعبر عن العامل القطاعي لرأس المال حيث نجد (2).

أ- أن الصناعات القاعدية، كان نصيبها من حجم الاستثمار، أكثر بقليل، من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك (1.4 مليار دينار / 1.0 مليار د.ج).

ب- بينما كان نصيب الزراعة وقطاع الري عموما، أقل بكثير، من نصيب قطاع المحروقات (1.9 مليار د.ج / 2.3 مليار د.ج).

والجدول التالي يعكس الإنفاق الاستثماري والأسعار الجارية وعمليات الديناميات.

وسمى الفصل الثاني من البحث، والقطب السرم عند فرانسوا بوردو (3) مرجع سبق ذكره، ص: 29.

الجدول رقم 01: مستخرج الاتفاق الاستثماري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

المخطط القطري	المخطط الرابع الأول	المخطط الرابع الثاني	قطاعات النشاط
2.3	4.6	19.5	صناعة الخروقات
1.4	5.5	18.5	صناعات إنتاج وسائل الإنتاج (المعادن)
1.0	2.3	9.6	صناعات إنتاج سلع استهلاكية
1.9	4.1	16.6	الزراعة والري
1.1	3.1	15.3	البنية التحتية
0.4	0.9	8.3	السكن
1.0	1.3	10.0	المحركات
0.3	1.5	5.7	الصحة
0.9	1.3	5.4	أخرى (1)

المصدر: TEMMAR(F).OP.Cit.P:29

نستخرج من الجدول رقم 01 أن قطاع الخروقات قد تحصل على أكبر حجم من الاتفاق الاستثماري، وسبب ذلك واضح ويتمثل في إنشاء قاعدة هيكلية (بناء تحقني)، مرتبطة، بإمكانية تصنيع البترول الخام (خطوط الأنابيب، الطرق، خطوط الكهرباء وغيرها). وهو اتفاق يمكن اعتباره من ضمن الاستثمار في إقامة البنية التحتية بالرغم من أن هذا البناء وطبيعته ترتبط بقطاع الخروقات.

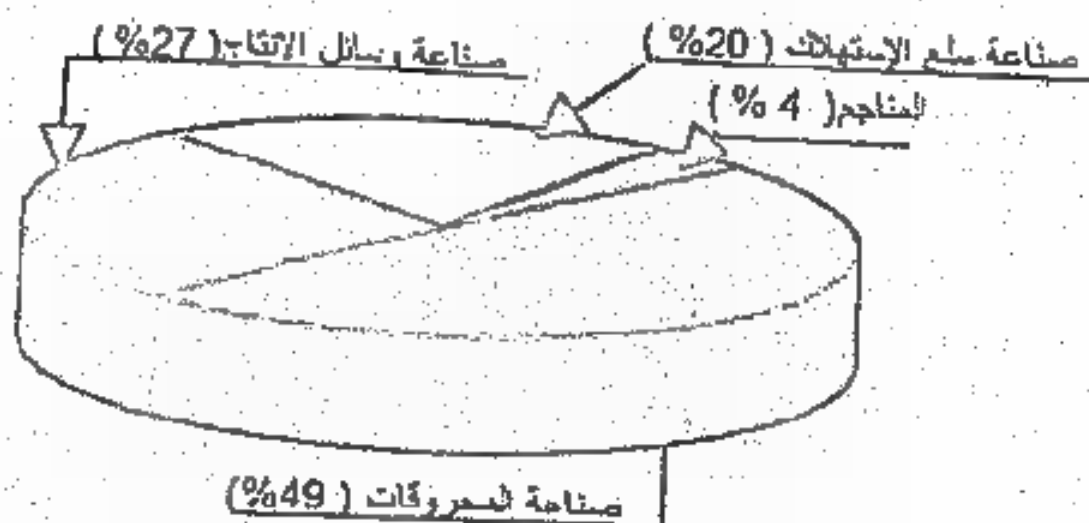
عموما فإن بنية الاستثمار الصناعي \* في المخطط كانت على النحو التالي:

(1) للعامل المتوسط لرأس المال يميز عن العلاقة بين رأس المال والعمل في عملية الإنتاج والنتائج التي يحصل عليها خلال فترة زمنية محددة.

جدول رقم 02: بنية الاستثمار الصناعي % (1967-1969)

نوزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أُنفق على القطاع الصناعي	القطاعات
49	صناعة المخروقات
27	صناعة وسائل الإنتاج
20	صناعة سلع الاستهلاك
04	المناجم
100	الإجمالي

\* نفس المصدر، نفس الصفحة: p.29, TEMMAR (H) : Stratégie de développement indépendant,



شكل رقم 02: الدائرة البيانية لنية الاستثمار الصناعي % (1967-1969)

ينظر معظم الاقتصاديين إلى هذا المخطط؛ بأنه خطة أولية سبقت المخططات، التي أعقبتها، من خلال النسب الموضحة في الجدول، نستخلص أن هذه الخطة، هي عبارة عن أرضية استثمارية، وضعت لبناء المخططات اللاحقة، المتضمنة لأهداف الإستراتيجية للتنمية على الدراسة.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):- يعكس هذا المخطط طبيعة التوجه المعلن عنه ضمن الإستراتيجية التنموية المحددة، فصناعة وسائل الإنتاج، تحسّلت على أكبر قدر من



بحسب الاستثمار، متجاوزة بذلك حتى نصف قطاع المحروقات، بينما تحتل الاستثمارات الموجهة للزراعة والرعي، المرتبة الثالثة، تتجها تلك الموجهة للتكوين في المرتبة الرابعة، وهذا أمر قد تفسره باحتمال أن الاستثمار في قطاع المحروقات، وكذا الصناعة القاعدية، يتطلب حتماً رفع نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع التكوين، لحقق طلب على المنتجات الأولى داخل القطاع الزراعي، وتزيد بذلك القطاعات عما تحتاجه من أيدي عاملة موهبة وإطارات كفأة لإدارة مختلف المشروعات، التي تدخل ضمن بناء فروغها ورحلاتها الإنتاجية، والجدول التالي يعكس نسبة الاستثمارات القطاعية، من إجمالي نسبة الاستثمار الوارد في المخطط.

جدول رقم 03: بنى الاستثمارات (%)

القطاعات	المخطط الاجلي	المخطط الزراعي الأول	المخطط الزراعي الثاني
صناعة المحروقات	24	16.5	17.5
صناعة وسائل الإنتاج	15	22.5	21.0
صناعة السلع الاستهلاكية	10	05.5	05.0
الزراعة والرعي	17	14.5	15
الصحة	10	12	14
السكن	03.5	05	07.5
التكوين	09.5	12.5	09.0
الصحة	2.5	03.5	06.0
التجهيز الجماعي	8.5	08.0	05.0
الإجمالي	100	100	100

المصدر: نفس المصدر السابق، ص: 30.

مع تعديل بعض النسب لإتمام الحساب الصحيح للنسبة المئوية التي تعبر عن إجمالي الاستثمارات.

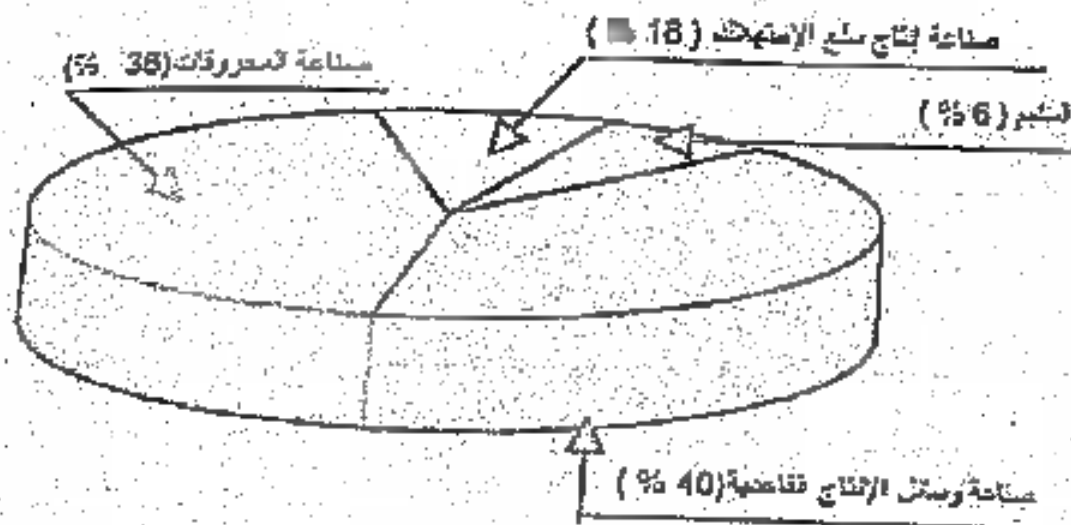
وباعتبار أن مسار التوزيع منهجياً يرتكز على القطاع الصناعي، خصوصاً، فنذكر فيما يلي بنية الاستثمارات في هذا القطاع، حتى يمكن من إعطاء نظرة شاملة (على الأثر من البناحية الكمية) بين واقع الاستثمار المعطى والإستراتيجية التنموية للقطاع.

جدول رقم 04: بنية الاستثمار الصناعي % (1970-1973)

القطاعات	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي
صناعة مخروقات	36
صناعة وسائل الإنتاج القاعدية	40
صناعة إنتاج السلع الاستهلاكية	18
البناجم	06
الإجمالي	100

3.

المصدر: نفس المصدر السابق، ص. 50.



شكل رقم 03: البناحية الكمية لبنية الاستثمار الصناعي % (1970-1973)

تؤكد لنا نسب الاستثمارات المخصصة لكل قطاع أهمية كل قطاع داخل الإستراتيجية التنموية الشاملة. فالصناعة القاعدية، والتي أسميناها هنا بصناعة وسائل الإنتاج، تحصلت على 40% من إجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي، وهو ما يعكس أهمية الدور للوكل لها كصناعة. تشكل مع صناعة المحروقات، قطب البنى الذي تركز عليه الإستراتيجية.

3- للمخطط الرابعي الثاني (1974-1977): من خلال المعطيات الإحصائية، للمطقة بهذا للمخطط، والتي تعكس بنية الاستثمارات، أو توزيع الاستثمارات، على مختلف فروع النشاط نستنتج أن عملية التنمية قد ارتفعت إلى أعلى مستوى من الشمول والتعميم.

لقد أعيدت هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، حيث أن القطاع قد تحصل إجمالاً، على استثمارات بلغت نسبتها 15 % توزعت بين الزراعة 11 %، والرعي 4 %، وكانت موجهة خصوصاً، إلى تجهيز القطاع بصفة عامة، وتدعيمه فيما يخص بناءه التحتية.

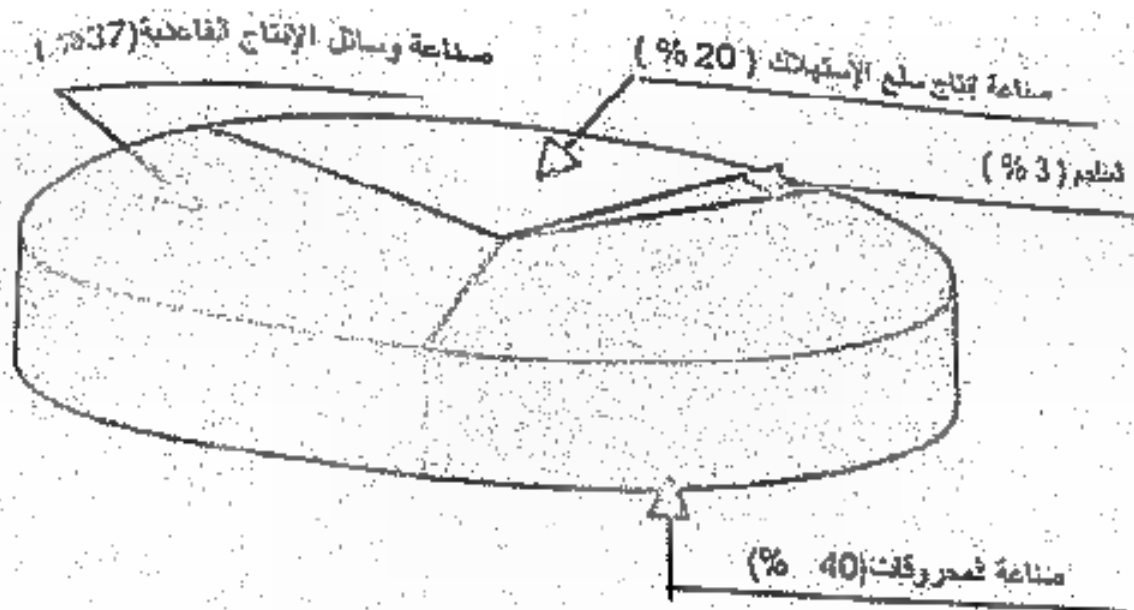
أما صناعة المحروقات، أو ما يمكن أن نعرّفه بقطاع المحروقات، فقد تزايدت ثقافته الاستثمارية. ويرجع ذلك إلى الظروف الدولية وسرى الطاقة الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اختيار صناعة التسييع، وهي صناعة طاقوية تتميز باستعمال كثافة رأسمالية عالية، الفرض من إنشائها هو التحكم في عملية تصدير الغاز الطبيعي للمح.

يمكننا استخلاص هذا التوجه من خلال النسب الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم 05: بنية الاستثمارات الصناعية (1974-1977)

القطاعات	توزيع الاستثمارات % من إجمالي ما أنفق على الصناعة
صناعة المحروقات	40
صناعة إنتاج وسائل الإنتاج (القاعدية)	37
صناعة إنتاج سلع الاستهلاك	20
الحاجم	03
الإجمالي	100

المصدر: نفس المصدر سابق، ص 30.



شكل رقم 4: الدائرة البيانية لبنية الاستثمارات الصناعية (1974-1977)

تؤكد طبيعة الاستثمارات، السعي الجاد من طرف الحكومة الجزائرية إلى تجسيد الإستراتيجية للمخارة؛ حيث يمكننا أن نستخلص بوضوح، بداية بلورة البناء الاقتصادي من خلال بنية الاستثمارات المعروضة؛ فمقارنة بين المخططين الرباعين، باعتماد المخطط الثلاثي كأساس تمطينا صورة واضحة عن تنامي حجم الإنفاق الاستثماري من مخطط إلى آخر.

لقد اضطررنا إلى إعادة صياغة الجدول بما يمكن أن يقدم من نسب توضيحية، من خلال حساب المؤشر الحسابي (Indice arithmétique) المعبر عنه بمتوسط المؤشرات (La moyenne des indices) الذي يقيس لنا التطور الشامل للإنفاق الاستثماري؛ كذلك التطور حسب فروع النشاط المختلفة<sup>(1)</sup>.

جدول رقم 06: مؤشرات تطور الإنفاق الاستثماري مع أنماط المداخيل الخارجية الأساسية (1967-1978)

مداخيل الخارجية	م تحويلات	م لأجنبية	م استهلاكية	زراعة و رعي	بنا مبنى	مكن مركبات	مركبات	م معدات	م أخرى	الإجمالي
المخطط الأساسي	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
المخطط الأساسي 1	2.00	3.92	2.30	2.15	2.81	2.25	3.3	5.00	1.14	279.66%
المخطط الأساسي 2	8.47	13.21	9.6	8.73	14.09	20.75	10.00	19.00	6.00	230.55%
المخطط الأساسي	4.23	3.36	4.17	4.06	5.01	9.22	3.03	3.8	4.16	4.36

المصدر: جدول مستنبط من جدول رقم 01. ص 29.

تعكس هذه النسب، الإستراتيجية التمويلية المتبعة، والناجمة من التوجيهات النظرية التي حرصنا فيها في الفصل الأول؛ في شكل اعتماد الاقتصاد الجزائري، على الصناعات الثقيلة. من هذا المنطلق فإن الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة يحظى بأولوية مطلقة، من خلال قياس الميل الحدي للاستثمار<sup>(1)</sup>، فآية زيادة قد تتحقق في الدخل الوطني، ينبغي أن توجه إلى رفع معدل الاستثمار. يذكر الأستاذ (حميد تمار) في نفس المرجع، تعليقاً على بنية الاستثمار في المخطط الرباعي الثاني أن هذا المعدل، أي المعدل الحدي للاستثمار، قد بلغ في آخر سنة من المخطط المذكور، نسبة تقارب 50%؛ بينما كان المعدل المتوسط، في الفترة 1967-1978 فقط 35%؛ وهذا ما يعكس زيادة نسبة الدخل، المخصصة للاستثمار. يضيف الكاتب معلقاً على هذه الاستثمارات أن الجزائر كانت حسب هذه الإستراتيجية، أمام خيارين اثنين هما:

- 1- القبول بمستوى معين من التضخيم، في جانب الاستهلاك آتياً، وتعويض ذلك على المدى البعيد، بعدما تزوي الإستراتيجية التمويلية لجارها.
- 2- أو تلبية الحاجات الاستهلاكية الآتية على نطاق واسع، وتحمل تضحيات مستقبلية في هذا المجال.

ملعباً الجزائر قد انقضت البديل الأول، ولكن تحصيله لم يكن باهظ الثمن فيما يخص  
تلبية الحاجات الاستهلاكية، باعتبار لها تتوفر على موارد من الغاز والبترول، مكنتها في أصل  
اللمحطات، من تلبية هذه الحاجات الاستهلاكية، حصراً الأساسية منها.

ثاني ملاحظة تجدر الإشارة إليها في هذه المجال، تتعلق بقطاع الزراعة والري، فالرغم من  
الاعتقاد السائد بأن هذا القطاع، قد لاقى إهمالاً، إلا أننا لا نقر بذلك، سواء من حيث نظرتنا إلى  
حجم الاستثمار المخصص له، أو من حيث كونه مختصاً من عناصر الإستراتيجية التنموية الشاملة.  
فمن حيث حجم الاستثمار، نجد أنه قد تحصل على 1.9 مليار د.ج. للمخطط الثلاثي، ثم  
على 4.1 مليار د.ج. في المخطط الرباعي الأول، وأخيراً 16.6 مليار د.ج. في المخطط الرباعي  
الثاني. إذا ما قارنا هذه الأرقام بمخصصات قطاع المحروقات، وقطاع الصناعات القاعدية، نجد أن  
توزيعاً نسبياً، من حيث توزيع الاستثمارات قد تحقق في هذا المجال (راجع الجدول رقم 01). أما  
من حيث تنظيم القطاع، فالإصلاح الزراعي أعلن عنه في مختلف الموانئ الموجهة لعملية التنمية  
الشاملة، قد تدعى ابتداءً من 1971/11/08 بحيثاق الثورة الزراعية<sup>(1)</sup>، الذي يحمل في مضمونه  
نظرة عميقة، لتطوير عالم الريف الجزائري، والحياة الزراعية بصفة عامة.

خلاصة القول لا نجد فقرة مناسبة نخص بها هذا المرض المركز للمعبر عن استراتيجية  
التنمية، أفضل من تلك التي يخص بها الأستاذ: "حميد تمار" نظريته للمسألة التنموية في الجزائر، ولما  
نرى أنها متطابقة مع الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى، للعلن عنها منذ 1965، والمتعلقة في  
ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل ومتنمى، لتدعيم الاستقلال السياسي، الذي تم الحصول عليه في  
سنة 1962.

لقد ذكر ما يلي: «لا تريد الجزائر إدخال تسميتها الاقتصادية، في إطار الاقتصاد الدولي  
للتدعيم، الذي لا يكون في صالحها، إنما تسعى الجزائر إلى تحضير الشروط القاعدية، الضرورية  
لوضع اقتصادها على مسار نمو، معمم وذاتي»<sup>(2)</sup>.

هذا التوجه يعكس توصيات الموانئ المختلفة، التي تعرضنا إليها في الجزء الأول، الفصل  
الثاني من هذا البحث. لقد كان ممكناً أن نوضح هذه التوصيات بين فوسين، لو لم يكن هناك إيمان  
للقيادة السياسية، التي حكمت البلد، منذ 1965 وحتى 1978 بهذه التوجهات الاقتصادية.

(1) امر رقم 71-73 مودج ل 20 رمضان 1391 الموافق لـ 08 نوفمبر 1971. يتضمن قانون الثورة الزراعية.  
(2) راجع: TEMMAR (H-) : OP. CR : P.33

نأتي الآن إلى عرض التنظيم المؤسساتي الذي ساد طيلة الفترة الزمنية المذكورة.

### ثانياً: الأدوات المؤسساتية:

- يعتبر التصنيف الوارد في النقطة الأولى من هذا المبحث، عنصر توجيه، لتسلسل أفكار المبحث، وعليه فالأدوات المؤسساتية، يمكننا ضبطها على نحو يعكس النشاط الاقتصادي حسب القطاعات، وحسب الفروع، باعتبار أن هناك مؤسسات أنشأت، حتى قبل بداية عملية التخطيط، بالكيفية التي عرضناها في بداية المبحث، وأخرى استحدثت من أجل تنفيذ توجيهات المخطط للتعاية؛ ومن ثم تحقيق أهداف هذه الخطط.

يدخل إنشاء وتكوين هذه المؤسسات في إطار بناء تنظيم اقتصادي، من خلال ضبط أدوات السياسة الاقتصادية، بما يتلاءم والتأثير المباشر وغير المباشر على مسار التنموي عمومًا<sup>(1)</sup>. طبعاً ضمن هذه الرؤية، لا يوجد أحدر من الدولة في مراقبة الاقتصاد؛ وبذلك كان المنهج المنظم للاقتصاد الوطني، يركز على المركزية والتدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية. لقد كانت الأهداف معروفة ومحددة ضمن الإطار العام لسياسة التنمية، فلا ينبغي أن يترك مجالاً للتدخل الأجنبي برؤى تقف حائلاً دون تحقيق الأهداف المسطرة من جهة، وتحديد القدرات الكلية للاقتصاد الوطني من جهة ثانية. فكانت سيطرة الدولة بمؤسساتها على كل فروع النشاط الاقتصادي بارزة. فقد قسم الاقتصاد الوطني إلى فروع متخصصة حسب طبيعة النشاط؛ ومنظمة عمودياً في شكل هيكل تابعة للدولة على النحو التالي:

1- التنظيم المؤسساتي الأفقي: يقصد بالتنظيم المؤسساتي الأفقي: تنظيم الإدارة المحلية، الذي كان محاضراً لقانون الولاية الصادر في سنة 1969؛ والقانون البلدي الصادر في سنة 1974. فالترسيم الإداري أصبح يشمل في سنة 1974، إحدى وثلاثين ولاية بدلاً من 15 عمالة كانت موجودة سابقاً، وتعد الولاية، وفقاً لهذا التنظيم، الوحدة الإدارية الجهوية. لها مجلس ولائي ينتخب لمدة خمس سنوات؛ وكمجموعة إدارية جهوية، لا مركزية، تمثل لديها جميع هيئات الإدارة المركزية، المتمثلة في الوزارات ضمن مجلس ولائي تنفيذي، يرأسه الوالي. لقد استحدثت نظام الدوائر لضمان تسيير فعال لمجال الولاية، من خلال تدعيم البلديات، فكانت الولاية مقسمة إلى وحدات إدارية

محضة، لتغطي عدة بلديات. أما البلدية فكانت تشكل الخلية الأساسية للمجتمع والدولة الاشتراكية.

تسير البلدية من طرف مجلس بلدي ينتخب لمدة أربع سنوات، له صلاحيات واسعة في الميدان الإداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل إقليم البلدية، يرأس المجلس البلدي رئيسا يجتمع أعضاء المجلس، ويساعده نائبان اثنان في رئاسة المجلس. يقع فرق أقاليم هذه البلديات والمداير والولايات نشاطا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحتى سياسيا، الأمر الذي يقودنا إلى استنتاج مختلف أبعاد السلسلة التنموية فالبعد السياسي يحدد وفقا لعمليات انتخابية حسب الخيرات المتاحة أما الأبعاد الأخرى فتجسدها بمرحبا غير المؤسسات المتخصصة حسب طبيعة النشاط الذي تزاو.

2- التنظيم المؤسساتي العمودي: يقصد بالتنظيم المؤسساتي العمودي تنظيم المؤسسات حسب فروع النشاط المختلفة. يشكل مجموع هذه المؤسسات قطاع النواة الذي يعبر عنه بالقطاع العمومي، بحيث يجرأ كل قطاع إلى مجموعة فروع تؤدي في أحيان كثيرة نشاطات متكاملة، وتخضع من حيث الوضعية إلى هيئات الإدارة المركزية، بحسب صلاحيات كل هيئة ممثلة بالوزارة المعنية:

1- وزارة الصناعة الثقيلة: تعمل تحت وصاية هذه الوزارة المؤسسات اللامحي ذكر بعضها في شكل شركات وطنية:

- شركة المناجم SONAREM وهي شركة وطنية، تنشط في مجال البحث والتقيب واستخراج المناجم واستغلالها.

- شركة الحديد والصلب (SNS) هي شركة وطنية تنتج الفولاذ وتحول المعادن، بالإضافة إلى قيامها باستيراد منتجات الحديد والصلب وتسويقها.

- شركة التعدين (SNMETAL) وتختص في تصنيع المعادن واستيراد وتسويق المنتجات المعدنية.

- شركة الميكانيك (SONACOME)، تنتج المنتجات الميكانيكية، كما تستورد هذا النوع من المنتجات وتسوقه.

(1) مختلف المرافق الأيديولوجية لهذا من نتائج طرابلس وانتهاء عند الجاني الوطني 1986.



شركة الكهرباء والإلكترونيك (SONELEC) ، تنتج هي أيضا ، وتسوق كل المنتجات الكهربائية والإلكترونية.

ب- وزارة الطاقة : هي الأخرى عملت تحت وصايتها الشركتان الكهربائتان وما زالتا تحت وصايتها إلى الآن (SONATRACH) ، وهي شركة تختص في البحث والتنقيب وإنتاج ونقل وتوزيع المحروقات ، وشركة (SONELGAZ) ، تنتج هي الأخرى الكهرباء ، وتوزعها كما تختص أيضا في توزيع الغاز.

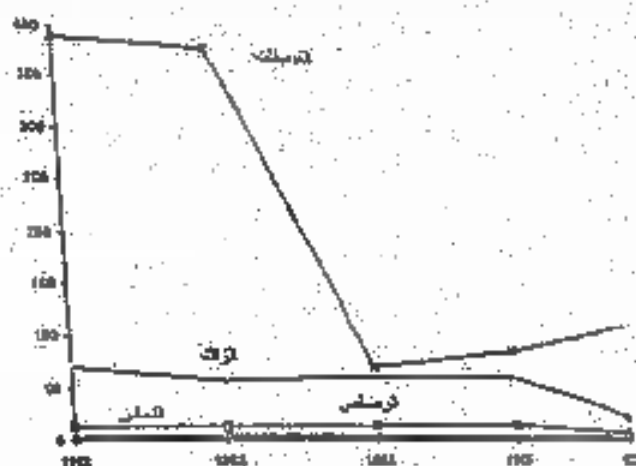
أدى التفاعل الاقتصادي لهذه الشركات من خلال نشاطاتها المختلفة إلى النتائج التالية (من حيث الإنتاج) :

### 1- قطاع المناجم : (1962-1979) :

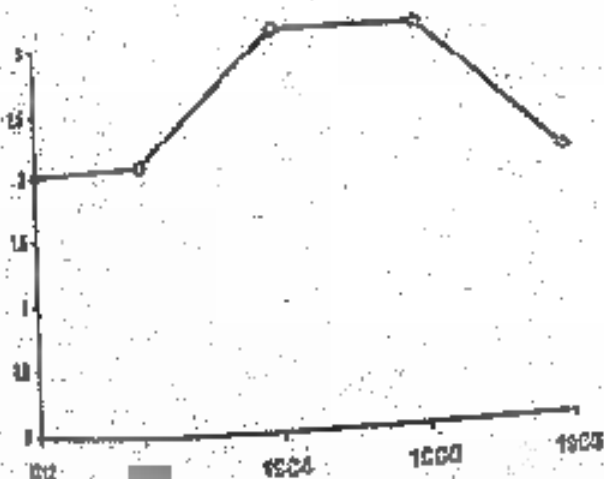
جدول رقم 07 : أ - الإنتاج النجمي (1962-1966)

الوحدة	$10^4$ طن	$10^3$ طن	$10^3$ طن	$10^3$ طن	$10^3$ طن
السنة	الحديد	القصدير	الزنك	النحاس	الفوسفات
1962	2.1	12.9	70.1	2.9	390
1963	2.0	12.0	58.0	3.7	384
1964	2.7	14.0	64.0	3.9	73
1965	3.2	15.0	64.0	3.6	90
1966	1.8	07.0	25	4.3	119

المصدر : إحصائيات O.N.S - 1991 - 1962 . قيد ملحق رقم 35 . ص 38.



شكل رقم ٤: تطور الإنتاج الفولاذي ( ١٩٦٢ - ١٩٦٦ ) والمنشآت تطور إنتاج الحديد

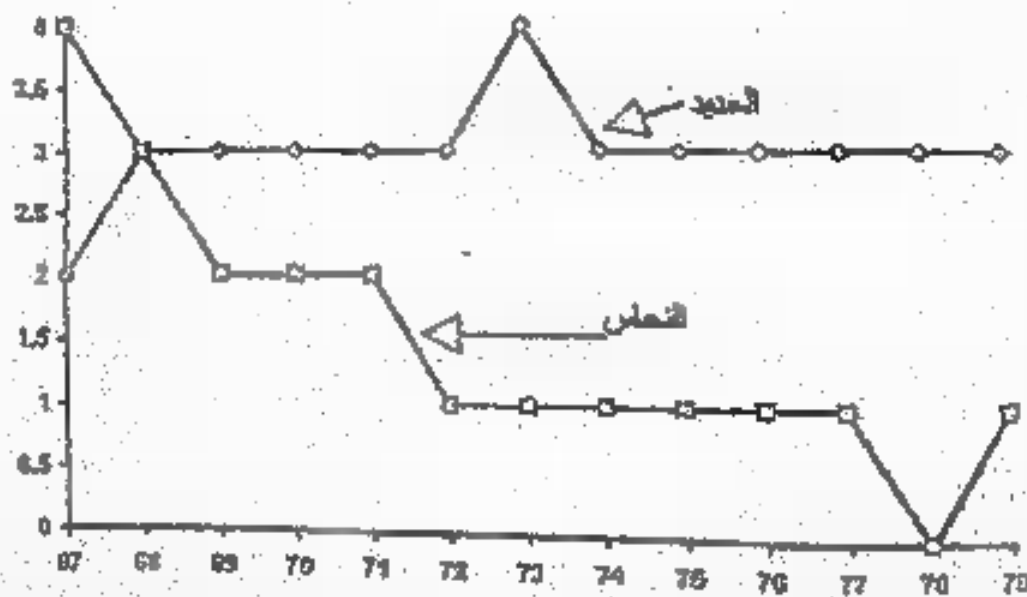


شكل رقم ٥: تطور إنتاج الحديد خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦

جدول رقم 08: -ب- الإنتاج المحلي (1967-1979)

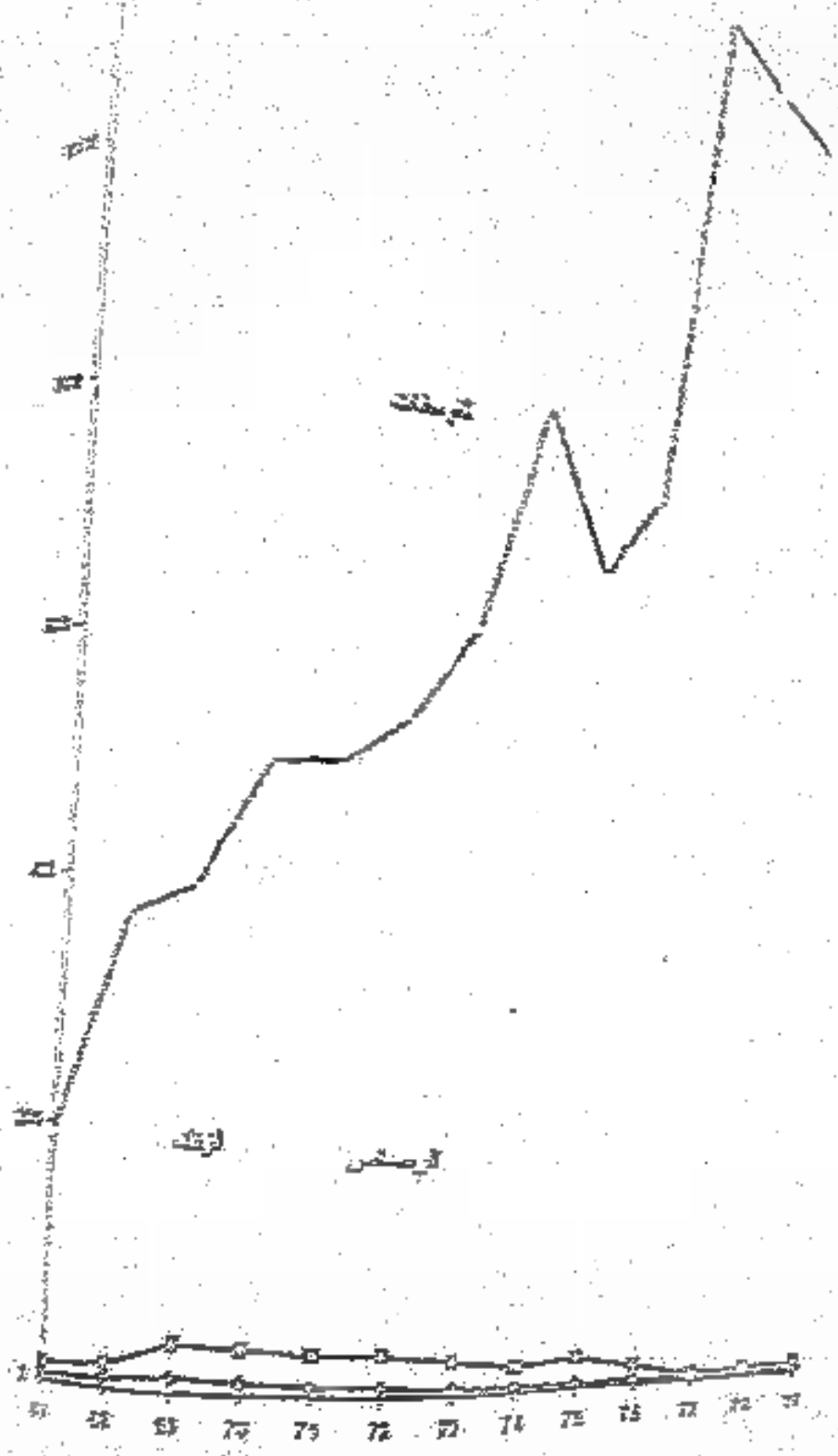
الوحدة	$10^6$ طن	$10^4$ طن	$10^3$ طن	$10^3$ طن	الفوسفات
السنة	الحديد	القصاص	الزئبق	التحسين	
1967	2.6	5.0	13	4.3	193
1968	3.0	8	18	3.4	369
1969	3.0	11.4	36.0	2.3	392
1970	2.9	9.9	33.2	2.4	491
1971	3.3	7.0	30.5	2.2	494
1972	3.7	7.6	30.9	1.6	533
1973	3.2	5.6	25.5	1.3	613
1974	3.8	4.6	19.2	1.6	802
1975	3.2	4.4	23.8	1.6	669
1976	2.8	3.2	14.2	1.6	742
1977	3.2	1.4	5.8	1.5	1.173
1978	2.8	3.5	7.6	0.7	1.124
1979	2.9	3.6	8.8	0.8	1.082

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم 7-1 - نفس الصفحة.



الشكل رقم 07: تطور إنتاج الحديد والفوسفات خلال الفترة 1967-1979

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠



تغير المناخ ٢٠٠٥ تطور المناخ العالمي (الاستاء الشديد والاحترار) خلال الفترة ١٩٦٦-٢٠٠٥

## ي - وزارة النقل:

ويعمل تحت رعايتها حسب أنواع النقل المختلفة:

النقل البحري	CNAN
النقل الجوي	AIR-ALGERIE
تعمية وتسيير الموانئ	ONP
تسيير الممرات المائية	SONAMA
النقل بسكك الحديدية	SNCEA
النقل البري للمسافرين	SNTV
النقل البري للبضائع	SNTR
تعمية موانئ الصيد البحري	ONPECHES
الأرصاد الجوية	ENEMA

تزاول هذه المؤسسات نشاطها وفقاً للهيكل التنظيمي الخاص بكل واحدة منها وحسب طبيعة النشاط الموكّل لها في إطار التخصص وتقسيم العمل القطاعي؛ عدد هذه المؤسسات يساوي (65) خمس وستون مهيكلية في شكل شركات وطنية ودراوين وطنية ومكاتب دراسات وطنية وبنوك وشركات تأمين.

الصيغة الوطنية تعني هنا في مصطلحات التشريع الجزائري أن للملكية القانونية هذه المؤسسات تعود للدولة وحدها، وإدارتها أيضاً تخضع للسلطة العمومية، بشكل مجموع هذه المؤسسات، القطاع العمومي الذي يعدّ أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فعلاً لقد شكلت هذه المؤسسات المضمون الحقيقي للعمل التنموي في الاقتصاد الجزائري، فهي حقيقة، زيادة كمية للنتاج الوطني الخام عبر السنوات؛ بدايتها - بطبيعة الحال - سنة الاستقلال الوطني 1962 ونهايتها (طبيعاً الأمر يتعلق بالمحاولة التنموية الأولى المرحلة الأولى) سنة 1979؛ وهي بذلك تشكل حركة نمو بقيمته المطلقة؛ وفي إطاره الإستراتيجي غير المتوازن. إن هذا البناء (في شكل تراث اقتصادي واجتماعي) قد أدى فعلاً إلى إحداث التغير الكمي (بالزلاقات في المجمعات الاقتصادية الكلية)، والتغير النوعي بما أحدثته من تطور في المجتمع الجزائري عن طريق التكوين والتشغيل وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه.

في تقديرنا أن البناء التنموي قد تم فعلاً وأن هياكل هذا البناء موجودة ونلمسها بواقعية في مجموع المؤسسات، التي عددها، وذكرناها أعلاه. لكن حركة هذا البناء وتفاعل عناصرها

ضمن هذه الخرجية؛ لقتل انما واجهت صعوبات ترتبط مباشرة بمستوى الوعي، الذي تطلبه البناء عليه -حسب رأينا- كان يمكن البحث عن تجاوز الاحتلالات الهيكلية وإعادة الهيكلة الاقتصادية الكلية، ضمن نفس البناء؛ لأن هذا البناء ذاته أصبح ترانسا وطنيا، دخل في حقله وتكوينه الفرد الجزائري، وأصبح جزءا لا يتجزأ من وعيه الاجتماعي؛ وبواسطة هذا الوعي كان يمكن التحقق للتوازن على المستوى الجزئي. غير أن شيئا من هذا لم يحدث؛ وعشنا لتري تفكيك ليد الاقتصادي والاجتماعي<sup>(1)</sup>، على مرأى ومسمع حق الذين قرروا بناءه والإشراف على إجرائه. فكانت مرحلة الخطط الخمسية وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، فضررت عملية إعادة الهيكلة العضوية (التفكيك العضوي)، وأرقت هذه الأخيرة إعادة هيكلة مالية؛ وانتقلت المؤسسات في إطار عملية ترقية إعادة الهيكلة إلى إصلاح اقتصادي؛ وفي الأخير لم يحقق الاقتصاد الجزائري ترويا لا على المستوى الكلي ولا على المستوى الجزئي خلال فترة الخمسين 1980 - 1985 و 1985 - 1989. بل على العكس فقد تعمقت تلك الاحتلالات بفعل تراجع العائدات الهائلة من 11.5 مليار \$ في سنة 1985 إلى 6.5 مليار دولار في سنة 1986؛ ووقع الاقتصاد الجزائري، تحت طائلة القيد المالي الحاد، الذي لا يمكن تصور أي عملية نمو خارجة؛ من جهة أخرى نتطرق وكمدخل للموضوع للتعليق بالجزء الثالث من البحث إلى دور القطاع الخاص عموما وللؤسسة الخاصة في الاقتصاد الجزائري؛ للتذكير بحقيقة الدور الذي لعبه، وواقعته في التحول إلى الاعتماد عليه بالدرجة الأولى، في تحقيق النمو، وتحريك عملية التنمية مجددا.

### 3- ملخص دور القطاع الخاص في الفترة ما قبل سنة 1980 .

كنتيجة حتمية لتنمية منظومة تسيير تابعة لقطاع الدولة، حيث يغطي نشاط هذا القطاع مجموع الاقتصاد الوطني، وبعد القطاع الخاص نفسه يحتل مرتبة ثانوية، ويؤدي دوره بدرجة باستمرار، في ظل تنامي نشاط القطاع العام، وتدخل الدولة في تسيير القطاع الخاص؛ واضحا، ونمسا هذا التراجع محصورا في القطاع الخاص، الذي يمارس نشاطا إنتاجيا. ففي سنة 1966 صدر قانون الاستثمار، الذي بدأ من الناحية الظاهرية أنه يفتح أبواب الاستثمار للقطاع الخاص، حيث أوضح الأمر، المتعلق بهذا القانون، دور ومكانة وشروط والضمانات المقررة للاستثمار الخاص في التنمية الاقتصادية. كما أشار نفس القانون إلى أن دور الدولة هو تسيير

(1) تحت شعار إعادة الهيكلة تنهوا العصري والمالي.

بالاستثمار في هذه القطاعات الحيوية، وهذا لا يمنع من اشتراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الاستثمار في هذه القطاعات. لكن في بقية القطاعات هناك إجراءات خاصة تنظيم وتحدد شروط دخل الرأسمال الخاص.

(3-1) - ينبغي للمستثمر الخاص أن يطلب الموافقة على مشروع الاستثمار تأخذ على الموافقة أشكالاً ثلاثة:

أ- استثمار يعادل مبلغه 500 دج أو أقل؛ تمنح الموافقة تحت شكل مرسوم إداري صادر عن الوالي وتقدم طلب بسيط.

ب- استثمار يفوق 500 دج، تمنح للموافقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار، وبإشراف البنك الجزائري للتنمية (BAD)، للموافقة تأخذ الشكل المبسط ولا تحتاج إلى دعم حكومي.

ج- الموافقة العادية وتخص المشروعات الكبرى وتطلب مساعدة خاصة من الحكومة فيما يخص الضرائب والقروض؛ تتطلب هذه الموافقة، قبول مشترك لوزارة المالية، والوزارة المعنية بالاستثمار، حسب طبيعة النشاط.

(3-2) - فيما يتعلق بالتأميم، يشير القانون إلى أن الشركات التي تنشأ تحت طائلة الرزوم الرأسمالي، لا يمكن تأميمها إلا في حالة ما التفتت عملية التنمية الاقتصادية، خضية هذا الإجراء؛ ويقتضي ذلك إصدار قرار قضائي؛ ويترتب عنه تعويضاً بمبلغ، وتحديد آجال تسديدهم ظاهرياً، في الوثيقة الرسمية، التي منحت الموافقة على الاستثمار.

يبين الجدول رقم 15: بأن 570 مشروع استثماري قد تم تبوؤها في الفترة 1968-1967؛ وقد سجل هذا الرقم انخفاضاً، في سنة 1971؛ وبالتالي تراجع دور القطاع الخاص تبعاً للقرارات التي وضعت الاقتصاد الجزائري تحت رقابة الدولة، من خلال احتكار الاستيراد من طرفها. وقانون المالية للسنة المذكورة قد أوقف كل أشكال الدعم للاستثمار الخاص، إنشاء مؤسسات حكومية في مستوى الاستثمار الخاص إلى مستوى لا يكاد يذكر مقارنة بمخصصات الاستثمار التي أحزرها القطاع العام في تلك الفترة والتي كانت تتزايد باستمرار (1).

(1) راجع: عبد اللطيف من أشهر - التحرير الجزائري في السنة والنشاط (1962-1980)، (مراجعة من قبل) ديوان التخطيط

لذلك فعند نهاية سنة 1978 كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد عام، أو ما يمكن تسميته باقتصاد الدولة في أوسع معنى لهذا المصطلح. اقتصاد يركز بالدرجة الأولى، على توزيع دخل مرتفع على شرائح المجتمع. يقابل هذا المستوى المرتفع لتوزيع الدخل، سوق ضيقة جداً، فيما يخص العرض المقابل للدخل الموزع؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث احتلال مزمن، في التوازن بين الطلب مثلاً بالدخول الموزعة والعرض. بحسبنا فيما ينتج بواسطة مؤسسات الدولة، وما تستورده هذه الأخيرة لمواجهتها الفجوة الموجودة بينهما؛ مما ترتب عن ذلك بناء نموذج استهلاك لم تتمكن الجزائر من تجاوزه، لا في الثمانينات، ولا في التسعينات، حتى بعد تنفيذ بنود اتفاق إعادة الجدولة؛ باعتبار أننا نرى تفكيك النموذج غير مقتصر بتحقيق التوازن على المستوى الكلي، بل نرى أن ذلك يتحقق فقط، بإعادة بحث النمو من خلال الانعاش الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، معطربتها العام والخاص.

جدول رقم 15: استثمارات القطاع الخاص (1967-1978)

السنة	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
المجموع	14	90	128	41	10	05	04	09	11	03	-	03
صناعات، ميكانيك وكهرباء	10	26	32	27	07	05	09	03	05	04	04	03
وكهرباء ميكانيكية	07	13	16	02	06	01	-	-	-	-	-	01
الطاقة	07	07	28	10	08	09	04	03	05	01	01	05
المواد والأحذية	02	06	08	06	-	-	-	-	01	-	06	-
الزراعة	05	04	08	03	01	01	01	-	-	-	-	-
الحطب	01	02	08	08	-	-	-	-	-	-	-	03
مواد البناء	-	02	14	07	-	04	-	-	-	-	02	06
المواد الكيميائية	10	14	23	-	02	04	04	03	05	-	-	-
النسيج	-	01	03	-	-	03	-	03	-	-	-	-
مؤسسات المياه	-	-	-	15	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	10	29	21	123	08	02	02	03	05	03	-	02
التدبير الإجمالي للمشاريع	66	220	271	146	43	29	23	26	31	15	11	23
الاستثمار الإجمالي بـ 10	36	136	252	146	41	35	173	53	19	25	06	18

المصدر: Temmer (H): Stratégie de développement indépendant. Le cas de l'Algérie: Un bilan. O.P.U. Alger, 1983. P. 50-51

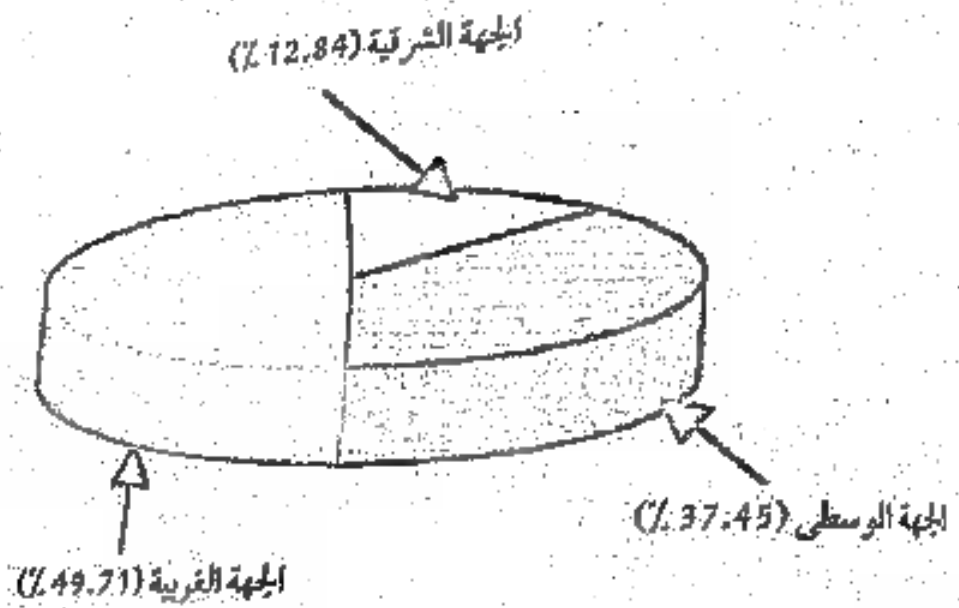


1- لقد كان العدد الإجمالي للمشروعات الاستثمارية الداخل 881 مشروعاً خلال الفترة 15. وكانت هذه المشروعات موزعة جغرافياً على النحو التالي:

أ- الجهة الوسطى من الوطن: 330 مشروعاً استثمارياً أي نسبة 37.45% من إجمالي المشروعات الاستثمارية.

ب- الجهة الغربية من الوطن: 438 مشروعاً استثمارياً أي نسبة 49.71% من إجمالي المشروعات الاستثمارية.

ج- الجهة الشرقية من الوطن: 113 مشروعاً استثمارياً أي نسبة 12.84% من إجمالي الاستثمارات.



شكل رقم 14: التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الخاص (1967-1987)

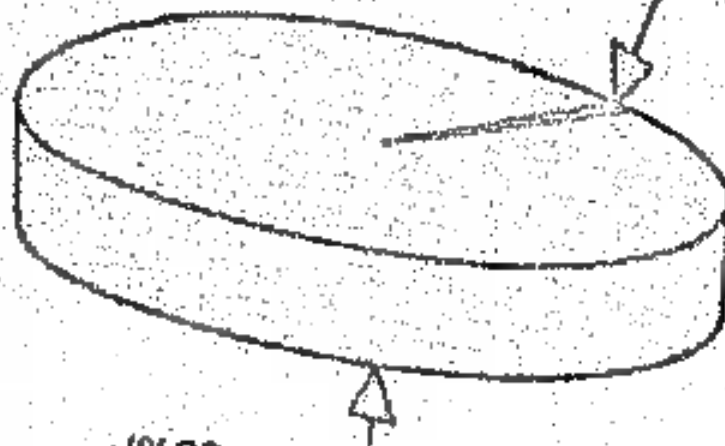
2- لقد كان أيضاً العدد الإجمالي للعمال المشغلين بهذا القطاع يعادل 28966 عاملاً مقابل 1.889.000 عاملاً يشغلهم القطاع العام بخارج القطاع الفلاحي. إذا ما قارنا النسبة بين القطاعين نجد أنها على النحو التالي:

أ- القطاع العمومي بخارج القطاع الفلاحي 98.98%

ب- القطاع الخاص بخارج القطاع الفلاحي 01.02%

طبعاً فانان النسبتان تؤكدان طبيعة الاقتصاد الجزائري.

القطاع الخاص خارج القطاع للفلاحي (102%)



القطاع العمومي خارج القطاع للفلاحي (98.98%)

شكل رقم 15: توزيع العمال بين القطاعين العام والخاص.

3- الإجراءات الإدارية الواردة ضمن قانون الاستثمار المذكور أعلاه، أوجدت حاجز غير طبيعي في ميدان الاستثمار، فالموافقات الإدارية تحولت بكل تأكيد إلى عقبات في وجه الاستثمار وأدت إلى عزل نوع من التعتيل في إنجاز المشروعات، لا يمكن تجاوزه في كثير من الحالات إلا من خلال الأساليب غير القانونية وغير الشرعية وهذا بدوره أوجد سلوكاً عند معظم أصحاب المشروعات الحاجة يوحى بأن لا استثمار خارج البيروقراطية التي أوجدت الترخيصات والمرافقات الاستثمارية.

4- تحول القطاع الخاص للعيش في ظل القطاع العام، لقد أفرغ الاستثمار الخاص من مضمونه، وهو المساهمة في خلق الثروة، وجعل هذا القطاع يدخل كمستفيد من توزيع ثروة المجتمع بواسطة قطاع المحروقات في شكل ريع بتزوي.

5- التلاصق الموجود بين القطاع الخاص بالمضمون الذي ذكرناه وبيروقراطية القطاع العام، أدى إلى إفراغ القطاع العمومي من مضمونه الاقتصادي والاجتماعي، وتدهور الأداء، ماوية / إلى الإفلاس وبرز إلى الوجود أفرأء «في شكل ترخاوية» نعتقد أن اهتمامنا بهذه كل البعد عن بحث وتركيز أسس التنمية. أستطيع القول أن هذه لفظة إذا لم ترغم على العمل تحت طائلة قوانين الدولة فالما سوف تشكل خطراً محدقاً حتى على الاستقلال السياسي للجزائر.

## المبحث الثاني تخطيط الاقتصاد الجزائري: الفترة ما بين (1980-1989) أولاً: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

لقد وضعت الجزائر، تخطيطاً خماسياً، يمتد من سنة 1980 إلى غاية 1984. تضمن هذا المخطط توصيات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980. لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز، على تقييم سياسة التنمية، التي أتتها الجزائر، في الفترة ما بين 1967-1978 من جهة، وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979 من جهة ثانية. يركز هذا المخطط، أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما أنه يركز كثيراً، على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة، خصوصاً رأس المال. كما يركز على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والري والصناعة، والنشاطات المتشعبة والنشاطات القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية.

لقد حدد المخطط أهداف أخرى يمكن ذكرها فيما يلي:

- 1- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>، والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الدينون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- 2- تحييد فعال ومثمر للمقدرات البشرية والمادية المتاحة.
- 3- تكثيف بنية الاستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية والمتنوعة التغيرات الكبيرة المتراكمة، في بعض القطاعات، وتوفير شروط استعمال أحسن للمقدرات الإنتاجية وتطويرها.
- 4- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كامل التراب الوطني.

<sup>(1)</sup> راجع: Brahim (A) L'économie algérienne, O.P.U, Alger, 1991, p. 350, 366. Et aussi le rapport d'exécution du plan 1980-84.

5- تكيف شروط تنظيم وتسهر الاقتصاد الوطني المرتبط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكثر للمسؤوليات، واستعمال أفضل، للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأثير الدولة.

6- إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.

أ- تنظيم الاقتصاد: لقد أولى المخطط الخماسي، اهتماماً أكبر لمسألة تنظيم الاقتصاد، فحدد عدداً من الأهداف، منها على وجه الخصوص، تدعيم التخطيط إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي، واندماج القطاع الخاص في السياسة التحوية، تحديد عملية إعادة التنظيم هذه، إلى تجاوز الفيزد للملاحظة، عشية للمخطط الخماسي، وتحسين فعالية الاقتصاد الوطني.

ب- التخطيط: لقد ساهمت الخطة الخماسية 1980-1984 في تحديد الإطار الذي تم ضمنه حركة التنمية والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي، لقد اعتمد للمخطط السنوي كأداة هامة لإنجاز الخطة في الأجل المتوسط، وتكرين إطار شامل للأعمال العموميين. في نفس الوقت أعطيت مكانة هامة، للمخططات الولائية بالتنسيق مع السياسة اللامركزية وتشجيع المبادرة المحلية.

لقد تمركز «مجهز التخطيط المحلي» على عدد من الإجراءات، منها على وجه الخصوص، توسيع الكفاءات الاقتصادية للولايات والبلديات، لا مركزية بعض الطرق الخاصة بالتسجيل وتحويل البرامج الولائية، تخفيف طريقة المراقبة المباشرة لبعض المضاريف التحفيزية، استحداث مديريات التخطيط الولائية، تواجد أكثر للهيئات المالية. (هكذا اعتقد للمشرفون على عملية التخطيط وهكذا كان تصورهم).

كما اعتقدوا: أن هذه الإجراءات قد ساهمت في التأكيد، بأن الولاية هي سلم التخطيط وهي أيضاً كيان مشارك في عملية التخطيط الوطني، وحسب رأيهم دائماً: قد ساهمت هذه الإجراءات في التسليم أكثر، في عملية التنمية على مستوى الولاية، من خلال تحسين التنسيق بين البرامج والمشاريع الموجودة على تراب الولاية<sup>(1)</sup>.

فيما يخص تخطيط الإنتاج كان الهدف هو تقنين وتوسيع إعداد المخططات حتى يشمل كل المؤسسات والوحدات، وإدماج مخططات الإنتاج في الخطة السنوية، وتنظيم تكفل فعلي

(1) راجع الوثيقة للتضمنة للمخطط الخماسي الأول (1980-1984).

المصلحة القطاعية والولائية، إضافة إلى مراعاة الانسجام والتناسق في تنفيذ الخطط الإنتاجية من طرف قطاعات الرعية.

أما تخطيط الاستثمار، فإن العملية قد انصبحت على ضرورة التحكم الفعيل في تقييم وترتيبها ومتابعة تنفيذها من جهة، وفي أخرى وإطار تسيير أحسن للاستثمار، وضمت طريقة لخطط مدونة الاستثمارات للخططة. وفقاً للإمكانيات المعية، وإقصاء المشروعات الخطيئة مع أهداف الخططة الخماسية، غير أن التخطيط لاحظ نقائص عديدة في ميدان التخطيط الاستثمار أو غيرها فيما يلي:

- 1- التخطيط المالي والمالية للمالية للاستثمارات.
- 2- الترابط بين مختلف جوانب الخططة (الإنتاج، الاستثمار، التشغيل، التمويل وغيرها...).
- 3- العلاقة بين الأهداف وشروط إنجاز البرامج.
- 4- التأطير في مستوى القطاعات والولايات، فيما يخص إعداد ومتابعة تنفيذ الخطط.
- 5- التحكم في التجهيزات الاقتصادية في الأسفل القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- 6- التحكم في طرق التسيير.
- 7- التحكم في نشر الإعلام الاقتصادي والاجتماعي.

أهم عملية عرفتها الخططة الخماسية في مجال تنظيم الاقتصاد هي إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، التي اعتبرها التخطيط إجراء تنظيمي جوهرى ضمن الخططة، يهدف إلى تدعيم القطاع العمومي. لقد تطالب إنجاز هذا التنظيم بتجديد وسائل هامة وبمثل مجهودات كبيرة في مستوى وزن وأهمية القطاع العمومي في الخزائر، ودوره المحرك والعمومي في إستراتيجية التنمية.

جسدياً التي تقوم عليها عملية إعادة الهيكلة (1).

تهدف عملية إعادة هيكلة المؤسسات

1- توطيد دعائم التنمية الاشتراكية للاقتصاد بواسطة تحسين الشروط التي تسمح بالتطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية والديمقراطية.

2- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالبحث عن تحكم أكبر في جهاز الإنتاج واستعمال عقلان للكفاءات والموارد المادية.

3- التوزيع بكيفية متوازنة للنشاطات عبر التراب الوطني بواسطة توطيد محالي لحسن المراكز القرار والوسائل البشرية والمادية الضرورية لتأديتها.

أما مبادئ إعادة الهيكلة فيمكن تحديد ما يلي:

1- التبسيط والتعريف بوضوح لمهمة كل مؤسسة.

2- تكيف حقل نشاط المؤسسة مع أهدافها.

3- التكفل بوظائف الإنتاج، والتطوير والتسويق، من طرف هيكل متخصصة ومتميزة.

4- لامركزية وتلقيم وسائل الإنجاز.

5- تحسين انتشار الكفاءات فيما يخص التجارة والتوزيع بين مختلف الأعوان الذين يواولون نشاطات على المستوى الوطني.

6- تحميل المسؤولية للمجموعات العمالية في إنجاز الأهداف التعاقدية المحددة والمخططة.

7- مسؤولية للمجموعات العمالية في إنجاز الأهداف التعاقدية المحددة والمخططة.

8- مسؤولية الجماعات المحلية في عملية التنمية الوطنية بصفتها شريك القطاعات وبصفتها باعث النشاطات الاقتصادية ذات الطابع المحلي.

يساهم القطاع الاقتصادي العام (باستثناء الإدارة) بنسبة تتجاوز 70% في تكوين الناتج المحلي الخام (وبنسبة 56% في نفس الناتج خارج المحروقات)، يشغل أكثر من 1.300.000 عامل أجير، ويعول أهم إيرادات ميزانية الدولة. أما مجموع القطاع العام غير الفلاحي (بما في ذلك الإدارة) فهو يوظف حوالي 70% خارج القطاع الفلاحي، ويقدم أهم الأجور ويدفع 85% من إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي.

لقد أدت عملية إعادة الهيكلة إلى استحداث مؤسسات مهيكلية جديدة حددت مهماتها حسب المخطط بكل وضوح، لقد كان عدد المؤسسات الوطنية سنة 1980 حوالي 150 مؤسسة،

ارتفع عدد هذه المؤسسات بعد إعادة الهيكلة إلى 460 مؤسسة تشمل حوالي 2079 وحدة. أما عدد المؤسسات العمومية الولائية فقد بلغ 504 مؤسسة، بينما بلغ عدد المؤسسات البلدية 1079 مؤسسة<sup>(1)</sup>.

1- إذا نظرنا إلى عدد مؤسسات القطاع العام ونسبة التشغيل به، نتأكد من الدور المحرك الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الجزائري، لذلك فبالإضافة إلى أهداف: وضوح التسيير<sup>(2)</sup>، واستقلالية القرار، واللامركزية، وتحمل المسؤولية للأعوان الاقتصاديين العموميين وتحسين الإنتاج، التي كانت تتوخاها من إعادة الهيكلة في جانبها العضوي (التظيمي)، فإن أهمية المحيط الذي تطور فيه المؤسسة غاية أخرى ينبغي إدراكها من أجل تحقيق مجمل الأهداف.

في هذا السياق وضعت الإجراءات المرافقة وهي إجراءات تهدف إلى تحقيق أحسن كفاية للمؤسسات وتحسين إدارة الاقتصاد الوطني عموماً. لقد كانت صلبة إعادة الهيكلة المالية أهم إجراء مرافق لعملية إعادة الهيكلة العضوية، حيث كان مقصد هذه الأخيرة يتجاوز التطهير المالي، إلى التعريف بالمؤسسة، وتنفيذ مجمل الإجراءات التي من شأنها أن تضاعف النتائج الاقتصادية والمالية للمؤسسة، عبر الشفافية وفعالية التسيير، الاستقلالية وقدرة الوقاء بالدين، مردودية النشاطات، وفي الأخير توضيح العلاقة بين المؤسسة والدولة.

لقد مزجت مخططات إعادة هيكلة المقترحة لكل مؤسسة بين نوعين من الإجراءات:

- 1- الإجراءات الداخلية التي تدخل ضمن صلاحيات المؤسسة والتي ينبغي أن تسمح بزيادة الإنتاج والإنتاجية، وكذلك إحداث صرامة أكثر في التسيير.
- 2- الإجراءات الخارجية التي تدخل ضمن صلاحيات الدولة وبمجال تدخلها في نشاط هاته المؤسسات، وتأتي على وجه الخصوص: ضمن تحديد أسعار الإنتاج للمكافئة للمؤسسة والمبنية على تكاليف معيارية التخصيصات المالية من أجل ضمان إنشاء حد أدنى من الرأسمالي الاجتماعي، سواء كان ذلك عن طريق المساهمات النهائية، أو عن طريق تجديد ديون الاستثمار، من جهة أخرى، ثم وضع طرق تمويل ملائمة لرأس المال العامل للمؤسسات.

يقيم المخطط، عمليتي إعادة الهيكلة، العضوية والمالية بأغما قد حققت نتائج إيجابية مقارنة بالأهداف المحددة، غير أن الإنجاز الكامل لإعادة الهيكلة حسب المخطط يتطلب مواصلة





وتقوية «استقلالية الاعتبارات الاقتصادية» (والاقتصادية للبلاد) (المال) قد يتغير بل إن الاستقلال (حسب التوجيهات العامة) غائبان كان ينبغي بالضرورة وهذا

- 1- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالموارد والرمال المعادن لاحتياجاتها،
- 2- إدراج المخطط، ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وقلية للدورات الثامنة العامة للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تحقق من خلال:

أ- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان،

ب- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

ج- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية قرار الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية<sup>(1)</sup>.

طبقا في نظر المخطط، تعتمد الخطة الخماسية الثانية على منجزات الخطة الخماسية الأولى (80-84) ففي المجال الصناعي ركزت الخطة على:

أ- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط، للمعونة لتغطية الاحتياجات الوطنية، المتعلقة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك، ومنهج الأولوية إلى تكثيف التبادل بين القطاعات وتعرض للواردات بالمنتجات المحلية، وتنمية الأنشطة التي ترمي إلى اقتصاد المواد الأولية والطاقة.

ب- أكد على ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وإضفاء القيمة على الطاقة الإنتاجية، التي ينبغي أن تعتمد أساسا على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات، وعلى لامركزية فعالة، وقواعد تسير الوسائل، تتصف بالفعالية والمردودية.

ج- أكد على ضرورة تشجيع المقاولات من الباطن، لا سيما في اتجاه المناطق الخرومة وفي شكل مؤسسات محلية، عمومية وخاصة.

د- كما أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب، التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة، وكذا التكفل بتطوير الاحتياجات المطلوبة لتغطيتها، وذلك في إطار الاستراتيجية الصناعية واختيار المشروعات.

<sup>(1)</sup> راجع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) - تقرير عام - وزارة التخطيط - سبتمبر 1985.



وتقوية «استقلالية الاختيارات الاقتصادية» «والاقتصادية البلاد» لذلك قد خلصت لهذا المخطط (حسب التوجيهات العامة) غايات كان ينبغي بلوغها وهما:

- 1- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية، مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة، والوسائل الممكنة لتحقيقها.
- 2- إدراج للمخطط، ضمن منظور تنموي طويل الأمد، وعليه غايات ذات البعد للاقتصاد الجزائري في فترة المخطط تحقق من خلال:

أ- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ب- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

ج- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية قرار الدولة لا سيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية<sup>(1)</sup>.

طبقاً في نظر للمخطط، تعتمد الخطة الخامسة الثانية على منحرات الخطة الخامسة الأولى (80-84) ففي المجال الصناعي ركزت الخطة على:

أ- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط، للخدمة لتغطية الاحتياجات الوطنية، المتعلقة بالمعدات والإنتاج والاستهلاك، ومنح الأولوية إلى تكثيف التعامل بين القطاعات وتغريض الوردات بالمنتجات المحلية، وتنمية الأنشطة التي ترمي إلى التصدير للوردات الأولية والطاقة.

ب- أكد على ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وإضفاء القيمة على الطاقة الإنتاجية، التي ينبغي أن تعتمد أساساً على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات، وعلى لامركزية فعالة، وقواعد تسيير الوسائل، تنصف بالفعالية والمرونة.

ج- أكد على ضرورة تشجيع المقاولات من الباطن، لا سيما في اتجاه المناطق المحرومة وفي شكل مؤسسات محلية، عمومية وخاصة.

د- كما أكد على ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب، التي تشكل أساس التطور المستقبلي للأنشطة، وكما التكفل بتطوير الاحتياجات المطلوبة لتغطيتها، وذلك في إطار الاستراتيجية الصناعية واختيار المشروعات.

<sup>(1)</sup> راجع المخطط الخامس الثاني (1983-1989) - التقرير العام - وزارة التخطيط - جانفي 1985.

تجربة برامج البحث على جميع الأصعدة، وتراجع استغلال موارد باطن الأرض، وكذلك الكشف عن مصادر طاقة جديدة، لا سيما الطاقات الممكنة تعديدها، مما شجّع مع تزايد موارد المروقات على الأمد الطويل، لقد انحصر المخطط الخبائسي أيضاً على جزء هام (محدد والمضيق) من الموارد المسخرة لتلبية التطلعات الأساسية، الاقتصادية منها والاجتماعية.

غير أن الفترة الزمنية التي طوّرها المخطط الخبائسي الثاني، يرى فيها الاقتصاديون الجزائريون، وأما عرفت منقطعاً، تحسّساً في السياسة الصناعية، التي سادت حتى نهاية سنة 1984. يرى نفس مؤلفي المخططين بأن الإستراتيجية الصناعية بعد نقطة الانعطاف هذه غير ممكنة تنفيذها خارج خمسة قيود، فرضتها حركة الاقتصاد الجزائري في شموليتها:

1- التقيّد المالي، والذي يمكن تجديده بمصرّين اثنين هما:

أ- تراجع أو انخفاض عائدات الصادرات، الناجم عن شحّ أو انخفاض سعر القترول الخام والغاز، والتي قدزمت بالنسبة للأول بـ 50% وبالنسبة للثاني 20% أما بالقيمة لعائدات صادرات المروقات قد انخفضت من 11.5 مليار دولار في سنة 1985 إلى 6.5 مليار دولار سنة 1986.

ب- حدة الدين المرتفعة نسبياً، والتي قنرت بـ 5 مليار دولار، وهو مبلغ نسبة 55% من عائدات التصدير.

2- محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، فالصعوبات التي ينبغي التحكم فيها في مجال الاستثمار، والتأخيرات التراكمية في ميدان تلبية الحاجات الأساسية، وضالة التقدم الحاصل في الإنتاجية، كلها عوامل توجب بأن «استراتيجية النمو غير المتوازن» قد استنفذت إمكانياتها فالوسع في العلاقة الاستيعابية للاقتصاد لا يمكن انتظارها كرد فعل تلقائي للاستثمار، باعتبار أن قطاعات كثيرة أضحت عبالة على الاقتصاد الوطني، فأي ثمر أو زيادة تخصّص جتاً من طرف هذه القطاعات.

3- عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي، فمضاعفة فرص الاستثمار، والنمو الاقتصادي وصعوبة التحكم في أنماط الاستهلاك، عوامل فرضت على طلب للمنتوجات الصناعية والطلب عليها (في معظم هذه المنتوجات) لم يعد قادراً ضئيلاً يمكن إهماله، فالأمر أصبح يتعلق بمقارن كميات كبيرة، هي دائماً كافية لتطوير جديد للجهاز الإنتاجي.

The first of these is the fact that the  
 second of these is the fact that the  
 third of these is the fact that the

۱- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۲- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۳- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۴- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۵- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۶- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۷- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۸- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۹- در مورد اشیاء متشابهه  
 ۱۰- در مورد اشیاء متشابهه

[illegible]

1941-1942

[illegible][illegible]

المستحيلين. يعمل أن الاقتصاد الجزائي مازال يسير بالاعتلال، فذلك أنه مازال الثقلي في جزر الاقتصاد قد تحول الاتجاه من الطلب نحو العرض.

إذا فتفتكت النموذج الاقتصادي الأول من أجل إعادة التوازن المطلوب، من (التمكين) في الواقع اختلال آخر كساب الاقتصاد الجزائي، وعشق الزمته، وبالتالي فالبحث عن النمو المطلوب لن يتأتى إلا من خلال إعادة هيكلة القدرة للاقتصاد الوطني، أساسها الاشتغال في أنظمة الشبكات الحرة، الفردية منها والجماعية.

2- الاستنتاج الثاني، فمن دراسة هذا الفصل يمكن استخلاصه من الأهداف التي حددها المخطط الخماسي الأول، وكذلك الأهداف التي حددتها المخططات الخماسي الثاني،

- أول الأهداف، التي ذكرها المخطط، يتلخص في تدعيم الاستقلال الاقتصادي، للحرارة عن طريق العمل على إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني، في الحقيقة نلاحظ بعض التناقض في صياغة هذا الهدف.

فالاستقلال الاقتصادي لم يتحقق بئنا حتى يتم العمل على تدعيمه، فانزلنا ذلك بغيره في طريق التسر يسمى إلى تحقيق هذا الهدف لتدعيم الاستقلال المعنوي، لكن ضغوط التنمية الخارجية والداخلية حالت دون تحقيق هذا الهدف. كما أن استخدام مفهوم إعادة التوازنات العامة هناك يتابع نوع من التوضيح. فهذه التوازنات إن وجدت في المرحلة السابقة فذلك كان تابعاً من مضمون الإستراتيجية، للمعن على عدم التوازن في الاستثمار أي أن الاعتلالات السابقة التي ميزت الاقتصاد الجزائي، كانت قابلة للحكم والسيطرة من طرف السلطات العمومية، وبالتالي نفهم (وهو ما حدث حسب رأينا) أن إعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، كانت بدافع تجاوز إستراتيجية للتس غير المتوازن للصحة.

- تحديد فعال ومشر القدرات البشرية والمادية المتاحة، فذلك أيضاً أن هذا الهدف لم يتحقق، فالقدرات البشرية والمادية بدأت تتبدد من بداية الثمانينات (ونذكر الاستثناء عهد التحرير بوزيدى المستشار الاقتصادي برئاسة الجمهورية في دراسة حول التشغيل) أن تسريع النمو قد بدأ فعلاً منذ سنة 1986، وهو ما يمين أن الهدف المعلن لم يتحقق. كذلك الأمر بالنسبة للموارد المادية، فعلى إعادة الهيكلة المعنوية، أدت إلى تفتيت التراث الاقتصادي للمؤسسات، بحيثان أصبحها. أما الموارد المادية كما يعلم كل الجزائريين قد تحولت استثمارات من عوائد الإنتاج

الاستثماري المنتج إلى محال المضاربة والإلتفاف الاستهلاكي، فمجرد حدوثه فخلقه سنة 1986 المالية، قد اعتل توازن، حتى أصحاب القرار. وبالتالي فهذا الهدف هو الأكثر لم يحقق.

- في نفس سياق تحليلنا هذه الأهداف، نستنتج أيضاً أن هدف تكيف الاستثمار القطاعية بصفة تضمن تغطية مقبولة للاحتياجات الاجتماعية الأساسية بواسطة الإنتاج الوطني، في إطار إحلال الواردات وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، لم يحقق والدليل على ذلك استمرار هذا القطاع في تحصيل أهم الإيرادات بالعملة الصعبة. ولا كانت إيرادات هذا القطاع غير قاذوة وتخضع لتغيرات تبدلات ترتبط أساساً بتقلبات السوق الدولية؛ نجد أن بنية الاستثمار هي الأخرى خاضعة لنفس التقلبات والتبدلات، وهو الأمر الذي أوصل الاقتصاد الوطني إلى التآزم الذي يعرفه في الوقت الراهن (نهاية سنة 1998).

- نفس التحليل ينطبق على بقية الأهداف، بحيث لم يتحقق منها ولا هدف واحد، والواقع الاقتصادي الذي نعيش يؤكد كلاً منّا دائماً حتى سنة 1989. التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تنعم بشكل أوسع على كل التراب الوطني كما كان متظراً.

كما أن تكيف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما ينجم عملية التخطيط وتوزيع أكثر للمستوريات، واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة هو أيضاً هدف لم يتحقق بتأكيدنا لتفكك الاقتصاد الوطني، عن طريق الصرامة التي تبنتها السلطات العمومية (لاحقاً في التسييمات) في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الجذرية، ونتائج هذه الإصلاحات على الصعيدين الاقتصادي (خلق المؤسسات) والاجتماعي (تقليص حجم للدخول للموزعة).

من هذا التحليل نستنتج في نهاية سنة 1989 وهي آخر سنة في المخطط الخماسي الثاني، أن إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني قد تغيرت. وأن الجزائر ككيان سياسي واقتصادي واجتماعي أصبح في مهب الريح (أي هذا الكيان). بدلاً من تراكم الثروات التي على أسس السنوات السابقة، قد أعيد التفكير في انطلاقة جديدة لعملية النمو.

## خلاصة المناقشة التمهيدية الأولى:

يمكننا أن نستخلص من دراستنا للمناقشة التمهيدية الأولى النتائج التالية:

1- وصول النموذج للتحقق في تنمية الاقتصاد الجزائري إلى نقاد قنرائه في إحدى الحركية للتنمية المرقوبة<sup>(1)</sup> وتحقيق الأهداف المعلنة زمن انطلاقه سنة 1967. فاستراتيجيات التكامل والاندماج بين قطاعات الاقتصاد الوطني وقروعه الحارت، كما الحارت أيضا التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، يضاف إلى هذين العنصرين عنصر آخر، يمثل في بروز الاختلالات الاجتماعية.

2- تقادم القود الواردة على الاقتصاد الوطني، فبذرة زيادة مضطردة للطلب الاجتماعي بمختلف مكوناته من جهة؛ تقابلها محدودية الموارد المالية التي انعكست خصوصا في التأثير للفرط، للاقتصاد الوطني بالاعتبارات ذات المنشأ الخارجي، إضافة إلى الآفاق الضيقة فيما يخص تطور التوازنات المالية الخارجية.

لقد ذكرنا في الفصل الثاني من الجزء الثاني أن سنة 1986 كانت سنة الصدمة الاقتصادية بالنسبة للجزائر، فامبار سعر البترول، أظهر جليا الاختلالات الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني والتي كانت مخفية ولفترة طويلة وراء عائدات المصادرات للبترولية.

في الحقيقة تصميم النموذج بالكيفية المعروفة واعتماده على مورد واحد يعمل في نشاط قطاع المحروقات؛ كان يتوقع أن يصاب الاقتصاد الوطني بحزات عميقة من حين إلى آخر بالموازاة مع التغيرات التي تحدث باستمرار، في السوق البترولية، وانعكاسات على الموارد المحدودة.

في هذا السياق العام للاقتصاد الجزائري، لم يعد النموذج المذكور قادرا على مواصلة عملية التصنيع؛ وتطوير الزراعة؛ وتحقيق تعاون دولي متميز؛ وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، خصوصا مشكلة البطالة.

إن أمر التأكيد هنا يأتي من بروز الاختلالات التي ذكرناها أعلاه والمتصلة في:

1- اختيار الاستراتيجيات القطاعية؛ الممارا يمكن ملاحظته من خلال النقص المزمن الذي تعرفه الطاقات الإنتاجية؛ والذي يقدر في مجموعه بنسبة 50% في المتوسط.

(1) رابع  
Algérie Evaluation et perspectives de l'économie, Ministère des finances  
Septembre 1993. Document de travail P. 07.



يضاف إلى هذا تسجيل تزايد مستمر في مستوى إنتاجية هيراميل الإنتاج، في بعض القطاعات الإنتاجية.

كما يضاف أيضًا إلى هذه الاختلالات، الارتفاع الملحوظ الذي أصاب الأصول الثابتة للمؤسسات من جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير؛ ارتفاع كان سببًا في عجز نظم الاستغلال بالمؤسسة وإحداث الاختلالات المالية التي أصابتها.

2- ارتفاع حجم الواردات بالكمية وبطبيعة الحال بالقيمة، حيث جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادًا شديد الحساسية للثمنين الخارجي.

نستطيع تأكيد ذلك من خلال تقلص المعدل الصافي لتبعية الصناعة الجزائرية لهذه الواردات؛ فمدخلاتها خارج نفقات التصدير قد بلغت 29 % في سنة 1991. كما يمكن تأكيد ضعف تغطية الواردات بالصادرات خارج المحروقات من خلال انخفاض معدل التغطية وللقرب بـ 16 % فقط؛ وهو ما يعكس ضعف المقدرة على التنافس الخارجي بالنسبة للأداة الصناعية الوطنية.

إن معيار قياس نجاح هذه الأداة يحدد لنا العلاقة بين زيادة الإنتاج والواردات، حيث أكدت الدراسة المذكورة<sup>(1)</sup> أنه من أجل رفع الإنتاج بنقطة واحدة ينبغي مضاعفة حجم الواردات من المدخلات بـ 1,6 نقطة.

3- أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فالزراعة الجزائرية عمومًا غير قادرة على ضمان ربحية غذائية أساسية للمستهلك الجزائري. فالمنتجات الغذائية الأساسية التي تعطى للفرد الجزائري طاقتها من الغذاء هي منتجات مستوردة بنسبة 87 %، كما تذكر لنا نفس الدراسة، بأن معدل التغطية الزراعية في الجزائر هو أدنى معدل في منطقة المغرب العربي حيث يعادل فقط 1 %، بينما يصل هذا المعدل في كل من المغرب وتونس على التوالي إلى 70 % و 35 %.

مقابل الضعف المميز للزراعة الجزائرية تستغل الفاتورة الغذائية بالقيمة، أكثر من (2) مليار دولار، وهو ما يعادل 4/1 العائدات الخارجية للجزائر وبالتالي فهي مسألة تشكل ضغطًا قويًا على وسائل الدفع الخارجية.

4- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني للعائدات البترولية، فقطاع المحروقات يساهم وحده بنسبة 97 % في الإيرادات بالقطاع الأجنبي، كما يساهم بالثلثين 3/2 في ميزانية الدولة.

أما فيما يخص تقادم الاختلالات الاقتصادية الكلية والمالية فيمكن إظهارها من خلال:

1- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989، كما يمكن تأكيد الارتفاع المدخل في نسبة خدمة الدين الخارجي منذ سنة 1986. والناجم على وجه الخصوص، عن اللجوء إلى القروض قصيرة المدى، حيث بلغت هذه الأخيرة، بالقيمة 1,84 مليار دولار في سنة 1989. مقابل 0,8 مليار دولار في سنة 1985. (لقد بلغت هذه النسبة في سنة 1992 و76% من إجمالي واردات الصادرات).

2- الاختلال الهيكلي للمالية العامة، والناجم بدوره عن اللجوء المفرط إلى تغطية عجز الخزينة العمومية بالإصدار النقدي، في الفترة ما بين 1983 و1989<sup>(1)</sup>. فقد بلغ عجز الخزنة للغطى بالإصدار النقدي سنة 1988 نسبة 12,7% من الناتج المحلي الإجمالي. أي كحلة تنديها يقابلها إنتاج حقيقي، ودرجة تأثير ذلك في معدل التضخم.

3- تقادم الاختلالات المالية للمؤسسات العمومية وما ترتب عنه من قروض لصورة للذي غير مغطاة<sup>(2)</sup> بالنسبة للبنوك.

4- ارتفاع مدخل في نسبة السيولة ( $M2/PIB$ ) حتى سنة 1988. في ظروف أهم ما تميزت به من الناحية المالية ضعف الوساطة المالية من جهة؛ وارتفاع عمليات إعادة تمويل الأولية من طرف بنك الإصدار؛ حيث بلغت هذه النسبة 0,84 في سنة 1988 مقابل 0,76 سنة 1985.

5- تذبذب كبير في الأسعار النسبية مع ارتفاع نسبة التضخم بالرغم من التدابير التي تبنت معدل الصرف ابتداءً من سنة 1986.

6- تراجع نمو الناتج المحلي الخام بالخصم، ابتداءً من سنة 1986 من (-0,30%) إلى (-1,4%) سنة 1990 باستثناء سنة 1989. والتأثير السلبي لهذا التراجع على التشغيل.

في الحقيقة نستطيع القول بأن: الوضعية الاقتصادية في بداية التسعينات، هي وضعية تميزت بتعديل الأسعار النسبية. كما تميزت باستقرار مالي كلي مع بروز قيد مالي مرده إلى عجز ميزان الحسابات الرأسمالية مع العالم الخارجي، والذي بلغ 4,5% من الناتج المحلي الخام في سنة

(1) الفرق بين الإيرادات الحقيقية للعملة في كمية النقد المتاحة (encaissement) في شكل سيولة عريضة (شاهدة وكمية النقد التي خرجت من الخزينة في إطار السيولة المتاحة على مدار السنة (Décaissement).  
(2) قروض غير قابلة للاسترداد.

1991، بما في ذلك القروض قصيرة المدى. لقد كانت انعكاسات هذا القيد، ظاهرة على الطلب الداخلي، خصوصاً على طلب القطاع المنتج، إضافة إلى القصور النسبي للعرض. هائفاً في طريق تحقيق الاستقرار الداخلي، من أجل التمهيد إلى اندماج فعال في لبيادلات الدولية.

- أما فيما يتعلق بالاحتلالات الاجتماعية فيمكن أن نشير إليها من خلال عرض بعض النسب، المتعلقة ببعض للتخزوات الكلية كالبطالة والتضخم؛ فالأولى كانت تعادل 21% في سنة 1991 والثاني حوالي 30% في سنة 1992. في الحقيقة إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء والدراسات المختلفة منها الدراسة المشار إليها في المرجع السابق تؤكد على أن حجم البطالة بدأ يرتفع ابتداءً من سنة 1984 وباضطراد، حيث قدر سنة 1993 بـ 1.266.000 عاطل عن العمل أي بمعدل بطالة يعادل 21,1 %، أي نسبة 1 إلى 5 أشخاص يبحث عن العمل من السكان النشطين.

- معدل البطالة مرده أيضاً إضافة إلى الرتبة المرتفعة لزيادة السكان النشطين والتي تقدر بـ 4%؛ تلفور عقلية استحداث مناصب شغل جديدة (النمو)، خصوصاً في القطاع الصناعي والبناء والأشغال العمومية، وكذلك إلى تسريع العمال الملاحظ منذ سنة 1985.

يضاف إلى كل هذه العوامل عامل آخر لا يمكن إغفاله وهو المردود السيء لمنظومة التعليم والتكوين حيث نجد ما يقارب 85% من العاطلين عن العمل شباب، أعمارهم تقل عن 30 سنة<sup>(1)</sup>.

تضيف الدراسة المذكورة آنفاً أن التضخم، الملاحظ من خلال التغير الحاصل في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك قد انتقل من 8 % في سنة 1984 إلى 22 % في سنة 1991 وإلى أكثر من 30 % في سنة 1992.

أما فيما يخص تفاقم القيود الواردة على الاقتصاد الوطني؛ فإن هذا الأخير لا يحكمه التطور خارج هذا السياق على الأقل في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2002.

(1) على ملاحظة منابع ومضمون المنظومة التكوينية مع التطورات الحاصلة في المجتمع، وللإشارة للتغير المستمر فيما يخص التطورات العائنية دائمة التكيف والتجديد.

تتجسد القيود التي يفرضها للاقتصاد الجزائري أن يفظم دوال أهدافه ضمنها في:

أ- متطلبات تلبية الطلب الاجتماعي المأم والمتراب بالاستمرار.

ب- محدودية الموارد المالية الخارجية.

هذه القيودان يلوران طبيعة المشكلة الاقتصادية، حتى من الناحية النظرية. فالسلطات العمومية الجزائرية مطالبة بتحديد الاختيارات ذات الأولوية وبرنامج التنويع الهيكلي المتبع. إن تحقيق أهدافه مراد على المستوى الكلي فيما يتعلق بالتوازنات الداخلية والخارجية، أو على المستوى الجزئي فيما يخص اقتصاد الوطني بتحريك عملية النمو في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، إلا في حدود تعظيم هذه الاختيارات بذا بتعميق الإصلاحات الهيكلية، العامل المحدد لنمو الناتج المحلي الخام، وتلبية الطلب الاجتماعي المتراب. فيما يتعلق بهذا الأخير فإن إجلال التوازنات الاجتماعية سوف يتفقم في العشرة التي ذكرناها آنفاً؛ وذلك بفعل النمو الديمغرافي، حيث أن عدد السكان الجزائريين سيتقل إلى 35,7 مليون نسمة في سنة 2005؛ وتبعاً لذلك فإن الاحتياجات السكانية أو الطلب الاجتماعي، سوف يتزايد بمعدل مضطرب؛ في ميادين التشغيل، الإسكان، التعليم والتكوين، الصحة وغيرها من مجالات الطلب الاجتماعي<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص القيد المالي المتمثل في محدودية الموارد المالية، فمستشاه كما ذكرنا آنفاً التأثير المفرط للاقتصاد الوطني بالهزات الخارجية، نتيجة لبنية هذا الاقتصاد مما يؤدي إلى ضيق الآفاق المستقبلية فيما يتعلق بتطور الترتيزات المالية الخارجية؛ يمكننا أن نشرح هذه العبارة بما يلي:

أ- التأثير المفرط بتذبذبات أسعار المحروقات، هذه الحساسية الشديدة تتوسع أكثر بفعل ارتباط الاقتصاد الجزائري ودرجة عالية- فيما يتعلق بسلع الاستهلاك والسلع الصناعية- بالاستيراد؛ بحيث تكون النتيجة النهائية عبارة عن محصلة تأثير مباشر على قدرات البلاد فيما يخص الاستيراد وفي ذات الوقت على قدراتها فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الخام.

ب- التأثير أيضاً بالتذبذبات الحاصلة في سعر الدولار. هنا يتعلق الأمر بالتأثير في خدمة الدين أو بتعبير أدق التأثير في حجم خدمة الدين المقدر بعملة الدولار وما يترتب عنه من تأثير مشتق على قدرات الاستيراد.

(1) مرجع سبق ذكره ص: 15

فالمسلطات  
المستوى  
المستوى  
النشاط  
للمحدد  
اختلاف  
للمعزاني  
ذلك فإن  
تشغيل

فما التأثير  
الآفاق

بفعل  
ناعية-  
يخص

خدمة  
تأثير

إذا فطروا عدم التأكيد، تبقى سائدة فيما يخص الآفاق المستقبلية المالية الخارجية.  
فالمعادن البترولية التي قد تنجم عن توسيع نشاط قطاع الحفريات، وتتمتع، قد لا تبلغ المستويات  
المتنبأ بها مبدئياً، ومن ثم قد لا يمتدح التحسين المرغوب في ميزان الحسابات الرأسمالية الخارجية  
باعتباره مرتبط مباشرة بأسعار الحفريات؛ هذا هو الاحتمال الوارد فيما يخص أسعار السوق  
البترولية. كما أن إشكالية الضغط والتقليص في الإنفاق على الاستيراد، لم تحرك هامشاً متقبلاً  
يمكن الاعتماد عليه في تدعيم التوازنات المالية؛ باعتبارها موجودة تقريباً في أدنى مستوى لها،  
وسوف تقلص بفعل العوامل التي ذكرناها، خصوصاً من طريق تماسي الطلب الاختصاصي.

إن بنية الواردات الجزائرية ومستوى تغطيتها للرفع بواسطة القروض (45 حتى 50%)  
عواملان، يجعلان من الصعب، تقريب الحفاض في نسبة عجز الدين للمستويات القادمة. تشير  
الدراسة<sup>(1)</sup> التي اعتمدنا عليها في تحرير هذه الخلاصة إلى أن آفاق تطور الأسواق النقدية والمالية  
الدولية، تميل إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية للعمليات الأساسية للقيمة لاستئانة الاقتصاد  
الجزائري، كالدولار واليورو وغيرها. يضاف إلى الميل نحو الارتفاع في أسعار الفائدة عامل آخر  
يحتل في لدراسة القروض البنكية في الآجال للترسطة والطويلة؛ مما يكون له التأثير البالغ على تكلفة  
القروض الخارجية الذي يتوقع أن تكون باهظة جداً في الآجال المبررة والتي حددناها بسنة  
2005 انطلاقاً على وجه الخصوص من شهر مايو سنة 1998 تاريخ الانتهاء من الالتزامات  
المرتبطة بإجراء إعادة الجدولة المعمول به من سنة 1994 لغاية التاريخ المذكور.

هذه هي جملة من مميزات الجانب المالي في تطور الاقتصاد الجزائري، والتي تؤكد بما لا  
يدع مجالاً للشك أن التوازنات المالية تشكل قيداً كبيراً في وجه عملية الانعاش الاقتصادي. وأن  
العمل على استتباب التوازن المالي، أمر يدخل ضمن أولوية الأولويات التي تحددها عنها في السابق.  
كما أن السلوك الاقتصادي الممكن أن يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف لن يكون ذلك  
السلوك الذي كان سائداً حتى سنة 1989.

فالمعطيات السياسية والتشريعية تتيح إمكانية واسعة لتغيير هذا السلوك؛ والالتزام الواقعية في  
علاج للمشاكل المشخصة في نهاية المحاولة التنموية الأولى، سوف يتيح إمكانية واسعة للعودة إلى  
النمو الاقتصادي. لقد حدثت تغيرات جوهرية في الظروف السياسية والاقتصادية الدولية؛ هذه  
التغيرات أعطت فرص كبيرة للانتقال من تنظيم اقتصادي معروف إلى تنظيم اقتصادي آخر أكثر

(1) لقد تأكد توقع تدفق أسعار البترول على امتداد سنة 1981 إلى سبتمبر لم يكن يتعدى أحد (10-12) دولار للبرميل.

## الجزء الثالث

المحاولة التنموية الثانية أو البحث عن

التنمية المفقودة (1990-2005)

مقدم

## الفصل الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (1990 - 1998).

مداخل

المبحث الأول: المرحلة الانتقالية والأفكار الرسمية الموجهة لعملية التنمية في محاولة الثانية.

المبحث الثاني: الواقع العملي للمرحلة الانتقالية.

## الفصل الثاني: الاستدانة الخارجية والإنمكاسات الاجتماعية (1990 - 1998).

مداخل

المبحث الأول: تطور الاستدانة الخارجية للجزائر في الفترة (1990 - 1997).

المبحث الثاني: الإنمكاسات الاجتماعية.

خلاصة الفصل الثاني.

نبحث ضمن هذا الجزء ثلاثة محاور كبرى نرى أنها تشكل هيكل البحث في هذا الجزء الأخير منه:

أولاً: المرحلة الانتقالية بين النظامين الاقتصاديين (التخطيط المركزي كمبدأ والسوق) متناوئاً، من زاوية الأفكار "الرسمية" الموجهة لعملية التنمية، وكذلك من زاوية الواقع العملي لهذه المرحلة.

ثانياً: مناقشة القيد المالي، من خلال برنامج التسوية الميكانيكية. سنبحث هذا المحور من خلال الاستدانة الخارجية، أي ظهورها في الفترة المتروكة، وانعكاسات هذا القيد المالي على الحياة الاجتماعية، في جميع جوانبها بالنسبة للإنسان الجزائري، وكاستنتاج نهائي من هذه الدراسة، نحاول بلورة التصور المستقبلي للمسألة التنموية في الجزائر.

لقد عتونا هذا الجزء بالمحاولة التنموية الثانية (1990-2005) أي أن الفرضية التي استندنا إليها في تقسيمنا للتجربة التنموية الجزائرية هي الفرضية الإيديولوجية، فمنذ 22 فيفري 1989 لم تعد الجزائر ملزمة إيديولوجياً، من الناحية الرسمية، ببناء مجتمع اشتراكي، من خلال إقامة نظام اقتصادي اشتراكي، وهذا لا يعني انعدام التنظيمات السياسية والاجتماعية التي نبتت وما زالت تبني هذا التفكير ومنهجية. هنا يتعلق الأمر فقط بالجانب الرسمي للدولة الجزائرية وهو الجانب الذي سير البلاد تاريخياً وامتد الاستقلال بمبدأ الأمر الواقع.

إذا الفرضية الإيديولوجية، تبقى أساس التحليل الذي نقوم به وتجعلنا نطرح أسئلة حول طبيعة التفكير والمنهج الاقتصادي الذي يمكن اتباعه خلال فترة المحاولة الثانية. طبعاً الإجابة نقدمها مباشرة ضمن هذا التمهيد، فتسمية الجزائر ابتداءاً من هذا التاريخ، لا يمكن البحث عنها خارج توجيهات الهيئات المالية الدولية، والتكيف مع عالم لم يعد يعرف أية حدود اقتصادية، لذلك قلنا البحث عن التنمية المفقودة.



## الفصل الأول

### واقع الاقتصاد الجزائري (1990 - 1998)

مدخل

المبحث الأول : المرحلة الانتقالية والأفكار الرسمية الموجهة لعملية التنمية في محاولة

الثانية.

المبحث الثاني : الواقع العلمي للمرحلة الانتقالية.

## الفصل الأول واقع الاقتصاد الجزائري (1990-1998)

مدخل

في الحقيقة نعتبر التشخيص الوارد في نهاية الجزء الثاني من البحث، نقطة انطلاق في مناقشة القيود التي أفرزتها محاولة التنمية الأولى، التي شكلت بالنسبة لنا جزءاً أولاً من هذا البحث. سنضيف إلى القيود الخمسة التي ذكرناها حتى سنة 1989؛ قيوداً سادساً أثر بشكل كبير على معنى التنمية في جوهريها، وهو القيد السياسي والذي سوف نتحدث له مفهوماً جلياً وطبيعة البحث الذي نحن بصدد إيجازه؛ من خلال عاملين اثنين هما:

- سلطة الحكم<sup>(1)</sup>

- الاستقرار السياسي أو المناخ الأمني السائد في البلاد.

لقد كان مجموع هذه القيود انعكاسات سلبية على مختلف مظاهر العملية التنموية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافة.

فالظهير السياسي تميز بعدم الاستقرار منذ سنة 1989 حيث تعاقب على إدارة شؤون البلاد سبع تشكيلات حكومية وأربعة رؤساء دولة. أما للظهير الاقتصادي، فقد تميز - بالإضافة إلى احتلال منظومة الإنتاج وتقدم أدائها وعدم تكيفها مع متطلبات التنمية حسب احتياجات الاقتصاد الوطني؛ بتقص حاد في السيولة النقدية بالعملة الضعيفة؛ حيث لم يعد يطرح للنقاش إلا هذا العنصر الأخير، الأمر الذي يجزم أن مسألة التوازنات العامة للاقتصاد والانتعاش الاقتصادي؛ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعالجة أزمة الدين التي يعرفها الاقتصاد الجزائري؛ وعليه فقد وردت بشأنها مفاهيم ومصطلحات عديدة نذكر منها مصطلحين هامين هما إعادة هيكلة الديون وإعادة جدولتها.

لقد تم ذلك بالنسبة للأولى في الفترة ما بين 1989-1993؛ أما بالنسبة الثانية فكانت ما

بين 1994-1998.

(1) سلطة الحكم في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كانت في أضعف منغرى لها. لقد انعكس هذا الضعف في اختيار شكل الدولة في 11 سبتمبر 1992. ثم بدأت سلطة جديدة "السلطة الفعلية فيها معمورة" غير ظاهرة، بحيث منذ ذلك التاريخ كان السؤال مطروحاً حول من يحكم فعلاً الجمهورية الجزائرية. لقد انعكس عمومياً على سلطة الحكم في عدم استقرار الوضع السياسي والأمني.

أما المظهر الاجتماعي فيمكن حصره في تضائل فرص التشغيل وتدهور علاقات العمل واضمحلال عنصر الحماية الاجتماعية في أوسع معنى لها.

أخيراً المظهر الثقافي الذي برز في فقدان الإنسان الجزائري للثقة في كل شيء، حتى في نفسه؛ وهو أمر خطير جداً، باعتبار أن العامل الثقافي، بمفهومه الواسع، ينطوي على إدارة أداة الإنتاج والتحكم فيها من جهة، وتوفير البيئة الملائمة للعملية الإنتاجية، من خلال توفير أحسن الشروط لها، بتوافق عناصر الإنتاج المختلفة. فالإنسان الجزائري - من هذه الناحية - أصبح مهاجراً وهذا جانب يمس مباشرة الكفاءات والإطارات العالية. كما أن الإنسان الجزائري، أصبح ناجحاً بالدرجة الأولى، وهذا أمر آخر يمس أيضاً، مباشرة عمليات الإنتاج، التي نعتبرها روح العمل للتنموي. كما أصبح الإنسان الجزائري في نفس هذه الفترة متاوراً سياسياً، يتلاعب حتى بأعلى مصلحة للبلاد، وهذا أيضاً يظهر التأثير السلبي مباشرة إلى التأثير في عناصر النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بزيادة الاحتياجات بمختلف أنواعها.

نعود في هذا للدخول لتؤكد فكرة جوهرية - نطرحها كإشكالية مشتقة من الإشكالية العامة لهذا البحث - وهي أن عملية التنمية التي عرفتها المرحلة الأولى أو المحاولة الأولى تمت وفقاً للنظرة العامة للتخلف التي انطبقت على جميع البلدان التي تحررت سياسياً من الاستعمار؛ أي محاولة تجاوز جميع الاختلالات الهيكلية التي ميزت اقتصاديات هذه البلدان وبتنسيق الخصائص ما ي لقد كانت التنمية المرغوبة هي تلك التنمية المبينة على النظرة الاستغلالية ومحاولة التملص من المركز الذي كانت تدور في فلكه هذه البلدان.

فقد سخرت الجزائر كل الإمكانيات التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، من أجل تحقيق هذا الهدف؛ من خلال تبني اختيار استراتيجي تنموي<sup>(1)</sup> بحرية واستقلالية. لكن الأمر لم يعد كذلك بالنسبة للمحاولة التنموية الثانية؛ فتفاعلات المرحلة الأولى بمختلف أبعادها، قد وضعت الاقتصاد الجزائري، تحت مجموعة قيود، أهمها القيود المالي، الذي دفع بالوضع الاقتصادي والاجتماعي نحو مستوى من التدهور لم تعرفه الجزائر منذ استقلالها؛ حيث أجمعت السلطة العمومية الجزائرية على البحث عن علاج خارجي للوضع المالي؛ ومن ثم الوضع الاقتصادي للبلاد؛ مما يعني بكل بساطة أن الأهداف المعلنة في إطار المحاولة الأولى والمتعلقة - على وجه الخصوص - ببناء اقتصاد وطني مستقل ومتنوع، لم يعد السعي إلى تحقيقها بقرار سياسي سبب ومستقل؛ كما

(1) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب.

كان في السابق<sup>1</sup>، بل يمكن التأكيد أن التنمية، بمفهوم التغيير الشامل، لم يعد للسلطات العمومية بشأفاً، أوسع الاختيارات كما كان في السابق. يأتي تأكيد ذلك، من سلبية النتائج الاجتماعية، التي ظهرت في المجتمع الجزائري، من جراء فقدان القدرة على الاختيار في الميدان الاقتصادي.

في خلاصة هذا المدخل نؤكد إشكالية تنمية الاقتصاد الجزائري. فمن هارة التنمية المستقلة المبنية على مركزية التخطيط الاقتصادي عموماً، في الفترة ما بين 1962-1989، إلى الانتقال إلى البحث عن التنمية في إطار اقتصاد السوق، تحت قيد برنامج التسوية الهيكلية. المخللة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي؟ في آفاق العشرية 1990-2000؛ وضيق هامش الاختيارات للمستقلة؛ يكمن التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في عشرية لحماية هذا القرن (20)؛ وعشرية بداية القرن المقبل.

للوصول إلى تحديد معالم هذا التصور، منناقش المحورين التاليين:

- أ- المرحلة الانتقالية بين التنظيمين الاقتصاديين (التخطيط المركزي كمبدأ والسوق)
- ب- مناقشة القيد المالي من خلال برنامج التسوية الهيكلية (الواقع العملي للمرحلة الانتقالية).

## المبحث الأول

### المرحلة الانتقالية والأفكار الرسمية الموجهة لعملية

#### التنمية في المحاولة الثانية

أولاً: المرحلة الانتقالية<sup>(1)</sup>:

في الواقع نحن نعيش في عالم غناضره شديدة التشابك؛ وشدة التشابك التي تميز العناصر المكونة لهذا العالم، تجعله أيضاً شديد التغير. في هذا السياق العام للتحليل نستنتج أن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، قد مسَّ عددًا كبيراً من بلدان هذا العالم، حيث نستطيع أن نذكر بلداناً لها علاقة بالموضوع مثل: بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، البلدان المستقلة حديثاً، عن الاتحاد السوفياتي؛ كذلك الصين، الفيتنام، مصر، وغيرها من البلدان.

إذا فالانتقال من تنظيم اقتصادي، مبني على أساس التخطيط المركزي، إلى اقتصاد السوق، ليست بدعة، ابتدعتها الجزائر لوحدها؛ بل نستطيع التأكيد على أن عملية الانتقال في حد ذاتها، تعتبر حصة تاريخية، إذا ما نظرنا إليها من زاوية "سنة التغير الكوتية"، وكذلك من زاوية التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز المجتمعات البشرية والتي تؤدي إلى تطورها.

فيما يخص دراستنا ومبحثنا في الموضوع نقول أن: انتقالاً - أصلاً - قد تم من اقتصاد السوق إلى الاقتصاد المخطط وذلك سنة 1917، وكان الهدف هو بناء "منظومة اقتصادية-اجتماعية" مغايرة تماماً للمنظومة الاقتصادية-الاجتماعية التي كانت سائدة ومهيمنة حتى ذلك التاريخ (أي المنظومة الرأسمالية)<sup>(2)</sup>.

(1) - راجع: Rapport sur le développement dans le monde, 1996 de l'économie planifiée à l'économie de marché. (B.M), - Washington.  
(2) - تأكيد هذا الانتقال نستطيع أن نبرهن عليه من خلال هذه العبارة:

Au sein de la structure spécifique des formations sociales en transition entre le capitalisme et le socialisme, une des manifestations de l'effet de domination du niveau politique est précisément constituée par la mise en œuvre d'une politique de transformation des rapports de production et de développement des forces productives. La forme achevée de cette politique de transformation des rapports de production est la planification économique ■.

لقد بلغ عدد سكان البلدان التي انضوت تحت لواء هذه المنظومة حتى سنة 1950 حوالي 3/1 سكان العالم. لقد تزايد عدد السكان المتتمين إلى هذه المنظومة، بعد السنة المذكورة، بتزايد عدد البلدان المستقلة عن سيطرة الأباطوريات الاستعمارية القديمة.

ضمن هذا التحليل يمكننا أن ندرج الجزائر واعتبارها الاقتصادي؛ وما يمكن استخلاصه من نتائج من تلك البلدان، يمكن أن ينطبق تمامًا على الجزائر؛ كما يمكن أيضًا أن نستفيد من الجزائر من تجارب الانتقال المعقدة، التي انطلقت فيها بمحرمات البلدان التي ذكرناها.

إذا دراستنا للموضوع تجعلنا نستخلص فكرتين جوهريتين؛ الأولى تخص بلد روسيا، مؤسسة الاتحاد السوفياتي والتي نقول بشأنها: أنها عادت إلى اقتصاد السوق بعد فترة زمنية دامت أكثر من سبعين سنة. أما الفكرة الثانية، فتتعلق بمحاولة انفصال البلدان للمستعمرة عن البلدان للمستعمرة سياسيًا واقتصاديًا، وما أن البلدان المستعمرة كانت مدججة في اقتصاديات هذه البلدان؛ إذا فهذه الأخيرة لا تمارس سوى العودة إلى اقتصاد السوق، بأسلوب استغلالي طامري، لأن في الجوهر مازالت البلدان الرأسمالية تتحكم في دواليب الاقتصاد العالمي، من خلال الميكانيزمات التي تحركها المؤسسات والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها، تحت غطاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة.

خلاصة القول في هذه النقطة بالذات، أن روسيا بثورتها البلشفية في سنة 1917 قد مارست - إلى نجد ما - نوعًا من التخطيط الاقتصادي لمجموعة كبيرة من البلدان؛ وهي اليوم في حاجة ماسة إلى أفكار بحرياء صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي كي تنقل اقتصادها من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

بنفس القدر نلاحظ أن الجزائر أيضًا في حاجة ماسة هي الأخرى إلى أفكار هؤلاء الخبراء. وعليه يكتب "James D. Wolfensohn" رئيس البنك العالمي في تقديم تقرير اللجنة المذكورة لسنة 1996. والذي يخص بحث مسألة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ما يلي: "أن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق يعد ضرورة حتمية<sup>(1)</sup>، فالعالم اليوم يعرف تحولاً سريعاً؛ قد ظهر بجلاء في السنوات الأخيرة في حجم المبادلات الدولية،

<sup>(1)</sup> في عصر اليوم أي في نهاية القرن العشرين إلى عولمة جديدة بشكل جديد ولكن نصير للضمير الاستغاني للمنظومة الرأسمالية.

والاستثمار الخاص الذي فتح آفاقاً واسعة للنمو والتشغيل، وتحقيق مداخل مرتفعة ورفع مستويات المعيشة، بفضل حرية حركة البات للسوق.

بينما كانت منظومة الاقتصاد المخطط - الموضوع تحت سيطرة الدولة والمعاينة بفعل الرقابة والاعتماد الفعالة للملازمين لطابعها الجبروتي - تعيق كثيراً هذه الآليات، ولا تسمح بتحسين شروط المعيشة. لقد كانت بالتأكيد تشكل ضماً للتشغيل والخدمات الاجتماعية، ولكن على حساب الإنتاجية والمستوى العام للمعيشة، وكذلك على حساب البيئة، بالاستغلال المفرط للثروات الطبيعية من جهة وعدم ملائمة تجهيزات الاستغلال تلك؛ مما أحدث تدميراً كبيراً للطبيعة من جراء التلوث من جهة ثانية.

يعترف رئيس البنك العالمي بصعوبة المرحلة الانتقالية التي تمر البلدان المعنية. فهناك مجموعة بلدان استطاعت أن تحكم أكثر من غيرها في التحولات المفروضة، باعتباره أن هذه التحولات لها تأثير مباشر وعميق في مستوى معيشة شعوب هذه البلدان؛ وعليه فالتقرير يستلزم تحسين مستوى المعيشة في بعض هذه البلدان؛ وكذلك يسجل أيضاً تراجع هذا المستوى بشكل ملحوظ في البعض الآخر. كما يذكر أيضاً بأن قواعد اللعبة الاقتصادية قد انقلبت في جميع هذه البلدان والعلاقات الموجودة بين السكان والمؤسسات السياسية والاجتماعية، وبطبيعة الحال الاقتصادية، قد عرفت تطوراً غير قابل للتراجع.

يقترح التقرير معالجة مفصلة لمسار البلدان التي توجد في طور التحول؛ كما يميز بين النظرات المثمرة وغير المثمرة لمسألة التحول وحصر عوامل نجاح العملية. فمخاطر التغييرات المعجلة للتحول ويعترف بالخصوصيات التاريخية والثقافية والسياسية للبلدان محل المعالجة، ويولي عناية فائقة لدراسة الروابط الموجودة بين هذه العوامل والنتائج الاقتصادية.

كما تضمن التقرير أيضاً مجموعة ملاحظات عامة، تشكل مصدراً هاماً من مصادر المعلومات بالنسبة للبلدان التي انطلقت في إصلاح اقتصادياتها، وتلك التي تقيم هذا الاقتصاد في هذا الشأن يذكر التقرير ويؤكد على احترام بعض المبادئ<sup>(1)</sup> بصفة مطلقة؛ وتمثل هذه المبادئ في تحرير الاقتصاد بمضاعفة إمكانيات التبادل، واستغلال في ذلك إمكانات السوق؛ وكذلك

<sup>(1)</sup> يستطع المرء أن يلاحظ أن هذه المبادئ وقد طُبقت بكل صرامة من طرف حكومة أوغندي - بحسب لبرنامج التمدد الهيكلي الذي بدأ العمل به منذ مارس 1984.

العمل على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، من خلال تقليص نسبة قرضهم واتباع سياسة مالية ميزتها الأساسية التخفيف، والسهر على الاستمرارية في تطبيق هذه السياسات.

يبحث التقرير أيضاً ضرورة إصلاح المؤسسات وتنمية القطاع الخاص، مع إعادة هيكلة شبكات الحماية الاجتماعية من أجل مواجهة الآثار الاجتماعية، عند الانتقال إلى اقتصاد السوق. يركز التقرير في النهاية على نقطة جوهرية، تتعلق بالمدي الجديد، وهي توضيح حقوق التملك وتنظيم الملكية الخاصة، من أجل السماح لآليات السوق، بأن تلعب دورها بكيفية فعالة وعادلة.

يسلمهم التقرير من جهة أخرى في التفكير حول المؤسسات التي تسمح لاقتصاد السوق بتأدية وظائفه. حيث يدرس كيفية مساهمة الهيئات العمومية، الجهاز القضائي، المؤسسات المالية منظومتى التعليم والصحة، في النجاح الذي تحققه البلدان التي تعتمد على اقتصاد السوق.

يتعلق الأمر هنا بالمؤسسات التي تساعد على تثبيت واحترام القواعد التي تسمح بخلق مناخ ثقة ضروري للمبادلات. التفصيل من مخاطر الرشوة والفساد<sup>(1)</sup>. بمجرد الموارد وتوزيعها بالكيفية التي تضمن تحقيق النمو، تميز رأس المال البشري. يدرس التقرير أيضاً الدوافع التي ينبغي للبلدان التي توجد في طور التحول، أن تتخذ إجراءات بشأنها من أجل ضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي.

في هذا الاتجاه، يساعد كثيراً انتماء هذه البلدان، لمؤسسات المنظومة العالمية للتبادل، في تحقيق ومواصلة الإصلاحات التي انطلقت فيها. خارج هذه العناصر التقنية والمؤسسية يولي التقرير أيضاً لإنسان هذه البلدان وملكوته وقدراته الإبداعية عناية خاصة؛ حيث يوصي بضرورة حمايته والحفاظ على دخله، الذي قد يفقده خلال مرحلة الانتقال هذه؛ لذلك فهو ضمن هذه القدرة من خلال منح المقدرة على التكيف، لهذا الإنسان، من أجل تنمية إبداعاته أكثر في إطار اقتصاد السوق. في الواقع يبحث التقرير، في تحديد الكيفيات التي يمكن بواسطتها استغلال القدرات البشرية وطاقتها في هذه البلدان.

من جهتنا نستطيع أن نسجل ملاحظاتنا بشأن هذه النقطة ونقول: أن كل العناصر التقنية والمؤسسية التي تحدث عنها التقرير في مقدمته، جاري تطبيقها في الجزائر؛ وأن إجراءات مبنية على هذه العناصر قد اتخذت بشكل علني، في الاقتصاد الجزائري ابتداءً من سنة 1994. والتي

<sup>(1)</sup> مع الأسف أن صرامة الحكومة في تطبيق المبادئ المذكورة، لم تنمها صرامة في محاربة الرشوة والفساد.



كانت ملازمة لعملية إعادة جدولة الديون الخارجية<sup>(1)</sup>. وهذه الملاحظة لا تجعلنا ننسى من خلال عدم وجود العناصر المذكورة قبل هذا التاريخ، بل بالعكس فازمة الاعتلالات المالية ظهرت وتعمقت ابتداءً من سنة 1986 كما ذكرنا في السابق. والمحاولات المالية التي اشغلت بشأنها كانت ملازمة وسرورية لها تاريخياً؛ عن طريق ما عرف بالإصلاحات<sup>(2)</sup> التي تضمنت عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، بل المفهوم الواسع لهذا المصطلح.

إذا ينبغي للمرحلة الانتقالية أن تحرر السيطرة المعقدة للخلق والإبداع، والتكيف والتخصيص. أي تحرير الطاقات الإبداعية للمجتمع في ما يخص إنتاج الثروة، وتكييف الناتج من هذه الطاقات مع الوضع الجديد، والتخلي عن العاقل منها لصالح الرؤية الجديدة.

في خضم هذه السيرة، ستترك طواير الانتظار الطويلة، مكانها إلى آليات السوق. واقتصاد الندرة سترك بدوره مكانة إلى اقتصاد الاختيارات غير المحددة، في مجال التدخل الذي يحصل عليه كل فرد. أين ستعرف القطاعات والنشاطات، التي كانت مقيدة لغاية هذه المرحلة بقيود عدة، نمواً سريعاً. بينما ستعرف أيضاً المؤسسات التي لا تتمتع في السابق بالفعالية والسمعة الاقتصادية اختصاراً حتمياً، إذا لم تتكيف مع مضمون التنظيم الاقتصادي الجديد.

في طور المرحلة الانتقالية، ينبغي أن ترقى حقوق التملك الخاص عن طريق الاعتراف بها ومنحها؛ كما ينبغي أن تكف الدولة عن امتلاك جزء كبير من التراث الإنتاجي الوطني إلا ذلك التراث الذي يدخل ضمن قطاعات استراتيجية، يعارض تملكها الخاص مع مصلحة الوطن، ككل وتشكل خطراً على السيادة الوطنية.

كما ينبغي للمؤسسات التقليدية والمنظمات المماثلة والتي كانت تنشط في إطار التنظيم الاقتصادي الذي كان سائداً، أن تتطور، وإلا ستخضع لعملية استبدال على نطاق واسع، من شأنها أن تجدد الكفاءات والعقليات الموجودة في سياق التحول العام. ينبغي أيضاً أن تعرف العلاقات الموجودة بين الدولة والمواطن تغيراً جذرياً، من خلال منحه حرية اختيار واسعة، في إطار سلوكه الاقتصادي الحر، وكذلك تحميله المسؤولية أيضاً في ما يخص بحرية اختياره من خلال

(1) رابع.

Banque d'Algérie, situation financière ■ perspectives à moyen terme de la R.A.D.P.  
Document de travail ; Décembre 1996. p.34.

(2) رابع. ENAG-Editions, Alger, 1989. 1,2,3,4- les cahiers de la réforme tomes

للعلمانية الاقتصادية، أو تصور أدق نقول عدم تدخل الدولة في سلوك الأفراد وكذلك في  
المكاشفات هذا السلوك<sup>(1)</sup>.

إذا في الأخير نقول: إذا قبلت الدولة الجزئية لهذه المبادئ، وعملت في نفس الوقت على  
إنجاح الشعب الجزائري بضرورة التحول الاقتصادي، بناءً على هذه المبادئ، من أجل الوصول في  
الآمد المتوسط إلى إنعاش الاقتصاد، واستحداث من تحارب الدول التي توجد في طور الانتقال إلى  
اقتصاد السوق؛ والتي سبقتها نسبيًا من حيث الزمن؛ فإن عملها هذا متضافر مع الإمكانيات  
الاقتصادية المتاحة التي تتوفر عليها، يسوقها إلى مصف الدول التي يتبع فيها الفرد بمستوى دخل  
مرتفع نسبيًا مقارنة بمستوى الدخل في الدول المتقدمة.

### ثاني: الأفكار «الرسمية» الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية

كما كان للمحاولة التنموية الأولى (1962 - 1989) سندًا إيديولوجيًا فالمحاولة الثانية  
1990 - آفاق القرن الواحد والعشرين؛ أيضًا لها سند تستطيع وصفه هو الأخير بالسند  
الإيديولوجي: يتمثل في «الليبرالية» التي تعد من الناحية النظرية أساس بناء اقتصاد السوق. فمفهوم  
الأفكار «الرسمية» الموجهة لعملية التنمية في المحاولة الثانية، يكمن في: المطالبة بإحداث قطيعة شاملة  
مع المنظومة الاقتصادية التي عرفت المحاولة الأولى؛ وذلك بوضع الإطار المؤسساتي للمنظم والموجه  
للاقتصاد الوطني في محاولة لتحريره من التوجيه المركزي الذي كان عمادًا له بصفة رسمية، طيلة  
ثلاثة عقود من الزمن.

إن لؤل عنصر ينبغي توضيحه ضمن التوجه الجديد هو: ذلك المتعلق برفع اللبس عن دور  
الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية. فالأفكار الجديدة توصي بأن ينحصر دور الدولة في مواصلة  
أداء ثلاث وظائف أساسية في الحياة الاقتصادية الوطنية هي:

<sup>(1)</sup> عدم كمالية فلسفة هذه الفترة للمعاصرة من كتاب:

ANDRÉ VACHET, L'IDEOLOGIE LIBERALE, ED. ANTHROPOS, PARIS, France, 1970. P19.  
«Le libéralisme ■ sens le plus large est un état d'esprit profond qui tente à la lumière  
de ses presuppositions d'analyser et d'intégrer les divers rapports intellectuels ; moraux,  
religieux, sociaux, économiques et politiques, de la société humaine, et dont le premier  
postulat, la liberté spirituelle de l'humanité suppose en principe ■ individu libre,  
conscient de ■ capacité, de s'exprimer ■ de se développer ■ entravés».  
- le libéralisme a pour principe fondamental la liberté de l'individu, dans tous les  
domaines spirituel, politique ■ économique.

1- الوظيفة الإدارية للتنظيم والتأطير والتحكم.

2- وظيفة توزيع الدخل.

3- وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي.

أما المحور الثاني فيكمن في إعادة هيكلة المؤسسات المالية والتجارية، بكيفية تيسر النجاعة الاقتصادية التي تتطلبها اقتصاد السوق.

خلاصة القول أن الحرية الاقتصادية مضمونة وغاموس في أوسع معانيها، لكن للشرع الاجتماعي الحر يبقى غامضاً؛ ولم يتطور قبل انقضاء على الأقل عشرية من الزمن. فالبطلان الرأسمالية كثيرة؛ وتعمل وتنظم علاقات الإنتاج وفقاً لمبادئ هذه النظرية، ولكن تختلف كثيراً نظرياً لانعكاسات الفعل الإنتاجي وعلاقات العمل والتنظيم الاجتماعي. فـرأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن رأسمالية فرنسا، ورأسمالية بريطانيا ليست هي رأسمالية السويد واليابان وهكذا. وعليه فإن الجزائر بلد يسير في طريق التسرع، وسبق لهذا البلد أن حاول تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عن طريق «توجيه الدولة المركزي»، وفي هذا الإطار حدثت تفاعلات ذات أبعاد مختلفة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، تبقى تؤثر بعمق في أي محاولة بناء، كما ينبغي من العوامل المحددة ضمن هذا البناء. إذا لا يرتقب بناء أي مشروع اجتماعي خارج هذه المعطيات، وبالتالي فشكل «الحرية وتنظيم المجتمع» يبقى رهن هذه البيئة، التي تشكل قيداً لا يمكن إغفاله»<sup>(1)</sup>.

1- الإطار المؤسسي للتحيز الشامل: يرى منظور الاقتصاد الجزائري<sup>(2)</sup> أن أبة نظرية

اقتصادية مع التنظيم الاقتصادي الذي كان سائداً قبل سنة 1989. ينبغي أن نمر حتماً عن طريق فصل وظيفة التراكيم والضبط الاقتصادي عن وظيفة الحماية الاجتماعية<sup>(3)</sup>. حيث ينبغي للدولة في هذا الاتجاه أن تعمل على ممارسة دورها الكامل كقوة عمومية؛ وتترك للسوق حرية التنظيم الاقتصادي. ارتكازاً على هذا للبدا وعملاً به، يمكن للاقتصاد الجزائري أن يخرج بشكل نهائي من مرحلة التوجيه المركزي؛ ويدخل في مرحلة اقتصاد السوق في أجل لا يتعدى سنة 2005.

(1) راجع: André Vachet, l'idéologie libérale - مرجع سابق ذكره - المقارنات الأساسية للدراسة، ص 187.

(2) في دراسة نشرت من طرف وزارة ظلية باللغة الفرنسية تحت عنوان:

Algeria, évaluation et perspectives de l'économie, ministère des finances. Septembre 1993.

(3) هذا طرح جديد مضمون أنه تتولى الدولة عن جميع التزاماتها الاجتماعية التي كانت تقوم بها طيلة المرحلة التي لحقت بالدولة العمومية الأولى.

إذا انطلقنا من سنة 1990 يبدو لنا أن: حدثنا ونصفاً من الزمن سيقتضيه الاقتصاد الجزائري في الانتقال من التنظيم السابق نحو التنظيم الجديد، وهي مدة زمنية طويلة نسبياً. لكن نعتقد أن التخلص من مفاهيم التنظيم الاقتصادي القديم، مسألة تقتضيه حتماً إلى مزيد من الوقت لكي تتغيرا فاعقلات التي بنيت في السابق، لا يمكن تحويلها بقرارات إدارية. فردود أفعالها السلبية تجاه التنظيم الجديد تبقى مستمرة، ما استمرت هذه العقليات في مناصبها، وعليه يمكن أن تعتبر، من ضمن القيود الواردة على عملية الانتقال أو التحول؛ وأن البحث عن أمثلة الانتقال، يحثنا على التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، ينبغي أن يبرج هذا القيد ضمن بقية القيود المؤثرة.

نحن الآن موجودين في سنة 1998 واجهنا عدة تتعلق بالتنظيم الجديد اتخذت وكان لها جملة من الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن يبقى دائماً «رد الفعل» ذلك «Le reflexe dirigiste» موجوداً، ويظهر في كل مرة في أشكال عديدة، في مواجهة الحركة الإيجابية للمجتمع، والتي تنطوي على حتمية التغيير؛ منها النزاعات السياسية الداخلية، نزاعات حول التنظيم الاقتصادي وعلاقات العمل، نزاعات اجتماعية مع التنظيمات المهنية، نزاعات مع الإعلام وهكذا بالإضافة إلى هذا يمكننا أن نلاحظ بأن آليات اقتصاد السوق قد تأخرت في غزوها نسبياً. فسوق رؤوس الأموال غير موجودة وسوق النقد لم تأخذ وضعها، وسوق العمل غير منظم تماماً مع غياب سوق العقارات، وسوق التجهيز وغيرها، فالمبادلات الحقيقية للموجودة إلى حد الآن على مستوى الاقتصاد الوطني هي تلك للمبادلات التي تتم مع الخارج، في شكلها التجاري والمالي.

في بيان أول ملحق بالدراسة التي قامت بها وزارة المالية والتي ذكرناها في الهامش السابق ونحت عنوان "Algerie à l'épreuve de l'économie de marché" شخص منظور الاقتصاد الجزائري الأزمة التي يعرفها هذا الاقتصاد بما يلي «أزمة الاقتصاد الجزائري ليست أزمة مالية فقط، بل هي أزمة نظام بالدرجة الأولى، فأساليب التنظيم الاقتصادي التي كان معمولاً بها قبل سنة 1989 قد بينت محدوديتها، وتجاوز هذه الأزمة لا يتم إلا من خلال إحداث قطعة جذرية، مع النموذج الإداري المركزي للتسيير»<sup>(1)</sup>.

حسب هؤلاء المنظرين دائماً فحتمية الانتقال إلى اقتصاد السوق وإدخال قيود الفعالية في التسيير أمرين أساسيين يقود اتباعهما إلى استئناف عملية النمو في سياق ميزته الأساسية الاستقرار،

غير أن التأكيد على هذا الأمر فقط لا يمل للشكل، مسألة توضيح مصطلح اقتصاد السوق مسألة جوهرية، فأي شكل من أشكال السوق، زعمه للاقتصاد الجزائري<sup>(1)</sup>، لأن اعتبار أي شكل بغير مشكلة حقيقية، باعتبار أن المصالح الاقتصادية لأي بلد، تختلف دائماً، عن تلك الموجودة في بلد آخر لكن هذا المائق يمكن تجاوزه عن طريق وضع تعريف لمنظومة ثابتة من المعطيات يتميز بها اقتصاد السوق.

أ- فالاقتصاد السوق هو: ذلك الاقتصاد الذي على الأسعار الحقيقية<sup>(2)</sup> يعنى أمر ينفي تحرير الأسعار، كى تلعب دور الموازن بين العرض والطلب من جهة، ووسيلة إعلام اقتصادي، من جهة ثانية. كما ينفي أيضاً إقصاء جميع أنواع الاستعارات الاقتصادية، وتبريرها بالثبات الشاسع الاقتصادي المزعوم. كما ينفي أيضاً العمل على فتح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي للاستفادة من حركة الأسعار العالمية في ضبط الندرة، التي تظهر في جوانب هذه على المستوى الوطني، وفي نفس الوقت دعوة الاقتصاد الوطني للمشاركة في التقسيم الدولي للعمل<sup>(3)</sup>.

ب- فالاقتصاد السوق هو أيضاً وبالضرورة: وجود وساطة مالية محددة متطورة، تحيد إعمال الأفراد والمؤسسات وتخصيصها، عملتان تتمان عندما توجد شبكة مصرفية تنافسية حول بنك مركزي مستقل، مكلف بحماية التوازنات النقدية والمالية المتداولة والخارجية؛ ترتكز منظومة الوساطة المالية أيضاً، على سوق نقدية وأخرى مالية.

ج- إضافة إلى ما ذكر، فالاقتصاد السوق هو اقتصاد تسيطر فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لأن هذه الأخيرة تسمح بتطوير أحسن للمنفول المزداد والذخيرة للمقولة.

إن تعريف الاقتصاد السوق وفقاً للمبادئ المذكورة لا يقتضي بأي حال من الأحوال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بل سوف يتحدد دورها بكل وضوح اتجاه هذه الوظيفة. فحسب الدراسة فإن الدولة العصرية ينبغي أن تكون: دولة متواضعة وضامنة لحقوق الأفراد والجماعات في مختلف صورها، ولكن لن تكون أبداً دولة مسوقة. فوظيفة الدولة في اقتصاد السوق تبقى ذات أهمية قصوى، وجوهرية أصلاً ولكن تدخلها لا يجب أن يتعدى مراقبة مبدأ التوافق مع السوق.

(1) هذا المبدأ، كما نلاحظ على الموضوع هل ينفي القول بأن لكل دولة شكل اقتصادي الذي ترضى في وقتها.

(2) في المصطلح الأول، القول من جانب الأيديولوجية. كان يمكن في الحقيقة إطلاق مصطلح السوق حقيقياً عندما كانت تشير إلى نظام الاقتصادي المعلن القديم عفاً وحرورية، والحرف كثر الحرف، هو أن يكون الشيء قد توارى للمرحاة الأولى ثم توارى الأمر بتأثير اليوم بالامتناع بهذا في تقسيم العمل الدولي القديم.

للسلوك الذي يمارسه الأعوان الاقتصاديون، عند قيامهم بشحاطتهم المتباينة والمتعددة. أي يجب  
نسخ المجال لأوسع نطاق ممكن، كما يجب تدخل الدولة كلما اقتضت الضرورة ذلك<sup>(1)</sup>.

فالتأكيد كله يأتي ضمن دعوة «أنصار التدخل والتوجيه» إلى التحلي عن أفكارهم  
المتعلقة باستناد وظيفة الإنتاج إلى مسؤولية الدولة. كما يأتي نفس التأكيد إلى دعاة «الليبرالية  
الاقتصادية» بإقناعهم على أن العدالة الاجتماعية، رئيس شؤون البلاد، أمران لا يتحققان بطريقة  
آلية ونتيجة لتحقيق نمو اقتصادي معين أو نتيجة لفعل آليات السوق لرحمها.

فالاقتصاد الجزائري ينبغي أن يبحث عن توازنه في مجال طرفه المعلق على اليسار، يحدد  
حدود تدخل الدولة، وطرفه الثاني، المعلق على اليمين، بتحديد حدود حرية المبادرة الاقتصادية.

بعد توضيح اقتصاد السوق، من جهة وعلاقته بالدولة، من جهة ثانية، تسعى الدراسة إلى  
تحديد معالم اقتصاد السوق الذي يصلح للجزائر. يلاحظ التقرير المتضمن للدراسة بأن: منظومة  
الإنتاج الوطنية، لم يستكمل بنائها بعد، وعليه فمن الضروري أن تواصل الدولة تدخلها في مجال  
الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن: بما يمكن أن يلاحظ حول الصناعة العالية هو تغيرها شبه الدائم،  
بالتالي فالسياسات الصناعية، تشكل بدون أدنى شك، أداة محرك هامة بيد الدولة؛ وعليه فالاقتصاد  
السوق في الجزائر، سوف يحتفظ ببعده العمومي؟! ويقترب بذلك من صيغة الاقتصاد السوق القائم  
في فرنسا<sup>(2)</sup>.

لكن يبقى مبدأ العدالة الاجتماعية يشكل ميزة محورية للمجتمع الجزائري؛ فبواسطة  
التشاور الاجتماعي، يمكن محو التفاوتات الكبيرة التي ستجر عن آليات السوق. بذلك يكون:  
«اقتصاد السوق في الجزائر، اقتصاد دولة ومشاورة اجتماعية»<sup>(3)</sup>.

يطرح منظور اقتصاد السوق في الجزائر، تساؤلات عديدة بشأن المشاكل التي سيصطدم  
بها الاقتصاد الجزائري، في خضم عملية تحوله الشامل والجزري؛ وانتقاله إلى اقتصاد السوق. لقد

(1) راجع : Raymond Barre et Jaques Fontanel ; Principes de politique économique : OPU ;

Alger. 1993. p.13.

(2) مقارنة نوكها الدراسة التي ذكرناها.

(3) ينفي للدولة دور فعال تودبه في إطار تحرير المبادرات الاقتصادية، الرديئة والمضاعة. راجع:

Gabriel Leconte, les mots clés de l'histoire économique, «L'économie sociale de  
marché», (l'Ecole de Fribourg). Walter Eucken, Doerth Bohme, Wilhelm Ippke,  
Elipses, France 1994. P.46.

محصراً هذه التساؤلات في ثلاثة مجموعات كبيرة، ثم استعملناها أساساً من التحارب الملموسة للماتلة، لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية<sup>(1)</sup>.

جـ 1. تساؤلات لها علاقة بفترة التحول الشامل: هل تسرع في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق؟ في هذه الحالة، توجد أمثلة ناجحة بولندا حيث، حاولت تغطي عند مراحل، وكانت النتيجة غير مرضية في جميع الأحوال. هل نخطط طوي للمساءلة وترقب درجة تضيق عالية لها كما كان الحال في تجربة التدرج المجرية؟

في الحقيقة الجزائر كانت قد خربت علاج الصدمة في سنتي 1990 - 1991. فأصحاب القرار يرغبون في التراجع عن ذلك ويحاولون اتباع طريقة التدرج فيما يخص مسألة الانتقال.

فالتداخل الضيق والمعقد للمسائل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة (عنطق الدراسة) بحث كثيراً على اتباع هذا الطريق.

جـ 2. تساؤل آخر له علاقة هذه المرة «بأطوار التحول». أي ما هو التعاقب المنطقي للعمليات التي ينبغي القيام بها في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق؟ نذكر على سبيل المثال وليس الحصر: هل من الملائم التأسيس (وضع المؤسسات) ووضع ميكانيزمات السوق في بادئ الأمر، وبمقدار ثنائي عملية إعادة هيكلة جهاز الإنتاج وفي الأخير التطرق لمسألة الخصخصة التي سوف تحس المؤسسات العمومية؟ أم البدء بهذه الأخيرة باعتبارها تدخل ضمن عملية إعادة الهيكلة ذاتها؟ وتفقد حتماً إلى بروز ميكانيزمات اقتصاد السوق بصفة تلقائية؟

إن الكلام عن الخصخصة في حالة الاقتصاد الجزائري، (حسب هذه الدراسة)، هو تأكيد فقط لهذا المفهوم، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري في وضع الراهن (1993) هو إلى حد كبير اقتصاد عمومي<sup>(2)</sup>، يبقى فقط البحث عن الكيفية التي يتم وفقاً لها فتح رأس المال العمومي إلى المساهمين الخواص الوطنيين، وخصوصاً الأجانب. وبالتالي يصبح الأمر يتعلق بعملية تنازل عن أصول المؤسسات العمومية لمساهمين خواص أكثر منه عوصصة بالمعنى المطلق. في هذا الاتجاه تم العمل على إعطاء مضمون خاص لشكل الاستثمارات، التي سوف تنجز في الاقتصاد الجزائري، وهو ما

(1) Modèles de réforme, progrès accomplis et résultats obtenus - in, rapport sur le développement dans le monde 1996. Banque mondiale - Washington. P11.  
(2) راسع، (3) Ministère des finances, Algérie, évaluation et perspectives de l'économie. septembre 1993. p90.

ورد في قانون الاستثمار لاحقاً<sup>(1)</sup>، كما يؤكد النظرة الرسمية لمسألة التخصيص منذ بداية مرحلة الانتقال.

بينما تكتسي عملية إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية طابعاً خاصاً، مما يجعلها ذات أهمية خاصة، وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى شبر ناجمة، وتتميز بانطوائها على السوق الداخلية. فحتمية احتلال منافذ خارجية، تفرض إعادة الانتشار لبعض الفروع، ومراجعة أسعار الإنتاج في الصناعات الموجودة، مع العمل على انطلاق فروع جديدة وفقاً لما تقتضيه المرحلة، والعملية ينبغي أن تتم بأسرع وقت ممكن.

إذا فمماز وعتوي التحول نحو اقتصاد السوق ليس متطابقاً، بالنسبة لجميع البلدان التي انطلقت في العملية؛ وتبقى انطلاقاً تلك، عبارة عن محاولات ملموسة لمخص كل بلد على حدة، والمؤكد أن هذه المحاولات تنطوي حتماً على نقائص عديدة في مختلف جوانب التحول.

جـ. 3. السؤال الأخير والذي يطرح مشكلة هروسة هو ذلك السؤال المتعلق بمصير الأعمال؛ كيف يمكن إقناع هؤلاء بضرورة التحول الشامل، وما يترتب عن هذا التحول من نتائج اجتماعية قاسية يصعب تحملها في ظروف اقتصادية سيئة يمر بها اقتصاد البلاد؟<sup>2</sup>

هل تكفي الحلول العلاجية التي يقترحها الإصلاح الاجتماعي في بلد مثل الجزائر، أين تتميز حقوق العمال فيه بدرجة كبيرة من الحساسية اعتباراً لطباعتها المكسي؟

فالانتقال من اقتصاد الدولة، المتميزة بالقيادة والأنصاع، إلى اقتصاد السوق، المتميز بحرية المبادرة، ليست بالتأكيد مهمة سهلة، على الرغم من قناعة الجميع بأن حلول مشاكل الاقتصاد الجزائري تكمن في هذه العملية، فأزمة السيولة التي يعرفها الاقتصاد الوطني، هي أزمة ظرفية ولا يمكن أن تحفي للمشكل الحقيقي الذي يواجه المجتمع الجزائري وللتمثل في ضرورة إحداث تغيير شامل وجذري في البناء الاقتصادي القائم وفي منهج تسييره.

(1) راجع قانون الاستثمارات النصوص التشريعية والتطبيقية - منشورات وكالة الاستثمارات - الجزائر 1995.

(2) La structure par secteurs d'activités des compressions d'effectifs ■ présente comme suit :

- 60% dans le BTPH.
- 21% dans les services.
- 17% dans l'industrie.
- (-2%) dans l'agriculture.



فالأمر يقتضي إذا إيجاد حلول لجميع المشاكل الهيكلية التي تعرفها البلاد. حلول تأتي عن طريق تنظيم اقتصادي جديد هو اقتصاد السوق الذي يفترض بدوره توفر الشروط المؤسسية التي تفرق بين الفوضى الاقتصادية والسوق المنظمة الحديثة للفعالية. من بين المؤسسات الأساسية المنظمة للسوق توجد مؤسسة الدولة بالإضافة إلى هذه المؤسسة الجوهرية ينبغي أن تتوفر للاقتصاد الوطني على مؤسسات قديمة ومالية فعالة، كما ينبغي له أيضاً أن تتوفر على هيئات تضمن مشروعية الأفعال الاقتصادية وتيسر سرعتها، وأخيراً ينبغي للاقتصاد الوطني أن تتوفر أيضاً على مؤسسات تنظم الشراكة والمشاركة الاجتماعية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

2- عموم دور الدولة في المنظومة الاقتصادية السابقة: من خلال التشخيص الذي قدمته الدراسة المذكورة، نستنتج أن دور الدولة في المنظومة الاقتصادية السابقة، كان محدوداً، فالدولة تشرف مباشرة على تنظيم عملية التنمية، وتملك الجزء الأساسي من مؤسسات النشاط الاقتصادي، سواء الوطني منه أو العمومي، فالتميز لم يكن دائماً موجوداً بين الأشياء التي تعود ملكيتها للأمة والتي يعود تسييرها فقط للدولة، وتلك التي تعود أصلاً إلى الدولة<sup>(1)</sup>.

أم التراث الخاص العالي فقد تقلص إلى درجة ضئيلة جداً ولم يعد مكوناً إلا من مساهمات الدولة، ويظهر ذلك من خلال ضحالة حجم المبادلات السلعية التي يجريها هذا القطاع، وفي نفس الوقت غياب المؤسسات التي تنظم هذه المبادلات.

إن تملك الدولة شبه الكلي للسلع للتبادلة، وكذلك تملكها شبه الكلي أيضاً لمصادر الدخل حيث تحوز نسبة 85% من الأرباح الموزعة بواسطة القطاع التابع لها، قد أدى إلى هيكلتها وفقاً لمفهوم الدولة الراحية، حيث أقصت تماماً كل نجاح قد يحققه الفرد بما أدى به مع مرور الزمن إلى أن تكون مرسخاً لكل الشبهات.

واستناداً إلى هذا الدور المحدد للدولة ولتمثل في الرعاية المطلقة غياب دور الإذخار الفردي من أجل الاستثمار، ونحول الفرد الجزائري إلى مستهلك فقط، بدلاً من مستثمر، يساهم في انعاش النمو الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

(1) راجع: Raymond Barre et Jacques Fontanel, op. cit. p.27.

(2) كيف يمكن لهذا الفرد الجزائري أن يتحول إلى مستثمر تحت قيد (le P.A.S).

راجع لهذا الصدد دراسة حول النمو لـ: Abdelmadjid Ait Habouche, ajustement structurel et croissance : Déterminants et mécanismes. Colloque CREAD - ANDRU. Alger. Juillet 1993.

في هذا السياق للأشياء، انحصرت المبادلات الأساسية بين الدولة والمواطنين، والتبادل اللامركزي بين الأخوان الاقتصاديين، أصبح مهمتها ولي كثير من الأحيان، ممارسة بطرق غير مشروعة. اعتباراً لسيادة الدولة في عملية التبادل، قد طغت النظرة الإدارية، على كل المسائل الاقتصادية بما في ذلك، حقيقة إنتاج الثروات وتراكمها المنتج، فتركت عن ذلك بمسرح نتائج منها: إخراج دور الأسعار من مضمونه، ومن بين الأسعار، تلك للنظرة للاقتصاد، كسعر العمل (الأجر)، وسعر رأس المال (القائدة)، وسعر التقود (الصرف)<sup>(1)</sup>. وبالتالي فإن منظومة الأسعار النسبية التي كانت منفصلة تماماً عن القيود المتعلقة بالإنتاجية، لم تعد تلعب أي دور ملائم لتحقيق التوازن القطاعي، وعليه قد أفضى ذلك إلى إحداث تدمير في عناصر الإنتاج، العمل، ورأس المال، والأرض وكذلك في نماذج هذه العناصر من سلع وخدمات.

في وضع كهذا فقدت الجبهة سبب وجودها، باعتبار أن عملية توزيع الدخل، مهمة تديرها الدولة مباشرة، وعن طريق سعر العملة، أو سعر رأس المال، أو سعر العمل، وعن طريق تدعيم بعض السلع والخدمات.

في ظل هذا النظام أيضاً حتماً شكلت الدولة أول وعاء للتنمية، وبالتالي فأي محاولة للرفع من فعالية ونجاحة النظام الجبائي، سيؤدي حتماً إلى التأثير المباشر في نشاط المؤسسات التي هي أصلاً ملكاً للدولة، وبالتالي قد حدث تمهيش منطقي لأداة الجبائية<sup>(2)</sup>.

إن تشريعاً جبائياً على هذا النحو، يبين بوضوح درجة الغموض التي يتتباب دور الدولة للمسيرة لامتلاكات الأمة، للدولة المالكة والمسيرة لامتلاكاتها هي: دولة تشكل وعاءاً لجبهة نفسها، وفي ذات الوقت تسيطر على عمليات الإنتاج، والتمويل والتوزيع، دولة بهذه الصفات ستجد نفسها في النهاية هي: المالك، المنتج، الزبون، المورد، الصراف والمكلف<sup>(3)</sup>.

بكل بساطة نعلن على هذه الصفات التي ميزت الدولة الجزائرية طيلة فترة المحاولة التنموية الأولى فنقول: لا ينبغي للدولة أن تتراجع بشكل مطلق، عن هذه الصفات في إطار أدائها لنورها كنزولة، في المحاولة التنموية الثانية، إنما ينبغي لها فقط أن تملك مع مالكون آخرين، وأن تنتج

<sup>(1)</sup> راجع: Fatima Zohra Oufriha, ajustement structurel, stabilisation et politique monétaire, le même colloque. Juillet 1998.

<sup>(2)</sup> المنظومة الجبائية كانت منظمة على النحو المذكور طيلة الفترة (1962 - 1989)، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كان اقتصاداً موزعاً تقريباً مائة بالمائة، 100%.

<sup>(3)</sup> راجع: Algérie, Évaluation et perspectives de l'économie. Ministère des finances, septembre 1993, p.90.

مع متحمين آخرين، وأن يتخلى مع المشركين، وأن تتورد مع المستوردين، وأن تعترف مع  
المبشرين، وأن تتكلف في حدود النشاطات المختلفة التي تؤديها، إلى جانب كل الأفران  
الاقتصادية الآخرين.

إن موقع الدولة في المجتمع على هذا النحو، سيؤديها، حتماً إلى تغيير الدور الذي أركل  
لها في المحاولة الأولى خصوصاً في الحياة الاقتصادية. لكن تبقى الدولة تشكل ذلك المفهوم للطلق  
بالنسبة لكل التنظيمات البشرية أي فالدور الأساسي للدولة داخل المجتمع يبقى أبعدها، فلا يمكن  
بأي حال من الأحوال أن تصور مجتمع بدون دولة، فبين دولة التدخل المطلق واللا دولة، ينبغي أن  
نبحث عن دولة التدخل النسبي، إذاً فما دور الدولة المرتقب ضمن المحاولة التنموية الثانية؟

### 3- دور الدولة في المنظومة الاقتصادية الجديدة: في نفس الاتجاه لتحديد الدراسة - التي

كررتنا ذكرها مراراً - الدور المنتظر أن تقوم به الدولة في المنظومة الاقتصادية الجديدة، حيث تؤكد  
على ضرورة استمرار امتلاك الدولة لعدد عدد من المؤسسات، كما تؤكد أيضاً على ضرورة وضع  
حد لاستمرار ارتباط القطاع الاقتصادي العمومي بقطاع الدولة. فامتلاك الدولة لأعمال مؤسسة  
ما بنسبة 100 % لم يعد ضرورة ملحة لإخفاء الطابع العمومي على هذه المؤسسة.

ففي جميع الأحوال يكفي للدولة أن تحتك نسبة 33 % من أصول مؤسسة ما، حتى  
تعلن هذه المؤسسة عمومية، وعليه يمكن أن تصنف للمؤسسات العمومية إلى ثلاث فئات هي:

أ- فئة للمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع غير التنافسي والتي توكل إليها مهمة ضمان  
الخدمة العمومية أو الخدمة ذات المصلحة الوطنية مثل مؤسسة إنتاج الكهرباء ونقل بسكك  
الحديد، ومؤسسات أخرى تتميز بنفس الطابع على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

ب- فئة للمؤسسات التي بإمكانها تحريك عملية التنمية، وانطلاقاً من هذه المهمة، ستحظى  
بدعم الدولة.

ج- فئة للمؤسسات التي تنتمي إلى القطاع التنافسي، والتي بإمكانها التمتع باستقلالية  
تسيير كلية، وتخضع إلى مراقبة مبدئية من طرف الدولة والتي تعيش على مواردها الخاصة. هذا  
النوع من المؤسسات يمكن فتح باب خصوصيتها.

لكن برصفها قوة عمومية، فالدولة تستمر في الحضور في المنظومة الاقتصادية الجديدة،  
فإدارتها تستمر في تسيير بعض الوظائف، كالوظيفة النقدية، وضبط الأسعار السلعية، وحماية

الضرائب الضرورية لتسيير المجموعة الاجتماعية<sup>(1)</sup>، حضور الدولة ينبغي أن يظهر أيضًا من خلال عملها على تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي في إطار ملائم، قد يتجسد ذلك من خلال أدائها لثلاث وظائف أساسية هي:

### 1- الوظيفة الإدارية والتنظيم والتأطير والتحكم.

على الصعيد النقدي، من واجب الدولة ضمان حملة موحدة ودائمة عن طريق الإلغاء التدريجي، لكل السندات التي تحمل محل النقد في الحصول على السلع والخدمات، ينبغي لها أيضًا تنظيم عملية الاستفادة من وسائل الدفع الخارجي، وضمان وصول الجميع إليها بصفة تدريجية، وذلك من خلال إلغاء اللامساواة الناجمة عن التحيز الإداري للعملة، أو عن طريق السرق الموازية للعمليات، فالوصول إلى وسائل الدفع الخارجية من قبل الجميع وبانطريقة المقترحة، إجراء لا يتناقض أبدًا مع ممارسة الرقابة على الصرف، التي يتوقع أن تزول نهائيًا على المدى البعيد، في الأخير ينبغي للدولة أن تضمن حدًا أدنى من الاستقرار النقدي.

أما على الصعيد التجاري، فالدولة مطالبة بضمان حرية الأسعار وتدعيم دورها المعياري في ميدان الرقابة، خصوصًا عن طريق استحداث مجلس المنافسة والأسعار الذي توكل إليه مهمة الدراسة والتحكم في هذا الميدان.

أما فيما يخص سياسة الدخول، فالدولة مطالبة بتنظيم الجهاز الجبائي في ميدان التحصيل الضريبي؛ وذلك كي ترفع من مستوى نجاعته، فالجباية ينبغي أن تصب بالدوام وأن تؤسس على مبادئها العالمية المعروفة خصوصًا ذلك للبتنا المتعلق بالعدالة، وبالتالي ينبغي لجهاز الجباية أن لا يقع تحت طائلة الجماعات الضاغطة<sup>(2)</sup>. كما ينبغي للضريبة عمومًا، أن تكون أداة تحفيز للنشاط الاقتصادي وليست أداة قمع لهذا النشاط.

من جهة ثانية؛ فالدولة مطالبة أيضًا بحماية ثروات الأفراد والجماعات، والتي تم الحصول عليها بطرق مشروعة، وذلك من خلال دعوتهم إلى استثمار أموالهم وضمان هذا الاستثمار بواسطة أساليب استعملت في العديد من البلدان، وأنت بثمارها مثل: تبني سياسة إعفاء شاملة

(1) راجع: الخوازي: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق: دراسة عميقة - صندوق النقد الدولي - واشنطن 1998. ص 28.

51، 71.

(2) تأهذي الجماعات الضاغطة قد امتدت إلى أعين دواليب الحكم وأصبحت تشكل عطرًا على وحرد الدولة ككلية. يأتي تأكيدنا هذا من الواحات الضاغطة بين عناصر هذه المجموعات، والتي نشرت في الفترة ما بين ماي 1998 - نهاية نفس السنة.

تدوات الأفراد والمؤسسات للفترات السابقة، من أجل دفع هؤلاء إلى الكشف عن أوضاعهم  
المكتوبة واستثمارها وفقاً للتعليمات الاقتصادية الجديدة.

2- وظيفة إعادة توزيع الدخل الوطني والحماية الاجتماعية<sup>(1)</sup>: فيما يتعلق بمبدأ  
الوظيفة فالدولة مطالبة بما يلي:

أ- السهر على ضمان الخدمات العمومية الضرورية للنشاط الاقتصادي بإنصاف وفعالية.

ب- تطوير المعرفة حول الدخل<sup>(2)</sup> وإعادة توزيعها، ما أمكنها ذلك وعلى نطاق واسع  
بواسطة أدواقها، كالضريبة مثلاً، وعن طريق إنشاء هيئات متخصصة، مثل مجلس  
مراقبة الدخل، وأجهزة متساوية الأعضاء، توكل لها مهمة الدراسات وتقييم  
الاقتراحات فيما يخص سياسة الدخل.

ج- ضمان فعالية منظومة الحماية الاجتماعية عن طريق وضع صيغ ملائمة ومتسلسلة  
التمثيل من أجل إعادة تنظيم صناديق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد. في هذا  
الاتجاه دائماً يقترح إنشاء صندوق وطني لضمان البطالة، ليتكفل مؤقتاً بالعاطلين عن  
العمل. عموماً بإمكان الدولة إنشاء مجلس وطني للحماية الاجتماعية تكون مساهمة  
كبيرة في هذا المجال.

د- تطوير المؤسسات اللامركزية بواسطة وسائل تنظيم السوق العقارية والسوق  
التقديمية<sup>(3)</sup>، كي تسمح بمعالجة قضية السكن، ففي هذا السياق يمكن استحداث  
القرض العقاري بغية تحريك وتنشيط سوق العقارات على نطاق واسع.

هـ - السهر على تحقيق هيئة عمرانية مثلى<sup>(4)</sup>، تسمح بتوزيع النشاط الاقتصادي بكيفية  
تضمن بدورها تحقيق رفورات خارجية لمختلف الأعوان الاقتصاديين، مع ضمان  
توزيعها بطريقة عادلة.

(1) راجع: les enjeux d'un partage. S. Dagostino G. Trombert : les inégalités de revenus - Vuilbert, Paris 1992. p. 147 - 163.

(2) راجع: نفس المرجع - ص 11.

(3) راجع: الخزانة. تحقيق الاستمرار والنمو إلى اقتصاد السوق - دراسة خاصة - صندوق النقد الدولي - واشنطن، 1998. ص 58.

(4) في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى كتاب: Charles Rieunpeyrou : la région dans l'espace européen, vuilbert- Paris 1995. pl 3-24.

3- وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي: ينبغي للدولة ان تستمر كثير في هذه الوظيفة، وذلك من أجل مواجهة الانعكاسات السلبية التي منتهكها حتماً المرحلة الانتقالية، من منظومة مبنية على الاحتكار والمركزية، إلى منظومة مبنية على اللامركزية والحرية في اتخاذ القرارات. أي ينبغي للدولة أن تعمل على امتصاص غضب النشأة الاجتماعية المتضررة، من خلال مباشرة الحوار والتشاور مع تنظيماتكم النقابية والمهنية. كما ينبغي لها أيضاً أن تعمل على إزالة جميع التناقضات التي ستظهر حتماً من خلال التعارض في المصالح بين فئات المجتمع المختلفة.

في هذا الاتجاه ينبغي إنشاء الأطر المناسبة لإجراء عملية الحوار والتشاور، بحيث ينبغي هذه الأطر أن تلعب دوراً استراتيجياً في المرحلة الانتقالية، من خلال السعي المستمر للبحث عن الحد الأدنى من التوافق في المصالح المذكورة، وكذلك رسم معالم السياسة الاقتصادية والاجتماعية في حاضر البلاد وأفقها المستقبلية<sup>(1)</sup>.

في البيان الثاني<sup>(2)</sup> الملحق بالدراسة التي ذكرناها: خصص التشخيص إلى جانب عام من جوانب التغيير وهو الجوانب الاجتماعي، من خلال بحث آفاق منظومة الحماية الاجتماعية ومدى ملاءمتها مع عمليات الانتقال والتحول الحاصلة في الاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد خلصت الدراسة الجوانب الاجتماعية في ثلاثة محاور كبيرة هي:

1- الضمان الاجتماعي، من خلال تحديد طرق المساهمة في تمويله، وكذلك إعادة النظر في المنظومة القانونية المسيرة له، إضافة إلى ذلك تطرقت الدراسة إلى الحماية الصحية، وسياسة المنع العائلي وموضوع التقاعد.

2- الخدمات الاجتماعية، من خلال تشابكات برامجها المؤسسية والقطاعية، الموجودة لحد الساعة وإمكانية إضافة هيئات أخرى مع تطوير عمل الأولى، وجعله يعمل وفقاً للفعالية المرغوبة.

3- التعاضديات العمالية، والبحث عن فعاليتها من خلال تطويرها تنظيمياً وهيكلية، مع إضافة تعاضديات قطاعية أخرى، قد تظهر مع قطاعات جديدة يأتيها التغيير.

(1) لا يمكن أن نغفل دور النقابات الإيجالي طيلة مرحلة الإصلاحات لكن تقل من جانب آخر لمخاض السلطات التنفيذية في لعب دورها

المدى تجاه الديمقراطية العامة.

(2) راجع: Ministère des finances : évaluation et perspectives de l'économie, document de

travail, septembre 1993. p96

## ١- مؤسسات اقتصاد السوق:

إضافة إلى تحديد دور الدولة، فإن تشغيل وتنشيط اقتصاد السوق يتطلب وجود مؤسسات مصرفية ناجحة، كما يتطلب أيضًا وجود هيئات حكومية تضمن مشروعية الأعمال الاقتصادية، إضافة إلى وجود مؤسسات تسهر على تنظيم الشراكة بين الأعوان الاقتصاديين الوطنيين والأجانب من جهة، وتعمل على ترقية وظيفة التصدير من جهة ثانية، من الناحية العملية والتقنية، تتطلب مجاعة المنظومة المصرفية احترام بعض المبادئ منها على وجه الخصوص:

أ- استقلالية بنك الإصدار (البنك المركزي) عن الخزينة العمومية.

ب- انفصال المنظومة المالية التجارية عن المالية العامة.

فاللقاء البنوك بالخزينة العمومية ينبغي أن يركز على صيغ توفيق بين للفعالية التجارية وقبوض التسيير النقدي والمالي.

لذلك فعليه استحداث مؤسسة ابتناع تعد ضرورة من أجل إعطاء المرونة الكافية للقيام بهذه الوظيفة، ويكون عمل المؤسسة وتدخلها في السوق لحساب التكلفة.

فالقطاع المالي الجزائري كان يعمل في ثوائل الثمانينات، كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام، بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة. من جهة أخرى لم تمارس البنوك التجارية الحسنة وبنك الادخار والاحتياط أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من فروعها، وقد كانت هذه الموارد لنحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة.

أما الخربة فقد لعبت الدور الرئيس في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية التي يتم الاكتتاب فيها إجباريًا من جانب شركات التأمين والصندوق الوطني للادخار والاحتياط، لقد استخدمت هذه الموارد أساسًا لتمويل المشروعات الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني من نقص في رأس المال، معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثمارها.

لقد لعب البنك المركزي خلال هذه الفترة دوراً ثانوياً، وحدثت أسعار الفائدة إدارياً عند مستويات تتحت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع بالمشرعين على إدارة هذه البنوك نحو الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.

في هذا المحيط الاقتصادي العام حيث كانت أهداف الإنتاج أكثر أهمية من الأسعار النسبية أو الأرباح، كان دور المؤسسات المالية سائياً، فالبنك المركزي لم يمارس أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم، سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة. وكان نظام إعادة الخصم معقداً إذ تضمن العديد من فئات الأوراق التجارية التي طبقت عليها حدود قصوى مختلفة، وكانت هناك أسعار فائدة تفصيلية على الائتمان المقدم لبعض القطاعات. ولم يكن هناك أسواق رأسمالية في الجزائر، بسبب التوجه الاقتصادي الذي كان سائداً حتى 1989. والذي يعكس ضعف حجم القطاع الخاص، كما أن السندات الحكومية لم تكن قابلة للتداول.

ونظراً لوجود القيود على العملة الصعبة بالنسبة لمعاملات الحسابين الجاري والرأسمالي فلم يكن هناك اندماج في الأسواق المالية العالية<sup>(1)</sup>. هذا من حال القطاع المالي عموماً حتى نهاية المرحلة التنموية الأولى، ولكن نستطيع القول أن عملية هيكلية القطاع لم تكن بالأمر الهين وأن تأثير التنظيم القديم مازال مستمراً حتى نهاية سنة 1998؛ بالرغم من الإجراءات القانونية التي اتخذت في مختلف الميادين (التجارية الخارجية - القرض والنقد - إعادة هيكلية بعض البنوك - الخوصصة وغيرها ...).

(1) وانبع: الجزائر: طريق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق - دراسة خاصة - (مجلدات النقد الدولي - واشنطن) الجزائر - نوفمبر



## المبحث الثاني

### الواقع العملي للمرحلة الانتقالية

يمكننا أن نتلخ هذا الواقع من خلال الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري في إطار برنامج التسوية الهيكلية<sup>(1)</sup>، والانعكاسات تطبق هذا البرنامج، على الجانب الاجتماعي للشعب الجزائري. لقد أجرى بنك الجزائر دراسة مفصلة حول برنامج التسوية الهيكلية، ونحن بدورنا سوف نعرض هذه الدراسة بنوع من التركيز لأننا نرى في بنك الجزائر، المؤسسة الوحيدة الكفأة من الناحية الرسمية التي بإمكانها أن تقدم تفاصيل دقيقة حول البرنامج، وذلك بحكم مركزها القانوني وطابع نشاطها المالي والتقدي<sup>(2)</sup>. لقد خصصت هذه الدراسة للوضوع في أربعة عناصر أساسية هي:

1- العناصر الأساسية لبرنامج تعديل الاقتصاد؛ حيث تطرقت إلى المحيط الاقتصادي الذي كان سائدا ابتداء من سنة 1995؛ مع التذكير بأهداف برنامج التعديل 1995 - 1998.

ثم بعد ذلك الانتقال إلى وصف أهم الإجراءات التعديلية للبرنامج، والإجراءات التي يترقب العمل بها؛ وكذلك العمليات المالية للإفارة المركزية، وقد أتمت الدراسة العنصر الأول من الموضوع يبحث مجال الخصوصية، والتي تعني تحديد المؤسسات العمومية في مختلف مستوياتها.

2- عرض مركز نشاطات أهم القطاعات الاقتصادية؛ بعد تقديم معطيات دقيقة حول المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني، كالتأثير المحلي للحام، والتغيرات العمومية، العمالة، الأجور، والأسعار.

أما أهم النشاطات القطاعية فهي: نشاطات قطاع المحروقات والنشاط الزراعي ونشاطات قطاع للتاجم والصناعات المختلفة، وفي الأخير نشاطات الشركات القابضة العمومية.

3- توقعات للمدى المتوسط؛ فيما يخص عائدات تصدير المحروقات؛ وأهم الفرضيات المتعلقة بالبيود الأخرى لميزان المدفوعات؛ كذلك آفاق ميزان المدفوعات؛ والآثار للتوقعة على احتياطات الصرف؛ والتطور المتوقع للاستدانة الخارجية.

(1) راجع: Banque d'Algérie: Situation financière et perspectives à moyen terme de la République Algérienne. Décembre 1996.

(2) وحدة نظم المراقبة في قسم التلمح والإصلاحات عمومية. وهناك وحدة أخرى حول تقييم برنامج التعديل لتكامل معر (الإطلاع عليها ضمن دراسة خاصة لديها مسؤول النقد الدولي في شهر 21 نونبر 1998 بالجزيرة).

ر  
ال  
رض  
حية  
باب

4- تحليل بنية الدين الخارجي: إذا فالدراسة التي قدمها بنك الجزائر، والتي تقوم بمراجعتها في هذا الفصل، تعبر بدقة عن التوجه الاقتصادي الرسمي للجزائر. كما توصف لنا أيضا الواقع العملي للمرحلة الانتقالية. ومن ناحية منهجية البحث تلتخص لنا أهداف المرحلة الانتقالية أي: أهداف التعديل المحققة مباشرة مع تنفيذ برنامج التعديل، وتلك المسطر تحقيقها في الأجل المتوسط. إن رسم التصور التسويقي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تتميز بسرعة التغير، ينطلق من وصول البرنامج إلى تحقيق أهدافه فيما يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني وكذلك لتحقيق أهدافه فيما يخص الانتعاش وإعادة بعث عملية النمو من جديد<sup>(1)</sup>.

فمن حيث تجسيد هذه الأهداف تذكر لنا الدراسة بأن "التعديل" قد أعاد التوازن لميزانية الدولة في سنة 1995 رحتى فاقضا جوهريا في سنة 1996. كما تم تقدير معدلا للنمو يساوي 4% في نفس السنة بالقيمة الحقيقية؛ مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 5% في الفترة ما بين 1997 حتى سنة 2000. "أما على الصعيد الخارجي فإن تدعيم سعر البترول، وزيادة الصادرات بالجسم من المحروقات، عمليتان من شأنهما تحقيق توازن ميزان المدفوعات في سنة 1996. وتحقيق فائض يتزايد ابتداء من سنة 1998. مما يؤدي إلى تخفيض احتياجات التمويل، أي تخفيض الطلب على مصفد التمويل الخارجي"<sup>(2)</sup>.

أما فيما يتعلق بالدين الخارجي فإن: الفائض في الحساب الجاري، الذي سوف يظهر ابتداء من سنة 1998. سيسمح بمعالجة الديون، بحيث إن تحقيق هذا الفائض مع غر الناتج المحلي الخام بالقيمة، عمليتان تؤديان إلى تخفيض عزون الدين، إلى نسبة أقل من 50% من الناتج المحلي الخام في سنة 2000. في نفس الفترة يسمح الأثر المشترك لزيادة الصادرات وتعدد آجال أعباء الدين، عن طريق إعادة الجدولة، لنسب خدمة الدين بالائتباب من 30%، أما الاحتياطي بالعمل

(1) فيما يخص هدف تحقيق التوازنات الكبرى، تجمع وجهات النظر المختلفة على تحقيقها بدءا من السلطات التنفيذية للدولة الجزائرية، ومرورا بمقر صندوق النقد الدولي (FMI) ووصولاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (C.N.E.S). أما الهدف الثانى والنشئ في الانتعاش الاقتصادي، لم يتحقق حتى نهاية 1998. ونعتقد أن عوامل غير اقتصادية، تحكم فيه، من بينها على وجه الخصوص الاستقرار السياسي والأمني.

(2) في واقع الأمر هذه التوقعات المتفائلة للدراسة لم تتحقق، بل بالعكس لقد عرفت أسعار البترول أبن مستوى لها في بداية شهر ديسمبر 1998. وهو أمر يضع كل التوقعات الاقتصادية المبينة على سعر البترول موضع تشكيك.

المصحة المحصنة لتغطية الواردات، قد وصل إلى مستوى يضمن 4 أشهر من الاستيراد في نهاية سنة 1996، على أن يتضاعف هذا الاحتياطي بأكثر من ثلاث مرات في نهاية سنة 1998 (1).  
لقد سمح العمل ببرنامج التثبيت (2) في الفترة ما بين أبريل 1994 ومارس 1995، المستد باتفاق تأييد من صندوق النقد الدولي بامتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني بصفة جوهرية. فالركود الاقتصادي السابق لسنة 1994 قد وضع له حداً من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام عند -0.9 % بالموازاة مع هذا تم فعلاً التحكم في الضغوط التضخمية، باعتبار أن وتيرة الارتفاع العام في أسعار الاستهلاك، قد انضطت من 40 % في الفترة ما قبل 1994، في نهاية السنة المذكورة.

لقد ساهم أيضاً، توازن الأسعار النسبية، وتقليص عجز الخزينة الذي بلغ مستوى 4.4 % من الناتج المحلي الخام في سنة 1994. وصرامة السياسة النقدية، في تحقيق نتائج جد إيجابية فيما يخص «الاستقرار النقدي» من أجل تدعيم هذا الاستقرار النقدي، وتحفيز عملية استئناف النمو وضعت السلطات العمومية الجزائرية، ابتداءً من أبريل 1995. برنامج تعديل للمدى المتوسط (جوان 1995، ماي 1998)، مسند باتفاق «تسهيل التمويل الموسع (3) facilité de financement élargie»

تشير الدراسة التي اعتمدنا عليها في تحرير الجزء المتعلق بالتعديل الهيكلي إلى أن الاقتصاد الجزائري قد استنفذ غوره الفعلي ابتداءً من سنة 1995. حيث تؤكد الزيادة التي عرفها الناتج المحلي الخام بالمجموع والقيمة بنسبة 3.9 % وذلك بالرغم من المحيط الخارجي غير الملائم الذي كان سائداً في تلك السنة، وللمثل في ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب، انخفاض قيمة الدولار بالنسبة لأهم عملات الشركاء وغيرها، لقد بلغ الناتج المحلي الخام بالقيمة 1.975 مليار دينار جزائري في سنة 1995. أي ما يعادل 41.5 مليار دولار.

(1) لم يخلق من نهاية السنة المذكورة باعتبار أن منيع وقع مستوى الاحتياطي النقدي بالعملة قد نضب من جراء تدهور أسعار الفترول، التي بلغت أدنى مستوى لها في نهاية السنة المذكورة.

(2) بداية برنامج التمويل الذي يدخل ضمن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية بدأ بتثبيت نسبة 100 % من أبريل 1994 - مارس 1995. أو ما يصطلح على تسميته بالاقبال «stand by»

(3) تسهيل التمويل الموسع بالمعنى «الإجراء المالي الذي يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي بقوة كي يخلق التشغيل المربح مع العمل على تحقيق الاستقرار المالي (تقليص التضخم وتقليص العجز في الموازنة) تطوير ميزان المدفوعات.

من الحقيقة أن تسهيل التمويل الموسع، هو اتفاق ثنائي مباشرة الاتفاق الأول، المتمثل في اتفاق «stand by» مع صندوق النقد الدولي.

لقد انعكس النمو المذكور من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية التالية:

أ - زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي والتي قدرت بـ 15% بعد سنة من الجفاف والتي أثرت سلباً في هذه القيمة مما حدا بنا إلى الدورل إلى - 11.1% في سنة 1994. يضاف إلى ذلك، القيمة المضافة التي حققها قطاع المحروقات، والتي قدرت بـ 4.4% ؛ وتلك المنحزة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي قدرت هي الأخرى بـ 2.7% مع قطاع الخدمات أيضاً، بالمقابل عرفت الصناعة تراجعاً حاداً بلغ - 1.4% بالرغم من تحرير الواردات الذي تم فعلياً في بداية سنة 1995 ؛ فهي العملية، التي كان من المفروض أن يكون لها أثراً إيجابياً على الصناعة، فكان لها عكس ذلك<sup>(1)</sup>

ب - انخفاض العجز في مخزينة الفولة - بالرغم من التخصيصات المالية من أجل تطوير المؤسسات العمومية - إلى نسبة 1.4% من الناتج المحلي الخام، مقابل 4.4% في سنة 1994. مقلصاً بذلك ظاهرة الاستحقاق المالي المرتبطة بالانجراف الذي عايشته الخزينة على للتظلمة المالية المحلية.

ج - تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5% مقابل معدل متوقع بـ 14% ومعدل نمو 15.4% في سنة 1994.

د - مواصلة تعديل سعر الصرف في سنة 1995، حسب آليات التثبيت (Fixing) المعمول بها من طرف بنك الجزائر، وكذلك حسب الفئورمة التي ظهرت على مستوى معدل الصرف، ابتداءً من نهاية الفصل الأول من سنة 1995. لقد بلغ سعر الصرف 52.18 دينار جزائري، مقابل دولار أمريكي واحد، في نهاية شهر جوان من سنة 1996. في إطار صوفي الصرف المتحركة بين البنوك، ولقد أدى بروز سعر القائدة الحقيقي المرجح، في نهاية سنة 1995 إلى انطلاق عملية الاستفرا في سعر الصرف، بالموازاة مع ذلك قد سجلت الدراسة المذكورة بعض الملاحظات حول قطاع المحروقات، حيث تذكر : أن صادرات القطاع قد حققت زيادة قدرت بـ 1.12 مليار دولار أي 9.73 مليار دولار مقابل 8.61 مليار دولار في سنة 1994. أما خدمة الدين في الأجلين المتوسط والطويل، فقد قدرت بـ 4.62 مليار دولار

في سنة 1995، الموارءات من السلع قد سجلت من جهةها زيادة قدرت بـ 0.95 مليار دولار أي بـ 1.10 مليار دولار في سنة 1995 مقابل 9.15 مليار دولار سنة 1995.

في ظل هذا السياق، عرفت السلطات العمومية الإصلاحات الهادفة إلى بلوغ الانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد سوق مندمج في الاقتصاد العالمي، مفضلاً النشاط المنتج بواسطة القطاع الخاص. تذكر الوثيقة المتضمنة للدراسة التي أجراها البنك المركزي هذا الفصل أن الجزائر وفي مواجهتها للارتفاع المفاجئ الحاصل في سعر الخبواب في بداية سنة 1996، قد استطادت في إطار اتفاقية أبرمت مع صندوق النقد الدولي، «من تسهيل تمويل تعريضي»<sup>2</sup> (facilité de financement compensation) بقيمة 174.6 مليون من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 253 مليون دولار أمريكي.

لقد كان الغرض من هذا التسهيل المالي هو مساعدة الجزائر في مواجهة ارتفاع سعر الواردات من الخبواب، وقد استفاد هذا المبلغ بالكامل في نهاية سنة 1996.

«تذكر الدراسة في مستوى ثان، بأهداف برنامج التمويل الثلاثي (1995 - 1998) الذي تفاوضت بشأنه الجزائر مع صندوق النقد الدولي والذي كان مرفوقاً «بتسهيل تمويل موسع» (Extended fund facility. facilité de financement élargie) يركز على الأهداف الأساسية التالية:

- أ- تعزيز اقتصادي مدعم بقوة، كفي يستجيب لمطالب شغل على نطاق واسع.
- ب- مواصلة العمل من أجل استقرار مالي، خصوصاً عبر تخفيض التضخم لمبلغ نفس المستوى الذي يميز اقتصاديات أهم شركاء الجزائر، مع تحقيق فائض في الميزانية.
- ج- تطوير ميزان المدفوعات من خلال تقليص المعجز الجاري وتخفيف حزمة الدين، مع السعي للحصول على تمويل خارجي جديد.

(1) يمكن فهم التسهيل أكثر من خلال الجدول المتعلقة بظهور الاستدانة من سنة 1990 إلى سنة 1998 ضمن النقطة المتعلقة بتحليل الميزانية، في الفصل الثاني من الجزء الثالث من البحث.

(2) آلية تمويل من آليات صندوق النقد الدولي تهدف إلى مواجهة التبع السلبي لانخفاض أسعار المواد الأولية مؤقَّتاً وليس إلى وضع حد إلى الانخفاض. عندما تنخفض أسعار هذه المواد بشكل حاد، فإن فروقنا ستحوز للبلدان المنتجة لهذه المواد على أمل استرجاعها لاحقاً. تتضمن هذه الفروض فوائد بمعدلات متفق عليها. تخصص هذه الآلية تمويل البلدان التي تنحصر عائدات صادراتها في نسبة 50 % أو أقل من مواد أولية، وهي عائدات بمعدل مقدرها مسبقاً يقل عن المبلغ المتوسط للسجل خلال الخمس سنوات قبلها.

١- تدعيم مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً.

إن التقدم الحاصل في ما يتعلق بإدماج آليات السوق، في الاقتصاد الجزائري، واستئناف النمو في سنة 1995؛ في علاقة مع أول زيادة في دخل الفرد. تحققت منذ عشر سنوات، تعدد عوامل محددة لإصرار السلطات العمومية على مواصلة العمل من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية خلال فترة برنامج تسهيل التسيير الموسع «EFF»<sup>(1)</sup>.

من أجل تعميق الإصلاحات الهيكلية، أجرت الجزائر مفاوضات مع البنك العالمي حول برنامج تعديل هيكلي (PAS)، تمت المصادقة عليه من طرف مجلس إدارة البنك في شهر أفريل سنة 1996. يتضمن هذا البرنامج (PAS) برنامج مخصصة هام.

يرتكز الإطار الاقتصادي الكلي للملازم لبرنامج «تسهيل التحويل الموسع EFF» و«برنامج التعديل الهيكلي PAS» على مواصلة إستراتيجية النمو الاقتصادي المدعومة لمستوى نمو يعادل 4 % سنة 1996؛ و 5 % لسنتي 1997 و 1998. وذات المستوى المرتفع للتشغيل. يشكل قطاع اغროقات ضمن هذه الإستراتيجية المجمع الأساسي، المدعم لعملية استئناف النمو، فمساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي تبقى مرتبطة بتنفيذ برنامج الاستثمار مع شركاء منو اطراك.

كما يبقى رفع مستوى التنافس في قطاعات مثل: الزراعة والبناء والأشغال العمومية، وأيضاً إعادة هيكلة الصناعة، من العوامل الهامة المحددة للنمو، تخلص الدراسة في النهاية بشأن هذه النقطة إلى أن تحسن مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الجزائري يدخل مبدئياً ضمن أفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والمفاوضات المتعلقة بالشراكة الأوروبية -متوسطة<sup>(2)</sup>.

لقد تعرضت الدراسة أيضاً في مستوى ثالث إلى وصف الإجراءات الأساسية للتعديل،

التي تضمنها البرنامج حيث لمختصاتها فيما يلي:

(1) Banque d'Algerie. Situation financière et perspectives à moyen de la République algérienne - decembre 1996. p 7

(2) هنا أيضاً وخلفت رأينا، الحل الوحيد لرفع مستوى أداء أداة الإنتاج الوطني، يكمن في فتح الأبواب للاستثمار المباشر (سواء أجنبي أو وطني أو الأجنبي). لأن مشاةمة أداة الإنتاج القائمة، تعمل من الاقتصاد الجزائري بتعديل مساهمة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

أ- سياسة مالية تتميز بالصرامة فيما يخص ميزانية للدولة، خصوصاً في جانب النفقات العمومية، المهدف من ورائها، هو الوصول إلى تكوين فوائض مالية سنوية ابتداءً من سنة 1996 وضع حد لتمويل النقدي للدولة.

ب- بروز نهاية سنة 1995 ؛ معدلات فائضة حقيقية، مريحة فائضة (خارج المعدلات المرتبطة بالسكن) من أجل تحفيز الادخار المالي بالدينار، ورفع فعالية الاستثمار المنتج.

ج- مواصلة التحول نحو نظام صرف مرنة، من خلال إنشاء سوق مشتركة بين البنوك لتداول العملات الصعبة في نهاية 1995.

د- تحرير التجارة الخارجية بشكل متنامي بواسطة كسر جميع القيود في منتصف سنة 1995.

هـ- مواصلة تحرير إجراءات الصرف، خصوصاً من خلال حرية التحويل في منتصف سنة 1995. فيما يخص المصاريف الصحية ومصاريف التعليم، في حدود السقف المحدد، مع الإذن بالصرف من أجل السفر إلى الخارج ابتداءً من سنة 1997، وهذا ترقياً للانضمام إلى تعهدات المادة الثامنة من قانون صندوق النقد الدولي في نهاية البرنامج<sup>(1)</sup>.

و- تقليص الحماية الجمركية عن طريق تخفيض المعدل الأعلى، في بادئ الأمر، في انتظار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ز- مواصلة تحرير الأسعار، باستثناء أسعار الأدوية والمنتجات المسيرة حالياً وفقاً للهوامش القصوى التي سوف تحول إلى نظام الأسعار الحرة.

ح- مواصلة الإصلاح الجبائي فيما يخص الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بهدف إجراء عملية إعادة هيكلة محتملة لهذه المعدلات.

ط- التطبيق الجدير لسياسة نقدية غير مباشرة بواسطة أدوات السوق النقدية (مزايدات قروض إعادة التمويل لصالح المنظومة البنكية وسندات الخزينة والسوق المفتوحة في إطار مراجعة المعدلات التأشيرية (الموجهة) وإعادة بناء رؤوس أموال البنوك<sup>(2)</sup>.

(1) التحرير النهائي لإجراءات الصرف.

(2) راجع هذا الصدد دراسة شاذية لـ Fatima Zohra Oufriha, op. cit. colloque CREAD ANDRU, Alger, Juillet 1998.

ي- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للإدخار والاحتياط (CNEP) مع دمج في المنظومة البنكية وتنمية سوق مالية من أجل تحفيز المدخرين وتأمين الادخار المالي.

ك- بناء مساكن مدعومة من خلال إعادة النظر في منظومة التمويل وتحريك سوق العرض فيما يخص السكن.

ل- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتبني مشروع أمر جعلت بالخصوص في منتصف ماير 1995 (1).

م- ترقية منظومة الحماية الاجتماعية من أجل مضاعفة فعاليتها الشاملة، وتسهيل إعادة الهيكلة الصناعية.

ن- القيام بإصلاح عقاري من شأنه أن يمنع الفلاحين إسكانية التمتع بحق الانتفاع على المدى الطويل، بالأراضي التي يستغلونها.

تلخص الدراسة المذكورة في مستوى رابع جزء هام من الإجراءات، التي تم العمل بها ابتداء من السنة الأولى لاتفاق EFF ؛ ونورد الاتفاق المتعلقة بالجزء الثاني قد تم تنفيذها بكيفية مرضية، حيث أن استمرار تنفيذ الإجراءات المذكورة، قد أدى إلى تعميق التعديل الهيكلي في الفترة ما بين 1996 - 1998 يمكن تلخيص أهم الإجراءات التي تضمنتها اتفاق «تسهيل التمويل للوسع» خلال هذه الفترة على النحو التالي:

أ - الترخيص بمنح مصاريف السفر بالخارج، للسماح بتحويل الدينار من أجل المبادلات الخارجية، وانضمام الجزائر إلى المادة الثامنة من قانون صندوق النقد الدولي.

ب - تنمية السوق النقدية بواسطة إدخال «عمليات السوق المفتوحة»<sup>(2)</sup>، واستحداث رؤوس الأموال مثل بورصة القيم المتنقلة وغيرها، مع ترقية «إعادة هيكلة» البنوك والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مع المحافظة على نشاطه الادخاري والاحتياط.

ج - تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني بتحفيز الصادرات، خصوصاً باستحداث آليات تأمين ملائمة، لقروض التصدير.

(1) تم التوقيع الفعلي لهذا المرسوم، بالإعلان عن حوصصة إقامات القطاع السياحي، ومؤسسات مراد البناء المحلية، وكذلك شركات البناء المدنية، والإجراءات العملية متواصلة حتى نهاية 1998.

(2) راجع Henri Guitton ■ Gerard Bramouille. La monnaie, ed. Dalloz: Paris, 1978. p. 453 - 440.



د - مواصلة تطوير المالية العمومية، بواسطة عقلنة الاتفاق العمومي، وتحسين مردود الجنيبة في إطار مواصلة إصلاح الرسم على القرعة المضافة، مع إدماج السلوك المالي المتعلق بالعمل شبه الميزاني، وإلغاء الدعم ضمنيًا، للدواوين والمؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي، شيئًا فشيئًا عن طريق التطوير المالي وفي الأخير التحكم الأمتل في تطور عدد عمال الوظيفة العمومي.

هـ - تحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم سوق العمل في إطار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عمومًا والإجراءات التي تضمنتها برنامج التعديل الهيكلي تدخل في صلب الموضوع المتعلق باتفاق «تسهيل التمويل الموسع» مع تعميق بعض المحاور مثل:

1. عقلنة الاتفاق العمومي وتقليص دور صندوق التطوير المالي.
2. مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية، وإنشاء الشركات القابضة التابعة للدولة، والعمل على انطلاق عملية الخصخصة.
3. تنمية عيطة عجز القطاع الخاص.
4. تدعيم إصلاح القطاع المالي، خصوصًا عن طريق فتح رؤوس أموال مؤسساته للخصص، أو خصخصة تسير هاته المؤسسات، وكذلك بالاستحداث الفعلية لسوق رؤوس الأموال، بإنشاء بورصة القيم المنقولة وتفعيل نشاطها.
5. تحسين منظومة الحماية الاجتماعية للفئات الاجتماعية الأكثر سمرًا.

تعالج الدراسة في مستواها الخامس، العمليات المالية للإدارة المركزية، حيث تؤكد أن مواصلة العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية في الفترة ما بين 1996 - 1998 أمر يتطلب مواصلة العمل على تفوية المالية العمومية، فرصيد الميزانية الذي كان سالبًا في سنة 1994، قد أصبح موجبًا في سنة 1995. ومن جهة أخرى، قد حققت الخزينة فائضًا في سنة 1996 قدر به 2.6% من الناتج المحلي الخام مقابل عجز قدر به 1.4% في سنة 1995.

من أجل ضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالميزانية ضمن البرنامج، نذكر لنا الدراسة أن الحكومة كانت تسعى إلى:

1. مواصلة التحكم في الإنفاق العمومي، باتباع سياسة مالية صارمة فيما يخص الدخول الموزعة بفرض مواصلة تقليص نسبة التضخم، وكذلك العمل على التحكم أحسن، في تطور عدد عمال الوظائف العمومي وكتلة الأجور الموزعة عليهم.
2. تحقيق نوع من الاقتصاد في الميزانية من أجل مواجهة الاحتياجات المحلية في ميدان تمويل السكن الاجتماعي، تذكر الدراسة أن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، كان مسجلاً لهذا الغرض.
3. بلل بمجهودات أكبر من أجل مضاعفة الحماية خارج المحروقات، فقانون المالية لسنة 1997، يشمل مجموعة من الإجراءات، تسير في هذا الاتجاه مثل:

- أ. توسيع الوعاء الضريبي.
- ب. مردود الرسم على القيمة المضافة، ينقل نسبته من 13% إلى 14% وتعديل قائمة للتوجهات الخاضعة لهذا الرسم باتجاه التسيير من 14% إلى 21%.
- ج. تقليص عدد الحقوق الجمركية من ستة (06) حقوق إلى أربعة (4) وتخفيض أعلى معدل جمركي من 50% إلى 45%.

عموما يمكن تلخيص سياسة الموازنة العامة كما يلي:

- أ. تحقيق فائض في عينة الدولة في سنة 1997 قدرت نسبته بـ 1.5% من الناتج المحلي الخام، مع مواصلة سياسة الصرامة المالية فيما يخص الإنفاق العمومي.
- ب. تقليص كتلة الأجور بالنسبة للناتج المحلي الخام، ينبغي أن يحقق زيادة في الإنفاق الحكومي ذي الطابع الاجتماعي، بما في ذلك الإنفاق على السكن، وبالموازاة مع ذلك يرتفع الإنفاق على التجهيز شيئاً ما بالنسبة للناتج المحلي الخام في سنة 1997.
- ج. لم تسجل ميزانية 1997 أي التزام فيما يخص صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

في إطار مواصلة عرض معطيات واقع المرحلة الانتقالية، تعرضت الدراسة المذكورة إلى مسألة الخصوصية (1) حيث ذكرت بصور الأمر للطفل بالخصوصية، وكذلك بخصوصية التعليم والمهنات التي تضمنها الأمر قد استحدثت.

تقترح الدراسة برنامجين متتابعين للخصوصية، بتأييد ودعم من البنك العالمي، في إطار برنامج التمديد الهيكلي، البرنامج الأول يشمل:

1 هيئة موضوع الشيخ، محي استكمال الأعمال التحضيرية للخصوصية، بالإعلان عن المناقصات المتعلقة بالموضوع للمني. ويدخل في هذا المجال العمل الجاري لخصوصية 60 نشاطاً ذات طابع محلي.

2 عرض استغلال امثاري في إطار التنازل عن 78 نشاطاً محلياً.

3 عرض بيع 50 وحدة تابعة لمؤسسات عمومية وطنية حسب صيغ مختلفة مثل التنازل عن أصول للمؤسسة أو فتح رأس المال للمساهمة أو التعاوض بشأن عقد التسيير.

4 خصوصية تسيير تزلين وحل 84 مؤسسة عمومية ذات طابع محلي (2).

تؤكد الدراسة في الأخير بأن البدء بتنفيذ البرنامج الأول المتعلق بالخصوصية ما تبقى قد أعطى حصيلة 117 مؤسسة ونشاط تمت فعلاً بخصوصيتها وتجري عملية إتمام خصوصية ما تبقى من توصيات البرنامج الأول. بينما يشمل البرنامج الثاني للخصوصية محتوى الأمر (3).

للتربص صيوره في سنة 1997، وللتعلق دائماً بمعطية الخصوصية.

(1) الأمر 22 - 95 الصادر بتاريخ 29 ربيع الأول سنة 1416 هـ؛ الموافق لـ 26 أوت 1995. وللتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية.

(2) لقد تمت إجراءات الخصوصية في السداسي الثاني من سنة 1998، بالنسبة للفنادق والسباحة العمومية، والمؤسسات المحلية ولقد تمت هذه العملية كلها في شهر نوفمبر من نفس السدس ولم تحقق الشروط المطلوبة من حيث السعر بالنسبة للفنادق. أما فيما يخص المؤسسات المحلية المتعلقة بإنتاج المياه المعدنية والمقازية والكحولية فقد وجدت حلاً مهنولاً محلياً ومبارجياً، حسب التمهيدات الأولى التي أعلن عنها مجلس الخصوصية.

(3) فعلاً لقد صدر الأمر 12 - 97 بتاريخ 11 ذو القعدة 1417 الموافق لـ 19 مارس 1997 معدل ومتمم للأمر رقم 22 - 85 المذكور سابقاً، باعتبار أننا لدرس مرحلة انتقالية تعرض للمعطيات أوردنا. كما ساء في الدراسة، مع التعليق والتبويب عند الضرورة.

ملامحة للتدليل الأول؛

ملامحة القول بالنسبة لما ورد في الفصل، ومن خلال تحليلنا لمائة الفترة نستنتج نتيجة

كذلك هاتين؛

أولاً:

أن الفترة 1990 - 1993 هي فترة التراجع والركود الاقتصادي، التي قادت السلطات العمومية إلى اللجوء إلى أي إلى العدم وجود اختيارات وبالتالي لمواجهة الوضع المالي للبلاد. اللجوء هنا فرض حتمية الأمر الواقع - باعتبار أن الدولة الجزائرية، كدولة كانت بهذه سياساتها - أي التوجه، إلى البحث عن حلول تجاوز المأزق المالي، عن طريق آليات التسوية الهيكلية، المتعارف عليها، لدى الهيئات المالية والتقدم الدولية، على رأسها منظمة العمل، مؤسسات "برتن وروجر"، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. فكانت عملية إعادة الدولة للتفاوض بشأنها وفقاً لآليات التسوية، التي تشملها الاتفاقات الثنائية.

ثانياً: أن الفترة 1994 - 1998 هي فترة الفعل الاقتصادي الجزائري المحكوم باليات هاتين

لأوليتين؛ فقط يجر الإشارة إلى أن حدة وتيرة تطبيق هذه الإجراءات، تحكمها طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يتأثر بحساسية شديدة، لتغيرات وتقلبات تحدث خارجه، أي أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مختل هيكلياً، بمعنى يتركز في الحصول عائداته من القطع الأجنبي، على منتجات المحروقات بصفة عامة، وهذه تحكمها التقلبات التي تحدث في سوق الطاقة، وما ينعرج عنها من ارتفاع وانخفاض في أسعار هاته المحروقات، وبالتالي ترتفع حدة تطبيق هاته الإجراءات كلما كان ميل هذه الأسعار إلى الانخفاض، وتلين وترخي بفعل ميل هذه الأسعار إلى الارتفاع، ولذلك لاحظنا خلال سنة 1996 هذا الانحياز اللين، بينما توجه التوقع عكس ذلك في نهاية سنة 1998. بفعل الانحدار الذي أصاب أسعار البترول. يمكن أن نطبق نفس التحليل على عوامل خارجية (عن النظام)، أي عوامل مثل ما حدث، وذكرناه من نحو في الإنتاج الزراعي، لسنة 1996. وكان لهذا النمو الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني، كذلك يمكن إدخال عامل خارجي آخر التذبذبات التي تحدث في قيمة الدولار باعتباره العملة الأولى في تعاملات الجزائر الخارجية.

جميع المراحل والظروف الاقتصادية، والسياسية على حادها، بعد تحديد المصالح (الرسم) لتركيز  
النتائج التحليلية التي أوردناها، نستعرض في الفصل الثاني من هذا الجزء، بيان الاستدانة من وجهة  
نظر السلطات العمومية الرسمية، ونتائج معطيات هذا البيان، التي عنونها بالامكانيات  
الاقتصادية.

# الفصل الثاني

## الاستدانة الخارجية للجزائر

### والانعكاسات الاجتماعية (1990 - 1998)

مدخل

المبحث الأول : تطور الاستدانة الخارجية للجزائر في الفترة (1990 - 1997)

المبحث الثاني : الانعكاسات الاجتماعية:

خلاصة الفصل الثاني

## الفصل الثاني الاستدانة الخارجية للجزائر والانعكاسات الاجتماعية (1990 - 1998)

مدخل:

الاستدانة الخارجية للجزائر: هذه العبارة التي يكاد الاقتصاديون الجزائريون أن يجمعوا على أنها تشكل جوهر ما يمكن أن يناقش في الاقتصاد الجزائري، الجميع يجمع ويؤكد على أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية، ما كانت لتظهر لو كان الاقتصاد الجزائري خارج هذه الحلقة، وحتى إن ظهرت يمكن مجاها بالمتاح من السيولة بالعملة الصعبة، وبذلك مواصلة القفز على الحقائق الاقتصادية، فهو أن طبيعة بنية الاقتصاد الوطني، فو الميزة البترولية، تواصل تركيز دواليه في مسار هذه الحلقة، ومن ثم تواصل تصنيفه من ضمن الاقتصاديات الدولية للستدانة من زاوية الطلب وليس من زاوية العرض، كما هو الحال في الاقتصاديات النفعلة.

نعتقد جازمين أن خروج الجزائر من هذه الحلقة الجهنمية، يكمن بالدرجة الأولى في بناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات، أو بتعبير أكثر دقة، لا يكون في هذا الاقتصاد، قطاع المحروقات هو المحدد للنمو.

عند هذا المشتري ينبغي أن تتوصل الجزائر إلى البدء ببناء النظام السياسي المطلوب، والمرغوب في آن واحد، ميزاته الأساسية الحرية والتنافس، وهو النظام الذي يسمح بتحقيق الاستقرار في أوسع معانيه، هذا الاستقرار، يسمح بلورة للإبداع والذكاء بالنمو، تضمنت التحولات الشاملة ومنها الاقتصادية في إطار عقلية الاقتصاد، التي فرضتها التحولات والظروف الدولية. من ناحية تحليلية واقعية نتناول هذا الفصل في مجته الأول من خلال خمسة نقاط هي:

- 1- تطور مستحقات الدين الخارجي.
  - 2- تطور مؤشرات الاستدانة.
  - 3- تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل حسب نوعية القروض.
  - 4- تطور خدمة الدين.
- ٤٠٠ المتوسط والطويل حسب الأصل الجزائري.

## المبحث الأول

### تطور الاستدانة الخارجية للجزائر في الفترة (1990 - 1997)

يمكننا بحث هذا الموضوع، لمعانة التفاعلات الاقتصادية، التي عرفتها الجزائر، ابتداء من السنة الأولى لبداية المرحلة التنموية الثانية، والتي انعكست جوهرياً على الجانب المالي، الذي عرف تطبيق توجيهات محددة، تمت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي من جهة والبنك العالمي من جهة ثانية، في شكل اتفاقات تأكيد وتسهيل تمويل موسع، من خلال إعادة جدولة الدين الخارجية. حيث يدخل الجميع في إطار برنامج تسوية هيكلية، يهدف أساساً إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي، وانعاش الاقتصاد الوطني عن طريق بحث عملية النمو مجدداً في شكل تحقيق التوازنات الاقتصادية الجارية.

إن الخطاب الرسمي الصادر عن هيئات الدولة الرسمية<sup>(1)</sup> فيما يتعلق بالاستدانة يؤكد على أن الشروط المالية للجزائر، قد تحسنت كثيراً في آجال الدفع حتى غاية سنة 1997. إضافة إلى انخفاض مستحقات الاستدانة الخارجية في الأجلين المتوسط والطويل بمقدار مليارين (2) من دولارات "الولايات المتحدة الأمريكية".

إن الذي يهنا في تحليلنا هذا هو إبراز الكشف المالي للجزائر من خلال تطور للمستحقات المتعلقة بالدين الخارجي، وكذلك من خلال تطور مؤشرات الاستدانة، إضافة إلى تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والطويل، وحسب نوعية القروض من جهة، وكذلك تطور خدمة الدين خلال نفس الفترة أي 1990 - 1997. إضافة إلى بنية الدين في الأجلين المتوسط والطويل، حسب الأصل الجغرافي، وتجزئة مستحقات الدين حسب المعاملات الدولية من جهة ثانية.

#### 1- تطور مستحقات الدين الخارجي:

لقد بلغت مديونية الجزائر الخارجية في 31 ديسمبر 1977: 31.222 مليار دولار

أمريكي

وتطورت هذه المديونية ابتداء من سنة 1990 على النحو التالي:

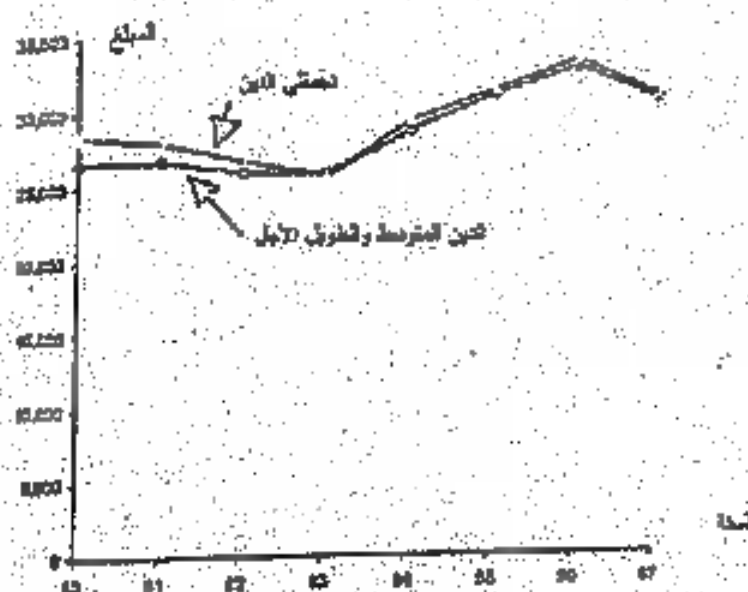
(1) راجع MEDIANBANK عدد 35. مجلة لصدر كل شهر من بنك الجزائر عدد 35. أبريل سنة 1998



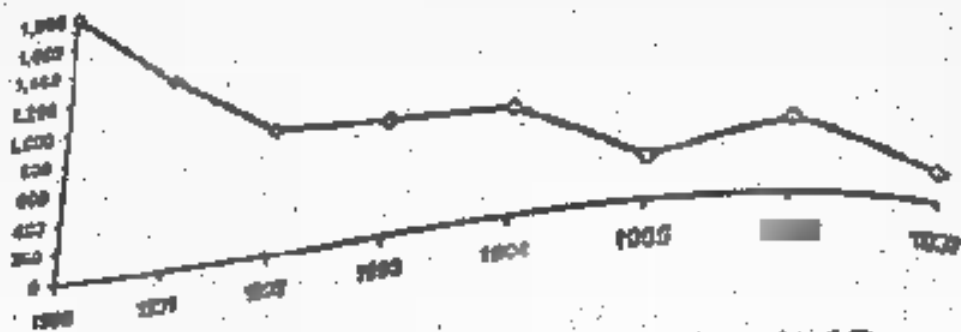
جدول رقم 16: تطور مستحقات الدين الخارجي حتى 31 ديسمبر 1997 بملايير الدولارات الأمريكية

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
1- متوسط وطويل الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.194	31.060
2- قصير الأجل أو يساوي	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162
الإجمالي	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.615	31.222

المصدر: MEDIBANK عدد 35 أبريل - ماي 1998، ص. 6.



شكل رقم 16: المخطط البياني الممثل لتطور مستحقات الدين الخارجي الإجمالي ومتوسط وطويل الأجل حتى 31 ديسمبر 1997 بملايير الدولارات الأمريكية.



شكل رقم 17: التغير الهائل للمطل مستحققات الدين الخارجي قصير الأجل خلال تسعينيات  
مليار الدولارات الأمريكية

بين لنا الجدول رقم 16 أن مستحققات الدين في الأجلين المتوسط والطويل قد ارتفعت  
مقدارها بين سنتي 1993 و 1996 بـ 8.170 مليار دولار أمريكي، مع تسجيل تراجع في  
قيمتها في سنة 1997 قدر بـ 2.134 مليار دولار، فكانت نسبة الزيادة بين السنتين  
للمذكورتين 32.640%. أما مقدار الزيادة بين سنتي 1994 و 1995 فكان 2.467 مليار دولار  
بينما بلغ هذا المقدار بين سنتي 1995 و 1996 1.877 مليار دولار أي نسبة زيادة قدرت على  
التوالي بـ 8.55% و 5.99% مع نسبة تراجع في سنة 1997 قدرت بـ 6.42%.

طبعاً إذا نظرنا إلى هذه الأرقام اجلاء من سنة 1993 وحتى سنة 1997 نستج أن  
التغيرات الحاصلة بالزيادة في هزون الدين قد نجمت عن عملية إعادة جدولة الديون التي بدأ العمل  
بها انطلاقاً من سنة 1994، في إطار الاتفاقات الموقعة ما بين صندوق النقد الدولي من جهة والبنك  
العالمي من جهة ثانية.

أما مستحققات الدين قصير الأجل فقد سجلت ارتفاعاً محسوساً سنة 1996، بمقدار  
0.421 مليار دولار، بعد ما كانت في سنة 1995 تقارب ب 0.256 مليار دولار، لكن هذا  
الارتفاع لم يدم طويلاً حيث تراجع مقدار مستحققات الدين قصير الأجل في سنة 1997 إلى  
0.162 مليار دولار، وهذا ما يفسر عملية التحكم التي في معالجة الديون قصيرة الأجل، عن  
طريق التسديد بواسطة شق أشكال القروض، ونحن نلاحظ أن الجزائر من المصدرات من

المحروقات، إضافة إلى سياسة التقشف المدرجة في إطار البحث عن التوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني، والتي أدت إلى ضغط حصة عدة فئات السلع الإستيراد. (1)

## 2. تطور مؤشرات الاستدانة:

تعد مستحقات الدين، كنسبة من الناتج المحلي الخام، وكذلك مستحقات الدين منسوبة إلى عائدات التصدير من السلع والخدمات، إضافة إلى خدمة الدين كنسبة من عائدات التصدير من السلع والخدمات، أهم المؤشرات التي تعكس تطور الاستدانة الخارجية لبلد ما وعليه فالجدول رقم 17 قدم لنا تطور هذه المؤشرات من سنة 1990 إلى غاية 1997/12/31 بالنسبة للمدھونية الخارجية للجزائر.

جدول رقم 17: تطور أهم مؤشرات الاستدانة الخارجية للجزائر

السنة المؤشر	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
مستحقات الدين كنسبة من الناتج الداخلي الخام	47.9	65.3	62.8	52.1	69.9	76.1	73.5	66.43
مستحقات الدين / عائدات التصدير من السلع والخدمات	2.11	2.16	2.20	2.34	3.07	2.85	2.43	2.12
خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات - أقل إعادة الدفعة	66.4	73.9	76.50	82.2	93.4	85.5	50.2	39.8
- بعد إعادة الدفعة	-	-	-	-	47.1	38.8	30.9	30.3

المصدر: MEDIABANK عدد 35، أبريل - ماي 1998، ص. 6.

(1) منها على وجه الخصوص للترخيص الأدوية -فضل الزيادات المحصلة في نسب الإحاج المحلي للمدھونين- كذلك تشمل ملاحظة هامة جدا وهي: أن الاقتصاد الجزائري ونظراً لطبيعة بنيتة يتأثر كثيراً بتقل العوامل الخارجية، وهي خصوصاً ارتفاع سعر البترول، ظروف مناخية مواتية للمواسم الفلاحي، تذبذب قيمة الدولار وهكذا، الأمر الذي يوضح الاقتصاد الجزائري باستمراريته ظروف عدم التأكد، وأن النتائج الإيجابية التي قد تتحقق، هي دوناً عن تشكيك.

مستخرج من الجدول رقم 17 النتائج التالية:

1- نسبة مستحقات الدين إلى الناتج المحلي قد تراجعت من 73.5% في سنة 1996 إلى 66.43% في نهاية 1997. تبين هذه النسبة مرفوعة جداً، بالنسبة للمضي والتي تمكن ازدياد أي اقتصاد تتراوح بين (25% و 35%) كحد أقصى، لذلك فالإقتصاد الجزائري مطالب بتعميق مبادئه للوصول إلى هذه النتيجة.

2- نسبة مستحقات الدين إلى الصادرات لنفس الفترة انخفضت من 2.43% إلى 2.12%.

3- بالنسبة الأكبر دلالة للتنقل في عظمة الدين (بعد إعادة الجدولة) إلى الصادرات فمرت بـ 30.3% سنة 1997، بينما كانت تقل بـ 38.8% في سنة 1995. و 30.9% في سنة 1996.

والنتيجة الإيجابية المسجلة في سنة 1997 سببها إعادة الجدولة وتحسين حالات التصدير. فعملية إعادة الجدولة قد ساهمت في تحسين الأجل للتوسط لتسديد الديون، حيث انقل من فترة متوسطة تعادل 3.2 سنة في سنتي 1994 - 1993 إلى أكثر من 7 سنوات في سنة 1995. وأكثر من 9 سنوات في سنتي 1996 و 1997. كما ساهمت العملية أيضاً في تحسين الشروط المالية للاستدانة الخارجية.<sup>(1)</sup>

تبقى النتيجة الإيجابية التي تحققت بفعل إعادة الجدولة وتحسين حالات التصدير هيته في المدى للتوسط. فإعادة الجدولة منعت المالية الجزائرية متفقا بالتوافق مع ارتفاع أسعار المحروقات في نفس الفترة. لكن الإختيار الذي أصاب أسعار البترول حتى نهاية سنة 1998 قد يخلق مضاعفات مالية سلبية، ويترتب عن ذلك لجوء الجزائر إلى عمليات إعادة جدولة لاحقة في الفترة ما بين 2000 و 2002.

(1) فعلاً قد تحسن الأجل للتوسط لتسديد الديون حسب الأرقام الرسمية الواردة في الفترة المشار إليها أعلاه، وذلك قد ساهمت عملية إعادة الجدولة في تحسين الشروط المالية للاستدانة الخارجية، لكن لا واقع الأمر أن قانون الميزانية، مع الضرر إليها بتخصيص نسبة وليس بتخصيص المثلثة أي: بلات بالاحتياطي الذي حصل قبل سنة 1995. أي في الفترة (1994 - 1990). كما بالنسبة للفترة ميثاق الميزانية، لم تستعد بشكل مقبول حشاشة التوسع المالي للإقتصاد الوطني.

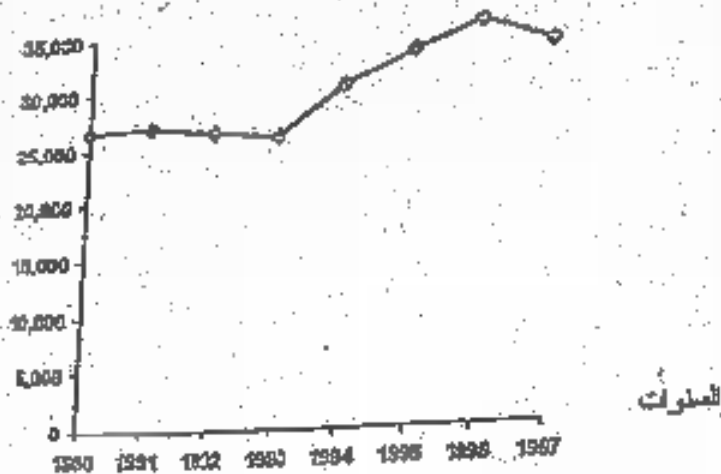
تطور بنية مستحقات الدين في الأجلين المتوسط والقصير حسب نوعية القروض.

تشكل بنية مستحقات الدين الخارجي لتحتوي من أنواع متعددة القروض كالقروض من البنوك الأجنبية، الإصدارات المستندية، القروض المالية الحكومية من قروض حكومية مباشرة وقروض الشراء، إضافة إلى قروض الشركات المتعددة، كقروض القروض المالية الحكومية بدورها من القرض المالي وقروض الإيجار وعمليات إعانة حكمة الدين، إضافة إلى القروض غير المدفوعة. يضاف إلى مجموعة القروض المذكورة القروض التجارية غير المدفوعة وتمثل نسبة القروض للوردين.

واعتباراً لكون الجزائر قد أعادت جدولة ديونها من سنة 1997/12/31، فيمكن تقسيم مصدر القروض في هذا الإطار إلى مصدرين: المصدرون الرسميون والمصدرين غير الرسميين. بين لنا الجدول رقم 18 تطور بنية مستحقات الدين للأجلين المتوسط والقصير في الدولارات الأمريكية حتى 1997/12/31.

جدول رقم 18: تطور بنية مستحقات الدين للأجلين المتوسط والقصير بالدولارات الأمريكية 1997/12/31.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
نوع القروض								
قروض متعددة الأطراف	2.256	3.235	3.195	3.090	4.006	4.735	5.033	5.17
إصدار المستندات	1.478	1.468	1.294	3.659	0.347	-	-	-
قروض مالية	15.278	15.583	15.310	15.990	15.212	14.046	12.408	1.74
قروض مالية	5.178	4.765	4.570	4.489	3.890	2.351	1.745	1.75
قروض تجارية غير متضمنة	2.398	1.585	1.217	0.796	0.755	0.397	0.350	0.77
قروض إعانة الجبلية	-	-	-	-	4.640	9.233	72.77	1.04
إجمالي القروض (معدل متوسط طويل)	26.588	26.636	25.886	25.024	33.850	31.317	39.230	1.50



شكل رقم 18: متحن تطور إجمالي القروض المتوسطة والطويلة المدى

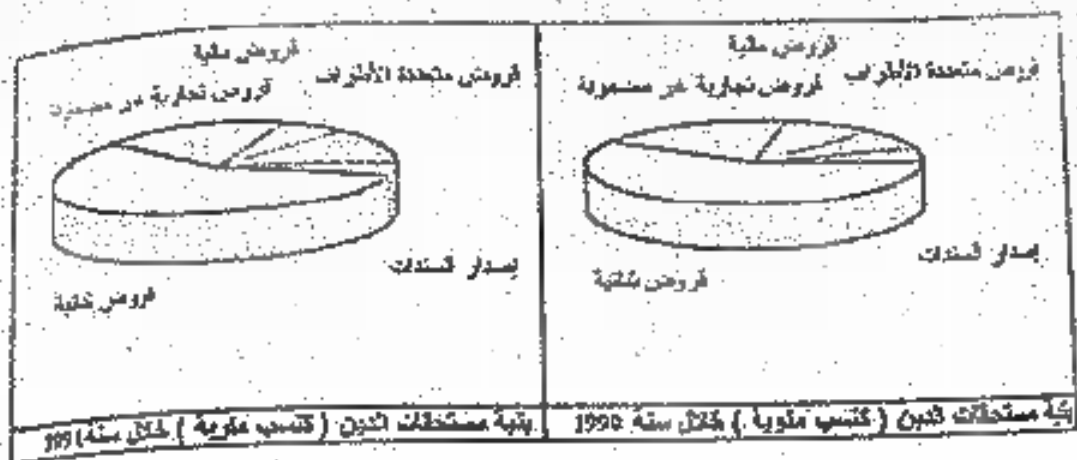
يمكننا أن نعر أيضاً عن تطور بنية الدين بالنسب حتى تصبح أكثر دلالة فيما يتعلق بقراءة واستيعاب موضوع الاستدانة الخارجية الجزائرية.

ككشف اقتصادي نعرض فيما يلي هذه البنية بالنسب دائماً خلال نفس الفترة أي

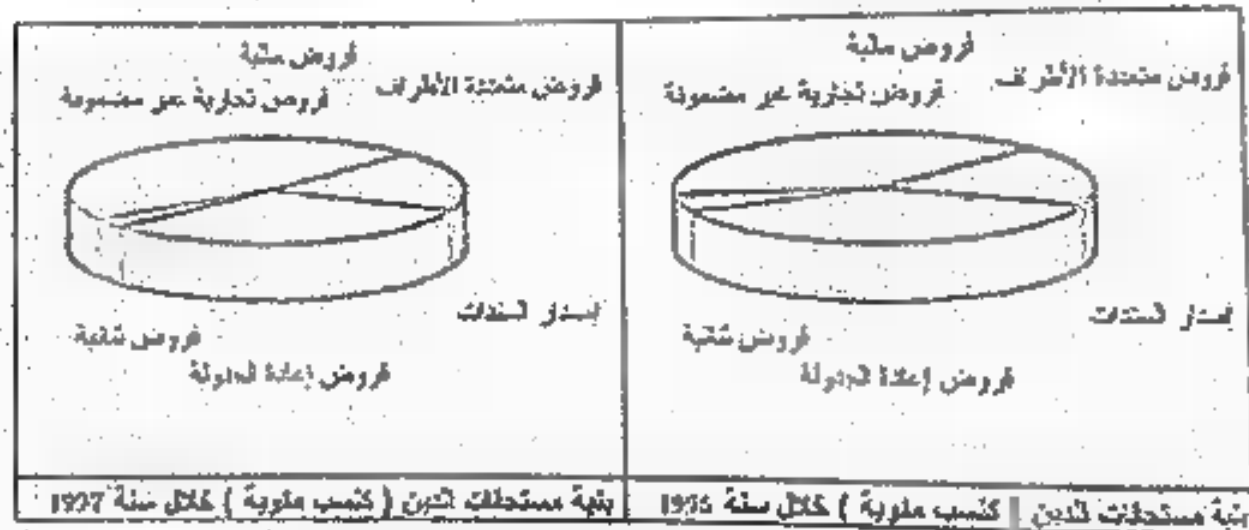
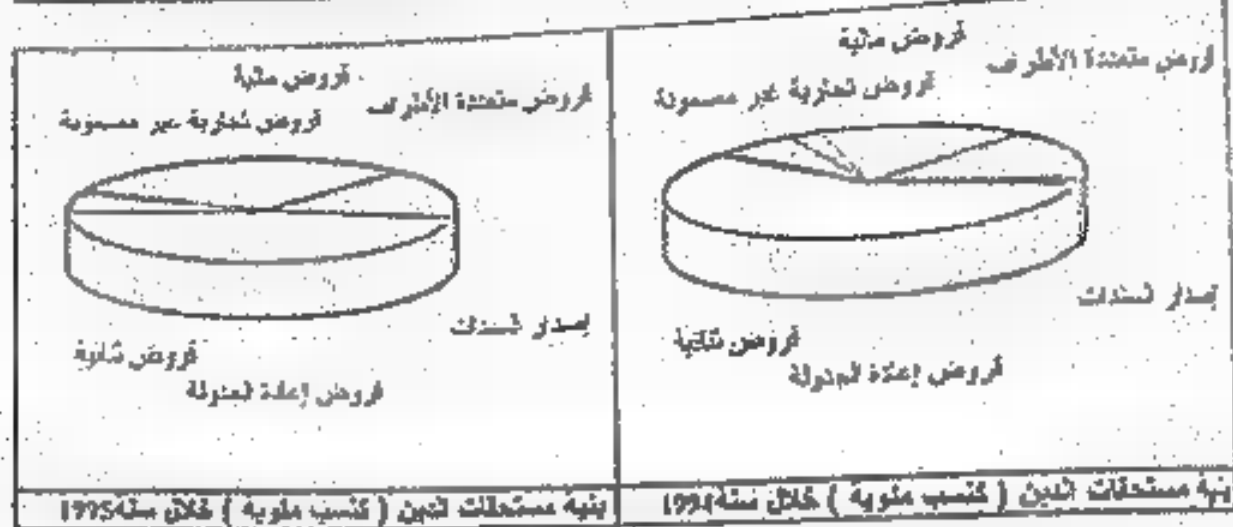
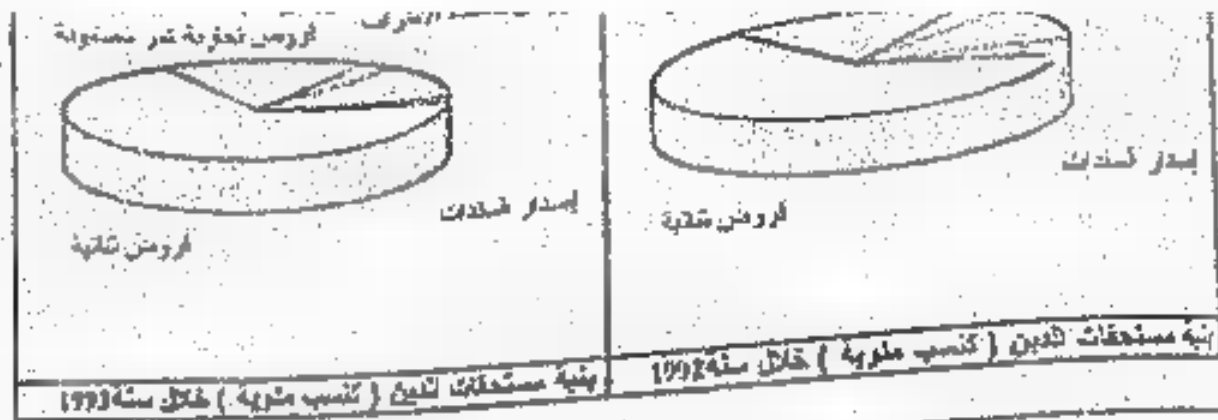
1990-1997.

جدول رقم 19: تطور بنية مستحقات الدين كنسبة % حتى 1997/12/31

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
نوع القروض								
قروض متعددة الأطراف	8.5	12.1	12.3	12.4	14.0	15.1	18.3	18.8
إصدار السندات	5.5	5.5	5.0	2.6	1.2	0.0	0.0	0.0
قروض ثنائية	57.5	58.5	59.1	63.9	53.2	44.8	37.3	31.3
قروض مالية	19.5	17.9	18.8	17.9	6.13	9.1	5.3	3.5
قروض تجارية غير مضمونة	9.0	6.0	4.8	3.2	2.6	1.3	0.8	0.7
قروض إعادة الجدارة	-	-	-	-	15.4	29.7	38.3	45.7
إجمالي نسبة المديونية في الأجانب المتوسط والظليل	100	100	100	100	100	100	100	100



يمكننا أن نستنتج السلوك المالي الجزائري من معطيات النسب الواردة ضمن التوزيعات البيانية للمستثمرين المذكورين؛ وأن هذا الاستنتاج يمكن أن يستخلص من قيمة الدوائر البيانية لقيمة السنوات. فالقروض المتعددة الأطراف قد سجلت زيادة بنسبة 3%، مع ثبات نسبة الإقراض عن طريق إصدار القسائم، وزيادة القروض الثنائية بنسبة 1% بينما تراجعت نسبة القروض الثنائية بنسبة 1.6%، وكذلك الأمر بالنسبة للقروض التجارية غير المسجلة حيث سجلت نسبة تراجع قللت بنسبة 3%.



شكل 19: الدوائر البيانية لبنية مستحقات الدين كنسبة (%) حتى 1997/12/31.

277

ماهي أهم العناصر ذات الدلالة في التغيير الهيكلي الذي حصل في المديونية حتى نهاية سنة

1997؟

لقد حدد بنك الجزائر هذه العناصر فيما يلي:

1. تزايد معتبر في قروض إعادة الجدولة، حيث بلغت في نهاية سنة 1977، 45.7 %
2. زيادة ثابتة في قروض الهيئات المتعددة الأطراف، حيث انتقلت من 15.1 % إلى 18.3 % وانتهت عند 18.8 %.





نلاحظ من خلال هذه المعطيات بأن الدولار الأمريكي يشكل أعلى نسبة على امتداد السنوات المذكورة. حيث بلغت نسبة المستحقات بالدولار الأمريكي في نهاية سنة 1997، 44.8%. إضافة إلى هذه الملاحظة نسجل أيضا أن ما يقارب نسبة 80% من مستحقات الدين متدرة بأربع عملات رئيسية هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الين الياباني والمارك الألماني.

أما بقية العملات فمستحقات الدين لها تقارب نسبها 23% . ومن الملاحظ نستنتج لما في تطور مستمر، وهي تؤكد أيضا مسألة تنوع التعامل المالي مع كل لشركاء الاقتصاديين. تتكون هذه النسبة من العملات التالية: الليرة الإيطالية، الشلن النمساوي، حقوقي السحب الخاصة، الإكو (عملة الاتحاد الأوروبي) وكذلك من وحدة حساب البنك الإفريقي للتجارة.

خلاصة القول أن العملة الأكثر تأثيراً على ميزان مدفوعات الجزائر هي الدولار الأمريكي؛ بحيث تحدد هذه العملة الحجم الحقيقي لمدىونية الجزائر الخارجية، باعتبار أن المصدر الأساسي للحصول عليها هي صادرات الجزائر من المحروقات؛ لذلك فإن مواصلة التعامل بهذه العملة سوف يحد من تكلفة نسبة الفوائد، إذا ما تم اللجوء إلى التعامل بعملات أخرى، كما تلزم في الآن، فكرة التعامل بالأورو الأوروبية، وإذا ما تم توظيف احتياطي الجزائر من الدولارات فإنه سوف يدير عليها فوائد متراكمة أحسن من اللجوء إلى الاقتراض بعملات أخرى. وبذلك تتمكن في الأجل المتوسط من مواجهة آجال الدفع لفوائد القروض في أشكالها المختلفة.

### خلاصة البحث الأول

تحليل لمدىونية وفقاً لهذه المنهجية التقنية لا يعفيها من كونها "نقد حقيقي" وعائق في وجه كل محاولات السياسة الاقتصادية الرامية إلى بحث عملية النمو مجدداً للاقتصاد الجزائري، والإصلاحات الاقتصادية المتبعة تحت منظور الهيئات الثنائية الدولية في شكل برنامج للتعديل الهيكلي منذ سنة 1994. وبالرغم من القبول بالنتائج الإيجابية على المستوى الكلي، استناداً إلى إقرار الهيئات الرسمية بذلك (حصول نشاطات الحكومة أمام المجلس الوطني الشعبي ديسمبر 1998) وكذلك إقرار المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي (حصول التقييم المتعلق بالسياسي الثاني من سنة 1997). وفي الأخير إقرار (عمراء صندوق النقد الدولي في دراستهم الخاصة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري والمقدمة في الندوة المتعلقة لهذا الغرض بتاريخ 21 نوفمبر 1998 بالجزائر).

إلا أن رأي خبراء جزائريين آخرين (1) منهم رابح عبدون يرون خلاف ذلك، فالنتائج الإيجابية على مستوى "التوازنات المالية الكلية"، حقيقة ظاهرة، ولكنها تتميز بالترجحة هشاشة كبيرة، كما تحققت في ظروف اقتصادية معقدة، أكثر امتيازاً (وهي عوامل خارجية) هي: ارتفاع أسعار المواد من الهول في سنة 1996، والظروف الطبيعية المواتية لتخصيب الإنتاج الزراعي في السنين 1995-1996. إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار بالنسبة لبقية العملات الدولية.

إذا فلهذه العوامل الخارجية ذات الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني هي التي كان غايتها المحدد للتوازنات المالية الكلية، محلة بانخفاض عجز ميزان المدفوعات وكذا عجز الميزانية، وانخفاض نسبة التضخم. فهذه النتائج في واقع الأمر، كان لها ثمةا ملحوظا من الناحية الاجتماعية، وكان أساسها ضغط للطلب الداخلي؛ أو تراجع هذا الأخير بفعل عدة عوامل متداخلة، كما استقرار الأجور للموظفين والعمال في عدة قطاعات خلال فترة تطبيق البرنامج، وتلقي قدرات الشرائية المتغيرة وتسريح العمال عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات، أو حلها بشكل نهائي وتسريح عمالها. سرور تستطيع أن تستخلص ما يلي: التمس الاجتماعي لإجراءات السياسة الاقتصادية المتبعة كلابد وهو ما ستحاول أن نتعرض له خلال البحث الثاني من هذا الفصل. فإذا كان هذا التمس للذين فعلا من طرف الطبقة المتوسطة والفقيرة مقابل فقط ثمةا شروط مالية، حتى لا تنزل قدرتها لتسديد أقساط المديونية. نقول أن الاقتصاد الجزائري وبناءا على تقلبات العوامل الخارجية لم أدت إلى تحقيق النتائج الإيجابية، ما زال ولأمد متوسط على الأقل، عرضه لمخاطر قد تكون أكثر من مرة 1986 (لثالثية)، باعتبار أن هذا الموضع المالي المستقر نسبيا لم يساهم (حتى هذا التاريخ غاية سنة 1998) في إعادة بحث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير مناصب العمل المطلوبة من طريق تحقيق النمو المرغوب. وبذلك إمكانية تجاوز جميع الآثار والانعكاسات الاجتماعية السلبية الناتجة عن السياسة الاقتصادية المتبعة. وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بإزالة حساسية التفتت الاجتماعية للقائمة، ومواجهة نسبة النمو الطبيعي للمجتمع، وبصفة مشتقة؛ مواجهة نسبة الزيادة للترقعة في عرض الأيدي العاملة بسوق العمل. ونكرر هنا أيضا نظرتنا للاقتصاد الجزائري أنه يتعلق بتسميته، ينبغي البحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات؛ يبقى لهذا القطاع يلعب دور حامل تفعيل الاقتصاد، دون دور قيادة هذا الاقتصاد.

## المبحث الثاني الانعكاسات الاجتماعية

توطئة

في الواقع تعتمد الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، آثاراً مباشرة لهذه الإصلاحات، وهي خمس مختلف جرائها: الحياة الاجتماعية لأفراد الشعب الجزائري، مثل: الظروف الحياتية للأسر في مستوى التشغيل وطرق الحصول عليها، السكن، والحماية الاجتماعية، والصحة من جهة. والتشغيل والبطالة، وعلاقات العمل في مناهج الاجتماعي من جهة ثانية. إن طبيعة هذه المشاكل لا تخرج عن كونها مشاكل مرتبطة مباشرة بالأوضاع الاقتصادية للبلاد في طور مرحلتها الانتقالية، وكذلك لا تخرج عن إطارها النعوى، وعليه فالبحث عن الحلول لهذه المشاكل لم يخرج السياسة الاقتصادية المتبعة عن طابعها الانتقالي والأني، مما أدى إلى حدوث أضرار ظاهرة في شروط وظروف حياة العائلات الجزائرية، حتى تلك التي كانت في مراحل سابقة تعاني عن هذه الآثار.

إذا فالأمر يصلح بإيجاد حلول عن شأنا، أن تجعل الاقتصاد الجزائري يتأهب لتجاوز جميع الاختلالات الهيكلية التي تميزه. من هنا يأتي الأمل في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وما يبعثه من رغبة اجتماعية، انطلاقاً من بحث النمو مجدداً باعتبار أن معطيات الاقتصاد الجزائري قديمة، تشير إلى تحقيق تقدم كبير في عملية تقويم الاقتصاد من ناحية التوازنات الاقتصادية الكلية<sup>(1)</sup>.

إذا أخذنا معطيات سنة 1997 كدليل على تحليتنا نقول أن نتائج السداسي الثاني من هذه السنة قد دعمت النتائج المحصل عليها في السداسي الأول في جانب الاقتصاد الكلي، فالاحتياطي بالعملية الصعبة قد بلغ 8.5 مليار دولار، ونسبة التضخم تراجعت إلى 5.7%، وعزبة الدولة بدورها حققت فائضاً محتملاً، إضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة. بشكل محسوس هذه النتائج المحصلة الإيجابية لأمر تقويم ورد بشأن الوضع الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

إن النتائج الإيجابية المحصل عليها على المستوى الكلي، بالقدر ما هي أساسية لعملية الانتعاش الاقتصادي، تبني تميزها المشاشة إذا لم تفلح في وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو

(1) C.N.E.S: Projet de Rapport, sur la conjoncture du Second Semestre 1997. p5  
(2) تم تأكيده هذه النتائج في جلسة المكونة لتقديم أمام المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1998.

للمرغوب، فالانعكاسات الاجتماعية بالآثر النفسي يمكن حلها في هذه الحقيقة بالذات وليس في غيرها، فالفرز الجزائري والأيدي العاملة عموماً، تحتاج إلى تطلعات جديدة في مجال الاستثمار وبوتيرة عالية، اعتباراً لمعدلات تزايد عرض الأيدي العاملة في سوق العمل. إن تشغيل الأيدي العاملة، هو العامل الوحيد ذو الأثر المباشر للوادي إلى انعكاس الآثار الاجتماعية السلبية، فبدون ذلك وبدون استغلال فرص التوازن الكلي للعامة، والبنية هي الأخرى على احتلال هيكلية، ما زال موجوداً ومستمرّاً، في قطاع مهم، هو قطاع التجارة الخارجية من حيث بنيتها والصادرات، يمكن أن يرجع الاقتصاد الوطني إلى أصعب الظروف التي مر بها من حيث احتلاله، كذلك التي مر بها في نهاية سنة 1993. عندئذ لا يمكن التأكيد من احتمالات ما يلقبه المستقبل باعتباره أن النتائج الإيجابية للتنمية مباشرة كثيرة قد أثمرت بتضحيات اجتماعية جسيمة (1).

تعرض فيما يلي إلى أهم مظاهر البنية الاجتماعية التي تحتوي انعكاسات مباشرة لمضمون الإصلاحات الاقتصادية، كظروف وشروط حياة الأسر، من زاوية الدخل والمساكن والصحة. ثم الاستخدام أو التشغيل عموماً والبطالة وأهم علاقات العمل والمناخ الاجتماعي.

ترتكز عملية الإصلاح المتبعة على اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق استقرار واستمرارية الإطار الاقتصادي الكلي. كما ذكرنا سابقاً فإن الفرض من اتخاذ هذه الإجراءات هو إعادة تعريف دور الدولة ضمن الواقع الجديد، وضبط التشكيلات العمالية في القطاع العمومي عن طريق تطهير مؤسسات هذا القطاع أو حوصصتها أو حلها نهائياً وأخيراً لهذه الأجزاء الثلاثة للاستثمار الوطني والأجنبي (2).

إن مواصلة تطبيق إجراءات الإصلاح عموماً وبرنامج التسوية الهيكلية على وجه الخصوص، بتكاليف اجتماعية أقل، عملية تتطلب إضفاء الفعالية على الإجراءات المتبعة على الصعيد الاجتماعي والتي يرتقب من وراءها تحيئة الاقتصاد الجزائري لمواجهة عملية الانفتاح على الأسواق الخارجية من جهة، وإعادة التفكير حول أسس إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، من خلال توجيهه نحو تخفيف عبء عبء عبء الدين، ومن ثم المساهمة في بحث النمو والتنمية من جهة ثانية.

(1) راجع - Belataf (M): le P.A.S algérien: conduite et quelques effets socio-économiques. Colloque. CREAD. NDRU. Alger. Juillet 1998  
(2) Bouklia (H.R), Zatia (N): Investissement directs étrangers et convergence. Une approche empirique.

ينبغي أن تشكل السياسة الاجتماعية عام محددًا لمواصلة الإصلاحات، من خلال تبني  
نظرة حركية وشاملة ومتعددة لمختلف المشاكل التي تواجه في الحفاظ على مستوى معيشة السكان  
لذلك ينبغي أن نحدد أسس التضامن الوطني بكل وضوح من أجل مواجهة متطلبات تنظيم  
الاقتصادي الجديد.

### أولاً: ظروف معيشة السكان:

في هذه النقطة بالذات يمكن مناقشة ظروف معيشة الأسرة الجزائرية من خلال أربعة  
نقاط تشكل الجوانب الأساسية لحياة الفرد الجزائري وأسرته، وهي: الحصول للتدخل والملاحة  
الانطلاق الاستهلاكي، السكن، الحماية الاجتماعية، والصحة.

(أ) الحصول للتدخل والإنفاق الاستهلاكي<sup>(1)</sup>: في واقع الأمر تلاحظ أن الانطلاق في  
عملية الإصلاح الاقتصادي، قد أدى إلى تدهور مستوى استهلاك الأسرة، للفروق التي أحدثتها  
عملية الإصلاح، بين المستوى العام للتدخل والمستوى العام للأسعار، قد انعكست سلباً على  
المستوى العام للاستهلاك. فقد قدرت قيمة الاستهلاك بالأسعار الجارية للأسر الجزائرية في سنة  
1997 بـ 1414 مليار دج، مقابل 1335 مليار دج في سنة 1996. أي زيادة تقدر نسبتها  
6% بالمقابل وبالأسعار الثابتة، يمكن هنا التطور حقيقة أخرى وهي تدني القدرة الشرائية  
بنسبة تفوق 2% في سنة 1997. باعتبار أن التباطؤ الذي عرفه المستوى العام للأسعار والتقدير  
بـ 5.7% في نفس السنة مقابل 18.7% في سنة 1996. لم يحدث الأثر المرتقب على  
استقرار القدرة الشرائية للأسر، فالتضخم للسجل والذي ترواحت نسبته ما بين 6.4% و 7.30%  
قد أثر على المجموعات الأسرية ثاثراً متطوفاً، وبذلك فالشرائح الاجتماعية التي تحملت ثقل  
الارتفاع العام في الأسعار هي تلك المحصورة في الفئة الأكثر فقراً والفئة المتوسطة.

إذا قسمنا هذه الشرائح الاجتماعية إلى عشرة مجموعات وقدرنا أن المجموعة الأولى  
والثانية تشكلان المجموعتين الأكثر فقراً، وأن المجموعتين التاسعة والعاشرية تشكلان المجموعتين  
الأكثر غنى، فإن الدراسة التي قدمها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي<sup>(2)</sup> تشير إلى أن المجموعة  
العاشرية هي الفئة الأسرية الوحيدة التي عرفت ارتفاعاً عالياً في أسعار الاستهلاك بقدر بـ 4.5%

(1) راجع من قسمة نظرية كتاب Bernard Béné: La redistribution des revenus. Paris Economica, 1978.

(2) راجع 65 p. C.N.E.S: projet de rapport, sur la Conjoncture du second Semestre 1997.

ذلك فالتقرير يسجل ملاحظة هامة تتمثل في التفاوت الكبير الفاصل بين الفئات الفقيرة (1 و 2) والفئات الثرية (9 و 10)؛ حسب مجموعات السلع الاستهلاكية، لقد عرفت مجموعة السلع الغذائية ارتفاعاً بنسبة 5.7% وهي النسبة التي تعادل نسبة التضخم في تلك السنة، لقد صبت أهم الزيادات السعرية، منتجات الحليب ومشتقاته، وكذلك اللحوم وزيانح البحر بنسبة 18% إضافة إلى هذه المتزجات، قد عرفت الفواكه زيادات أيضاً قدرت نسبتها بـ 14%، مع زيادات في منتجات غذائية أخرى كالأسماك واللحوم بنسب 13% و 11% على التوالي.

أما فيما يخص الخبز والحبوب، فالزيادات قدرت بـ 4% وإذا ما احتسبنا أن الوجبة الغذائية للفرد الجزائري تشكل أصلاً من الحليب والخبز ومشتقات الحليب، فإن نسبة الارتفاع الحاصلة في هذه المتزجات تعتبر كمرة جد مهمة أيضاً من زاوية دور هذه للمتزجات في حياة الأسرة الجزائرية.

أما فيما يخص بقية السلع الاستهلاكية فإننا نسجل في ميدان الإنفاق على السكن والأعباء المرتبطة به أكبر نسبة زيادة حيث وصلت إلى 32% بالنسبة للمجموعة الأولى، و 31% بالنسبة للمجموعة الأسرية السادسة، ثم تأتي المجموعة 9 بـ 23.3% وتبعها آخر مجموعة أي المجموعة العاشرة بـ 15.10%.

ففيما يتعلق بالإنفاق على النقل والاتصال فقد سجلت هذه المجموعة ارتفاعاً في أسعارها قدر في المتوسط بـ 4.70%. وأهم نسبة ارتفاع مسّت الفئة الأسرية الخامسة بـ 20.10% والمجموعتين الأولى والثانية بـ 15.10% و 10.50% على التوالي، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 1.80% عند المجموعة العاشرة.

سجلت أيضاً أسعار الإنفاق على الصحة والنظافة الجسدية ارتفاعاً، بلغت نسبته في المتوسط 10% بالنسبة لجميع المجموعات الأسرية ما عدا المجموعة الأولى التي تسجل ارتفاعاً في الأسعار بنسبة 12.1%. نسجل من جهة أخرى تراجعاً في أسعار الإنفاق على الترفيه والثقافة والترفيه<sup>(1)</sup> بنسبة 3.90% في المتوسط، يمكن اعتبار هذا التراجع عام إيجابياً في حد ذاته وبمراوح بالنسبة للمجموعة الأسرية من 2 إلى 7 ما بين 1.80% و 5.60% أما بالنسبة للمجموعة

(1) راجع BARKA (M.Z): les effets du P.A.S sur les dépenses d'éducation et de santé en Algérie, Colloque, CREAD, ANDRU, Alger, juillet 1993

الأممية الأولى لتاريخ نسبة الزيادة (100, 1000). انذارا نسبة زيادة (100, 1000) وال  
المستوى الأممية الأممية.

في هذا المجال من مجالات الإنفاق تراعى الأممية له أكثر من ذلك في هذا المجال من  
الأممية القول أن ما فيها قد تقاس على هذه المجالات، وبالتالي إنفاقها أيضا يتم على  
الأممية مما يستلزم فيها نظرية العرض والمطلب تراعى في الأممية أن الأممية في ذلك

إذا كان الأمر بالنسبة لهذه النسبة بتمامها وتفاصيل الإنفاق على التفرقة والتفريق  
المبني بالإنفاق على الجانب التفرقة والرحمة، فإن النسبة أو الأممية القول أن ذلك في  
لا تتوفر في نسبة الإنفاق التفرقة والتفرقة، فتقاس على ما فيها الذي إلى التفرقة الأممية  
بمعنى أولاً وأخيراً وضع هذا ويشكل مباشرة إحصائية على ما فيها. إن التفرقة على  
الانعكاس السليم من الإمكانيات الاجتماعية على مستقبل المجتمع الذي هو (الأممية التفرقة  
والحيات).

في الحقيقة بعقلها التعريف التفرقة الأممية والمجالات الإحصائية التفرقة على  
الوضع غير العادي الذي يعيشه المجتمع (الأممية) ولا يمكن هذه المجالات أن تكون التفرقة  
التي تعيش كل أسرة أو حتى كل مجموعة أسرة بشكل دقيق، فهنا بعض المجالات (الأممية)  
المختلفة. لكن إذا قمنا بالإرتفاع العام في تكلفة المعيشة بالنسبة إلى زيادة الأممية نستطيع التفرقة  
على أن الأمر الجزئية في شاليتها قد أعادت النظر في موضوع استهلاكها من خلال قوسها  
غير المنتوجات الاستهلاكية الأساسية.

من خلال أوعية إنفاق الأممية، ونحتم هذا الإنفاق، من حيث هذه المجالات الإحصائية  
وميلية المنتوجات التي تشكل موضوع الإنفاق استطيع التفرقة الإحصائية التفرقة الأممية  
الجزئية، فالمرم الإحصائية قد ضل من الأممية والسعة، فاعلمت ما يقاس (الأممية التفرقة)  
الإحصائية من التفرقة التفرقة إلى الأممية والتفرقة التفرقة التفرقة هذه الأممية التفرقة  
مركز المرم الإحصائية ذاتها.

في الحقيقة نستطيع القول أيضا أن هذه الإحصائية التفرقة التي استطيع من التفرقة  
الاستهلاكية لن تكون ذات طابعية في التفرقة التفرقة التي تستطيع في المجال التفرقة التفرقة  
قد تفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة التفرقة



وعليه فإن فرص التشغيل سوف تقلص باستمرار، وتقلص مدا حجم الدخل للوزع، (يزداد مقابل ذلك الفقر والتقهقر الاجتماعي).

## ١- السكن:

فيما يخص مسألة السكن نستطيع التأكيد على أن المشكلة الأهم في الوضع المغربي، يرتب من هذا من تقادم الأوضاع الاجتماعية، وما يحدث من آثار سلبية على عمليات إنجاز المساكن، وما تاريخ الاستقلال الوطني. يمكن هذا الموضوع في السياسات المتبعة في ميدان الإسكان، من حيث الطرق التقنية للإنجاز، وهذا أمر له تأثيره المباشر على عمليات إنجاز المساكن أي عرض السكن في حد ذاته. فإذا قارنا الطلب على السكن بعرض ما يمكن أن يشتمل صرفاً كمياً لكمية العرض (العند المتاح من المساكن) من كمية الطلب (العند المطلوب من المساكن).

يضاف إلى هذا، الموضوع المطلق، في توزيع ما يتاح من مساكن فسياسات التوزيع التي اتبعت لحد الآن، وعند تاريخ الاستقلال الوطني، لم ترق إلى المستوى المطلوب من حيث الكمية، لتحقيق المساواة للنصوص عليها دستورياً في هذا المجال، مما أدى إلى تقادم الوضع بشكل مركب عبر في الإنجاز، وأجر على مستوى التوزيع. كافة الإنجاز للمشكلة بشركات البناء على المستوى الوطني والجهوي والمحلي أصبحت بالمهيار تام حتى سنة 1997 بسبب السياسات المتبعة في قطاع البناء والأشغال العمومية. فالشركات المعنية، تنحصر وهيئات إدارية ليست لها علاقة بقطاع البناء توزع، فكان على هذه الشركات مواجهة أمر الإفلاس الحتمي.

ما هي النتيجة الاجتماعية أو الانعكاس الاجتماعي الذي ظهر جلياً نقول وبكل بساطة أن عوامل الإنتاج العارضة لهذا المنتج، أي السكن قد تقلصت كمياً ونوعياً، فكانت النتيجة تقلص ما يعرض من مساكن. إضافة إلى الانعكاس السلبي للشتق في تسريع عمال هذه الشركات أو مؤسسات البناء، وهو ما يعني تضخم الطلب الاجتماعي على السكن، وضغط أو تقلص عرض المساكن، وإذا أدخلنا عامل النمو الديمغرافي في التحليل، فإننا نكون على ذلك تأكيداً.

الاحتياجات أمثلاً. بعدها بأن تدخل المكون الثاني في سياسة البناء والإسكان والذي يمسك بالعمل المحدد والذي يتمثل في السلطات العمومية، أو دور الدولة في هذا المجال.

كيف يتحدد هذا الدور؟ وما هي حدود تدخل الدولة عن طريق مخططات العمرانية في سياسة الإسكان وفقاً لهذه النظرة؟

تقدم هنا أيضاً نفس التحليل الذي ورد بشأن ضبط العلاقة بين فئات الطبقة للتوسط والجهاز المصري، بمعنى هنا أيضاً البحث عن ضبط العلاقة بين المواطن المتخشي لهذه الطبقة والسلطات العمومية المنتخبة والإدارة التنفيذية على المستوى المحلي. من الناحية العملية وفي إطار مبادئ سياسة الإسكان الوطنية تحدد وعلى المستوى الوطني، عن طريق مكاتب الدراسات المتخصصة، مناطق العمران على المستوى الوطني. أي ينبغي تحديد المناطق العمرانية بشكل دقيق وصراحة تقنية - الناحية للتجهيزات والمواصفات الإدارية والولائيات والمحافظة (إن وجدت إضافة إلى محافظة الجزائر الكبرى) .

إن عملية ضبط المناطق العمرانية جغرافياً، تتيح للجهاز المصري إمكانية وقوة الاقتراح في ميدان سياسة القروض، الخاصة بالبناء الذاتي، الذي يهتم فئات الطبقة للتوسط، بما يعكس حجم الطلب عن طريق إنشاء الرغبة. في هذا الإطار تدخل الدولة كعنوان منفذ للرغبة وملبية الطلب عن طريق تهيئة المناطق العمرانية التي تحت عملية تجهيزها، تهيئة عمرانية من خلال شق الطرقات لا وإيجاز مصارف المياه النظيفة وشبكات الماء والكهرباء والغاز (حسب للمناطق) والأرضية والمياه يتم فيها مراعاة الجوانب الاجتماعية، وحجم الأسر من حيث عدد الأفراد، وبقي الاعتبارات للأفراد في اقتناء القطعة الأرضية ذات المساحة المناسبة سعراً وفقاً لتوزيع الفئات الاجتماعية داخل الطبقة للتوسط، واستناداً إلى إمكانيات الفرد المالية، كما نجح عمرانياً أيضاً جميع مرافق لهذه الاجتماعية الأخرى، كمؤسسات التربية والمرافق الرياضية والصحية والثقافية، على أن تنجح للاستثمار تلك المرافق التي تكون للأفراد والجماعات المستهدفة رغبة في الاستثمار فيها، وتكفي الدولة بتلك المرافق التي تدخل في إطار وفيليتها كدولة.

إذا خلاصة القول بالنسبة للدولة هي ينبغي أن ينتهي دور الدولة عند حدود قدراته ونهضة العمرانية، ولما كان طابع الدراسة والنهضة يشمل جميع مناطق العمران القروية من التجمعات السكنية المزرعة أو التي تبعد عنها شيئاً، ينبغي للدولة أن تتنزل عن هذه الأراضي لفئات هذه الطبقة بماذا على أن تضبط شروط أخرى ليس لها مجالها هنا.

عندما تكون الدولة في إطار السياسة العمومية الجديدة قد أخذت من جهة، طبقة  
الترسطة في ميدان السكن، إضافة إلى تلصصها من مسؤولية الطبقة الفقيرة، كما تكون أياً قد  
تلقفت من جهة توزيع السكن، الذي لم تفلح في تحقيق عدله منذ تاريخ الاستقلال الوطني.  
وبالنظر إلى عدد الأجزاء المقررة حتى نهاية سنة 1997 بأربعة ملايين في القطاعين

المهيكل العمومي وغير المهيكل الخاص وشبه الخاص، يقول أن حماية منع الأراضي مع مقبها  
سوف تدفع عدداً كبيراً قد تتراوح نسبة بين 60% و 70% من هؤلاء الأجراء للتسكن بأجل  
حقيقي يتجسد فع من طرف سياسة القرض في إطار النظرة الجديدة. ولا تترك سوى نسبة 30%  
قد يقع عليها على عاتق الدولة في إطار السياسة الاجتماعية للسكن، التي تشمل قطاعات الفقيرة  
والمرحومة، والتي لا تتوفر على دعم مستقرة.

إذا طبقة الدولة، نفس مبادئ الإسكان، على السكان القاطنين بالأرياف، في إطار سياسة  
قروض مرفعة ومنسجمة، فإنها تساهم إلى حد بعيد في تضيق مجال الدخول بتلك المدن الكبرى  
والتجمعات السكانية المماثلة في نهاية المطاف. نجد صاحب العمل للترسطة قد أتم سياسة  
تجديده جديدة في ميدان القرض، حيث يستطيع دون سابق عناء باختيار أنه يتنى بقوة الدليل إلى  
هذه الطبقة، يضاف إلى ذلك دعم الدولة له، من طرف حماية الأرض وحماية عملية التنمية، في  
إطار العمران الشامل، فمن يتوان في تجديد حضرته وتوجيهها إلى بناء مسكنه بما يؤدي إلى  
حدوث ديناميكية نحو في قطاع البناء، إذا أخذنا العنصرية بنظرة الإجمالي والشامل.

وبذلك تتخذ حالات تدخل الدولة بكل وضوح، ويتمتع الأمل في القنات والشرع  
الاجتماعية صاحبة الحاجة إلى السكن.<sup>(1)</sup>

### ج- الحماية الاجتماعية

إن المهنومات الكبيرة التي تبذلها السلطات العمومية في هذا المجال، والآثار طائلة للترسبة  
عن ذلك، وبالرغم من أهميتها، إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن تلبية الاحتياجات، ذات عريضة من  
الطبقة الفقيرة، وذات أخرى ذات المصلحة، في إطار صرف للتفرقات المالية المخططة، طاقته القنات  
الاجتماعية، في إطار حقوقها المهنية المكتسبة، كالتقاعد على وجه الخصوص، والضمان

(1) راجع: م. ب. (C.N.E.S) ملخص مشروع رأي المصالح المتفرقة المصنوع للإستراتيجية الوطنية للصحة الاجتماعية  
والاجتماعية على المدى المتوسط - الطويل - 1997  
بذلك الآت وحدة الطبقة للإسكان. الدورة السادسة للعلم.  
271

الاجتماعي، والتدخل من الرأسمال، فبما أن هذه النقطة الأخيرة لا تتعدى الشبكة الاجتماعية، أن تكون وهم من الأوهام الاجتماعية، التي تخرج من إطار آمال التكافل الاجتماعي.

فإذا كانت الإجراءات المصنفة في هذا الإطار تشكل إجابة جزئية قد تكون مقبولة إلى حد ما في مواجهة الإقصاء الذي يتعرض له شريحة اجتماعية واسعة من الفئات الفقيرة، فإن لا يمكن بأي حال من الأحوال، اعتبار هذه الإجراءات، تصوراً لسياسة اجتماعية، قد تدخل في إطار استراتيجيات بعيدة المدى أو حتى متوسطة المدى، أي لغاية الإقلاق الاقتصادي المرتقب الذي قد يحد من قدرة عملية توزيع الدخل، وضمان أيضاً عملية امتلاك اقتصادي، يكون لها الأثر الإيجابي على قسم من الأوساط المتوسطة والبعيدة.

إن الحماية الاجتماعية من وجهة نظرنا ينبغي أن تتجاوز مفهوم الإغاثة المؤقتة في شكل تكريم على المواطنين المحرومين أي إغاثة في شكل مبلغ نقدية محدودة الأثر حتى على الناحية المعيشية، باعتبار أن هذه الأخيرة، تواجه قدرة شرائية متدنية لهاته الفئات الاجتماعية. وعليه تنحصر العملية برمتها في إطار إجراءات متتالية، وتطلق من قيود أولية ما استمرت الأزمة الاقتصادية قائمة. قيود مالية، تعمل وفقاً لعلاقات سلمية متعديّة بين الشرائح الاجتماعية الأخرى، حيث الحاحات إلى ميزانيات الإنفاق الاجتماعي متزايدة باستمرار، وهذا الفراد المستمر لميزانيات الإنفاق الاجتماعي، يكون مصدراً مستمراً لزيادة الأعباء الاجتماعية لفئات الدخل المختلفة التي تحصل الدولة لقطاعات من مداخيلها.

إذاً السياسة الاجتماعية ذات القمالية والانعزالية، هي تلك السياسة التي تنطوي على حركة التكافل الاجتماعي، بمعنى تلك السياسة التي يكون فيها عنصر الدعم، محركاً لنشاطات وأعمال يكون لها الأثر والمردود الاقتصادي، أي أن الدعم الاستهلاكي ينبغي أن يعرض بالدعم المدفع للنشاطات والمصارف المناسب للشغل منها تكن طيبة هذه النشاطات، الدعم الذي سوف يلبي في أحسن الأحوال، مفهوم الضمان الذي كان سابقاً لغاية سنة 1990 على الأقل، ويحدد نظرة اجتماعية جديدة للعمل، وبالتالي نقول أن النظرة النقدية لمسألة الحماية الاجتماعية، هي نظرة يتألفها القصور، كونه لا يقدم حلولاً حتى للأوضاع الآتية السائدة.

إن تزداد المستوى المعيشي للأسر، مع ظهور أشكال جديدة للفقير، بفعل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها الجزائر، تحت طائلة قيودها المالية، تحتاج إلى وضع أسس سياسة اجتماعية، يكون لها الآثار الإيجابية، في الأوساط المتوسطة والبعيدة. إضافة إلى الدعم المدفع إلى أحداث حركة

اجتماعية في إطار إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الأخرى - وعلى رأسها المشكلة السياسية -  
ينبغي أن يعاد النظر في الميكانيزمات الاجتماعية القائمة، من حيث التنظيم على وجه الخصوص، وذلك  
بمخطط العلاقة بشكل واضح بين هذه الميكانيزمات والدولة من جهة والعناصر موضوع التنمية  
الإدارات المحلية والمركزية وكل من له علاقة بهذه الميكانيزمات. كما أنه يمكن ترقية تسيير هذه  
الميكانيزمات بدعمها مادياً وبشرطاً بالكفاءات الضرورية لحسن سيرها. يضاف أيضاً إلى الميكانيزمات القائمة  
ميكانيزمات جديدة على شكل صناديق حسب الحاجات التي أفرزها التطور الحاصل في المجتمع  
الجزائري.

خلاصة القول: إن عامل التنظيم هو عامل محدد في السياسة الاجتماعية، من حيث  
مضاعفة الميكانيزمات الاجتماعية عدداً وعدة، ومن حيث ترقية أسلوب تسييرها ووعاء القطاعات  
المالية الاجتماعية.

إن الفرز الاجتماعي، الحاصل بفعل عناصر الأزمة للتشابكة، قد يشكل ضابطاً للأسس  
والمبادئ التي ستقوم عليها السياسة الاجتماعية. أن تركيبة المجتمع هي التي تعكس بكل وضوح  
قاعدة العمل الاجتماعي، من خلال المعطيات التي تصنف كل فئة، كل شريحة، كل طبقة  
اجتماعية. فالأجر يعتبر معطية مصنفة للفئات الاجتماعية، وأنواع للمناخيل الأخرى هي أيضاً  
معطيات مصنفة لها فئات. كما أن انعدام الدخل هو أيضاً معطية جوهرية في عملية التصنيف  
الاجتماعي، وعليه فالبحث عن التوازن الاجتماعي يأتي من فاعلية ونجاعة الصناديق الاجتماعية  
وتعددتها.

إذا أنشأنا صندوق على سبيل المثال، وأعطيناه تسمية صندوق للمواطنة بمساهمة فردية  
شهرية بدينار واحد تدفعه كل أسرة على كل فرد منها فإننا سوف نجد مع مرور الزمن مصدراً  
هاماً للإنفاق، على الباب المحدد للإنفاق فيه، وبكل صرامة وانضباط تتطلبهما، عملية الإنفاق هذه،  
إنشاء صناديق وطنية أخرى، سواء على  
لكن بأساليب

إذا رجعنا إلى الواقع الاجتماعي القائم نقول: بالاعتماد على تقرير المجلس الاجتماعي والاجتماعي للمداسي الثاني من سنة 1997؛ أنه فيما يخص الشبكة الاجتماعية، إلا أن مستوى الحماية المستمرة المذكورة والمقدمة من طرف الجهات الوصية، تشير إلى استفادة 425.000 شخص من المتوسط من منحة تضامن جزائية، إضافة إلى منح تكميلية تحصل عليها 412.000 شخص من أيضا منح أخرى؛ يشير إليها التقرير المذكور؛ منح النشاطات ذات المنفعة العامة ونحو 125.000 شخص منهم 8544 رئيس ورشة. أما تكلفة هذا العبء بالقيمة المالية فقد بلغت 11.9 مليار دج 1.2 في شكل مساهمات في الضمان الاجتماعي، في المجموع تسجل استفادة 962.000 شخص من الشبكة الاجتماعية.

إن نسبة الأشخاص المستفيدين من منح النشاطات ذات المنفعة العامة في نهاية 1997 تقدر بـ 12.99%. وإذا قارنا هذه النسبة بمثلتها في السداسي الأول من نفس السنة والتي حددتها التقرير بـ 20% فإننا نجد نوعاً من التراجع، فسر بتحويل شكل هذه المنح إلى منح تضامن جزائية، وهو ما يعني أيضاً توسيع سياسة المساعدة، على حساب سياسة الدعم للنشاطات ذات الطابع الإندماجي في الحياة الاقتصادية، كتزويد فئات الشباب بأدوات عمل بسيطة في مجال خلق القيم المضافة، وإعتراف أعدادهم من الأعداد التي تشكل عبئاً على الشبكة الاجتماعية في الأجل القصير والمتوسط.

يمكن جداً للمنظومة الاجتماعية، وفي إطار شبكتها الاجتماعية، أن تتعرف وفقاً لمفهوم المساعدة، عن أهدافها الأولى والقاضية أصلاً بمواجهة الانعكاسات السلبية للبرنامج لشمولية الهيكلية في جانب إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، من خلال العمليات المختلفة، كالحل النهائي أو ضغط عند العمال أو البيع أو التخرقة أو إعادة الإدماج فيما بين المؤسسات؛ ووفقاً لذلك جديدة، وما يترتب عن ذلك من توقف، في توزيع الدخول، عن طريق توقيف دفع الأجر والمزايا لعمال هذه المؤسسات.

والقادرون على العمل والمدين بواجبهم في وضع بطاقة هاتية. عندما يستعد ركن العمل  
الأصناف التي ينبغي أن تنظمها الشبكة الاجتماعية، وما هي الإمكانيات المالية المتوفرة لها  
لتغطية الإنفاق على متطلبات عناصرها المختلفة.

إن حقل النشاطات ذات المصلحة العامة على المستوى المحلي واسع بإمكانه توفير إمكانية  
الانتماء للمستفيدين من هذا النوع من المنح في إطار البرامج المعدة لذلك.

فبواسطة هذه البرامج يمكن تأهيل هذه الفئة لكي تصبح تشكل إحدى عاملة مرحلة  
تعرض في سوق العمل قد تحتاجها عمليات الانتعاش المرتفعة. إن إعادة ترميم هذا النوع من  
النشاطات نحو ورشات خبزة المناطق العمرانية، والأشغال الخفيفة المتعلقة بشركات الصرف بطلبها،  
والصيانة المتعلقة بشبكة الطرقات وغيرها والعمل على إدماجهم تدريجياً في البرامج الدائمة المحلية  
والقطاعية، وتسجيل هذه البرامج في إطار رؤية مستقبلية تنطوي على ديناميكية استحداث مناصب  
عمل إضافية تشكل مع مرور الزمن حصلاً إضافياً مجهود تنمو على المستوى الوطني.

إن اشتراك البلديات في تحديد البرامج التي تغطي الأولوية والبحث عن مصادرها  
التمويل التي تحت بالدرجة الأولى المستفيدين والحركة الدورية على المشاركة بصفة فعالة في هذه  
البرامج، عمليات من شأنها أن تفتح آفاقاً واسعة أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأكيد  
ديمومة واستمرار بعض النشاطات؛ إضافة إلى ذلك فإن البرامج المخطط لها من أجل تنمية التعاون،  
سوف تندمج ضمن سياسة اجتماعية شاملة في الأمد المتوسط، بما يعني تجنب الوقوع في النظرة  
الإدارية البحتة، التي قد تعمل من خلال تنفيذها، على خلق أحر مضمون حقيقي من خلال تقاطع  
«المنح المتعلقة بالنشاطات ذات المصلحة العامة» مع «الأجر الوطني الأدنى للمضمون» المتناقص  
بشأنه، أي عدم مطابقة هذا النوع من المنح للقدم في إطار الشبكة الاجتماعية مع الأجر الوطني  
الأدنى للمضمون.<sup>(1)</sup>

أما فيما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فإن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها  
بشأنه هي: عجزه المستديم.<sup>(2)</sup> إذا أخذنا سنة 1997 كنسبة تقييم نلاحظ أن هذا العجز قد حددته  
التقرير المذكور بـ 2 مليار دينار. أما ما يتفقه الصندوق مقابل الخدمات الصحية للمستفيدين

(1) راجع توصيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول السياسة الاجتماعية على وجه الخصوص: تقرير ديسمبر 1996  
وأبريل 1998.

(2) بحسب دراسة مشاكل الصندوق (C.N.A.S) أطروحة بحالها من أجل إعادة تنظيم على أسس ناعمة وفعالة، لذلك يمكن الإشارة  
إلى أن عجز اجتماعات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن حقيقة نشاطه المبدول حسب رأيا هي: شكل متزايد.

يشكل 28% من المصاريف الإجمالية التي ينفقها الصندوق، في حين تقدر الأعباء الإدارية للصندوق بـ 11% من جملة المصاريف التي ينفقها الصندوق. (1) من جهة أخرى تسجل أيضاً تراجع في إيرادات الصندوق بفعل إجراءات إعادة التنظيم للجهاز الإنتاج عموماً.

إن عمليات إعادة التنظيم هذه قد عرفت تخفيضاً كبيراً في عدد المشتركين في الصندوق في حين تبقى تكاليف تقديم الخدمات ترتفع باستمرار. نفس الصعوبات تواجه الصندوق الوطني للتقاعد، بحيث إن عجزه أصبح بشكل خطير على عملية تسديد منح المشتركين، وقد أدى ذلك العجز إلى تأخر دفع منح المتقاعدين في شهري جويلية وأوت من سنة 1998 مما أدى إلى تفاقم الوضع الاجتماعي وزيادة التوتر في العلاقات القائمة بين الجهاز التنفيذي واتحاد العمال. (2) فقد تبرع عجز الصندوق في نهاية سنة 1997 بـ 7 مليار دج.

لقد أدى تقليص قاعدة الاشتراكات الناجمة عن عمليات تسريح العمال، وخواب نرس العمل الجديدة، إلى اختلال كبير في هذين الصندوقين، اختلال يتفاقم مع مرور الزمن، وقد يؤدي إلى توقف الصندوقين عن أي نشاط بفعل تعاظم العجز المالي، والذي أصبح يشكل أزمة مالية حقيقية تواجهها المنظومة ككل. لكن لا ينبغي أن تغفل الوضع الحقيقي للصندوقين أو للضمان الاجتماعي عموماً، فهذان الصندوقان هما ديون كبيرة على الدولة وعلى المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، فالمنظومة يمكنها أن تشتغل مجدداً في إطار إعادة هيكلتها من قبل تخفيف الحاجة للطلوبة إذا تمكنت من تحصيل إيراداتها الموجودة في شكل امتدانة على الدولة والمؤسسات المذكورة.

لذلك فالعمل الجاد من طرف الدولة، ينبغي أن يسير في هذا الاتجاه، أي يمكن الصندوقين من إيراداتهما، حتى تتم المحافظة على هذا التراث الهام في ميدان التضامن الوطني، وحتى تتم المحافظة على حقوق العمال المشاركين في هذين الصندوقين؛ فيكفي هذه الطريقة الصعوبات التي تواجهها من جراء هذه الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، والتي حسبت مباشرة هذه الظفة، ولم تؤثر كثيراً في فئات اجتماعية أخرى، ربما كانت من بين الأسباب التي أدت إلى الوضع الذي نمره بسوء تسيرها للتراث الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

(1) الميثاق في سنة 1991 كاتال في شكل أعاد إدارة لتسيير الصندوق. فبالنظر إلى واقع تسيره نرى أن هذه السنة قد شهدت 3 دون أكر تردد.

(2) أولى التقانات على المستوى الوطني واتخذها حتى لغت العمال والموظفين.



مستوى ثالث العلاج والإطعام، يليه خدمة إدارة قنارات الأدوية النفسية، وإدارة وحدات الهيكل النفسي المستوى نفسه هو: مجموعة هيكل متداخلة تقدم في مجموعها خدمات متكاملة، نستطيع القول في هذا المستوى من البحث وفي هذا الجزء بالذات أن التفكير - كل التفكير ينبغي أن ينصب على معالجة مشاكل كل مستوى من مستويات هيكل تقديم الخدمة الصحية.

يمكننا أن نبدأ وفقاً لتسلسل منطقي، يرتبط مباشرة بهاجع عرض الخدمات الصحية نقول: حل مشاكل هيكل الاستقبال أولاً وقبل كل شيء من حيث قمتها لاستقبال طاقى الخدمات الصحية، بدافع هذه المشاكل ينبغي أن نعالج مشكل الإيواء (الإقامة) في إطار البحث عن أسلوب تسيير جديد مقارن لذلك الأسلوب المعمول به لحد الآن قد يكون ذلك من حيث تحديد مصالح مستقلة من الناحية التنظيمية والمالية، وسفل المدخل، في إطار الهيكل العام للاحتضان، نفس التنظيم يسرى على خدمة الإطعام أيضاً، يبقى جوهر الخدمة الصحية العلاج، وإدارته النوعية تكون للأخصائيين أنفسهم أي الأطباء بمختلف مستوياتهم ودرجاتهم العلمية، فالخدمة العلاجية هي الأخرى خدمة مركبة ولكنها مباشرة وعليه فالمسئولية الطبية وشبه الطبية لا ينبغي أن تخرج عن مسئولية الطب كجوهر في الخدمة الصحية. تأتي بعد ذلك عتسي الإمداد بالأدوية وإدارة حضرة الهيكل الصحي، فهنا أيضاً نضعان لقواعد التسيير التقليدية المحددة للمسئولية في مدخلات وخرجات الأدوية، وسيارات الإسعاف والدعم الصحي. تضبط عملية تقديم الأدوية في مراحلها المختلفة بوثائق الإسناد الثمينة، وهكذا تنتهي مسألة التداخل والتشابه في للمسؤوليات، وتحقيق هذا الهدف سيؤدي حتماً إلى رفع نوعية الخدمة الصحية في مختلف مراحلها.

من زلوية التحولات العامة التي تعرفها حركة المجتمع نسل انتقال نوعي لعند الأطباء وأهوان السلك شبه الطبي من القطاع الصحي العمومي إلى القطاع الصحي الخاص، وهذه الحركة أثر بالغ الأهمية، فالقطاع الصحي العمومي أصيب بريف حقيقي لكفاءاته، ومور ذلك السياسة العامة للبتعة في ميدان تحديد الأجور وتنظيم مهنة الطب كمهنة استراتيجية من منظور حاجة المجتمع إلى خدمات هذه المهنة. فيإمكان السلطات العمومية المحافظة على توازن القطاع الصحي العمومي فيما يخص التأطير بمستوياته المختلفة إذا أعادت النظر في سياسة الأجور بالقطاع، باعتبار أن التأطير بمفهومه المطلق موجود وهو ما يؤكد التفرير المذكور، حيث يذكر أن عند الأطباء، الصيادلة وجراحي الأسنان في تزايد مستمر، غير أن ملاحظة التفرير تراكده - أول ما تؤكد - التحول النوعي - من وجهة نظر المميزين أنفسهم - نحو تغليب الجانب التجاري للخدمة الصحية عن الجانب الصحي العمومي.

كما سجل التقرير أيضاً تدهور مشاكل الاستقبال حيث تقدم إحصائيات تعكس مدى التدهور منذ سنة 1990، فالزيادة المطلقة للسكان قد قدرت بـ 3.8 مليون نسمة، وعدد الأسرة الذي يشكل الطاقة الاستيعابية للقطاع قد انقل (أي العدد) من 56.000 سرير في سنة 1995 إلى 51.000 سرير في سنة 1996 أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 9%. وبالمرارة مع ذلك سجل التقرير أيضاً، ومن أصل 1.6 مليون مريض تلقى العلاج في المستشفيات منذ سنة 1990، انقل عدد الوفيات بالمؤسسات الصحية الاستشفائية من 40.000 في سنة 1990 إلى 49.000 في سنة 1996، أي بزيادة تقدر بـ 22%.

هنا أيضاً فراءنا للتقرير تقول أن تدهور المياكل الصحية هو واستمرار من حيث إمكانيات الاستقبال ومن حيث نوعية الخدمات الصحية المقدمة. في الأخير نقول: إن الصعد العمومية تشكل عاملاً حاسماً في الحياة الاجتماعية. كما أن المؤشرات المشار إليها أعلاه تعتبر كافية جداً، لعملية تشخيص مشاكل القطاع الصحي عمومًا، ومستوى التدهور الذي وصل إليه هذا القطاع، وعليه لمطرب من السلطات العمومية في الوقت الراهن أن تسعى إلى إعادة هيكلة القطاع من الناحية التنظيمية، وتحديد دور القطاع الصحي في تنمية وترقية الحياة الاجتماعية.

### ثانيًا: التشغيل والبطالة<sup>(1)</sup>:

فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات لن يكون لنا رأي مقارن لرأي لجنة التقييم التابعة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فهي تنكر وجود إحصائيات نوعية ومفصلة حول التشغيل والبطالة. فإذا كانت هذه اللجنة والمجلس التابعة له عمومًا، لا يتوفران عن معلومات دقيقة في هذا المجال، فإنه بالتأكيد لا توجد أي هيئة أخرى بإمكانها أن تحصل على معطيات إحصائية صحيحة حول الموضوع، وبالتالي فإن المعطيات التي أوردتها اللجنة في تقارير سابقة تؤكد التراجع السجل في تلك الفترات، وهي تفاقم هشاشة وضع التشغيل، وظروف عدم التأكد، في سوق العمل عمومًا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة شرائح واسعة من السكان، دون أن تلوح بوادر انفراج أزمة التشغيل في الأفق من خلال انعدام بروز معالم الانعاش الاقتصادي، وهذه ظواهر تؤكد الطابع البنيوي للبطالة، أي التوقف عن العمل بسبب الأزمة الاقتصادية وما تتطلبه

<sup>(1)</sup> رابع 4. Chapitre : 4. Banque mondiale. Rapport sur le développement dans le monde. 1996. P : 80  
impact de la transition sur les populations.

جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. كما تؤكد الأرقام التي أصاب سوق العمل، من جراء هذه الأزمة، وما أدى إليه من تفاقم للأوضاع الاجتماعية للسكان الذين يعانون في أوسع شرائحهم اتساع دائرة الفقر، الذي أصابهم ومطالت مدته، مع الإنهاء صوب الإقصاء الاجتماعي الأكيد. كما أن الدراسة المتعلقة بالموضوع والمضافة إلى المعرفة العلمية لأثر البطالة على مستويات المعيشة للسكان، وكذلك متابعة معاناة تطور سوق العمل، تواجد صعوبة كبيرة، من خلال انعدام الاتساع بين أدوات التسيير وأدوات الضغط الخاصة بسوق العمل، فالحلول المرتقبة لتعديده ومعالجة الوكالات الوطنية للتشغيل، قد تأخرت (على الأقل لنهاية هذا التاريخ أي 1998) انطلاقاتها. إضافة إلى ذلك فإن التبعيات التي تمت في هذا المجال بقيت دون الرغبات المحددة. فالتحولات المتوقعة في سوق العمل، تتطلب تحديث الطرق والأدوات الإعلامية، وأدوات تحليل ومعالجة مسألة التشغيل والبطالة.

أما واقع ظاهرة البطالة في الجزائر فتحدده الأرقام بـ 28% أي ما يقارب 2.2 مليون شخص (إحصائيات المركز الاقتصادي والاجتماعي)، بينما يقسمها الديوان الوطني للإحصاء بحجم أقل من التحقيق الذي أجراه الديوان حول مستويات المعيشة في سنة 1995. حيث أخصى الأشخاص الذين حولوا على البطالة، ولم يسعوا إلى الحصول على منصب شغل، وكذلك الأشخاص الذين ليس لهم مستوى جامعي، وكذا الأسر التي تملك أراضي فلاحة تفوق مساحتها الفكتارين<sup>(1)</sup>.

إن أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الجزائر، هي نوعية الأشخاص المعطين من النسل حيث تسجل معديلا مرتفعا للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة، بحدود 80%. وتنتشر ظاهرة البطالة خاصة في جنس الذكور على الخصوص بمعدل 77.3%، وهذا لا يعني انتشار الظاهرة في جنس الإناث فالتقرير يسجل ارتفاع معدل انتشار البطالة عند الإناث في سنة 1995 بـ 38.4%. كما يمكن التفصيل أكثر في دراسة هذه الظاهرة بتسجيل للملاحظات التالية: إن 24% تبقى طالبا الشغل لأول مرة يشكلون نسبة 75% من الحجم الإجمالي للأيدي العاملة دون الثلاثين سنة.

(1) راجع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العاشرة، تقرير المجلس الثاني، ص 70.

منذ قبل هذه الإطارات يتردد إلى الترقى بأن على الدولة أن تسعى وبصفة مستمرة إلى إنشاء إجراءات لتسهيل في إطار سياسة اوضاع نشطة، وأكثر ملاءمة لصالح هذه الفئة. إضافة إلى هذه الإجراءات التي يربط تنفيذها من طرف الدولة لصالح الفئات المذكورة، أو الأشخاص الذين يعانون من البطالة ينبغي أن تعطى العناية الكافية لعلاج الظاهرة عند الإناث، حيث تبلغ نسبة تشغيلهم بحالا 18% مقابل 26% عند الذكور.

الأمر الذي يمكن تأكيد هنا في إطار هذه البحت هو الطابع الهيكلي للظاهرة البطالة المستمرة في القطاع حيث يبرز بطول مدتها بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الظاهرة، فمن بين 5 أشخاص عاطلين عن العمل، يثبت اثان عن منصب شغل لفترة تتجاوز الثلاثين شهرا واعتبارا للطابع الهيكلي للبطالة، فأمر تعديل بنية الطلب، لمنصب التشغيل تمت ضرورة حتمية على أساس أن الأشخاص الذين يفتقرون بسوق العمل، أصبحوا من الأشخاص المؤهلين الذين لفتت عنهم مياكن ومؤسسات تشغيلهم لأي سبب من الأسباب، وذلك في إطار سياسة شاملة للتشغيل، تأخذ بنظر الاعتبار البعد الجديد للظاهرة من خلال تبنى إجراءات خاصة.

يبقى تحديد حجم عرض مناصب الشغل والطلب عليها صعبا في ظل غياب أدوات التحقيق الفعالة، وكذلك غياب ما يعرف بالسجولة الإعلامية، حيث لا تكلف عملية الاستعلام طالب الشغل كمر عشاء من اتفاقية المائدة والمالية، كي يعرف القطاعات والفروع والمجتمعات المختلفة لثاجة لتشغيل، وللهمة الموكلة للوكالة الوطنية للتشغيل، غير مستوفاة بحكم تقديمها معلومات جزئية عن عالم الشغل، وليست مؤهلة لمعرفة الوضعية الحقيقية لسوق العمل، باعتبار أنها تتوفر على الأدوات والإمكانيات الضرورية التي يحملها تضبط بشكل يمكن حقيقة واقع عالم التشغيل في الجزائر. طبعاً هذا النقص لا يلغى دور الوكالة في تقديم معلومات عن معدل نقطة سوق العمل، إضافة إلى تقديمها مؤشرات التردد لطالبي الشغل عن الاتصال بها ومعالجتها. وفيما أمر بحتم على الدولة إعادة النظر وبصفة معمقة في تنظيم الهيئات المشرفة عن عالم الشغل وتكييفها مع الواقع للمعاش، حتى من خلال الاحتفاظ بالوكالة وتدعيمها على مستوى الانتشار الجغرافي، وكذلك على مستوى تنوع الخدمات التي تقدمها.

(1) فهي بخلاف مرحلة مضى الميكرو إكتاسي المساند، والاحتلال الظاهر في جانب عرض عرض الإنتاج بسبب الأزمة الاقتصادية والتركيز الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 1990.

إذا انتقلنا إلى النوع الآخر من أنواع التشغيل، والتشغيل في تشغيل الشباب، فإن الركالة المستحدثة لهذا الغرض، والتي تعمل باسم الركالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم تسجيل نشاطها معتبرا في هذا المجال. فمن حيث التنظيم استلهمت الركالة استحداث 22 فرع ولائي، كما استقبلت إلى نهاية سنة 1997 حوالي 17.000 ملفا يتعلق بشؤون مشروعات استثمارية من شأنها أن تحدث طاقة تشغيلية بحجم 44.000 منصب عمل<sup>(1)</sup>.

فمن أصل المجموع المذكور حظي 11.500 ملفا بالقبول المبدئي، وبقى إلى درجة التمويل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، منها 1.700 ملفا فقط تحصل على موافقة التمويل من طرف البنوك، وتبقى المشكلة مطروحة باستمرار من طرف البنوك المعنية في هذا المجال، وهذا يدخل في السلوك العام للجهاز المصري الجزائري، من حيث التمويل بالرغم من التحسين الذي حدث حتى تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والذي حدث حتى شهر سبتمبر 1997، ومع ذلك يشير الواقع في ميدان التشغيل إلى حاجة مواصلة تنظيم الجهاز المصري، من أجل أن يبلغ درجة الفعالية والنجاح المطلوبين لتحقيق أهدافه التمويلية بكفاءة ومردودية تكون ضامنا لاستمرار الجهاز المصري الموجود حاليا ذاته، وليس فقط تسهيل عملية الاستئجار في هذا القطاع المجلس ذي الأهمية القصوى بالنسبة للدولة الجزائرية من ناحية استراتيجية والاقتصاد الجزائري عموما.

دائما في إطار تشغيل الشباب وحتى نهاية سنة 1997، تم اعتماد عدد 3070 ملف في إطار الإعفاءات الجبائية منها عدد 3420 مشروع تمويل ذاتيا. إضافة إلى ذلك تم إنشاء 3556 مؤسسة صغيرة في إطار إلغاء البرنامج للتمويل بالإدماج المهني للشباب، والذي استحدث 8227 منصب عمل، منها 86% في إطار التمويل الذاتي، من جهة أخرى تم توظيف ما يعادل 104.000 شاب في أعمال مؤقتة مدتها في المتوسط 6 أشهر، وهي مناصب شغل مأجورة وذات طابع محلي. كما وظف عدد 44.000 طلب عمل في أعمال شهرية، وهي أعمال ذات منفعة عامة وتتطلب استخدام أيدي عاملة مكثفة، في تقريرنا لمسألة التشغيل، نستطيع تقديم رأينا في الموضوع من خلال التأكيد على الطابع الديناميكي للسياسة للبيئة، في هذا الميدان منذ بداية الثمانينات حتى لا نربط للموضوع بالمحاولة التصورية الثانية التي حددنا لها كثافة بداية سنة 1990.

(1) إطار الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) الدولة المانحة، برمجيتي سونام، ص 71

فالمعمل ليس مستحقاً، ومن يندبر عليه، في إطار السن المحددة من طرف القوانين السلوية المنعول، وبالتالي فكل شخص يقع سنة بين 18 سنة و 60 سنة (من الناحية النظرية فهو يحتاج إلى منصب شغل إذا لم يكن يمان من أية إعاقة)، وبالتالي وحسب رأينا: فإن التشغيل هو معطية كلية نتاج من خلال البحث في المتغيرات الكلية: على سبيل المثال، ينبغي أن تبحث عن حلول لظاهرة البطالة بعد تحديد مبرراتها، في إطار كلي، من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي، وفقاً لوضع عددية حسب هذه الكميات، أي تجاوز السياسات التشغيلية المرتبطة بالظروف السياسية الملزمة لأية مرحلة من مراحل تطور المجتمع. فالبطالة هي ظاهرة سائدة في كل المجتمعات وهي ظاهرة بالمتن الأضلى للكلمة تسود البلدان المتطورة، بفعل حركية الأنظمة الاقتصادية الموجودة في هذه البلدان، وهي ظاهرة ذات طابع كلي مثلها مثل التضخم والتوازنات المالية الخارجية والتدخلية ويمكننا ... وهي من ناحية ثانية ظاهرة معروفة في البلاد المتخلفة، ربما تأخذ صفات إضافية عن تلك الماثلة والمعزة للبطالة في البلدان الصناعية المتقدمة، حيث تسجل إنتشار ظاهرة البطالة المقننة على نطاق واسع، وهي ظاهرة هنا تعكس طبيعة اقتصاديات هذه البلدان، التي يغلب عليها الطابع الفلاحي أو الطابع الريعي من خلال التصدير الأحادي أو المحدود التنوع في بنيتها التجارية.

في الحقيقة نحن في الجزائر، نحتاج إلى إعادة صياغة وتحديد وتوضيح بعض المفاهيم، وفي هذا الصدد تطرح السؤال المركب التالي: ما مفهوم العمل أصلاً؟ وما مفهوم المجتمع المنصب للعمل؟ في رأي إذا أمكننا أن تقدم إجابة واضحة عن هذا السؤال نكون قد عطينا خطوة كبيرة على مسار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني. في هذا المستوى بالذات من البحث أقول: ينبغي أن نعطي مضمونا اجتماعياً للعمل. وانطلاقاً من هذا المضمون نستطيع ضبط العلاقات الاجتماعية، من خلال الأعمال المتعلقة التي يودها الفرد في إطار هذه العلاقات تحدد أصناف الأعمال المتعلقة. إذا تمكنا من توضيح ذلك ميدانياً، سوف نخلص أو نضغط البطالة إلى حدها الأدنى في المجتمع.

### ثالثاً: المناخ الاجتماعي وعلاقات العمل:

في هذه النقطة بالذات نحاول أن نجيب على السؤال التالي: ما شكل علاقات العمل السائد حتى نهاية 1998؟ وما الانعكاسات الظاهرية لبرنامج التعديل الهيكلي حتى نهاية السنة المذكورة؟ نقول: من البداية وفي محاولتنا للإجابة عن هذا السؤال أن السلطات العمومية قد لجأت

للتمثيل تطبيق الإجراءات المتعلقة بتسريح العمال، الذي كان في واقع الأمر الإجراء الآخر الذي يسمح باتخاذ هذه السلطات في إطار المنظومة التشريعية المكيفة مع برنامج ما يسمى بالإصلاحات عموماً. في إطار التعديل الهيكلي، وهو الإجراء العسلي الوحيد الكفيل بتجاوز مشاكل إعادة هيكلة المؤسسات في ظل الظروف السياسية التي ترفعها الجزائر وحائتها الأمنية غير المستقر والمضيق على اتخاذ هذا الإجراء كحل حثوري لأزمة المؤسسة العمومية. قلبي ظل ظروف وجهة نظري من الخاصة الأمنية لم يكن الأمر سهلاً أبداً لاتخاذ مثل هذه الإجراءات المتطرفة من الوطني عموماً والمؤسسات العمومية على وجه الخصوص، ولذلك كان بالإمكان اللجوء إلى أسلوب غير عادي في معالجة قضية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والحفاظ على ثقلها المالي. قلبي ظل غياب الفعالية عند الشركاء الاجتماعيين، من حيث الموقف النقابي، أولاً ومن حيث ضعف قوة الاقتراح ثانياً، قد رجحت السلطات العمومية قولها التي يستند القانون وبالتالي اللجوء إلى اتخاذ أقصى الإجراءات قسوة من ناحية الآثار الاجتماعية، كتخفيض وقت العمل، والبطالة التقنية، التسريع في شكله الصريح للعمال سواء عن طريق إجراءات التقاعد المبكر أو الإحالة على البطالة، أو التفاوض مع العمال حول اللجوء الإزدي. في النهاية نستخلص أن البحث عن توازن المؤسسة في جميع أشكاله يتم فقط على حساب عنصر العمل، بالرغم من أن هذا العنصر من عناصر الإنتاج لم يكن محققاً في العهد للمؤسسات العمومية، كما ذكرنا سابقاً.

لكن التحذير - كل التحذير - يأتي من استمرار تفاقم الوضع الاجتماعي لمدة زمنية تفوق طاقة تحمل كل الشرائح الاجتماعية، وبالموتلة الجزئية لمختلف مكوناتها مطالبته وفي أسرع وقت ممكن، بتبني مبادرات شجاعة مقابل التضحيات الاجتماعية لهذه الشرائح، مبادرات تقضي بإزالة جميع عوائق الاستقرار السياسي والأمني، من أجل تركيز أسس الانتماء الاقتصادي عن طريق بحث عملية التمرير، الكفولة وحدها لمصلحة إعادة هيكلة عالم الشغل، ومن ثم إعادة هيكلة الحياة الاجتماعية.

فالمناخ الاجتماعي كالمناخ الطبيعي، يحتاج إلى إجراءات حماية من التلوث حتى يستطيع الإنسان العيش في ظروف عادية وطبيعية، نفس الشيء بالنسبة للمناخ الاجتماعي، ينبغي هو أيضاً تقيته وتطهيره من شوائب عديدة، تقف حائلاً في الوقت الراهن في طريق الاستثمار بشق أنواعه، فالدراسات المقدمة في شكل تلميحات للوضع الاقتصادي في الجزائر تشوب جميعها شوائب من جهات أجنبية (وسائل الإعلام مثلاً) أو التقرير السنوي للبنك العالمي وفي دراسة معممة على جميع البلدان

في ضوء هذه المبادئ، فإن دور الدولة في الاقتصاد الاجتماعي لا يقتصر على توفير الخدمات الاجتماعية، بل يتعدى ذلك إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال سن القوانين واللوائح التي تنظم هذه العلاقات، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

كما يلاحظ، فإن دور الدولة في الاقتصاد الاجتماعي لا يقتصر على توفير الخدمات الاجتماعية، بل يتعدى ذلك إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال سن القوانين واللوائح التي تنظم هذه العلاقات، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

لذا، فإن النتيجة المنطقية لهذه المبادئ هي ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الاجتماعي، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال سن القوانين واللوائح التي تنظم هذه العلاقات، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

كل هذا يؤكد أن دور الدولة في الاقتصاد الاجتماعي لا يقتصر على توفير الخدمات الاجتماعية، بل يتعدى ذلك إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال سن القوانين واللوائح التي تنظم هذه العلاقات، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

أما على الصعيد الواقعي، فإن تدخل الدولة في الاقتصاد الاجتماعي لا يقتصر على توفير الخدمات الاجتماعية، بل يتعدى ذلك إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال سن القوانين واللوائح التي تنظم هذه العلاقات، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

(1) خطط الخمس والخمسين لمبادئ دستور الجمهورية الجزائرية.

(2) انظر تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (CNES) من عام 1973.



-التوقف عن العمل حيث بلغ عدد التوقفات في سنة 1997، 292، بينما بلغ عدد  
مادة التوقفات في سنة 1996، 41 أي نستطيع أن نستخلص أن نسبة التوقفات بين الفترتين  
المذكورتين قد بلغت 66%، أما توزيع هذه الإضرابات والتوقفات عن العمل حسب قطاعات  
النشاط فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

ساعات والأشغال العمومية حوالي 145 إضراب أي بنسبة 50%، بمعدل مشاركة بلغ 60%.

-الصناعة، بلغت الإضرابات بها 64 إضرابا أي 22% بمعدل مشاركة بلغ 55%.

-المؤسسات والإدارات العمومية، 50 إضرابا، أي 17% وبمعدل 46%.

-الخدمات، 21 إضرابا، أي 7% بمعدل مشاركة يعادل 48%.

-الفلاحة، 12 إضرابا أي 4%، بمعدل مشاركة بلغت 63%.

أما حسب القانون التشريعي للمستعملين فإن هذه الإضرابات قد منست:

-للمؤسسات العمومية المحلية بنسبة 41% وبـ 19 توقف عن العمل.

-للمؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 36% وبـ 105 توقف عن العمل.

-للمؤسسات والإدارات العمومية بنسبة 17% وبـ 50 توقف عن العمل.

-القطاع الخاص بنسبة 6% وبـ 18 توقف عن العمل.

يعكس هذا الغليان الاجتماعي، من خلال النسب المقدمة، الآثار السلبية العميقة التي  
أوجدتها الأزمة في بادي الأمر، وطرق علاجها في مرحلة ثانية، من خلال عدم استقرار مناصب  
الشغل، وتدنّي القدرة الشرائية للعمال. في حين إذا قارنا نفس نسب التفاعلات التي حدثت سنة  
1997 بمثلتها في سنة 1996، فإننا نسجل استقرارا نسبيا في سنة 1997. مصدرا هذا الاستقرار  
هو انخفاض المستوى العام للنشاط، ومرحلة التفاوض حول علاقات العمل من أجل حماية أداة  
الإنتاج. كما للوضع الأمني والسياسي عموما، دورا في الحد من هذه الآثار، بإرجاع المطالبات  
الاجتماعية إلى مرتبة تأتي بعد الأمن والاستقرار.

إن الصيغة التوافقية المتمثلة في اللجوء إلى الذهاب الإرادي، قد شكلت عامل تحجيم  
للضغوط الاجتماعية في المؤسسات، التي طبقتها لكن الشيء الذي ينبغي أن نشير إليه هنا هو أن

بأنه الذهاب الإرادي لم تعرف بعد، لا على مستوى مستقبل العمال ولا على الحاجة للرجوع  
لذلك تبقى الإجراء في حد ذاته مجرداً من أية نتيجة يمكن وصفها بالإيجابية في ميدان التوظيف  
والتوظيف المتبع منذ سنة 1994. في هذا السياق العام لأزمة التشغيل، تم تسريع 96.000 خسر  
في سنة 1997. يمثل هذا العدد نسبة 58% من إجمالي العمال المسرحين منذ سنة 1994. يوم  
التاريخ الذي انطلق فيه العمل بالتسريع اُتخذ إلى الحفاظ على مناصب العمل. في هذا السياق  
العام نجد أنه من أصل 520.000 عامل يشتغلون بالمؤسسات التي أعادت عملية هيكلتها منذ  
164.283 عامل قد تم تسريحهم وهم يمثلون 1/3 العدد الإجمالي للعمال المستعدين  
للمؤسسات التي أعيدت هيكلتها وتوزيعهم يكون على النحو التالي:

- 128.696 أي ما يعادل نسبة 78% قد تكفل بهم الصندوق الوطني لضمان العاطل  
عن العمل.

- 35.587 أي ما يعادل نسبة 22% قد تكفل بهم الصندوق الوطني للمعاشات في إطار  
التقاعد المبكر.

من جهة أخرى سجل 22.000 ذهاب إرادي للعمال في سنة 1997 لوحدها، أي  
ما يعادل نسبة 50% من مجموع الذهاب الإرادي المسجل منذ سنة 1993.  
أما نسبة هذه التسيريحات العمالية حسب قطاعات النشاط المختلفة فهي كما يلي:

- 60% تم في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- 21% تم في قطاع الخدمات.
- 17% تم في القطاع الصناعي.
- 2% تم في القطاع الزراعي.

في خضم هذه التفاعلات، تسجل استفاد الحق في منحة البطالة من طرف 21847  
عامل من بينهم 6900 عامل في السادس الثاني من سنة 1997. أي ما يعادل 1/3 عدد العمال  
الذين استفادوا حقهم في منحة البطالة منذ هيكلة مناصب الشغل بالكيفية التي تحقق لزوم  
المؤسسات الاقتصادية والإدارات عموماً. أي أن العمال المسرحين يمكن استقطابهم من جديد من  
طرف مؤسسات أخرى أو قطاعات نشاطات أخرى. فإذا لم يتحقق هذا الهدف بمعنى ذلك أن  
هذه الأعداد سوف تضاف إلى عدد الأشخاص الذين ليس لهم دخل، وبالتالي تتم إخالهم على

سجلان الضغط  
96.00 عامل  
1997. وهو  
هذا السياق  
لتهاء هناك  
تدوين في

العاطلين

إطار

أي

الشبكة الاجتماعية، مثلهم في ذلك مثل العمال المسرحين في شكل فئات براءتها، وإذا لم يتمكن سوق العمل من إعادة هيكلتهم، فسيتدهم سوقهم ويحولون إلى الشبكة الاجتماعية.

ضمن هذا السياق العام لتعديل سوق العمل، تم إبرام اتفاقات فروع بلغ عددها 10 اتفاقات. ومن جهة أخرى، قد تم إبرام 152 اتفاق جماعي للمؤسسات من 88000 عاملاً خلال السنة المذكورة أي 1997. وهو ما يشكل إضافة إلى عدد الاتفاقات والمقبرة به 1209 اتفاق أي يصبح مجموع هذه الاتفاقات يعادل 1361 اتفاقاً، منذ صدور قوانين التفاوض الجماعي حول عدد 1.2 مليون عامل كل هذه الإجراءات تدخل ضمن برنامج التنشيط للميكلة، حتى تتمكن السلطات العمومية من تحقيق أهدافها ضمن البرنامج والقاضي إجمالاً بإعادة التوازنات الكلية إلى نقاط تعادها، كي تسمح فيها بعد تكوين أرضية الانطلاق في عملية انتعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق النمو المرغوب من أجل الوصول إلى تحقيق التوازن في سوق العمل بناء على المعطيات الجديدة التي أصبحت تميز الاقتصاد الجزائري، وهو الأمر الذي لا تستطيع التعرف على تاريخ البلد فيه بما يرفع درجة النظرة التشاركية<sup>(1)</sup>، إذا ربطنا ذلك بالظروف الاقتصادية الدولية السائدة حتى نهاية 1998.

في انتظار عملية الانتعاش الاقتصادي يبقى مستوى معيشة أفراد الشعب الجزائري يتدهور يوماً بعد يوم، هذا عند الطبقة العاملة إجمالاً أما الذين لا يشتغلون فإنهم يتجهزون إلى أسفل درجات الفقر والإقصاء الاجتماعي. لذلك فلا ينبغي أن يغيب عن أذهان أصحاب القرار أن حماية اللجوء إلى التعديل الهيكلي "كشر لا بد منه" لا يفهم من مسؤولية ضمان نجاح الإصلاحات<sup>(2)</sup> التي تدخل ضمن هذا البرنامج، كي لا تلعب تضرعات الشعب الجزائري عموماً وطبقته العاملة على وجه الخصوص، سدى.

فتكلفة الإصلاحات جد مرتفعة، وأي انحراف قد يقع بإسم الإصلاح سوف يضع مستقبل البلاد كله رهينة أسوأ الاحتمالات؛ لذلك فالتأكيد - كل التأكيد - على إيجاد حلول

(1) راجع بيان السياسة العامة للحكومة 06 ديسمبر 1988.  
"أن الإحراجات التي فرضتها الحكومات قد أدت إلى حل قرابة 1000 مؤسسة وطنية وعلمية مع تسريح أكثر من 380.000 عامل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة". ص 17.  
"أن التضرعات الاجتماعية التي قمتها المجتمع الجزائري من جراء إجراءات التعديل الهيكلي عليها كان باعظاً، وعليه فإن الدليل الوحيد الذي يبرر عن نجاح الإصلاحات هو عدم نقل هذا الثمن للأجيال القادمة من أبناء هذا المجتمع."

تأخذ مسائل الاستقرار السياسي والأمني، كما تبلور الطبقة العاملة مطالبها المهنية والاجتماعية في إطار قوانين البلاد السارية للفعول، وتساهم في تثبيت قواعد السلم الاجتماعي.

### علاوة للبحث الثاني:

إن الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية المتبعة، وهي بالتأكيد العكس سارية، وقد سنت جميع الشرائع الاجتماعية التي لا تزال نشاطات طفيلية<sup>(1)</sup>، لذلك فالنتائج في تعهدها السلطات لمرجعية إيجابية، سوف لن تدوم مظاهرها الإيجابية، إذا لم تدفع إلى تصحيح الاقتصاد وتحقيق النمو المرغوب الذي من شأنه أن يضمن مستوى معيشة مقبولا اجتماعيا، حسب المقاييس التالية:

1. أن تضمن الدولة لأفراد الشعب حد أدنى من مستوى الاستهلاك، عن طريق ضمان توفير بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، والتي تصنف ضمن بحانة السلع الاستراتيجية، تضمنها الدولة من خلال نوعيتها ورفع إنتاجيتها، حتى تستطيع الحفاظ وبشكل مستمر على توازن الكميات المعروضة، والمطلوبة من هذه السلع ضمانا لثبوت أسعارها عند أدنى مستوى مقبول يكون في متناول الشرائح الاجتماعية الواسعة.

2. ترقية وتأمين الأيدي العاملة من خلال تبني برامج تكوين فعالة وعملية وهادفة، والعمل على حماية هاته الأيدي العاملة من خلال وقايتها صحيا، وتوفير السكن لها، وتغطية جميع حاجاتها الاجتماعية.

3. العدالة في توزيع الدخل<sup>(2)</sup>، عن طريق الحفاظ على القدرة الشرائية للقطاعات الاجتماعية الأكثر تأثرا ببرنامج الإصلاحات والتي لا تزال نشاطا طفيليا، قد تتم عملية الحفاظ هاته بواسطة خلق الآليات الضرورية لاستقرار أسعار السلع، وكذلك تدعيم هذه القدرة الشرائية عن طريق المنح المختلفة. كل فئة حسب تصنيفها الاجتماعي، كمنح البطالة

<sup>(1)</sup> للأنشطة الاجتماعية التي تعيش من جمع لشكال المضاربات قد بنت ثروات طائلة وبالتالي فالأزمة بالنسبة لها هي يمكن للاقتصاد الوطن من تحقيق توتراته المعقدة والاعتماد مجدداً عن طريق بحث الاستثمارات للتمتعة وتحقيق النمو المرغوب.



والتقاعد وغيرها، باعتبار أن هاته الناحية سوف تشكل خطراً معتبراً في توزيع الدخل الوطني في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

4. ينبغي للدولة أن تعمل بدون هوادة على تطبيق النشاطات التي تدر دخلاً غير أحرم، والتي تمارس خارج دائرة قوانين الدولة. فإدخال هذه النشاطات في حيز النشاطات المشروعة من شأنه أن يخلق عزيمة الدولة بإيرادات معتبرة، هي في أمس الحاجة إليها من أجل إدارة جميع عناصر سياستها الاقتصادية، والتحكم في انعكاسات هذه السياسة.

5. العمل على نشر ثقافة اجتماعية جديدة ملازمة للتغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع، وكذلك ملازمة للتطور المذهل الذي يعرفه العالم في الوقت الراهن في جميع مناحي الحياة. يتم ذلك عن طريق إصلاح منظومة التربية والتكوين في جميع مستوياتها، وإعطائها جميع الوسائل التي تستند عليها عملية الإصلاح، من أجل مواكبة التغيرات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي. في هذا الصدد نرى ضرورة ترسيخ مبدأ حرية المبادرة وروح المؤسسة الفردية والاجتماعية، كي تعوض روح وشكل المؤسسة التي كانت قائمة. إضافة إلى ذلك ينبغي على الدولة أن تتيح سياسة تشغيل أنشطة اتجاه الأعداد المسرحة من العمال، من مؤسساتها، عن طريق خلق ميكانيزمات تمويل، وحراسة واستشارة، وغيرها للأراغيين القادرين على إنشاء مؤسساتهم في هذا الميدان.

في هذا الصدد، ينبغي أن يركز التشغيل عمومًا، وتشغيل الشباب على وجه الخصوص على سياسات أساسها خلق المؤسسات التي تقدم لمؤلاء الشباب العمل والتكوين التقني والمالي، وفي ميدان التسيير، حتى تصبح هذه المؤسسات تشكل نواة لتفرع منها مؤسسات أخرى مع مرور الزمن، وتؤكد بذلك خلق الحركة المرغوبة والمرتبقة لعملية النمو، والتي تؤدي إلى تكوين المجموعات الاقتصادية ذات المصالح الاقتصادية المشتركة.

من جهة أخرى، لا ينبغي أن نغفل التشغيل المرتبط بجنس الإناث، فالأرقام التي قدمناها في هذا المبحث تؤكد حقيقتين إثنين هما: أن أغلبية النساء اللاتي يعملن في الوقت الراهن، يشتغلن في قطاع الدولة، وأن عدد العاطلات من النساء في تزايد مستمر، لذلك فعلى الدولة أن تتيح سياسات مبنية على القواعد التي ذكرناها، وهي حرية المبادرة وروح المؤسسة في إطار فردي أو جماعي، خصوصاً من جانب نشر المهنة ذات الطابع النسوي، بواسطة نشر التكوين في هذه المهنة.

والمشاورين والمختصين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
والتي تهدف الى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية

كما تم إنشاء وحدة لدراسة وتطوير السياحة  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية

في الفترة من 1990 الى 1995  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية

### خاتمة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل  
نلاحظ ان السياحة  
تعد من القطاعات الحيوية

في الاقتصاد  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية

والترويج لقطاع الخدمات السياحية  
والترويج لقطاع الخدمات السياحية

(المالية) باعتبار أن هذا الوضع المالي المستقر نسبياً لم يسهم (حتى هذا التاريخ نهاية سنة 1998) في إعادة بعث الاستثمار المنتج الكفيل بتوفير مناصب العمل المطلوبة؛ عن طريق تحقيق النمو المرغوب؛ وبذلك تجاور الآثار والانعكاسات الاجتماعية السلبية الناجمة عن السياسة الاقتصادية المتبعة؛ وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي بإزالة جسامات التضخمات الاجتماعية المقلعة؛ ومواجهة نسبة النمو الطبيعي للمجتمع، وبصفة مشتقة، مواجهة نسبة الزيادة المرتفعة في عرض الأيدي العاملة بسوق العمل.

نكرر هنا أيضاً عرض نظرتنا للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتنميته؛ ينفي البحث عن بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات؛ يبقى لهذا القطاع أن يلعب دوراً، عامل تفعيل الاقتصاد، دون دور قيادة هذا الاقتصاد.

إن الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاقتصادية المتبعة، وهي بالتأكيد انعكاسات سلبية، وقد مست جميع الشرائح الاجتماعية التي لا تزال نشاطات طفيلية. لذلك فالنتائج التي تعتبرها السلطات الحكومية الرسمية إيجابية، سوف لن تدوم مظاهرها الإيجابية، إذا لم تدفع إلى انتعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المرغوب الذي من شأنه أن يضمن مستوى معيشة، مقبولاً اجتماعياً، حسب المقاييس التي ذكرناها في خلاصة البحث الثاني من هذا الفصل.